ظاهرة تعدّد وجوه الإعراب
في
كتاب سيبويه تفسيرٌ وتحليلٌ

إعـــداد
د/عبد المؤمن محمود أحمد محمد
أستاذ اللغويات المساعد في كلية البنات الأزهرية
طيبة الجديدة

مقدمة

الحمـد لله الـذي شـرّف الإنـسان بالبيـان، وفـضّله علـى سـائر المخلوقـات باللسان، والصلاة والسلام على من أُنزِلَ عليه القرآن، بلسان عربيّ مبين ؛ معجزة للإنس والجان، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان.

أما بعد

فإن تعدد وجوه الإعراب ظاهرة معروفة في النحو العربي، تعدّ واحدةً من أكثر سمات النحو العربي إِلْفًا وسَيْرورة(١)، تَخَالُ معها أنّ مَنْ سَمِعَ قاعدةً ما تطلّب لها وجهًا آخرَ، فقد تَنصِبُ آخرَ الكلمة في بعض مواقعها من الجملة، وقد تَرفعُه، وقد تَجرُّه، ولعلّ المثل الذي يقفز إلى الذهن من بين أمثلة عديدة تلك الجملة التي أظهرها كثرة استعمال النحاة بقولهم:(أكلت السمكة حتى رأسها) –برفع كلمة (رأس) ونصبها وجرها– سواء أكان مقصد المتكلم من هذا التعدد بيان اختلاف المعنى وتنوّعه باختلاف الإعراب، أم كان قصده مجرد التوسع في الكلام وإظهار ما يحتمله التركيب من وجوه الأداء، دون أن يترتب على ذلك التعدد اختلاف في المعنى، أو فارق في الدلالة.

وقد شُغفت كتب النحو القديمة، وكذا الحديثة أيضا، بتتبّع الأوجه الإعرابية الجائزة، وبيان الراجح منها والمرجوح، واتخذ النحاة من تعدد الأوجه الإعرابية بابا في التطبيق النحوي، كما قال الفارسي: "فقد خرّج أبو العباس ومن قبله من النحويين لقول سيبويه (هذا بابُ عِلْمٍ ما الكَلِمُ من العربية) وجوهًا، أرادوا بها دُرْبة المتعلّم في الاستخراج وتحميل الشيء وجوهه التي يحتملها"(٢)، حتى قال بعضهم في تركيب

---

(١) (سيرورة) بفتح أوله مصدر (سار) بوزن (فَعلولة) ، فتحوا الفاء حتى تسلم الياء ؛ لأن الباب للياء، فأكثر ما يجيء من هذه المصادر مصادر ذوات الياء، كقولهم : (طار طيرورة ، وصار صيرورة ، وسار سيرورة ، وحاد حيدودة)، ثم حملوا ذوات الواو على ذوات الياء؛ لأنها جاءت على بنائها، فقلبوا الواو ياء في نحو (كينونة ، وقيدودة). انظر : الإنصاف ٦٥٨/٢، ولسان العرب ٤٠١/١٠(ب ع ك).

(٢) المسائل البغداديات مسألة ٣٨ . ص : ٣٦٥.

سيبويه السابق: فيه خمسون جوابا، وقد تبلغ هذه الوجوه ستين، وتزيد على السبعين، إذا استقصى التفريع فيها(١).

وكان في طليعة تلك الكتب التي اهتمت بهذه الظاهرة (كتاب سيبويه) دستور العربية الأول، قرآن النحو، كما يُسمّونه(٢)، "فلا مبالغة أن نصف التوجيه النحوي عنده بأنه مُثَقّلٌ بتفصيل القول فيما يتعدد ضبطه، ويكاد الضبط الموحّد يكون قصرًا على الأبواب الموجَّهة لأصول القواعد الكلية، وهو يقتصد في شرحها والاستدلال عليها ؛ ليفرغ جهده في استقصاء القواعد الجزئية وما تحتمل من تعدد، وإذا استعرضت كلامه في باب الاستثناء، أو (ما) النافية المشبهة بـ(ليس)، أو (لا) المشبهة بـ(إنّ)، أو الاشتغال، أو الأحرف التي ينصب بعدها المضارع، أو التوابع، لم تجد في هذه المواضع قاعدة لا تحتمل التعدد، تختلف أسبابه وتتباين درجات قبوله"(٣).

وذلك التعدد في كتاب سيبويه متعدد المناحي، متشعب التفسير، فثَمّ تعدّد في التخريج والتفسير، أو توجيه إعراب ما يتوحّد ضبطه، وثَمّ تعدّد في ضبط التركيب الواحد على أنحاء مختلفة، وهو ما اقتصرت عليه هذه الدراسة.

من هنا جاءت فكرة هذا البحث (تعدّد وجوه الإعراب في كتاب سيبويه تفسيرٌ وتحليلٌ) ؛ ليكشف عن وجوه الإعراب المتعددة في كتاب سيبويه، أو جلّها، مبيّنا أسبابها، محلّلا لتراكيبها، مبرزا تحليل سيبويه لها، وما تحمله عباراته من أفكار– معتمدا في ذلك على تفسير الشراح لكلامه – كاشفا عن شخصيته في انتخاب وجه دون آخر، والأسس التي اعتمد عليها في ذلك، غاضًّا الطرف عن تعريف الإعراب، أو الحديث عن ترجمة سيبويه وكتابه ؛ لشهرة ذلك، مما لا يحتاج إلى بيان.

وبناء على هذا اشتمل هيكله على مقدمة، وفصلين، وخاتمة.

---

(١) انظر: كتاب أقسام الأخبار لأبي على الفارسي:٢١٦-٢١٩، وبحوث في اللغة والاستشراق:١١٦.

(٢) انظر : مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي . ص : ٦٥.

(٣) انظر : أنماط من آثار المعنى في توجيه ضبط القواعد المتعددة الوجوه . ص :٤١.

أما المقدمة، فظهر خلالها بيان أهمية الموضوع، وخطّته، ومنهج البحث فيه.
وأما الفصل الأول، فَوُسِمَ بـ(التفسير النحوي لِمَا تعدّد ضبطُه في كتاب سيبويه).
وفيه الحديث عن مقتضيات وأسباب تعدد الضبط الإعرابي في كتاب سيبويه، موزّعةً على المباحث الثلاثة الآتية:

المبحث الأول: مقتضى التطور اللغوي (تعدد اللهجات، وما يلحق بها).
وفيه الحديث عن أثر اللهجات، وما يتصل بها من القراءات، واختلاف الرواية في تعدد وجوه الإعراب، مُشْفِعًا ذلك كلّه بنماذج من كتاب سيبويه توضح ذلك الأثر.
المبحث الثاني: مقتضى اختلاف المعاني ومقاصد الكلام.
وفيه الحديث عن أثر المعنى وفاعليته في تعدد وجوه الإعراب– من خلال دراسة بعض النماذج من كتاب سيبويه التي توضح ذلك– وإذا كان أول واجب على المُعرِب أن يفهم ما يعربه(١)، فإن المتكلم بمثل ذلك أولى أن يضبط كلامه على نحو دالٍّ على مقصده.
كما ظهر خلال هذا المبحث الحديث عن عناية الأوائل – وعلى رأسهم سيبويه– بالمعنى، وتقلباته وارتباطه بقضايا التركيب.
المبحث الثالث: مقتضى الاتساع في الكلام، أو ما يسمى بـ(التعدد الشكلي).
وفيه الحديث عن تعدد الضبط الإعرابي المبنيّ على اعتبارات شكلية، اقتضتها عوامل معينة، كالتعدد الذي يقتضيه العامل النحوي، على تفاوت في درجات تقبلّه، دون أن يترتب على هذا اختلاف في المعنى، أو أن ينطوي على فوارق دلالية.
وهو في كتاب سيبويه مظهر من مظاهر التوسع في الكلام، وإن كان خارجا عن الأصل، لأنه "إنما جاز أن يختلف الإعراب مع اتفاق المعنى للاتساع في الكلام، لا على أنه الأصل؛ إذ الأصل اختلاف اللفظ لاختلاف المعنى، واتفاق اللفظ لاتفاق المعنى"(٢).
مدلّلا على ذلك كلّه بدراسة بعض النماذج من كتاب سيبويه ؛ لتوضيح ذلك.
أما الفصل الثاني، فسميّته (التحليل النحوي لِمَا تعدّد ضبطُه في كتاب سيبويه).

---

(١) انظر : مغني اللبيب ص: ٦٨٤. فِي ذكر الْجِهَات الَّتِي يدْخل الِاعْتِرَاض على المُعْرِب من جِهَتهَا.
(٢) انظر : شرح كتاب سيبويه للرماني ٢٤١/١.

وفيه الحديث عن تحليل سيبويه لتلك التراكيب التي تعدد ضبطها الإعرابي، ومنهجه فيه، وما تضمنه هذا التحليل من إشارات ودلالات، موضِّحًا شخصيتَه وموقفَه من تلك الوجوه المتعددة.

وقد جاء في المباحث التالية:

الأول– أصل التركيب.

الثاني– استدلال سيبويه على ما يحتمله التركيب من وجوه إعرابية متعددة.

الثالث– تعدّد وجوه الإعراب والتقدير.

الرابع– تعدّد وجوه الإعراب وقضية العامل النحوي.

الخامس– تعدّد وجوه الإعراب والتوسع في الاستعمال.

السادس– شخصية سيبويه النحوية فيما تعدّد ضبطُه الإعرابي.

السابع– الأسس التي بنى عليها ترجيحاته وتضعيفاته.

ثم الخاتمة، وضمنتها أهمَّ ما توصّل إليه البحث من نتائج وتوصيات.

وبعـــــدُ

فإن هذا العمل خطوةٌ لمُبْتَدِئٍ، في كتابٍ عُرِفَ بصعوبته، شُبِّهتْ محاولة قراءته وتعلّمه بركوب البحر؛ تعظيما واستصعابا لما فيه؛ لِمَا اكتنف أسلوبه من الغموض أحيانا، وما في عباراته من الخفاء، كما ذكر ذلك كبار العلماء(١)، معتذرين عن ذلك أنه أُلِّفَ في زمانٍ كان أهله يألفون مثل هذه الألفاظ، فاختُصر على مذاهبهم(٢)، فلا غرو إن قَصُرَتْ بي مطيّتي أو زلّت قدمي في خضمّ هذا البحر، وحسبي أني نلت شرف صحبته، فقضيت معه جلّ وقتي، متابعةً وبحثًا وتدقيقًا؛ رغبةً مخلِصةً في إخراج البحث إخراجًا – آملُ أن يكون– مُتْقَنًا، فإن وُفِّقت، فإنه لا يَتوفّق عبدٌ حتى يوفِّقَه اللهُ، وإن أخطأت، فحسبي ما ذكرتُ، فجزى الله خير الجزاء كلَّ مَن أعان تلك المحاولة على تسديد نَظْرة، أو تصويب خَطْرة، والشكر أولاً وآخرًا للمنعِم المتفضِّل على ما أعطى وأجزل، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) كان أبو العباس المبرد – كما ذكر أبو البركات الأنباري – إذا أراد مريد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه، يقول له: هل ركبت البحر! تعظيماً لكتاب سيبويه واستصعاباً لما فيه. انظر : نزهة الألباء في طبقات الأدباء . ص: ٥٥.

(٢) ذكر ذلك ابن كيسان ، كما نقله عنه البغدادي في الخزانة ٣٧١/١.

الفصل الأول، وعنوانه:
(التفسيرُ النحويُّ لِمَا تعدّد ضبطُه في كتاب سيبويه)

ويشمل المباحث الثلاثة الآتية:

الأول: مقتـضى التطـور اللغـوي (تعـدد اللهجات، وما يلحق بها).

الثاني: مقتضى اختلاف المعاني ومقاصد الكلام.

الثالث: مقتضى الاتساع في الكلام، أو ما يُسمَّى بـ(التعدد الشكلي)

التفسير النحوي لمتعدد الوجوه الإعرابية في كتاب سيبويه.

تعدد الضبط الإعرابي في كتاب سيبويه يمكن حصر أسبابه في المقتضيات الثلاثة الآتية.

أولا: مقتضى التطور اللغوي (تعدد اللهجات، وما يلحق بها من اختلاف القراءات وتعدد الرواية).

ثانيا: مقتضى اختلاف المعاني ومقاصد الكلام.

ثالثا: مقتضى الاتساع في الكلام، أو ما يُسمّى بـ(التعدد الشكلي).

وفيما يلي بيان ذلك:

المبحث الأول: مقتضي التطور اللغوي (تعدد اللهجات).

مما هو معلوم أن العربية أقيمت في بنائها الائتلافي على لهجات متعددة، كانت تسود في شبه الجزيرة العربية، فقد ذكر السيوطي – نقلا عن الفارابي– القبائل التي يحتجّ بكلامها، وعنها نُقِلت اللغة العربية، وبها اقْتُدِي من بين قبائل العرب ؛ لسلامتها من اللحن الذي لم تسلم منه غيرها، وهي: قيس، وتميم، وأسد، ثم هذيل، وبعض كِنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، محددا الأساس الذي اعتمده في هذا التحديد بقوله: "وبالجملة، فإنه لم يؤخذ عن حضَريٍّ قطُّ، ولا عن سكَّان البَرَاري ممن كان يسكنُ أطرافَ بلادِهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم"(١).

هذه اللهجات كانت تلتقي على قدرٍ مشترك في نظمها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، ثم تفترق في أشياء، ونتيجة لهذا الالتقاء والافتراق تعددت وجوه العربية، فقد وجد النحويون لكثير من المواد اللغوية الدائرة على ألسنة تلك القبائل أكثر من وجه، فرتبوا هذه الوجوه في منازل تتفاوت في درجات الاعتداد، ولكنها جميعا مؤهلة للقبول، لأن هذه اللهجات على اختلافها كلها حجة –كما أشار ابن جني– " وليس لك أن تردَّ إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحق بذلك من وسيلتها. لكن غاية مالك في ذلك أن تتخيّر إحداهما، فتُقوّيها على أختها"(٢).

---

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١/ ١٦٧.

(٢) الخصائص ٢/ ١٢.

ويعدّ تعدد وجوه الإعراب مظهرا من مظاهر اختلاف اللهجات، كما أشار ابن فارس في قوله:" اختلاف لغات العرب من وجوه، وذكر منها: الاختلاف فِي الإعراب نحو: "مَا زيدٌ قائماً" و"مَا زيدٌ قائم" و"إنّ هذين" و"إنّ هذان"(١).

وقد تجلت عناية سيبويه باللهجات على اتساع بيئاتها وتباين منازلها، يدرسها جميعا لاستنباط القواعد منها، "يقوّي هذا تلك الوجوه العديدة التي نجدها للمسألة الواحدة، ولكل وجه تعليل وتوجيه"(٢).

ولم يكن الاختلاف اللهجي على المستوى النحوي في كتاب سيبويه محصورا في الضبط الإعرابي فحسب، بل له مظاهر نحوية أخرى من: الإعمال والإهمال، أو في التراكيب النحوية من الحذف والذكر، أو خلاف في بعض الكلمات من حيث الصرف والمنع، أو الإعراب والبناء ، أو في كيفية الإعراب، أو في كيفية البناء، أو غير ذلك(٣).

وما يعنينا هنا التركيز علي أثر اللهجات فيما تعدد ضبطه الإعرابي – موضوع الدراسة– دون غيره، طبقا لما ورد في كتاب سيبويه وإشارته لها ؛ لأن بعض تلك النماذج من التعدد متداخلة، اختلف تصنيفها عند غيره عنه، فبعض ما عدّه سيبويه من وجوه التعدد لاختلاف اللهجات عدّه غيره من النحويين الأوائل من التعدد الشكلي، أو التعدد المُفضي إلى تعدد المعنى، كما نرى –مثلا– في ضبط المستثنى في الاستثناء التام المنفي، فقد عدّه سيبويه من التعدد اللهجي، بينما جعله الفراء والمبرد وتبعهما ابن يعيش تعددا شكليا من باب "الأصل كذا، وقد يجوز..."، أما ابن السراج فالتمس له فارقا دلاليا سياقيا، فصّل به بين وجه الإتباع ووجه النصب، لذا فإن ما سأورده من نماذج محكوم فيها بتوجيه سيبويه وما نقله عن أشياخه(٤).

وفيما يلي بعض مسائل هذا التعدد موزعة على الأبواب الآتية:–

---

(١) انظر : الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها . ص: ٢٥.
(٢) انظر: اللهجات العربية في كتاب سيبويه أصواتا وأبنية (المقدمة) .
(٣) انظر ذلك مستقصى في : اللهجات العربية في كتاب سيبويه دراسة نحوية . رسالة دكتوراه.
(٤) انظـر : الكتـاب ٢/٣١١-٣١٩ ، ومعـاني القـرآن ١/٢٩٨، والمقتـضب ٤/٣٩٥-٣٩٦، والأصول في النحو ١/٢٨٢-٢٨٣ ، وشرح المفصل ٢/٨٢ ، وأنماط من أثر المعنى في ضبط القواعد المتعددة :٤٣.

أولا: مُثُلٌ من باب الابتداء.

أ- المصادر المنكّرة.

ذكر سيبويه لغتين في إعراب بعض المصادر المنكرة، في باب ما يَنتصب على إضمار الفِعل المتروكِ إظهارُه من المَصادر في غير الدُّعاء، فقال: "من ذلك قولك: حَمْداً وشُكْراً لا كُفْراً وعَجَبا... فإنّما يَنتصب هذا على إضمار الفعل، كأَنك قلت: أَحْمَدُ الله حمدا وأشكر الله شُكْرا، وكأَنَّك قلت: أَعْجَبُ عَجَبا...وإنّما اختُزِلَ الفعلُ ههنا ؛ لأَنَّهم جعلوا هذا بدلاً من اللفظ بالفعل، كما فعلوا ذلك في باب الدُّعاء. كأَنّ قولك: حَمْداً في موضع أَحْمَدُ الله، وقولك: عَجَباً منه في موضع أَعْجَبُ منه..." (١).

فقد أشار في نصه السابق إلى أن هذه المصادر (حَمْداً، شُكْراً، كُفْراً، عَجَبا) منصوبة بفعل محذوف من لفظها ؛ لكونها مفاعيل مطلقة حُذف عاملها،ونابت منابه في الدلالة على معناه،كما ينتصب المصدر في باب الدعاء، نحو: سقيا لك، وبعدا، وسحقا...وهكذا.

ووجه الشبه بين هذه المصادر وغيرها المستعملة في باب الدعاء أنّ هذه المصادر وإنْ كانت أخبارا يخبر بها المتكلم عن نفسه، وليست دعاءً على أحد، لكنها ضارعت الدعاء ؛ لأن المضمر فعل مستقبل، فأشبه الدعاء لاستقباله، فكأنه جرى مجرى الدعاء؛ إذ كان جواب الداعي إلى فعل كدعاء الداعي إلى فعل، في أنها لا تكون إلا بالفعل، والمصدر يبين نوع ذلك الفعل، فصارت الدلالة عليه من هذه الجهة، وهي حال الداعي إلى الفعل مع بيان المصدر عن نوع الفعل(٢).

ونصب هذه المصادر بفعل مضمر هو اللغة المشهورة، وهناك لغة أخرى ترفع تلك المصادر أشار إليها سيبويه في قوله:" وقد جاء بعضُ هذا رفعاً يُبتدأُ ثمّ يُبنَى عليه. وزعم يونسُ أنّ رؤبة ابن العّجاجِ كان يُنْشِدُ هذا البيتَ رفعاً، وهو لبعض مذحج، " وهو هُنَيّ بن أَحمرَ الكِنانى ":

(١) الكتاب ٣١٨/١.
(٢) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٢١١/٢، وشرح الكتاب للرماني ٦٤٩/٢.

عَجَبٌ لِتلْكَ قَضِيّةً وإقامتي... فيكمْ على تلك القضِيّة أَعْجَبُ(١).

وسمعنا بعضَ العرب الموثوقَ به، يقال له: كيف أَصبحتَ؟ فيقولُ: حمدُ اللهِ وثناءٌ عليه، كأَنَّه يَحمله على مضمَرٍ في نيّته هو المظهَرُ، كأَنّه يقول: " أمري وشأني حمدُ الله وثناءٌ عليه. ولو نَصَبَ لكان الذي في نفسه الفعلَ، ولم يكن مبتدأ لبيني عليه، ولا ليكون مبنياً على شيء هو ما أَظْهَرَ"(٢).

وهذه لغة بني تميم، وإن كان سيبويه لم يعزُها إليهم، لكنه أشار إليها بذكر عَلَمٍ من أعلامها، وهو رؤبة(٣)، وهذه اللغة ترفع تلك المصادر على أنه خبر لمبتدأ محذوف، تقديره:"أمري أو شأني"، كما ذكر سيبويه.

وجواز الوجهين (الرفع والنصب) إنما في غير المصادر التي في معنى الدعاء، ألا ترى أنه لا يجوز(سقيٌ) و(رعيٌ) بالرفع، كما يجوز هنا؛لأن (سقيا) و(رعيا) على طلب الفعل في معنى الدعاء، وقد صار في موقع (سقاه الله ورعاه)، فلم يصلح فيه الرفع كما صلح في (حمْدٌ) و(شكرٌ) أي:أمري حمدٌ وشكرٌ، لينبئ عن حاله الذي هو عليها، وهي ثابتة من غير تزجية(٤)الفعل وطلب وقوعه شيئا بعد شيء، فلذلك صلح الرفع والنصب هنا ؛ لصحة المعنى في كل واحد منهما، ولم يجز إلا (سقيا ورعيا) بالنصب(٥).

والفرق بين الرفع على لغة بني تميم والنصب على لغة عامة العرب أن النصب يدل على وجوب الداعي، فلو قال قائل: حمدا لله وثناءً عليه، لكان على طريقة الإجابة لمن دعا بهذا المعنى،أي:(أحمد الله حمدا، وأثنى عليه ثناء)، وإذا رُفع فليس هو على جهة الجواب، وإنما هو على جهة الإخبار الذي فيه دليله على الجواب، كأنه يخبر عن الحالة التي هو عليها، كما أنه إذا قال: كيف أصبحت؟ فقال: صالحٌ، فليس بجواب مطابق للسؤال، ولو قال: صالحا، لكان على الجواب المطابق.

---

(١) من الكامل ، لضمرة بن جابر في الدرر اللوامع ٣/ ٧٢، ولهُنَيّ بن أحمر في الكتاب ١/ ٣١٩، ولرؤبة في شرح المفصل ١/ ١١٤،والشاهد فيه إنه رفع (عجب) بالابتداء، وجعل (لتلك) خبره.

(٢) الكتاب ٣١٩/١.

(٣) انظر : اللهجات في كتاب سيبويه دراسة نحوية : ٥١.

(٤) زَجَّيْت الشَّيءَ تَزْجِيةً ، إذا دفَعته بِرِفْقٍ . لسان العرب (ز ج ا) ٣٥٤|١٤.

(٥) انظر : شرح الكتاب للرماني ٧٠٥/٢.

وعلى تلك اللغة أورد سيبويه قول الشاعر:عجبٌ لتلك قضية.....البيت.

فَرَفَعَ عَجَبًا ؛ لأنه لم يرد إجابة الداعي له إلى أن يعجب،وإنما أخبر بما عنده، فقال: ذاك عجبٌ(١).

ومثل هذا –كما أشار سيبويه– قول الشاعر:

فقالت: حَنانٌ ما أَتى بك هاهنا... أَذَو نَسَبٍ أَمْ أنتَ بالحيّ عارِفُ(٢).

فَرَفَعَ حنانًا ؛ لأنه ليس على معنى الأمر،أي: تحنّنْ حنانا، ولا على معنى إجابة الداعي أن تتحنّنَ، ولكن على الابتداء للإخبار بتقدير: أمرنا حنان، كما قال سيبويه:" لم تُرِدْ حِنَّ، ولكنها قالت: أمرنُا حَنانٌ، أو ما يصيبنا حنانٌ. وفى هذا المعنى كلّه معنى النصب"(٣).

وبرغم إشارة سيبويه إلى تقارب المعنيين، إلا أن الرفع أبلغ في المعنى من النصب ؛ لأنه على الواقع الكائن(٤)، أو على أَنهم يرفعون بعض المصادر المنصوبة بعد حذف عاملها ؛ لزِيَادَة الْمُبَالغَة فِي الدَّوَام، فإِذا رُفع وَجُعل خَبرا أَفَادَ زِيَادَةً، وَهِي الْمُبَالغَة فِي الدَّوَام(٥).

لكن لا يمنع من ذلك تقارب المعنى ؛ لأن تقدير الرفع يستلزم تقدير النصب، وهذا التقارب يَقْوَى إذا جعلناه –كما قدّره الأعلم(٦)– مَرْفُوعا بِالِابْتِدَاءِ وَإِن كَانَ نكرَة ؛ لوُقُوعه موقع الْمَنْصُوب، ويتضمن من الْوُقُوع موقع الْفِعْل مَا يتَضَمَّن الْمَنْصُوب، فيستغنى عَن الْخَبَر ؛ لِأَنَّهُ كالفعل وَالْفَاعِل، فَكَأَنَّهُ قَالَ: أعجب لتِلْك الْقَضِيَّة.

(١) انظر : المقتضب ٢٢٥/٣ ، وشرح الكتاب للرماني ٦٥٠/٢.
(٢) من الطويل ، لمنذر بن درهم الكلبي في شرح أبيات سيبويه ١/ ١٦٠ ، واستشهد به سيبويه ٣٢٠/١ على رفع (حنان) أي: أمرنا حنان، وهو خبر ابتداء محذوف.
(٣) الكتاب ٣٢٠/١ ، وانظر : شرح الكتاب للسيرافي ٢١٢/٢-٢١٣.
(٤) انظر : شرح الرماني ٦٥١/٢.
(٥) انظر : شرح الكافية للرضي ٣١٦/١ ، وخزانة الأدب ٣٥/٢.
(٦) انظر : تحصيل عين الذهب ١٦١/١ ، وتحقيق النكت ٤٩٨/١.

أَو خَبره "لتِلْك"، وَهَذَا هُوَ الْمَعْهُود فِي المصادر المنصوبة: إذا رُفعتْ جُعلتْ مُبْتَدأً وَجُعل متعلّقُها خَبرا، مثل: (الْحَمد لله، وَالسَّلَام عَلَيْك) ؛ لتَكون فِي معنى الأَصْل، أَعنِي الْجُمْلَة الفعلية، لَا تزيد عَلَيْهَا الاسمية إِلَّا بِالدّلَالَةِ على الثَّبَات(١).

ولا يمنع من ذلك الترجيحَ بين اللغتين في اختيار الرفع أو النصب حسب الأغراض والدواعي، كما رجح سيبويه النصب على الرفع في قول القائل:

يَشْكو إليَّ جملي طُولَ السُّرَى... صَبرٌ جَميل فكِلانا مُبْتَلَى(٢).

مع ورود الرفع، فقال:" والنصبُ أكثر وأجود؛ لأنه يأمره"(٣).

فلو نصب لكان أظهر في مقتضي هذا الكلام، كأنه قال: اصبر صبرا جميلا، فلم يرد هذا المعنى، ولكنه عدل إلى الإخبار بما ينبغي أن يكون عليه، فقال: صبر جميل، أي: أمرنا صبر جميل، وفيه معنى المنصوب ؛ لأنه إذا قال ينبغي أن يكون على الصبر الجميل، فقد استدعى إلى ذلك بما يقوم مقام الأمر، فأما قوله تعالى:" فَصَبْرٌ جَمِيلٌ"(٤)، فالوجه الرفع ؛ لأنه لم يأمرهم بذلك؛ إذ كان الحال لا يقتضي الأمر في هذا الموضع، ولا دَعَوه إلى هذا فما أجابهم، وإنما أخبر بما ينبغي أن يكون عليه، فقال: صبر جميل، أي: أمري صبر جميل، فلا يحسن في هذا الموضع إلا الرفع(٥).

ومثل ذلك أيضا ما أورده سيبويه على الرفع، وليس علِى النصب بإضمار فعلٍ قولُه عزّ وجلَّ: " قالُوا مَعْذِرَةً إِلى رَبِّكُمْ(٦)" – في قراءة الرفع(٧)– على معنى أنهم "لم يريدُوا أن يَعتذروا اعتذاراً مستأنَفاً من أمرٍ لِيمُوا عليه، ولكنَّهم قيل لهم: " لِمَ تَعِظُونَ قَوْماً "؟

---

(١) انظر : خزانة الأدب ٢/٣٥.

(٢) من الرجز ، للملبد بن حرملة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٠٨، واستشهد به سيبويه١/٣٢١ على رفع (صبر جميل) أي: صبر جميل أصلح من الشكوى. أو تُضْمِرُ ما يقارب هذا المعنى.

(٣) الكتاب ١/٣٢١ .

(٤) سورة يوسف من الآية ٨٣.

(٥) انظر : شرح الرماني ٢/٦٥١-٦٥٢.

(٦) سورة الأعراف من الآية ١٦٤.

(٧) قرأ السبعة ما عدا عاصما(معذرة) رفعا. انظر : الحجة للقراء السبعة ٤/ ٩٧.

قالوا: مَوْعِظتُنا مَعْذِرَةٌ إلَى رَبِّكُم"(١)، فالرفع هنا أبلغ ؛ لأنه يدل على زيادة المبالغة في الدوام، نظيره الإخبار بالمصدر، كما في:

..... فإنما هي إقبالٌ وإدبارُ (٢).

وهاتان اللغتان تشتركان في أمر، هو وجوب الإضمار، فالنصب بإضمار فعل، والرفع بإضمار مبتدأ وجوبا، كما أشار سيبويه: " فتركوا إظهارَ الرافع كترك إظهار الناصب، ولأنَّ فيه ذلك المعنى وكان بدلاً من اللفظ بالفعل"(٣).

أما النصب، فلا يجوز إظهار العامل ؛ لِمَا فيه من الإبهام أنه على غير طريق الجواب، مع كثرته على هذا المعنى، حتى صار المعنى فيه أظهر، ولفظُه أوجزُ، فقد اجتمعت فيه هذه الأسباب التي تقتضي اختزال العامل من الإبهام، وكثرة الاستعمال، وظهور المعنى، والإيجاز، وقوّاه أن المصدر ناب مناب فعله، ولا يجمع بين النائب والمنوب عنه، كما في قوله: " وإنَّما اختُزل الفعلُ ها هنا ؛ لأنَّهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل، كما جُعل الحَذَرَ بدلا من احذرْ"(٤).

والحال أيضا في لغة الرفع، فلا يجوز إظهار الرافع في هذا الباب كما لا يظهر الناصب ؛ لأنه بمنزلته في ظهور المعنى ووجازة اللفظ، مع ما فيه لو ظهر من خلاف معنى المنصوب ؛ فاستمر الباب في اختزال الرافع كما استمر في اختزال الناصب ؛ لأنه نظيره(٥).

ب– المصادر المعرفة بـ(أل).

---

(١) انظر : الكتاب ٣٢٠/١.
(٢) عجز بيت للخنساء ، من البسيط ، صدره: تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتى إذا ادّكَرَتْ .الديوان . ص:٣٨٣، والكتاب ٣٣٧/١، على جعل المصدر(إقبال) خبرا لـ(هي) ، وفيه وجوه أخرى.انظر: علل النحو ص: ٣٦٣.
(٣) الكتاب ٣١٢/١.
(٤) الكتاب ٣٢١/١ .
(٥) انظر شرح الرماني ٦٤٩/٢ ، ٦٥٢.

سبق القول بأن اللغة المشهورة في المصدر المنكّر والراجحة عن بعض النحاة النصب، وبنو تميم ترفعه، أما المصدر المعرف بـ(أل) فقد ذكر سيبويه فيه أيضا لغتين: "وذلك قولك: الحمدُ لله، والعَجَبُ لك، والوَيلُ لك، والتُّرابُ لك، والخَيْبةُ لك.

وإنّما استحبّوا الرفعَ فيه لأنَّه صار معرفةً وهو خَبَرٌ فقَوىَ في الابتداء، بمنزلة عبد الله والرجل الذي تَعلم، لأنَّ الابتداءَ إنَّما هو خَبَرٌ،ومن العرب من يَنصب بالألف واللام، من ذلك قولك: الحمدَ لله، فينصبها عامَّةُ بني تميم وناسٌ من العرب كثير"(١).

فمفاد ما ذكره أن اللغة المشهورة رفع تلك المصادر المعرفة، وأن بني تميم وناسا من العرب كثير(٢)، ينصبون تلك المصادر، وقد كان من المتوقع أن يكون موقف (تميم) في إعراب هذا الصنف من المصادر غير هذا، فيُنسب إليهم الرفع، كموقفهم في إعراب المصادر المنكرة السابق ذكره، لكن سيبويه نسب إليهم – وهو الثقة فيما ينسب– عكس ذلك(٣).

وتوجيه تلك اللغة بالنصب على إضمار فعل، إما من لفظه، تقديره: حمدت حمدا، على أن أصل الكلام عنده: حمدا لله، يجعله بدلا من اللفظ بالفعل، ثم أدخل الألف واللام على هذه، أو من غير لفظه تقديره: اقرءوا الحمد لله، أو: الزموا الحمد لله(٤).

أما لغة الرفع، فعلى أنه مبتدأ، مخبر عنه بما بعده، وتكون الألف واللام في لغة الرفع للاستحقاق، وفي لغة النصب للتبيين، متعلقة بمحذوف تقديره: لله أعنى، نحو قولهم: سقيا لك(٥).

وقد رجح سيبويه –وغيره من النحاة(٦) – لغة الرفع على النصب، بدليل أنه عنون الباب بقوله: بابٌ يُختار فيه أن تكون المصادرُ مبتدأة، وعلل لذلك بأن الرفع فيه هو

---

(١) الكتاب ٣٢٨/١ .

(٢) قيس ، والحارث بن سامة ، انظر : إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ١٧/١ ، والارتشاف ١٣٧٠.

(٣) انظر : اللهجات في كتاب سيبويه دراسة نحوية : ٥٣.

(٤) انظر : معاني القرآن للأخفش ٩/١.

(٥) انظر : البحر المحيط ٣٤/١.

(٦) كالمبرد في المقتضب ٢٢١/٣ ، والسيرافي في شرحه للكتاب ٢١٩/٢ ، والرماني في شرحه أيضا ٦٦٦/٢ ، والنحاس في إعرابه ١٧/١ ، وأبي حيان في البحر المحيط ٣٤/١.

الوجه ؛ لأنه معرفة، والكلام خبري، فَقَوِى في الابتداء ؛ لأن الابتداء إنما هو خبر، وإذا اجتمع نكرة ومعرفة، فأصل الكلام أن يبتدأ بالأعرف(١).

والحقّ معه، فالمصدر الذي يُختار فيه الحمل على الابتداء هو الذي يأتي معرّفا، قد بُني عليه ما يصلح أن يكون خبرا عنه، لأنه إذا كان هكذا فقد جاء على أصل المبتدأ والخبر، إذ الأصل أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة، لأنه أتمّ في الفائدة ؛ إذ كان ما لا يُعرَف ولا يُعلَم في جملة لا تقع فائدة بالإخبار عنه، وما يُعلَم في جملة تقع به فائدة، والمدار على الفائدة(٢).

أما النحاس فجعل ترجيح الرفع على النصب من جهتي اللفظ والمعنى، فأما اللفظ: فلأنه اسم معرفة خبّرت عنه، وأما المعنى: فإنّك إذا رفعت أخبرت أنّ حمدك وحمد غيرك لله جلّ وعزّ، وإذا نصبت لم يجاوز حمْدَ نفسِك(٣).

وإن كان لا يبدو لي فرق كبير بين الرفع والنصب من جهة المعنى، فمعنى المنصوب هو معنى المرفوع ؛ لأنه إذا نَصب فمعناه أحمد الله حمدا، يخبر عن نفسه بما يفعله من ذلك، وإذا رَفع فكأنه قال: أمري وشأني ومقصودي فيما أفعله الحمدُ لله(٤).

لذا كان اختيار الرفع في نص سيبويه مردّه إلى الصناعة اللفظية هنا أولي، كما قال: "وإنّما استحبّوا الرفعَ فيه لأنَّه صار معرفةً وهو خَبَرٌ فقَوىَ في الابتداء، بمنزلة عبد الله والرجل الذي تَعلم "(٥).

فالذي حسّن فيه الابتداءَ دخولُ الألف واللام فيه، لأن الأصل في المبتدأ التعريف، فالمبتدأ هو المحكوم عليه، فالأولى أن يكون معروفا عند المخاطب؛ ليستفيد الحكم على معروف(٦)، وذلك قوله: " فأصلُ الابتداء للمعرفةِ. فلما أدخلتَ فيه الألف

(١) انظر : الكتاب ٣٢٨/١ ، وشرحه للسيرافي ٢١٩/٢.
(٢) انظر : شرح الرماني ٦٦٦/٢.
(٣) انظر : إعراب القرآن ١٧/١، واللهجات في كتاب سيبويه دراسة نحوية . ص : ٥٤.
(٤) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٢٢٠/٢.
(٥) الكتاب ٣٢٨/١.
(٦) انظر : شرح السيرافي ٢١٩/٢،والمقتصد في شرح الإيضاح ٣٠٧/١ ، وأمالي ابن الحاجب ١١٤/٤.

واللام وكان خبراً حَسُنَ الابتداءُ، وضَعُفَ الابتداءُ بالنكرة إلاَّ أن يكون فيه معنى المنصوب"(١).

ويؤكد أن معنى النصب والرفع واحد أنه يجوز:الحمد لله – بالرفع–على معنى المنصوب، ولا يجوز: (السقيُ لك) – بالرفع– على معنى (سقيا)، ولا (الرعيُ لك) على معنى (رعيا لك)، فـ"لو قلت: السَّقْيُ لك والرَّعْيُ لك، لم يجز"(٢)– فضلا عن أن العرب لم تستعمله بالرفع(٣)–وقياسه في على (الحمد لله) غير جائز ؛ لأن (الحمد) في (الحمد لله) على معنى التعظيم، رُفِعَ أو نُصِبَ، لا يحتمل إلا ذلك؛ لأنه مما يصلح أن يخبر عنه من غير معنى الدعاء به، ولا معنى التعظيم لشيء تذكره، فلم يصلح أن يكون بدلا من الفعل، كقولهم (سقاك الله) إلا وهو نكرة، كما لا يكون الفعل إلا نكرة، وفيه عَمَلُ الفعل الذي يؤذن بحمله على الفعل، فلذلك لم يجز إلا (سقيا لك) في معنى الدعاء، وجاز (الحمدُ لله) و(الحمدَ لله) على معنى إجابة داع دعا إلى تعظيم الله – جلّ ثناؤه – لعظيم إحسانه إلى عباده(٤).

غير أنه يمكن أن يكون الفرق اللطيف من حيث المعنى أن النصب على إضمار فعل (حمدتُ الحمد لله) فيه تخصيص الحمد بتخصيص فاعله، أي: إنه حامد، وأشعرَ بالتجدد والحدوث، أما على الرفع ففيه معنى الدوام واللزوم، فالحمد ثابت لله تعالى منك ومن غيرك(٥).

لكن لا يخرج معنى الرفع والنصب عن التعظيم، غاية الأمر أن صيغة المرفوع توحي إلى المعنى الأعم، كأنه قال: كل حمد لله فهو لله عز وجل، فهو أعمّ، وفيه التعظيم في أعلى مراتبه ؛ لأنه لا يطلق هذا القول إلا لله ، ولهذا لم يجيء في القرآن إلا بالرفع ؛ لأنه قد دلّ فيه بالإطلاق على هذه الفائدة الجليلة(٦).

ج– الابتداء بالمشتق بين الرفع والنصب.

---

(١) الكتاب ٣٢٩/١.
(٢) الكتاب ٣٢٩/١.
(٣) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٢١٩/٢.
(٤) انظر : شرح الكتاب للرماني ٦٦٧/٢.
(٥) انظر : البحر المحيط ٣٤/١.
(٦) انظر : شرح الكتاب للرماني ٦٦٨/٢.

قال سيبويه: "من ثَمّ قالُوا: مصاحَبٌ مُعانٌ، ومبرورٌ مأجورٌ، كأنه قال: أنت مصاحَبٌ، وأنت مبرورٌ.فإذا رفعتَ هذه الأشياءَ فالذي في نفسك ما أظهرتَ، وإذا نصبت فالذي في نفسك غيرُ ما أظهرتَ، وهو الفعل والذي أظهرت الاسمُ...وإن شئت نصبت فقلت: مبروراً مأجورا، ومصاحَبا مُعانا. حدّثنا بذلك عن العرب عيسى ويونس وغيرُهما، كأَنَّه قال: رجعتَ مبروراً، واذهبْ مصاحَبا"(١).

ذكر سيبويه في الاسم المشتق المبتدأ به في صدر الكلام وجهين من الإعراب: الرفع والنصب، مردّهما إلى لغتين عن العرب لم يعزهما، وقد عزاهما غيره من النحويين، فالرفع لغة بني تميم، والنصب لغة أهل الحجاز(٢).

وقد وجّه سيبويه الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: أنت مُصَاحَبٌ مُعَانٌ، كما قال:" وأمّا الرفع فعلى أنه مبتدأ أو مبنيٌّ على مبتدأ ولم يُرد أن يحمله على الفعل"(٣).

والنصب على أنه منصوب على الحال بفعل مضمر، تقديره: اذهب مُصَاحبًا مُعَانًا، كما قال: " كأَنَّه قال: رجعتَ مبروراً، واذهبْ مصاحَبا"(٤).

وكلتا اللغتين تشترك في التقدير والإضمار، وذلك قوله:" فإذا رفعتَ هذه الأشياءَ فالذي في نفسك ما أظهرتَ، وإذا نصبت فالذي في نفسك غيرُ ما أظهرتَ، وهو الفعل والذي أظهرت الاسمُ"(٥).

مرادُه: أنك إذا رفعت، فالذي أضمرت مبتدأ، والذي أظهرت هو خبره، والمبتدأ هو الخبر، وإذا نصبت فالذي أضمرت فعلا، والفعل غير الاسم ؛ لأن تقدير (مُصاحَبًا مُعانًا): اذهب مُصاحَبًا مُعانًا(٦).

---

(١) الكتاب ٢٧١/١.
(٢) انظر : مجالس ثعلب ٧٣/١ ، ولسان العرب ٥٣/٤ ، واللهجات في كتاب سيبويه : ٦٢.
(٣) الكتاب ٢٧٠/١.
(٤) الكتاب ٢٧١/١.
(٥) الكتاب ٢٧١/١.
(٦) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ١٦٨/٢.

كما أنهما يشتركان في أن القصد من العبارة على اللغتين هو الدعاء، ولا يخفى وضوح معنى الدعاء على تقدير الحجازيين، وغموضه على تقدير بني تميم، فربما لا يفهم معنى الدعاء من قولك: (أنت مبرور مأجور)، كما يفهم بوضوح من قولك: (اذهب مأجورا مبرورا)، أو: (رجعت مأجورا مبرورا)، فجنوح الثانية إلى الرفع مراعٍ للفظ، وجنوح الأولى إلى النصب مراعٍ للمعنى(١) ؛ لاعتمادهم في وضوح المعنى على القرينة الحالية، فقد نابت دلالة الحال مناب الفعل المحذوف، فصارت شهادة الحال بالفعل بدلا من اللفظ به(٢)، وقد ذكروا أن الحال قد يحذف عامله، إذا كان فعلا، وفي الكلام ما يدل عليه، إما قرينة حال أو مقال(٣).

ولا يخفى أن الرفع عربيٌّ جيّدٌ، لكن النصب فيه إظهار للمعنى والقصد دون الرفع،الذي فيه مراعاة للفظ، "كأنه أمر قد وقع، بمنزلة (الحمد لله) وما أشبهه"(٤).

والحال أيضا في غير الدعاء، فقد ذكر سيبويه لغتين (النصب والرفع) في المشتق المبتدأ به لغير الدعاء، نحو: (قائم وعائذ)، فقال فيما بُنِيَ على فِعْلٍ: " هذا باب ما ينتصب من الأسماء... ومثل ذلك: عائذاً بالله من شرّها، كأَنَّه رأى شيئاً يُتَّقَى فصار عند نفسه في حال استعاذةٍ، حتَّى صار بمنزلة الذي رآه في حال قيامٍ وقُعودٍ، لأنه يَرَى نفسَه في تلك الحال، فقال: عائذاً " بالله "، كأَنّه قال: أعوذ بالله عائذاً بالله، ولكنَّه حذف الفعل لأنَّه بدلٌ من قوله: أَعوذُ بالله، فصار هذا يَجرى ها هنا مجرى عِياذاً بالله. ومنهم من يقول: عائذٌ بالله من شرّ فلان"(٥).

فأما وجه الرفع فعلى أنه خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: أنا عائذ بالله، كما أشار في قوله: "وزعم يونس أن من العرب من يقول: عائذ بالله، يريد: أنا عائذ بالله، كأَنه أمرٌ قد وقع، بمنزلة (الحمدُ لله) وما أشبهه"(٦).

---

(١) انظر : النحو والصرف بين التميميين والحجازيين . ص : ١٨١.
(٢) انظر : الخصائص ٢٨٦/١.
(٣) انظر : شرح المفصل ٦٨/٢.
(٤) انظر : الكتاب ٣٤٧/١.
(٥) الكتاب ٣٤١/١.
(٦) الكتاب ٣٤٧/١ ، وانظر : الارتشاف ١٣٧٩.

وأما وجه النصب فقد وجّهه سيبويه على أنها أحوال مؤكَّد بها، وقدّر العامل منها بأفعال من لفظها على حدّ قوله: أطربا وأنت قنّسريٌّ(١)، و أقياما والناس قعود، فكأنه قال: أعوذ عائذا بك، وأقوم قائما، وأقعد قاعدا، وقد حذف الفعل استغناء بما يرى من الحال المشاهدة(٢).

وما ذهب إليه سيبويه من نصبها على الحال مذهب الأكثرين(٣)، وصححه أبو حيان(٤)، وخالف في ذلك المبرد، فذهب إلى أنها مصادر جاءت على لفظ فاعل، فهي منتصبة انتصاب المصدر، كقولهم: فُلِج فالجًا، وعُوفِيَ عافيةً(٥).

وبنى المبرد مخالفته سيبويه على أن الفعل لا يعمل في اسم الفاعل إذا كان حالا من لفظ الفعل ؛ لعدم الفائدة، إذ قد عُلِم أنه لا يقوم إلا قائما، ولا يقعد إلا قاعدا، لأن الفعل قد دلّ عليه، وإذا ورد شيء من ذلك فَتَأَوَّلْه بالمصدر فيكون تقدير: (عائذا، وقائما، وقاعدا) إذا جعلت العامل (أعوذ، وتقوم، وتقعد) بتقدير (عياذ، وقيام، وقعود)(٦).

وردّ السيرافي وابن يعيش ما أنكره المبرد بأن ما قدره سيبويه لا يمتنع ؛ لأن الحال قد يرد مؤكدا كما يرد المصدر مؤكدا، وإن كان الفعل قد دل علي ما دل عليه اسم الفاعل، قال تعالى:" وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً "(٧)، فذكر(رسولا) وإن كان الفعل قد دل عليه على سبيل التأكيد(٨).

والقول ما ذهب إليه سيبويه، فانتصابها على الحال ؛ لكونها صفات أرجح، وإنما جاز أن تجرى الصفة مجرى المصدر ؛ لأنهما مجتمعان في الدلالة على الفعل وصلاح

---

(١) من الرجز للعجاج ، وبعده : والدهرُ بالإنسان دوّاريّ . في ديوانه ٣١٠ ، والكتاب ٣٣٨/١. والقِنَّسْرُ والقِنَّسْرِيّ: الْكَبِيرُ المُسِنّ الَّذِي أَتى عَلَيْهِ الدَّهْرُ. لسان العرب ٥/ ١١٧.
(٢) انظر : الكتاب ٣٤١/١ ، وشرح السيرافي ٢٢٩/٢.
(٣) ذكر ذلك السيوطي في الهمع ١٢٨/٢.
(٤) انظر : الارتشاف ١٣٧٨.
(٥) انظر : المقتضب ٢٢٩/٣ ، والارتشاف ١٣٧٨، وهمع الهوامع ١٢٨/٢.
(٦) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٢٢٩/٢.
(٧) سورة النساء من الآية ٧٩.
(٨) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٢٣٠/٢ ، وشرح المفصل ١٢٣/١.

عمل الفعل فيهما، وكانت الصفة في هذا الباب أظهر من الفعل ؛ لأنها أشد اقتضاء لمعنى الحال(١).

فهي صفات نابت مناب المصدر في إضمار ناصبها، وأن الأصل في (عائذا بك): أعوذ عائذا، فحذف الفعل وأقام الحال، كما يفعل بالمصدر، لو قيل: عياذا بك(٢).

كما أن مجيء المصدر على وزن (فاعلة) –كما ذهب المبرد– وإن كان كثيرا، لكن لا يقاس عليه، فهو مقصور على ما سُمِع(٣).

ولغة النصب أرجح من لغة الرفع، مراعاة للمعنى، والحال المُشاهَدة تدل عليه، إذ لا يجوز إضمار الفعل الدال على الحال إلا أن تكون الحال مُشاهَدة تدل عليه، لو قلت مبتدئا من غير حال تدل عليه: قائما وقاعدا، كما تقول: قياما يا زيد، لم يجز ؛ لأن المصدر مأخوذ من لفظ الفعل، فهو دال على فعل معين، وليس كذلك الحال ؛ لأنه لا يدل على فعل مخصوص ؛ لأنه لا يجوز أن تقول: ثبت قائما أو جاء قائما، و ضحك قائما، وإنما جاز أن تقول: أقائما وقد قعد الناس ، لَمّا شوهد منه من أمارات القيام والتأهب له، حتى صار بمنزلة الذي رآه في حال قيام وقعود ، وكذلك: عائذا بك، كأنه رأى شيئا يُتَّقَى فصار عند نفسه في حال استعاذته، فقال: عائذا بك، كأنه قال: أعوذ عائذا بك، وإذا ذكرت شيئا من هذا الباب، فالفعل متصل في حال ذكرك إياه، فأنت تعمل في تثبيته(٤).

ويؤكده ما ساقه سيبويه من شواهد، كقول عبد الله بن الحارث السهمي:
أَلِحْقْ عذابَكَ بالقومِ الذينَ طَغَوْا... وعائذاً بكَ أن يَعْلُوا فيُطْغوني(٥).

فهذا لمّا ذَكَرَ العذاب بما ينبغي أن يُتَّقَى صار كأنه في حال استعاذة منه، فقال: (وعائذاً بكَ)، كأنه قال: (وأعوذ عائذاً بكَ)، إلا أن هذا الفعل لا يظهر(١).

---

(١) انظر : شرح الرماني ٦٨٩/٢.
(٢) انظر : شرح التسهيل ١٩٤/٢، والارتشاف ١٣٧٨، وهمع الهوامع ١٢٨/٢.
(٣) انظر : لسان العرب ٧٣/١٥ (فصل العين المهملة).
(٤) انظر : شرح المفصل ١٢٣/١.
(٥) من البسيط ، في الكتاب ٣٤٢/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ٢٥٢/١، على نصب (عائذا بك) على الحال والعامل فيه محذوف، كأنه قال: أعوذ بك عائذا، أو أخضع لك عائذا، وما أشبه ذلك.

وقول الشاعر:

أراك جَمَعْتَ مسألةً وَحِرْصًا... وعندَ الحقِّ زَحَّارا أُنَانَا(٢).

فهـذا عنـد سـيبويه بمنزلـة: (وعائـذاً بـكَ أن يَعْلُـوا فيُطْغـوني) فـي أنـه منـصوب بالفعـل المحذوف، كأنه رآه في حال يقتضي زحيره عند الحق وأنينه، فقال:(وعند الحق زَحَّارًا أُنانًا)، أي:(عند الحق تزحر وتئن).

وذكـر الرمـاني أن بعـضهم حملـه علـى أنـه منـصوب بـ (أراك)، وهـو وجـه جـائز ؛ لأنـه أظهر، والذي ذكره سيبويه أعمّ، لأنه لو لم يذكر (أراك) لجاز نصبه على الفعل المتروك إظهاره كما جاز في غيره من هذا الباب(٣).

د- إعراب الاسم بين البدلية والقطع على الابتداء.

قال سيبويه:" تقول: رأيتُ متاعَك بعضُه فوقَ بعضٍ، إذا جعلتَ فوقاً في موضع الاسم المبنيّ على المبتدأ وجعلتَ الأوّل مبتدأً، كأنك قلت: رأيتُ متاعَك بعضُه أَحسنُ من بعض، ففوق في موضع أحسَن...والرفعُ في هذا أَعْرَفُ، لأنّهم شبَّهوه بقولك: رأيتُ زيداً أبوه أَفضلُ منه، لأنّه اسمٌ هو للأوّل ومن سببه، كما أن هذا له ومن سببه، والآخِرُ هـو المبتـدأ الأول، كمـا أن الآخِـر ههنـا هـو المبتـدأُ الأوّل. وإن نـصبتَ فهـو عربـي جيدّ"(٤).

ذكر سيبويه في إعراب (بعضه) من قولك:(رأيتُ متاعَك بعضُه فوقَ بعضٍ) وجهين من الإعراب، مردُّهما إلى لغتين لم يعزُهما.

الأول: النصب على البدلية.

---

(١) انظر : شرح الرماني ٦٨٩/٢.

(٢) من الوافر ، للمغيرة بن حبناء في شرح أبيات سيبويه ١٤٠/١-١٤١، وفي الكتاب ٣٤٢/١ ، على أنـه نـصب (زحـارا أنانـا) بإضـمار فعل، كأنـه قـال: " تزحـر " زحيراً و " تـئن " أَنينـا، " ثـم وضعه مكان هذا.

(٣) انظر : شرح الرماني ٦٩٠/٢.

(٤) انظر : الكتاب ١٥٥/١.

والثاني: القطع على الابتداء(١).
أما اللغة الأولى النصب على البدل، فتوجيه سيبويه لها من وجهين:

الأول: أنه على سبيل التأكيد لِمَا ذُكر، كأنه أراد البدل من أول الأمر، فإنه لما قال: (رأيت متاعك بعضه فوق بعض) كان غرضه: رأيت بعض متاعك، فعبّر بالعام وهو يريد البعض، ثم أعاده تأكيدا، كما يقول القائل:(شَغَبَ الجندُ)، وإنما تريد بعضهم، و(ضَجّ أهل بغداد) وعسى ألا يكون ضجّ منهم إلا نفر، فإذا أراد باللفظ الأول العام البعض، ثم أتى بذلك البعض فكرره بلفظ آخر، فقد أكّد، كما أكّد في قوله تعالى:" فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ"(٢)، وكما قال تعالى:" يَسْأَلونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ"(٣)، فـ(قتال) بدل، وهو تأكيد على هذا الوجه الذي ذكرناه، لأنه أراد بـ(الشهر الحرام) القتال، ثم أعاد القتال توكيدا(٤).

فليس المراد به التأكيد الاصطلاحي ؛ لأنه ليس من ألفاظ التأكيد، وإنما يراد به التأكيد في المعنى، أي: أراد بدلا على جهة التأكيد، أي: عُلِم منه قبل البدل ما عُلِم منه بعده، وهو كثير(٥).

وأنشد سيبويه للدلالة على هذا التأكيد في البدل قول القائل:

وذَكَرَتْ تَقْتُدَ بَرْدَ مائها... وعَتَكُ البَوْلِ على أنسائِها(٦).

فأبدل " بَرْدَ مائها " بدل اشتمال من " تَقْتُدَ "، وأنشده سيبويه للتأكيد الذي ذكره في البدل ؛ إذ الأصل في البدل أن يكون الثاني هو الأول –كما ذكر الرماني– ويعزز

---

(١) نسبت اللغة الأولى إلى اليمانيين ، والثانية إلى المضريين ، انظر : شرح أبيات سيبويه للنحاس. ص: ٥٢، واللهجات في كتاب سيبويه دراسة نحوية . ص : ٧٠.
(٢) سورة الحجر الآية : ٣٠.
(٣) سورة البقرة من الآية : ٢١٧.
(٤) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ١١/٢.
(٥) انظر : شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٣٤٤/١.
(٦) رَجَزٌ ذَكَرَه سيبويه١/ ١٥١ ، ولم ينسبه ، ونسبه ياقوت في معجم البلدان ٣٧/٢ إلى أبي وجزة الفقعسي ، وتقتد: رَكْيَةٌ في شقّ الحجاز من مياه بني سعد بن بكر. عَتَكُ البولِ: أن يضرب البول إلى الحمرة، وهذا يحدث إذا قلّ ورود الإبل الماء.الأنساء: جمع نَسَا، وهو عِرْقٌ يستبطن الفخذ والساق.

ذلك أن البدل الذي يجرى على معنى التأكيد هو الذي يذكر فيه الاسم ثم يُبيَّن بالضمير، كما في قوله تعالى: " يَسْأَلونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ"(١).

وهو ما أشار إليه سيبويه في موضع آخر بقوله:" فالبَدَلُ أن تقول: ضُرِبَ عبدُ الله ظهرُه وبطنهُ، وضُرِبَ زيدٌ الظَّهرُ والبطنُ، وقُلِبَ عمروٌ ظهرُهُ وبطنُهُ، ومُطِرْنَا سَهْلُنا وجَبَلُنا، ومُطِرنا السَّهْلُ والجبل. ون شئتَ كان على الاسم بمنزلة أَجمعين توكيداً"(٢).

وهذه الدلالة على التأكيد أتت البدل من قِبَلِ أنه على نية تكرير العامل، فكأنه من جملتين، ولأنه دلّ على ما دلّ عليه الأول، إِمَّا بِالْمُطَابَقَةِ فِي بَدَلِ الْكُلِّ، أو بالتضمن فِي بَدَلِ الْبَعْضِ، أَوْ بِالِالْتِزَامِ فِي بَدَلِ الِاشْتِمَالِ(٣).

أما الوجه الثاني من توجيه سيبويه للغة النصب: فعلى أنه لم يُرد البدل من أول الأمر، وهو أن يتكلم فيقول: (رأيت متاعك)، وقصدُه جميعُه، ثم بدا له في ذلك وامتنع أن يخبر عن جميعه، فعدل إلى الإخبار عن البعض، فهذا لم يكن في أول كلامه قاصدا إلى ذكر البدل، وإنما بدا له شيء لم يُرد أن يتكلم به من بعد(٤).

وهذا ما أشار إليه سيبويه عقب ذكره للبيت السابق:

وذكرتْ تَقْتُدَ بَرْدَ مائها.....

قائلا:" ويكون على الوجه الآخر الذي أذكره لك، وهو أن يَتكلّمَ فيقولَ: رأيتُ قومَك، ثم يَبْدوَ له أن يبيَّنَ ما الذي رأى منهم، فيقول: ثُلُثَيْهم أَو ناساً منهم"(٥).

وسواء أكان على هذا الوجه أم الآخر، فهو بدل منصوب وعامله الفعل العامل في المبدل منه.

أما اللغة الثانية الرفع، فعلى جعل (بعضه) من قوله: (رأيت متاعك بعضه فوق بعض) مبتدأ منقطعا عما قبله(١).

(١) انظر : شرح الرماني ١/٣٩٠.
(٢) الكتاب ١/١٥٨.
(٣) انظر : الإتقان في علوم القرآن ٣/ ٢٣٧.
(٤) انظر : شرح الكتاب للسيرافي٢/١٢.
(٥) الكتاب ١/١٥١.

والفرق بين اللغتين النصب والرفع في (رأيتُ متاعَك بعضه فوق بعض) أنك إذا نصبت (بعضه) فقد أوقعت الفعل على البعض منفصلا من الآخر، وإذا رفعت فإنما أوقعت الفعل على جملة المتاع الذي من صفته أن يكون بعضه فوق بعض، فلا تنوي اطّراح المتاع وإبدال غيره منه، ولا يُنوى في شيء من الكلام إذا كان مرفوعا تغيير في ترتيبه ووضعه، وإذا كان منصوبا فقد أبدل الثاني من الأول واعتمد بالحديث على الثاني(٢).

وضح ذلك ابن يعيش بقوله:"وتقول: بعت طعامك بعضه مكيلا وبعضه موزونا، ويجوز أن ترفع، فتقول: بعضه مكيلٌ وبعضه موزونٌ، والفرق بينهما أنك إذا نصبت فقد أوقعت الفعل على البعض منفصلا من الآخر، فكأنك قلت: هذا البعض أسلفته بكذا كيلا، وهذا البعض أسلفته بكذا وزنا، وإذا رفعت فإنما أوقعت الفعل على جملة الطعام الذي من صفته أن بعضه مكيل وبعضه موزون"(٣).

وإذا نصبت (بعضه) على البدلية في مثالنا (رأيت متاعك بعضه فوق بعض) فيصلح أن يكون (فوق) في موضع الحال، فيكون من رؤية العين، فالتأويل: جعلت ورأيتُ متاعك بعضهُ مستقرًّا فوقَ بعضٍ، أو مطروحًا فوق بعضٍ، أو ما أشبه هذا المعنى، فـ"فوقَ" ظرف نصبه الحال وقام مقام الحال، كما يقوم مقام الخبر في قولك: زيدٌ فوقَ الحائِط"، ويصلح أن يكون في موضع المفعول، فيكون من رؤية القلب.

وعلى لغة الرفع في (بعضه) تكون الجملة في موضع الحال إن كان من رؤية العين، وفي موضع المفعول الثاني إن كان من رؤية القلب(٤).

وقد وردت شواهد لتينك اللغتين، كالآية التي استدل بها سيبويه على لغة الرفع في قوله: " ومما جاء في الرفع قوله تعالى:" وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ"(٥).

---

(١) انظر : اللهجات في كتاب سيبويه دراسة نحوية . ص : ٧١.
(٢) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٢/١٧-١٨.
(٣) شرح المفصل ٣/٦٤.
(٤) انظر : الأصول في النحو لابن السراج ٢/٥٢، وشرح الرماني للكتاب ١/٣٩٥.
(٥) سورة الزمر من الآية ٦٠.

وما أورده سيبويه شاهد على الرفع لا يمنع جواز الوجه الآخر،فقد قُرئت الآية برفع (وُجُوهُهُمْ) ونصبه (١)، فالرفع على الابتداء وخبره:" مُسْوَدَّةٌ"، والجملة حال، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الرُّؤْيَةَ مِنْ رُؤْيَةِ الْبَصَرِ، وَأَجَازَ الزمخشري أَيْضًا أَنْ تَكُونَ مِنْ رُؤْيَةِ القلب، والجملة فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي(٢)، واستبعده أبو حيان؛ لِأَنَّ تَعَلُّقَ الْبَصَرِ بِرُؤْيَةِ الْأَجْسَامِ وَأَلْوَانِهَا أَظْهَرُ مِنْ تَعَلُّقِ الْقَلْبِ(٣)، فالأظهر أنّ الفعل متعدّ إلى مفعول واحد، أي: يعاينونهم كذلك. والجملة في موضع الحال، لا في موضع المفعول الثاني(٤).

وقراءة النصب على أنه بدل بعض من (الذين)(٥)، كما جاز أيضا في قوله تعالى: "وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ"(٦) نصب (بعضه) بدلاً من (الخبيث)، ورفعه على الابتداء(٧).

وشاهد النصب على اللغة الأولى قول سيبويه: " وممَّا جاء في النصب أنّا سمعنا من يُوثَق بعربيّته يقول: خَلَقَ الله الزرافة يديها أطولَ من رِجْلَيْها"(٨).

فـ: يديها" بدل من "الزرافة" "بدل بعض" من كل، "وبعضهم يقول: "يداها أطول" بالرفع، فـ"يداها": مبتدأ، و"أطول" خبره، والجملة حالية"(٩).

وأيضا نَقَل عن يونس أنَّ العرب تُنْشِدُ هذا البيت على البدل، وهو لعَبْدةَ بن الطَّبيب:
فما كانَ قيسٌ هُلْكُهُ هُلْكَ واحِدٍ... ولكنّه بُنيانُ قومٍ تَهَدَّمَا(١٠).

وبرغم ما أورده سيبويه من شواهد للغتين، لكن تراه يرجح لغة الرفع على النصب بقوله:" والرفعُ في هذا أَعْرَفُ؛ لأنّهم شبَّهوه بقولك: (رأيتُ زيداً أبوه أَفضلُ منه)، لأنّه

---

(١) انظر : معاني القرآن للفراء ٢/ ٤٢٤، والبحر المحيط ٢١٦/٩.
(٢) انظر : الكشاف ١٤٠/٤.
(٣) انظر : البحر المحيط ٢١٦/٩.
(٤) انظر : الحجة للقراء السبعة ٢/ ٢٥٩.
(٥) انظر : الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٩/ ٤٣٨.
(٦) سورة الأنفال من الآية ٣٧.
(٧) انظر : معاني القرآن للأخفش ٤٩٦/٢ ، والكتاب ١٥٧/١ ، وشرح الرماني ٣٩٧/١.
(٨) الكتاب ١٥١/١، وانظر : الأصول في النحو ٢/ ٥١.
(٩) انظر : إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث . ص: ٥٠ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٥٧٢.
(١٠) من الطويل ، أورده سيبويه ١٥٦/١ على أن العرب تنشده برفع (هلكه) بدلًا من (قيس)، فعلى هذا يكون (هلك واحد) بالنصب خبر (كان) ، أو رفع (هلكه) على أنه مبتدأ و(هلك) الثاني خبره مرفوعا ، والجملة خبرا لـ(كان). انظر : شرح الكتاب للسيرافي ١٨/٢.

اسمٌ هو للأوّل ومن سببه، " كما أن هذا له ومن سببه "، والآخِرُ هو المبتدأ الأول، كما أن الآخِر ههنا هو المبتدأُ الأوّل"(١).
وقوله – أيضا– بعد إيراد الشواهد على البدل:" فهذا عربيٌّ حسَن، والأوّل أَعرف وأَكثر"(٢).

فقد بنى سيبويه ترجيح رفعه – أنه مبتدأ، بتعبيره أنه الأعرف والأكثر، بمعنى أن الأعرف إذا كان الآخِر هو الأول أن يُبتدَأ– على تشبيهه بـ(رأيت زيدا أبوه أفضل منه)، من قِبَل أن الثاني (أفضل) هو الأول (أبوه)، فقد جاء على شرط المبتدأ والخبر، لأنّه اسمٌ هو للأوّل ومن سببه، كما أن هذا له ومن سببه، والآخِرُ هو المبتدأ الأول، كما أن الآخِر ههنا هو المبتدأُ الأوّل(٣).

ولعل وجه تشبيههم بـ(رأيت زيدا أبوه أفضل منه) فضلا عن أن الثاني (أفضل)يصلح أن يكون خبرا عن (الأب) أن الفعل وهو الرؤيا يصلح أن يقع على (الأب) كما يصلح أن يقع على (زيد)، فلا يكون مثل هذا بدلا، فلا يجوز (رأيت زيدا أباه)، والأبُ غيرُ زيد، لأنّك لا تبيِّنه بغيره ولا بشيء ليس منه، إلا على بدل الغلط، كأنه أراد:رأيتُ أبا زيد، فَغَلِطَ أو نَسِيَ، ثم استَدرك كلامَه بعدُ (٤).

والحال في المثال الذي معنا (رأيت متاعك بعضه فوق بعض)، فإن (فوق) يصلح أن يكون خبرا، فالفوق هو البعض، والرؤية وقعت بجميع المتاع.

لكن على كلٍّ، فترجيح أحدهما لا يمنع جواز الوجه الآخر، غاية أنه مما ينبغي الإشارة إليه أن جواز الوجهين على هاتين اللغتين إنما يتأتى إذا صلح الثاني أن يكون خبرا عن الأول مع صحة معنى البدل فيه، كما تقول: (مررت بمتاعك بعضه مطروحا وبعضه مرفوعا)، فهذا يجوز فيه البدل والاستئناف ؛ لجواز أن يكون الثاني خبرا عن الأول، فتقول (مررت بمتاعك بعضُه مطروحٌ وبعضُه مرفوعٌ)، والرفع أعرف وأكثر، كما وصفه

(١) الكتاب ١/١٥٥.
(٢) الكتاب ١/١٥٦.
(٣) انظر : شرح الكتاب للرماني ١/٣٩٥.
(٤) انظر : الكتاب ١/١٥١-١٥٢، وشرح الرماني ١/٣٩١.

سيبويه، بل جعله أبو حيان أقيس الوجهين، إذا صح فيما كان بدلا أن يكون مبتدأ وما بعده خبره، نحو:(علمت زيدا وجهُه حسنٌ، وألفيت زيدا حلمُه مُضاعٌ)(١).

فإذا لم يصلح أن يكون خبرا عنه، فالثاني لا يجوز فيه إلا البدل، كما في (سقيتُ إبِلَك صغارَها أحسنَ من سَقْي كبارِها) ؛ لأن(أحسن من سَقْي كبارها) لا يصلح أن يكون خبرا عن (الصغار)(٢).

ثانيا – مُثُلٌ من باب الحال.

أ– إعراب الأعداد المضافة إلى الضمير بين الحال والتأكيد.

قال سيبويه:" هذا باب ما جُعِل من الأسماء مصدراً كالمضاف في الباب الذي يَليه. وذلك قولك: مررتُ به وَحْدَه، ومررتُ بهم وَحْدَهم، ومررتُ برجل وَحْدَه.ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز: مررتُ بهم ثلاثَتَهم وأربعتَهم، وكذلك إلى العَشَرَة... وأمّا بنو تميم فيُجْرونه على الاسم الأوّل: إنْ كان جرًّا فجرًّا، وإن كان نصبا فنصبًا، وإن كان رفعًا فرفعًا"(٣).

ذكر سيبويه في الأعداد المضافة إلى الضمير(ثلاثتهم، أربعتهم... إلى العشرة) لغتين:

الأولى: لغة أهل الحجاز النصب دائما،على إعرابه حالا.

الثانية: لغة بني تميم الإتباع،على إعرابه تابعا للاسم الأول، يجرى مجراه في الحركات رفعا ونصبا وجرا، على أنه توكيد معنوي مثلَ (كُلّهم) أو(جميعهم)(٤).

جاء في اللسان:" وأَهل الْحِجَازِ يَقُولُونَ: أَتَوْني ثلاثَتَهم وأَرْبَعَتَهم إِلى الْعَشَرَةِ، فَيَنْصِبُونَ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَكَذَلِكَ الْمُؤَنَّثُ: أَتَيْنَني ثلاثَهنَّ وأَرْبَعَهنَّ؛ وغيرُهم يُعْربه بِالْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ، يَجْعَلُهُ مثلَ كُلّهم"(٥).

---

(١) انظر : ارتشاف الضرب ١٩٦٨، واللهجات في كتاب سيبويه دراسة نحوية . ص : ٧٢.
(٢) انظر : شرح الرماني ٣٩١/١-٣٩٢.
(٣) الكتاب ٣٧٣/١.
(٤) انظر :المقتضب ٢٣٩/٣ ، والأصول في النحو ١٦٥/١.
(٥) نسب ابن منظور لغة الإتباع إلى بني تميم وغيرهم من العرب ،انظر:لسان العرب ١٢١/٢(ث ل ث).

أما إعرابه حالا على اللغة الأولى، فقد تأوّله سيبويه تبعا لشيخه الخليل –لجموده وعدم اشتقاقه– بأنه في موضع مصدر وُضِع موضع الحال، أي: (مَثْلَث أو مَخْمَس)، بدليل عنونته للباب بقوله:" هذا باب ما جُعِل من الأسماء مصدراً "، وأشار إليه في قوله:"ومثل (خمستَهم) قول الشماخ:

أَتَتْنِي سُلَيمٌ قضَّها بقضيضِها... تُمَسِّحُ حولي بالبقيع سِبالَها(١).

كأَنّه قال: انقضاضَهم، " أي " انقضاضاً". ومررتُ بهم قضهم بقضيضهم، كأَنّه يقول: مررتُ بهم انقضاضاً. فهذا تمثيل وإن لم يُتكلَّم به، كما كان إفراداً تمثيلا"(٢).

وكذا قوله:" وشبَّهوا خمستَهم بالمصدر"(٣).

ووضح مذهبه أبو حيان بقوله:" ومذهب سيبويه فيه كمذهبه في وحده أنه اسم موضوع موضع (ثَلْث) الذي هو مصدر (ثلّثْت)، و(ثَلْثَ) موضوع موضع (مَثْلَث)، وكذلك: أربعتهم إلى عشرتهم"(٤).

فمذهبه فيه كمذهبه في (وحده)، بدليل تنظير سيبويه به في قوله:"وكذلك وَحْدَه إنَّما هو من معنى التفرُّدِ"(٥)، كأنه قال: (إيحادا)، و(إيحادا) وُضِعَ موضع (مَوْحَد)(٦).

أما يونس فمذهبه أنه لم يوضع موضع المصدر، وإنما هو منصوب انتصاب الظرف، فيجرى مجرى (عنده)، والأصل في (جاء زيد وحده): على وحده، فحذف الجار

---

(١) من الطويل ، في الديوان ٢٩٠، وفي الكتاب ١/ ٣٧٤ على نصب "قضّها" على الحال وهو معرفة بالإضافة لأنه مصدر. والقض: أصله الكسر، والمعنى منقضّاً آخِرهم على أَوَّلهمْ ، والسبال: جمع سبلة وهي مقدمة اللحية. وأراد: أنهم يمسحون لحاهم وهم يتوعدونه.انظر : خزانة الأدب ٣/١٩٤-١٩٥.

(٢) الكتاب ١/٣٧٤.

(٣) الكتاب ١/٣٨٩.

(٤) ارتشاف الضرب : ١٥٦٨.

(٥) الكتاب ١/٣٧٥.

(٦) انظر : الأصول في النحو ٢/ ٢٢ ، وارتشاف الضرب : ٦٨.

ونصب (وحده) على الظرف، كأنك قلت: مررت برجل على حياله، وأن خمستهم إلى عشرتهم على تأويل النكرة(١).

وقد نقل ذلك عنه سيبويه في قوله:" وزعم يونس أنّ وَحدَه بمنزلة عِنْدَه، وأنّ خَمْستَهم، والجمّاءَ الغفيرَ، وقَضَّهم، كقولك: جميعاً " وعامَّة "، وكذلك: طُرًّا، و قاطبُة، بمنزلة وحدَه، وجَعل المضاف بمنزلة: كلّمتُه فاهُ إلى فِيَّ"(٢).

ونُقِل عن المبرد تقدير فعل من لفظ العدد، فيقال: مررت بالقوم فثلّثتهم(٣).

وأما إعرابه توكيدا على اللغة الثانية، فقد جعلوه تابعا يجرى مجرى الأول في إعرابه ؛ لأنه عندهم توكيد بمنزلة (كلهم، أو جميعهم)، فيقال: (قام القوم ثلاثتُهم، ورأيت القوم ثلاثتَهم، ومررت بالقوم ثلاثتِهم)، و(أتتني سليمٌ قضُّها بقضيضِها، ورأيت سليمًا قضَّهَا بقضيضِها) (٤).

وهذا الاختلاف اللهجي يترتب عليه خلاف في المعنى،فإذا قلت: مررت بالقوم خمستَهم – على لغة الحجازيين– فَمَعْنَاه بهؤلاء تخميسا؛ كَقَوْلِك: مَرَرْت بِهِ وَحده؛ أي: لم أخلط مَعَه أحدا، وإذا قلت: مررت بالقوم خمستِهم – على لغة بني تميم– فَهُوَ على أَنه قد عُلِمَ أَنهم خَمْسَة، فَإِنَّمَا أجْرى مجْرى (كل)، كأنه أَرَادَ: مَرَرْت بالقوم كلهم، أي: لم أبق من هَؤُلَاءِ الْخَمْسَة أحدا، فَالْمَعْنى يحْتَمل أَن تكون قد مَرَرْت بغيرهم؛ كَمَا أَنَّك إِذا قلت: (مَرَرْت بإخوتك كلهم) جَازَ أَن تكون قد مَرَرْت بغيرهم أَيْضا(٥).

فالفرق بين النصب على الحال أو الظرف– على لغة الحجازيين– أن فيه تقييدا للفعل، فلا يقع الفعل إلا بهم خاصة، وإذا أتبعتَ – على لغة بني تميم– جاز أن يكون الفعل خاصا بهم، وجاز أن يكون شارك غيرهم(٦).

(١) انظر : الأصول في النحو ١٦٦/١.
(٢) الكتاب ٣٧٧/١.
(٣) انظر : المقتضب ٢٣٩/٣-٢٤٠ ، وارتشاف الضرب : ١٥٦٨.
(٤) انظر : الأصول في النحو ١٦٥/١ ، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٦١/٢، والمساعد ١٢/٢.
(٥) انظر : المقتضب ٢٣٩/٣.
(٦) انظر : ارتشاف الضرب : ١٥٦٨-١٥٦٩.

وقد أشار إلى هذا سيبويه نقلا عن شيخه الخليل بقوله:" وزعم الخليل –رحمه الله– أنه إذا نَصَبَ ثلاثَتهم فكأنَّه يقول: مررتُ بهؤلاءِ فقط، لم أُجاوِزْ هؤلاءِ. كما أنّه إذا قال: وَحْدَه فإنَّما يريد: مررتُ به فقط لم أُجاوِزْهُ... وزعم الخليل أنّ الّذين يُجرونه، فكأنّهم يريدون أن يَعُمُّوا، كقولك: مررتُ بهم كلِّهم، أي: لم أَدَعْ منهم أحداً"(١).

فالفارق بين المعنيين بعيد، فمن نَصَبَ أوجب أن يكون عدد القوم كثيرا دون تحديد، وإنما مرّ بهم خماسَ، خمسةً، فخمسةً، ولم يمرّ بغيرهم، ومن جرّ جعل عددهم محصورا في الخمسة، بصرف النظر عن إمكان مروره بآخرين من غير القوم الذين ذكر(٢).

والاختلاف بين اللهجتين إنما ورد في الأعداد المفردة، أما الأعداد المركبة فقد نقل ابن منظور اتفاقهم على النصب(٣)، ونقل ابن مالك والرضي باحتمال معاملة المركب معاملة المفرد من جواز النصب عند الحجازيين، وإعرابه تابعا لما قبلة عند بني تميم(٤)، بينما قطع أبو حيان بجواز اللغتين في المركب(٥).

ولغة الحجازيين النصب على الحال أقيس وأقوى من لغة الإتباع ؛ طردًا للباب على وتيرة واحدة ؛لأنهم إذا كانوا متفقين على النصب في الأعداد المركبة ، فهذا دليل على قوة لغة النصب في الأعداد المفردة على لغة الإتباع(٦).

ب – قطع الحال عن النصب إلى الرفع.

قال سيبويه(٧):" هذا باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة. وذلك قولك: هذا عبد الله منطلقٌ، حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عمن يوثق به من العرب...

---

(١) الكتاب ٣٧٤/١.
(٢) انظر : أنماط من أثر المعنى في ضبط القواعد المتعددة الوجوه.ص: ١٠.
(٣) انظر : لسان العرب ١٢١/٢ .(ث ل ث).
(٤) انظر : شرح التسهيل ٣٢٧/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢١/٢.
(٥) انظر : ارتشاف الضرب : ١٥٦٩.
(٦) انظر : النحو والصرف بين الحجازيين والتميميين.ص: ١٥٤، واللهجات في كتاب سيبويه.ص : ٩٢.
(٧) الكتاب ٨٣/٢-٨٤.

وزعموا أنها في قراءة أبى عبد الله: "هذا بعلي شيخٌ(١) "، قال: سمعنا ممن يروى هذا الشعر من العرب يرفعه:

مَنْ يَكُ ذا بتٍّ فهذا بتِّي... مُصَيِّفٌ مُقَيِّظٌ مُشَتِّي(٢)".

مراد سيبويه أن الاسم النكرة المذكور بعد معرفة مبني على اسم مبهم كاسم الإشارة أو الضمير– الوجه فيه النصب على الحالية، كما تقول: (هذا عبد الله منطلقا، وهذا عبد الله معروفا)، والعامل فيه إما هاء التنبيه وإما اسم الإشارة (ذا)، فإذا أعملت هاء التنبيه، فالتقدير: انظر إليه منطلقا، وإذا أعملت الإشارة، فالتقدير: أشير إليه منطلقا، والمقصد واحد، أنك أردت أن تنبه المخاطب لـ(عبد الله) في حال انطلاقه، ولم ترد أن تعرفه إياه، لأنك ظننت أنه يجهله، فلابد من ذكر (منطلقا) ؛ لأن الفائدة به تنعقد(٣).

وهذا ما أشار إليه سيبويه قبل هذا، في باب ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المبهمة... " فأما المبني على الأسماء المبهمة، فقولك: هذا عبد الله منطلقا... والمعنى أنك تريد أن تنبهه له منطلقا، لا تريد أن تعرفه عبد الله؛ لأنك ظننت أنه يجهله، فكأنك قلت: انظر إليه منطلقا، فمنطلقٌ حالٌ قد صار فيها عبد الله"(٤).

ثم ذكر سيبويه عن بعض العرب –نقلا عن يونس والأخفش الأكبر– أنهم يقطعون الحال في الجملة الاسمية على الرفع، فيقال على لغتهم: هذا عبد الله منطلق، وتلك

---

(١) نسب سيبويه القراءة إلى ابن مسعود ، بينما نسبها ابن جني للأعمش . انظر : المحتسب ٣٢٤/١.

(٢) من الرجز المشطور ، من غير نسبة في الكتاب ٨٤/٢ ، البتّ: كساء يعمل من الصوف،والشاهد فيه أنه جعل (مقيظ) خبر ابتداء محذوف، كأنه قال: هو مقيظ. مصيف مشتّى، و(مقيظ مصيف مشتّى) خبر بعد خبر، على نحو قولهم: هذا حلو حامض. ويجوز أن يكون (بتي) بدلاً من (هذا) ويكون (مقيظ) خبراً لـ (بتي) ثم أتى له بخبر بعد خبر. ويجوز فيه غير ذلك من الإعراب. انظر: شرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٧.

(٣) انظر : شرح السيرافي ٤٠٦/٢ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: ١/ ٤٨١. وشرح المفصل ٥٨/٢.

(٤) الكتاب ٧٨/٢.

لغة هـذيل، لأنهـم يؤثرون الرفـع فـي أشـعارهم(١)، وهـي لغـة جيـدة، كمـا وصـفها ابـن يعيش، ويقتضيها القياس ؛ إذ عامل النصب الفعل، والابتداء (هذا) لا يعمل نصبا ؛ لذا تأوله سيبويه وغيره بمعنى الفعل من هاء التنبيه أو اسم الإشارة(٢).

واستـشهد لهـا سـيبويه بقـراءة ابـن مـسعود:"وهـذا بعلـي شـيخٌ"،علـى إضـمار (هـذا) أو (هو)، كأنك قلت: (هذا شيخ، أو هو شيخ)، أو أن (بعلي) و(شيخ) جميعًا خبر عن (هذا)؛ كقولك: هذا حُلو حامض؛ أي: قد جمع الحلاوة والحموضة، وكذلك هذا: أي: قد جمع البعولة والشيخوخة(٣)، وقراءة:" كَلاَّ إِنَّهَا لَظَى* نَزَّاعَة لِّلشَّوَى"(٤)، بِرَفْعِ (نَزَّاعَةٌ) فـي قِـرَاءَةِ الْجُمْهُـورِ، علـى أنهـا خَبَـرٌ بَعْـدَ خَبَـرٍ، أَوْ خَبَـرٌ لمبتـدأ محذوف(٥).

وقول الشاعر:

من يكُ ذا بتّ فهذا بتّي... مقيّظٌ مصيّفٌ مُشَتِّي(٦).

والقطع إنما ورد في لغتهم بعد الجملة الاسمية وليس الفعلية، فلم يرد عنهم ذلك في الجملة الفعلية، بل ورد لزوم النصب عن جميع العرب، فيقال: (جاء زيد راكبا)، ولا يصح الرفع، والعلة في ذلك ترجع إلى قوة العامل وضعفه، فالعامل في الحال في الجملة الاسمية اسم الإشارة ، وهو عامل معنوي، وهو عامل ضعيف إذا قورن بالعامل اللفظي ، أما العامل في الحال في الجملة الفعلية فهو الفعل، وهو أصل في العمل(٧).

وقد وجه سيبويه وغيره من النحاة لغة الرفع من أربعة أوجه:

---

(١) انظر : لغة هذيل . ص : ٣٤٣ ،وديوان الهذليين ١٥/٢ ، واللهجات في كتاب سيبويه . ص : ٩٣.

(٢) انظر : الكتاب ٧٨/٣، وشرح المفصل ٥٨/٢ ، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٨٩ .

(٣) انظر : الكتاب ٨٣/٢، وذكر فيها ابن جني أوجها أخرى غير هذا . انظر: المحتسب ٣٢٥/١.

(٤) سورة المعارج آية: ١٥-١٦.

(٥) قراءة نصب (نزاعةً) عند حفص عن عاصم ، عَلَى الْحَالِ الْمُؤَكَّدَةِ أَوِ الْمُبَيَّنَةِ، وَالْعَامِلُ فِيهَا (لَظَى)، لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى النَّلَظِّي ، وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم(نزاعة) رفعا.انظر : الحجة للقراء السبعة ٦/ ٣١٩، وهناك أوجه أخرى في إعراب الآية على قراءة الرفع غير ما ذكرتُ ، انظر : الكشف لمكي ٣٣٦/٢.

(٦) سبق تخريجه.

(٧) انظر : أسرار العربية . ص: ١٥١، واللهجات في كتاب سيبويه . ص : ٩٥.

الأول– أن (منطلق) من قولك:(هذا عبد الله منطلق) خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هو منطلق، على معنى أَنَّك لما قلت: (هَـذَا عبـد الله) اسْتغنى الْكَـلَام بِالِابْتِـدَاءِ وَخَبـره، فَجَعلت قَوْلَك (منطلق) خبرَ ابْتِدَاءٍ مَحْذُوف، والوقف على (عبد الله) ؛ لأن الجملة قد تمّت، ثم استأنفت جملة ثانية، فقال: (هو منطلق) أو (هذا منطلق).

الثاني–أَن تجْعَل (زيدا وَمنطلقا) كليهمَا الْخَبَر، فتخبر بِأَنَّهُ قد جمع ذَا وَذَا، كَمَا تَقول: (هَـذَا حُلْو حامض)، تخبر أَنه قد جمع الطعمين، وَلَا تُرِيدُ أَن تنقض الْحَلَاوَة بالحموضة، فهو من باب تعدد الخبر لفظا دون معنى.

الثالث–أن تجعل (منطلق) بدلا من (عبد الله)، فيكون التقدير: هذا منطلق، وتقديره: هذا عبد الله رجل منطلق، فيبدل رجل من عبد الله، ثم تحذف الموصوف، وتقيم الصفة مقامه، فيصير: هذا منطلق، وهو بدل نكرة من معرفة، كما قال تعالى:" بِالنَّاصِيَةِ* نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ"(١).

الرابع– أن يكون (منطلق) خبرا عن (هذا)، و(عبد الله) عطف بيان، فيصير المعنى: (عبد الله منطلق) (٢).

ويمكن أن يُعترض على هذا الوجه ؛ لأن (هذا) ونحوه من أسماء الإشارة لا يوصف بالمضاف، ألا تراهم لم يجيزوا: مررت بهذا ذي المال، كما أجاوزا: مررت بهذا الغلام؟ وإذا لم يجز أن يكون "عبد الله" وصفًا لـ"هذا" من حيث ما ذكرنا، لم يجز أيضًا أن يكون عطف بيان له؛ لأن صورة عطف البيان صورة الصفة(٣).

وهناك وجه خامس: لكنه على قياس مذهب الكسائي؛ وذلك أنه يعتقد في خبر المبتدأ أبدًا أن فيه ضميرًا وإن لم يكن مشتقًّا من الفعل، نحو: زيد أخوك، وهو يريد النسب، فإذا كان كذلك، فقياس مذهبه أن يكون "منطلق " بدلًا من الضمير في "عبد الله"؛ لأنه خبر عن "هذا".

---

(١) سورة العلق آية : ١٥–١٦.
(٢) انظر : الكتاب ٧٨/٣، والمقتضب ٣٨/٤، وشرح المفصل ٥٨/٢.
(٣) انظر : المحتسب ٣٢٥/١.

فـإن قلـت: فـإن الكـوفيين لا يُجيـزون إبـدال النكـرة مـن المعرفـة إلا إذا كـان مـن لفظها(١)، نحو قول الله تعالى: "لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ* نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ"، وليس قبل "منطلق" معرفة من لفظه.

قيل: أجل، إلا أن هذا اعتبار في الاسمين الملفوظ بكل واحد منهما، فأما الضمير فيه فعلى قياس قول من استودعه إياه، فلا لفظ له أيضًا، فيُعتبر خلافُه أو وفاقُه، وإذا سقط ذلك ساغ وجاز إبدال النكرة منه، لِما ذكرنا من تقديم لفظه المخالف للفظها(٢).

وجملة القول أن هناك لغتين عن العرب في الاسم النكرة المذكور بعد معرفة مبني على اسم مبهم:النصب على الحال، والرفع على الخبر أو على ما ذُكِر من أوجه، وهي لغة جيدة، ولا أرى فرقا كبيرا بين اللغتين (لغة النصب ولغة الرفع)من حيث المعنى، لِمَا بين الحال والخبر من مشابهة قوية، من أن الحال زيادة في الفائدة، والخبر محطّ الفائدة. وأنها مطلوبة للعامل، كما أن الخبر كذلك. وأن الأصل فيها أن تكون وصفا حادثا، كما أن الخبر كذلك (٣)،فهي ضرب من الخبر، كما صرح ابن جني (٤)، وكما يشير صنع سيبويه إذ سماها خبرا(٥).

غاية ما هناك أن النصب في (هذا عبد الله منطلقا) يريد في هذا الموضع أن يذكّر المخاطب برجل قد عرفه قبل ذلك، وهو في الرفع لا يريد أن يذكّره بأحد، وإنما أشار فقال: (هذا منطلق)(٦).

ثالثا– مُثُل من باب الاستثناء.

أ– المستثنى المتصل التام غير الموجب.

قال سيبويه:" باب ما يكون المستثنى فيه بدلا مما نُفى عنه ما أُدخل فيه، وذلك قولك: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، وما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٍ، وما رأيتُ أحدا إلا زيدا، جعلت

---

(١) اشترط الكوفيون في إبدال النكرة من المعرفة شرطين: اتحاد اللفظ، وكونها موصوفة. ومذهب البصريين.إبدال النكرة من المعرفة مطلقا. انظر : شرح التسهيل ٣٣١/٣ ،وارتشاف الضرب: ١٩٦٢.

(٢) انظر : المحتسب ٣٢٥/١.

(٣) انظر :أساليب البيان في النحو العربي ٣٨٤/٢.

(٤) انظر : المحتسب ٣١٢/٢ ، و ٢١١/١ ، ١٩٤/٢ ، و الخاطريات ٨٢–٨٣.

(٥) سمّى سيبويه الحال خبرا في مواضع كثيرة. انظر : الكتاب ٣٩٦/١، ٤٣٤ ، ٨٨/٢ ، ١٤٧.

(٦) انظر : الكتاب ٣/ ٨٧ ، شرحه للسيرافي ٤١٣/٢.

المستثنى بدلا من الأول، فكأنك قلت: ما مررتُ إلا بزيدٍ، وما أتاني إلا زيدٌ، وما لقيتُ إلا زيدا. كما أنك إذا قلت: مررت برجلٍ زيدٍ، فكأنك قلت: مررتُ بزيدٍ. فهذا وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلا من الذي قبله، لأنك تُدخله فيما أخرجتَ منه الأول... حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعا أن بعض العرب الموثوقَ بعربيته يقول: ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدا، وما أتاني أحدٌ إلا زيدا. وعلى هذا: ما رأيت أحدا إلا زيدا، فينصب زيدا على غير رأيت؛ وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول، ولكنك جعلته منقطعاً مما عمل في الأول. والدليل على ذلك أنه يجيء على معنى: ولكن زيدا، ولا أعني زيدا. وعَمِل فيه ما قبله، كما عمل العشرون في الدرهم، إذا قلت: عشرون درهما"(١).

يفهم من نص سيبويه السابق أن المستثنى المتصل التام غير الموجب فيه وجهان من الإعراب، مردُّهما إلى لغتين:

أولاهما: لغة الإتباع من المستثنى منه، وهي اللغة المشهورة، وعليه أكثر العرب، وقد عبر عنها سيبويه بالوجه، وهو اصطلاح يستعمله سيبويه مرادفا للأصل وغيره فرع، ليدل على الحالة الإعرابية الأساسية التي يجب أن يكون عليها(٢).

ثانيتهما: النصب على الاستثناء، وهى لغة لم يعزها سيبويه لأحد، وهي لبعض العرب من قبائل الشام، بدليل ما ذكره السيرافي في حديثه عن إجماع القراء على الإتباع في (قليل) من قول الله عز وجل:(مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ)(٣)، ثم استثنى فقال:" إلا أهل الشام ومصحفهم، فإنهم قرءوا:(إلا قليلا منهم) وكذلك هو في مصحفهم"(٤).

وهي لغة فصيحة، وصف سيبويه أصحابها بالموثوق بعربيتهم(٥)، ووصفها ابن هشام أيضا بالجيدة(٦)، لكنها أقل من اللغة الأولى استعمالا، حتى إن الفراء ذهب إلى أنه

---

(١) الكتاب ٣١١/٢، ٣١٩.
(٢) انظر : مفهوم الجملة عند سيبويه . ص : ٢٤٤.
(٣) سورة النساء من الآية:٦٦.
(٤) شرح الكتاب ٥١/٣ ، وانظر في نسبة هذه اللغة إلى ابن عامر وأهل الشام : السبعة في القراءات : ٢٣٥، والحجة للقراء السبعة ١٦٧/٣ ، وشرح المفصل ٨٢/٢.
(٥) انظر : الكتاب ٣١٩/٢.
(٦) انظر: شرح قطر الندي وبل الصدى : ٢٤٥ ، والتصريح ٥٤٣/١.

لم يأت عن العرب إلا الإتباع(١)، لكنه مردود بما نقله سيبويه عن العرب ، ومن سمع حجة على من لم يسمع(٢).

أما اللغة الأولى لغة الإتباع فعلى إعرابه بدل بعض من كل عند سيبويه والبصريين(٣)، وعطف نسق عند الكوفيين(٤) ؛ لأن "إلا" عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة، بمنزلة "لا" العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها(٥)، وليس بدلا ؛ لأن الأول مخالف للثاني في النفي والإيجاب، فكيف يكون بدلا؟ كما يقول ثعلب(٦).

لكن لا مانع منه مع الحرف المقتضى لذلك، كما جاز في الصفة، نحو: (مررت برجل لا ظريف ولا كريم)، جعلت الحرف النفي مع الاسم الذي بعده، صفة لـ(رجل)، والإعراب على الاسم، كذلك يجعل (زيد) في نحو: (ما جاء القوم إلا زيد) بدلا، والإعراب على الاسم، ولو كان عطفا، لم يكن معنى الكلام مع حذف المتبوع، كمعناه مع ثبوته، إذ ذلك من أحكام البدل، لا من أحكام العطف(٧).

كما أن "إلا" لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو: "ما قام إلا زيد" وليس شيء من أحرف العطف يباشر العوامل(٨).

---

(١) انظر : معاني القرآن ١٦٦/١، حيث نفي القول بغير الإتباع معرفة كان الذي قبل (إلا) أو نكرة ، لكنه عاد في ٢/ ٢٩٨ ، لينفي القول بغير الإتباع إِذَا كَانَ الجحد الَّذِي قبل (إلا) مع نكرة ، أما إِذَا كَانَ الجحد الَّذِي قبل (إلا) مع أسماء معرفة فقد استصوب النصب مع الإتباع ولم ينكره.

(٢) انظر: اللهجات في كتاب سيبويه . ص : ٩٨.

(٣) انظر: الكتاب ٣١١/٢، والمقتضب ٣٩٠/٤، ٣٩٤، والأصول ٣٠٣/١، والإنصاف م ٣٥، ٢١٦/١.

(٤) انظر :الإنصاف ٢١٦/١،والتّبيين، م٣٧/ ٤٠٣ ،وائتلاف النصرة/ ١٧ ،والموفى في النحو الكوفي/ ٧١.

(٥) ظاهر ما نسب إلى الكوفيين صحة مجيء (إلا) بمعنى الواو دون تخصيص أو تقييد، لكن الفراء نصَّ في غير موضع من كتابه (معاني القرآن) أن مجيء (إلا) بمعنى الواو ليس مطلقاً، وإنما مقيد بكونه بعد استثناء سابق. انظر : ٨٩/١، ٩٠، و٢٨/٢، و٢٨٧/٢، ٢٨٨.

(٦) هذا ما نقله عنه السيرافي ، وابن يعيش ، وابن مالك ، والرضي . انظر : شرح الكتاب ٥١/٣ ، وشرح المفصل ٨٢/٢ ، وشرح التسهيل ٢٨٢/٢ ، وشرح الكافية ٩٧/٢.

(٧) انظر : شرح الكتاب ٥١/٣ ، وشرح التسهيل ٢٨٢/٢.

(٨) انظر : التصريح بمضمون التوضيح ٥٤٢/١.

وعلى كلٍ، فهو على هذه اللغة تابع لما قبله، بدلا كان أو عطفا، وقد اختار سيبويه هـذه اللغـة، لمـا يتحقـق عليهـا مـن مطابقـة اللفـظ ومـشاكلته فـي الإعـراب لمَـا قبلـه، وَالمعنى واحد، فمَعْنَاهُ وَمعنى الِاسْتِثْنَاء سَوَاء،من حيث هو إخراج واحد في المعنى، وهو الذي عناه سيبويه بقوله:"فهذا وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلا من الذي قبله، لأنك تُدخله فيما أخرجتَ منه الأول"(١).

ويُقوّي الإتباعَ أيضا قراءةُ أكثر القراء: "ما فعلوه إلا قليلٌ منهم"(٢)، برفع (قليل) على الإتباع من واوا الجماعة،وقوله تعالى: "وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَداءُ إِلاَّ أَنْفُسُهُمْ "(٣)، برفع (أنفسهم)على الإتباع من (شهداء) في قراءة الجميع(٤).

أما اللغة الثانية النصب على الاستثناء، فمراعاة لأصل الباب، على اعتبار أن المستثنى في باب الاستثناء الأصل فيه النصب على الاستثناء، كما قال الزمخشرى:" وقرئ (إلا قليلا) بالنصب على أصل الاستثناء"(٥).

وكـذلك حَمْـلُ غيـر الموجـب فـي الكـلام التـام علـى الموجـب، بجـامع أن الكـلام تـمّ منهما، فكما ينصب ما بعد (إلا) في الموجب ينصب أيضا في الكلام غير الموجب، وهذا ما أشار إليه سيبويه في قوله:" ومن قال: ما أتاني القومُ إلا أباك، لأنه بمنزلة أتاني القومُ إلا أباك، فإنه ينبغي له أن يقول: " مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِنْهُمْ "(٦).

وفسر الفارسي ذلك بقوله:" وإن شئت نصبت ما بعد (إلا) كما نصبت في هذا، كما نصبت في الإيجاب ؛ لأن الكلام قد تمّ ها هنا في النفي كما تمّ في الإيجاب، فقلت: ما جاءني أحد إلا زيدا"(٧).

---

(١) الكتاب ٣١١/٢ ، وانظر : شرح الكتاب للسيرافي ٥١/٣.

(٢) سورة النساء من الآية ٦٦، كلهم قَرَأَ {مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيل مِنْهُم} رفعا ، إِلَّا ابْن عَامر فَإِنَّهُ قَرَأَ (مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلا مِنْهُم) نصبا ، وَكَذَلِكَ هِيَ فِي مصاحفهم. انظر : السبعة في القراءات . ص : ٢٣٥.

(٣) سورة النور من الآية : ٦ ،وانظر إجماعهم على القراءة في: مغني اللبيب ٧١٥، والتصريح ٥٤٥/١.

(٤) انظر إجماعهم على قراءة الرفع في: مغني اللبيب ٧١٥، وشرح الشذور: ٣٤٣ ، والتصريح ٥٤٥/١.

(٥) الكشاف ٥٣٠/١ ، وانظر : اللامات للزجاجي :٣٨، وشرح المفصل ٨٢/٢.

(٦) الكتاب٣١١/٢ ، وانظر : شرح السيرافي ٥١/٣ ، واللهجات في كتاب سيبويه : ٩٩.

(٧) الإيضاح . ص : ١٧٦.

وبهذا نرى أن هذه اللغة تستند إلى القياس، لكن لعل ما يرجّح لغة الإتباع عليها كثرة ما ورد عليها من شواهد، ومشاكلته اللفظ في الإعراب – على هذه اللغة– لمَا قبله، وَالمعنى واحد، فمَعْنَاهُ وَمعنى الِاسْتِثْنَاء سَوَاء،من حيث هو إخراج واحد في المعنى، وفي البدل فضل مشاكلة ما بعد (إلا) لما قبلها، فَلَمَّا كَانَ الْمَعْنى وَاحِدًا، كَانَت مُطَابقَة اللَّفْظ أولى من اخْتِلَاف يُوجب تَغْيِير حكم، فَلذَلِك كَانَ الْبَدَل أَجود(١).

ب– الاستثناء المنقطع.

قال سيبويه:" هذا بابٌ يُختار فيه النصب ؛ لأن الآخِر ليس من النوع الأول، وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: (ما فيها أحد إلا حمارا)، جاءوا به على معنى (ولكن حمارا)، وكرهوا أن يُبدلوا الآخِر من الأول، فيصيرَ كأنه من نوعه، فحُمل على معنى (ولكن)، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم. وأما بنو تميم فيقولون: (لا أحدَ فيها إلا حمارٌ)، أرادوا ليس فيها إلا حمار، ولكنه ذكر أحدا توكيدا ؛ لأن يُعلم أن ليس فيها آدميّ، ثم أبدل فكأنه قال: ليس فيها إلا حمارٌ"(٢).

يفهم من كلام سيبويه السابق أن للعرب في المستثنى المنقطع لغتين:

الأولى: وجوب النصب على الاستثناء، وقد نسبها سيبويه إلى الحجازيين، بينما غيره من النحويين نسبها إلى جمهور العرب ما عدا تميما.

الثانية: جواز الوجهين: النصب، والإتباع على البدلية، وهي لغة تميم، كما نسبها إليهم سيبويه وغيره من النحويين(٣).

أما اللغة الأولى فقياسها النصب على أصل الباب ؛ كما أنه لا يصح فيه الإبدال حقيقة من جهة أن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، ولهذا سُمى منقطعا لانقطاعه منه، إذ كان من غير نوعه، وهذا النوع من الاستثناء ليس على سبيل استثناء الشيء مما هو من جنسه، فليس منهاجه منهاج الاستثناء الصحيح ؛ لأن استثناء الشيء من جنسه إخراج بعض ما لولاه لتناوله الأول ، ولذلك كان تخصيصا على ما سبق، فأما إن كان

---

(١) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٥١/٣ ، وشرح المفصل ٨٢/٢.
(٢) الكتاب٣١٩/٢-٣٢٠.
(٣) انظر :الكتاب٣١٩/٢ ، والمقتضب ٤١٢/٤ ، والأصول في النحو ٢٩٠/١ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٠٣، والجنى الداني . ص: ٥١٥، وشرح شذور الذهب. ص: ٣٤٤، والتصريح ١/ ٥٤٧.

من غير الجنس فلا يتناوله اللفظ، وما دام لا يتناوله اللفظ فلا يحتاج إلى ما يخرجه منه، إذ اللفظ إذا كان موضوعا بإزاء شيء وأطلق، فلا يتناول ما خالفه، وإذا كان كذلك فإنما بطريق الحمل والمجاز على معنى(لكن) في الاستدراك(١).

ولذا قدر سيبويه (إلا) بـ (لكن) في قوله :" وإنما يجيء هذا على معنى ولكنْ"(٢)، مِن قِبَل أن (لكن) لا يكون ما بعدها إلا مخالفا لما قبلها، فأنت توجب بها للثاني ما نفيت عن الأول، كما أن (إلا) في الاستثناء كذلك فمن ها هنا تشابها، إلا أن (لكن) لا يشترط أن يكون ما بعدها بعضا لما قبلها بخلاف (إلا) فإنه لا يستثنى بها إلا بعض من كل، وإذا امتنع البدل تعين النصب على الاستثناء ؛لأنه أصل الباب(٣).

وبتلك اللغة نزل قوله تعالى:" مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ الَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ"(٤)، وقوله تعالى: " وَإِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلا صَرِيخَ لَهُمْ وَلا هُمْ يُنْقَذُونَ * إِلاَّ رَحْمَةً مِنَّا "(٥)، وقوله تعالى: "وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى، إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى"(٦)، وقوله تعالى: "ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ* إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَات"(٧).

ثم قال النابغة:

وَقَفَتُ فيها أُصَيْلَالًا أُسَائِلُهَا... أَعَيَتْ جَوَابًا، وما بالرَّبْعِ مِـــــن أَحَدِ

إلا الأَوَارِيَّ لأيـًا ما أُبَيِّـــنُهَا... والنُّؤْيُ كالحوض بالمظلومة الجَلدِ(٨).

---

(١) انظر: الأصول في النحو ١/٢٩٠ ، وشرح المفصل ٢/٨٠ ، والمقاصد الشافية ٢/٣٦١.
(٢) الكتاب ٢/٣٢٢.
(٣) انظر : الأصول في النحو ١/٢٩٠، وشرح المفصل ٢/٨٠.
(٤) سورة النساء من الآية ١٥٧.
(٥) سورة يس الآيتان: ٤٣-٤٤.
(٦) سورة الليل الآيتان: ١٩-٢٠.
(٧) سورة التين الآيتان: ٥-٦.
(٨) من البسيط ، في الديوان ١٤، والكتاب "٢/ ٣١٤"، والأواري: جمع آرية أو آري، وهو محبس الخيل، وقوله "لأيا ما أبينها" يريد : ما أعرفها وأتبينها إلا بعد لأيٍ، أي : بطء ، والنؤي – بالضم– حفرة تحفر حول الخيمة لتمنع تسرب المطر إليها، والمظلومة: أراد بها الفلاة التي حفر فيها الحوض لغير إقامة، والجَلَد: الصلبة، والشاهد فيه على إبدال (الأواري) بالرفع من موضع (أحد)على لغة تميم في المنقطع ، كأنه قال:وما بالرَّبْع أحد إلا أواريُّ.انظر :شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ٦٧.

وغيره كثير(١).

أما اللغة الثانية لغة بني تميم جواز الوجهين ، فالنصب على أصل الباب، والإبدال على حمله على المتصل في الكلام غير الموجب – فيبدلون كل ما سبق(٢)– لأن المنقطع قد صار إلى معنى المتصل، وإذا صار إليه جرى على حكمه(٣).

فقد راعى فيه بنو تميم أحد معنيين: إما أنهم حملوا على معناه ؛ لأن المقصود هو المستثنى، فالقائل: (ما في الدار أحد إلا حمار)، المعنى فيه: (ما قام إلا حمار)،وصار ذكره (أحد) توكيدا، ليعلم أنه ليس ثَمّ آدميٌ، ثم أبدل من (أحد) ما كان مقصوده من ذكر (الحمار)، وإما على جعل (الحمار) إنسان الدار،أي الذي يقوم مقامه في الإنس(٤).

وهذا معنى قول سيبويه في توجيه البدل عندهم، حيث قال:" وأما بنو تميم فيقولون: لا أحدَ فيها إلا حمارٌ، أرادوا ليس فيها إلا حمار، ولكنه ذكر أحدا توكيدا لأن يُعلم أن ليس فيها آدميّ ثم أبدل فكأنه قال: ليس فيها إلا حمارٌ. وإن شئت جعلته إنسانها. قال الشاعر، وهو أبو ذؤيب الهذلي:

فإنْ تُمسِ في قبرٍ برَهوَةَ ثاوِيا... أنيسُك أصداءُ القُبورِ تصيحُ(٥).

فجعلهم أنيسَه. ومثل ذلك قوله: ما لي عتابٌ إلاَّ السيفُ، جعله عتابه. كما أنك تقول: ما أنت إلا سيرا، إذا جعلته هو السير"(٦).

فَأوّل البدل – على لغتهم – من وجهين:

أولهما– أنك إذا قلت: ما جاءني أحد إلا حمار، فكأنك قلت: ما جاءني إلا حمارٌ، ثم ذكرت أحدا توكيدا –كما سبق– فيكون الاستثناء من القدر الذي وقعت الشركة

---

(١) انظر : المقاصد الشافية٢/٣٦٢-٣٦٣.

(٢) كما قال سيبويه ٢/٣٢٢:" وأما بنو تميم فيرفعون هذا كله" أي : ينشدونها بالرفع على البدل.

(٣) هكذا علل الشاطبي – رحمه الله– انظر : المقاصد الشافية ٣/٣٦٥.

(٤) انظر : المقاصد الشافية ٣/٣٦٥.

(٥) من الطويل ، في الكتاب ٢/٣٢٠ ، وشرح أشعار الهذليين ١/١٥٠. والشاهد فيه أنه جعل الأصداء أنيسَ هذا الرجل المرثي، والأصداء لا يؤنس بها، وهو جمع (صدى) وهو طائر يكون في المفازة، و(الثاوي): المقيم، و(رهوة) مكان بعينه. انظر : شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٨٤.

(٦) الكتاب ٢/٣١٩-٣٢٠.

فيه بين الأحدين والحمار وهي الحيوانية مثلا أو الشيئية، ويكون تقديره: ما جاءني حيوان، أو شيء رجل أو غيره إلا حمار.

ثانيهما– أن تبدل ما لا يعقل مما يعقل، على حدّ تنزيله منزلة من يعقل ، وذلك بأن تجعل (الحمار) يقوم مقام من جاءك من الرجال على التمثيل، كما يقال: (عتابك السيف) و(تحيّتك الضرب)، أقامه مقام التحية والعتاب(١).

ومثّيل له سيبويه بقول أبي ذؤيب السابق في جعله الأصداء أنيس الموضع اتساعا ومجازا ؛ لأنها تقوم في استقرارها بالمكان وعمارتها له مقام الأناسي(٢)، على حد قول القائل الذي جاء بلغتهم:

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ... إلاّ اليَعافيرُ وإلا العيسُ(٣).

معلّقا عليه بقوله: "جعلها أنيسها. وإن شئت كان على الوجه الذي فسرته في الحمار أول مرة"(٤).

وقد أضاف المازني في تأويله بالبدل وجها ثالثا قريبا من الوجه الثاني السابق، وهو أنه خلط ما يعقل بما لا يعقل، فعبر عن جماعة ذلك بـ(أحد) ثم أبدل (حمار) من لفظ مشتمل عليه وعلى غيره، نظيره قوله تعالى: "وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ"(٥)، لمّا خلط ما يعقل بما لا يعقل خبّر عنها كلها بلفظ ما يعقل (مَنْ) تغليبا للعاقل المميِّز على غيره(٦).

---

(١) انظر : المقتضب ٤/٤١٣، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٢٣٣، و شرح المفصل ٢/٨٠.
(٢) انظر : تحصيل عين الذهب ١/٤٢٧، والنحو والصرف بين التميميين والحجازيين : ١٦٢.
(٣) بيتان من مشطور الرجز، وهما من كلام جران العود، والبيتان من شواهد سيبويه ٢/٣٢٢ ، حيث رفع ما بعد إلا على البدل مما قبلها مع أن اليعافير والعيس ليسا من جنس الأنيس في الأصل، ولكنه تَوَسَّع فجعلهما من جنسه. انظر : حاشية الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢١٩-٢٢٠.
(٤) الكتاب ٢/٣٢٢.
(٥) سورة النور من الآية ٤٥.
(٦) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٣/٦٨،والكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ٣/ ٢٤٦.

وقد رجّح سيبويه لغة الحجازيين بدليل أنه عنون الباب بقوله:" هذا بابٌ يختار فيه النصب؛ لأن الآخِر ليس من النوع الأول وهو لغة أهل الحجاز"(١).

وكذا فعل كثير من النحويين، كالمبرد، والأعلم، وابن يعيش، والرضي، وابن هشام(٢).

وسواء أُيّد قول القائلين بقوة قياس اللغة الحجازية في هذه المسألة أم عورض،فإنه يمكن أن يعتذر للغة بني تميم أنها لم توجب البدل،وإنما أجازته فقط، ورجّحت النصب، كما ذكر أبو حيان، والمرادي، وابن هشام(٣).

وإجازتها للبدل من باب التوسع في المجاز وإقامة ما لا يعقل مقام من يعقل، وذلك مألوف في كلام العرب، فضلا عن أن البدل عندهم ليس مطلقا، بل بشرط أن يصح وقوع المستثنى موقع المستثنى منه، نحو: (ما جاءني أحد إلا حمارٌ)، صح أن تقول: (ما جاءني إلا حمار)، أما إذا لم يصح أن يقع موقعه، فليس في المستثنى إلا النصب، كما في:(ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضر)، إن دلّ فإنما يدلّ على أن النصب عندهم هو الأصل ؛ لكونه مطلقا،أما البدل فهو مقيّد بقيد، والمطلق أصل للمقيّد(٤).

رابعا – مُثُلٌ من باب النداء.

أ– تابع المنادى المضاف.

قال سيبويه مسائلا شيخه الخليل:" قلتُ: أرأيتَ قول العرب: (يا أخانا زيدا أقبل)؟ قال: عطفوه على هذا المنصوب فصار نصبا مثله، وهو الأصل، لأنه منصوب في موضع نصبٍ. وقال قوم: (يا أخانا زيدُ).وقد زعم يونس أن أبا عمرو كان يقوله: وهو قول أهل المدينة، قال: هذا بمنزلة قولنا (يا زيد)، كما كان قولُه (يا زيدُ أخانا) بمنزلة (يا أخانا)، فيُحملُ وصفُ المضاف إذا كان مفرَداً بمنزلته إذا كان منادى. و(يا أخانا زيدا) أكثرُ في كلام العرب؛ لأنهم يردونه إلى الأصل حيث أزالوه عن الموضع الذي

(١) الكتاب ٣١٩/٢.
(٢) انظر على الترتيب : المقتضب ٤١٤/٤ ، والنكت ٢٣٤/١ ، وشرح المفصل ٨٠/٢ ،وشرح الكافية للرضي ٨٣/٢ ، وشرح شذور الذهب : ٣٤٤.
(٣) انظر : ارتشاف الضرب ١٥١١، والجنى الداني : ٥١٥، وشرح شذور الذهب : ٣٤٤.
(٤) انظر : المقاصد الشافية ٣٦٥/٣-٣٦٦.

يكون فيه منادى، كما ردوا (ما زيدٌ إلا منطلقٌ) إلى أصله، وكما ردوا (أتقولُ) حين جعلوه خبرا إلى أصله"(١).

ذكر سيبويه في نصه لغتين في تابع المنادى المضاف إذا كان مفردا علما:

اللغة الأولى: النصب، على أنه عطف بيان للمنادى المنصوب، فصار مثلَه، ومثّل لها بقوله:(يا أخانا زيدا أقبل)، وهذه لغة أكثر العرب ؛ كما عبّر، وعلّل لذلك بردّه إلى الأصل. وردّه إلى الأصل من قِبَلِ أن الأصل في المنادى أن يكون منصوبا ؛ لأنه مفعول به، إلا أنه عرض له في المفرد المعرفة ما يوجب بناءه، فبقي ما سواه على الأصل ؛ لأن علة بنائه في المفرد– كونه واقعا موقع أسماء الخطاب– منتفية في المضاف والشبيه به، فالمضاف يتعرف بالمضاف إليه، فلم يقع موقع ضمير المخاطب كالمفرد، علاوة على أن المضاف إليه حلّ محلّ التنوين، ووجود التنوين يمنع البناء، فكذلك ما يقوم مقامه، فأعربوه ثباتا على الأصل(٢)، فإذا أُتبع بمفرد لم يكن إلا النصب ؛ لأنه لا سبيل إلى غيره، فليس متبوعه مضموما، حتى يحمل تابعه على اللفظ تارة، وعلى الموضع تارة أخرى، وإنما الموضع واللفظ واحد، فاللفظ نصب، وإن حملته على الموضع فالموضع نصب، فلا سبيل إلى غيره، وإنما يقال: إعراب الموضع كذا إذا صرف عما يستحقه الإعراب، وهذا لم يعرض فيه ما يوجب البناء(٣).

وتلك إشارة سيبويه في قوله السابق: " عطفوه على هذا المنصوب فصار نصبا مثله، وهو الأصل، لأنه منصوب في موضع نصبٍ". وتفسير الشراح أيضا(٤).

ثم نظّر سيبويه ردّه إلى الأصل بردّهم (ما زيدٌ إلا منطلقٌ) إلى أصله من رفع الأول والثاني لإهمال (ما)(٥)، وبردّهم (أتقول) حين نزعوا منه الاستفهام الذي يجعله بمعنى

---

(١) الكتاب ١٨٤/٢–١٨٥.
(٢) انظر : أسرار العربية : ١٧٣.
(٣) انظر : الأصول في النحو ٣٤٣/١ ، والتبصرة والتذكرة : ٣٤٨.
(٤) انظر: التعليقة على كتاب سيبويه ٣٣١/١،وشرح الرماني ١٧٣/٢ نقلا من تحقيق التعليقة ٣٣١/١.
(٥) إنَّما بَطل عَملهَا لانتقاض نفيها بِدُخُول (إلاَّ) ؛ فَزَال شبهُها بـ (لَيْسَ) . انظر : اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٧٥.

(ظنّ) فينصب المفعولين، ورجع إلى أصله من الإخبار بعد زوال الاستفهام، فَرُفِع الجزءان بعده على الحكاية، في نحو (تقول: زيد منطلق)(١).

اللغة الثانية: ضم التابع المفرد، وهذه لغة أهل المدينة، كما عزاها سيبويه، ووجهُه على أنه بدل، من قِبَلِ أنه المقصود بالذكر، والأول كالتوطئة له، وهذا ضابط البدل، فهو: التَّابِع الْمَقْصُود بالحكم بِلَا وَاسِطَة(٢).

ومجيء (زيد) مثلا في (يا أخانا زيدُ) مبنيا بعد المنادى المضاف في لغة أهل المدينة راجع إلى أنهم أخذوا بحكم المفرد العلم في النداء على القياس طردًا للباب، سواء باشره حرف النداء أو لم يباشره ؛ لأن المفرد العلم في النداء تبنيه العرب كلهم على ما يرفع عليه، كما قال سيبويه:" فأما المفرد إذا كان منادى فكلُ العرب ترفعه بغير تنوين"(٣).

وإنما كان البدل بالضم ولا يجوز غيره ؛ لأن البدل في نية تكرار العامل، فكأنك قلت: (يا أخانا يا زيد)، والمفرد إذا وَلِيَ (يا) لم يكن فيه إلا الضم(٤).

وتلك إشارة سيبويه في قوله:" وهو قول أهل المدينة، قال: هذا بمنزلة قولنا (يا زيد)، كما كان قولُه (يا زيدُ أخانا) بمنزلة (يا أخانا)، فيُحملُ وصفُ المضاف إذا كان مفرَداً بمنزلته إذا كان منادى"(٥).

وإنما كان البيان هنا نصبا، بخلاف البدل ؛ لأن البيان يجرى مجرى النعت في أنه يؤتى به لإيضاح ما يجري عليه وإزالة الاشتراك الكائن فيه من تمامه(٦)، فكما يكون

---

(١) قد يجري القول مجرى الظن فينصب المبتدأ والخبر مفعولين بشروط أربعة عند أكثر العرب: الأول: أن يكون بلفظ المضارع. والثاني: أن يكون مصدرا بتاء الخطاب. والثالث: أن يكون بعد استفهام. والرابع: ألا يفصل بينه وبين الاستفهام بغير الظرف أو الجار والمجرور والمعمول . وبنو سُليم تعمله مطلقا بلا شرط ، انظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١/ ٥٦٩.

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٧٤ ، وشرح الكافية لابن فلاح ٥١٨/٢ (رسالة دكتوراه).

(٣) الكتاب ٢/ ١٨٥ ، وانظر : اللهجات في كتاب سيبويه . ص : ١١٠.

(٤) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ٧٨٠/١.

(٥) الكتاب ١٨٥/٢.

(٦) انظر : شرح المفصل ٧١/٣.

حكم التابع إذا كان نعتا فكذلك يكون إذا كان التابع عطف بيان،"لأن البيان يجري مجرى النعت"(١).

لم يخالف في نصب التابع إذا كان عطف بيان من النحويين سوى الأخفش، فقد أجاز ضم عطف البيان المفرد التابع للمعرب، في نحو: (يا أخانا زيد)، معللا أن هذا موضع قد اطرد فيه المرفوع. وما ذكره غريب، لم يذكره غيره(٢).

ونظرًا لأن الرضي لا يري فرقا بين البيان والبدل، فعنده أن البيان هو البدل، فيلزم ضم تابعه، تَبِعَ المعربَ أو المبنى(٣).

وهو مردود بورود اللغتين فيه النصب وهي لغة الجمهور، والرفع وهى لغة أهل المدينة. فضلا أن بين البيان والبدل فروقا كثيرة ذكرها النحاة(٤).

وقد ترتب على اختلاف الإعراب هنا أمران:

أحدهما من جهة الصناعة اللفظية، أن نصبه على أنه عطف بيان– فيه إشارة أنه في التقدير من جملة واحدة، فالنداء هنا في الجملة واحد ، أما رفعه على كونه بدلا، فهو في تقدير جملة أخرى ؛ لأنه على نية تكرار العامل ؛ ففي الجملة نداءان، ولهذا كان النصب أكثر في كلام العرب ؛ لأن ذكره للبيان أغلب من ذكره على تقدير نداءين(٥).

والثاني من جهة المعنى ، فإنه وإن كان هناك تشابها بين البيان والبدل حتى دعا الرضي إلى توحيدهما(٦)، غير أن هذه المشابهة غالبة وليست كاملة، ولا يصح في أكثر حالاتهما أن يحل أحدهما محل الآخر من غير أن يتأثر الكلام بهذا التعبير، فلعطف البيان غرض معنوي هو إيضاح الذات نفسها، أو تخصيصها، أما بدل الكل فله غرض آخر يختلف عن هذا تمامًا، هو الدلالة على ذات المتبوع بلفظ آخر

---

(١) انظر : الأصول في النحو ٣٤٣/١.
(٢) انظر رأى الأخفش والتعقيب عليه في : شرح الكافية للرضي ٣٦٢/١.
(٣) شرح الكافية للرضي ٣٦١/١.
(٤) انظر الفرق بين البدل والبيان في : شرح المفصل ٧٢/٣-٧٤ ، ومغني اللبيب ص: ٥٩٣-٥٩٨.
(٥) انظر : شرح الرماني ١٧٣/٢ نقلا من تحقيق التعليقة ٣٣١/١ ، وشرح المفصل ٧٢/٣-٧٣.
(٦) انظر : شرح الكافية للرضي ٣٦١/١.

يساويه في المعنى، بحيث يقع اللفظان على ذات واحدة، وفرد معين واحد في حقيقته، ولا يضر أن يختلفا في المفهوم بعض الاختلاف اليسير ما دامت حقيقة الذات المقصودة واحدة(١)، ولا شأن لبدل الكل بالإيضاح والتخصيص، فحيث اقتضى المقام إيضاح حقيقة الذات أو تخصيصها –والإيضاح والتخصيص هنا ذاتيان، يقعان وينصبّان على الذات– فاللفظ عطف بيان ليس غير، وحيث اقتضى المقام الدلالة على ذات المتبوع نفسها بلفظ آخر يساويه تمامًا في المدلول، فاللفظ بدل كل من كل (٢).

فلو قدّرته عطف بيان في (يا أخانا زيدا)، فهو نصبٌ، لا غير، وهو لغة أكثر العرب ؛ مراعاة للفظ المنادى ومحلّه، وإن قدرته بدلا فهو مضموم ، ولا يجوز نصبه ؛ لأنه في حكم المنادى المستقل ؛ لأنه يقوم مقام المبدل منه(٣).

ب– تكرار المنادى المفرد.

قال سيبويه:" وتقول: يا زيدُ زيدُ الطويل، وهو قول أبي عمرو. وزعم يونس أن رؤبة كان يقول: يا زيدُ زيدًا الطويلَ. فأما قول أبي عمرو فعلى قولك: يا زيدُ الطويلٌ، وتفسيره كتفسيره"(٤).

إذا تكرر المنادى المفرد جاز لك فيه وجهان، مردّهما إلى لغتين، حكاهما سيبويه عن العرب في نصه السابق:

فجمهور العرب على بناء المكرّر.

وبنو تميم، أو قوم رؤبة، على إعرابه.

أما البناء على اللغة الأولى فتوجيهه على أحد قولين:

الأول – أنه توكيد لفظي للمنادى، كما يظهر في قول سيبويه:" فأما قول أبي عمرو فعلى قولك: يا زيدُ الطويلُ، وتفسيره كتفسيره".

---

(١) انظر :المحتسب ٢٦٢/٢ ، وشرح التسهيل ٤٠٤/٣.
(٢) انظر : النحو الوافي ٥٤٩/٣.
(٣) انظر : شرح الكافية للرضي ٣٦٠/١ ، وشرح شذور الذهب . ص : ٥٦٦.
(٤) الكتاب ١٨٥/٢.

فقد جعله توكيدا لفظيا على نية تكرار حرف النداء، ثم حذف حرف النداء، وبقى على ما كان عليه من البناء ؛ لأن التوكيد اللفظي حكمه في الأغلب حكم الأول إعرابا وبناء، لأنه هو هو لفظا ومعنى، فكأن حرف النداء باشره لما باشر الأول(١).

وهذا تفسير سيبويه له في قوله:" أما قول أبي عمرو فكأنه استأنف النداء. وتفسير (يا زيدُ زيدُ الطويلُ) كتفسير (يا زيدُ الطويلُ)، فصار وصفُ المفرد إذا كان مفردا بمنزلته لو كان منادى"(٢).

ووافقه على جعله توكيدا لفظيا ابن مالك، والرضي(٣).

الثاني – أنه بدل من الأول، وهذا توجيه المبرد، وابن السراج، والفارسي، والجرجاني، والزمخشري(٤).

وحجتهم أن البدل في حكم تكرار العامل، ألا ترى أن قوله تعالى: (مِن ظُهُورِهِمْ)(٥) بدلٌ من قوله (من بني آدم) بإعادة الجارِّ، وقوله:(لِبُيُوتِهِمْ) (٦) بدل من (لِمَن يَكْفُر)، وقوله (لِمَنْ آمَنَ) (٧) بدل من (لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا)، فقد كرّر العامل في البدل، فقولك: (يا زيدُ زيدُ) إذا أبدلت بمنزلة (يا زيدُ يا زيدُ)، وإذا كان كذلك لم يكن إلا الضم(٨).

لكن هذا لا يكون بدلا إلا بضميمة تصيّره كالمغاير؛ لأن حق البدل أن يغاير المبدل منه بوجه ما، إذ لا معنى لإبدال الشيء من نفسه(٩).

---

(١) انظر : شرح الكافية للرضي ٣٦٣/١.
(٢) الكتاب ١٨٦/٢.
(٣) انظر : شرح التسهيل ٤٠٤/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٣٦٣/١.
(٤) انظر : المقتضب ٢١٠/٤، والأصول لابن السراج ٣٣٥/١، والإيضاح /١٨٩، والمقتصد ٧٧٥/٢ ، والمفصل : ٦٢ ، وشرح الكافية للرضي ٣٦٣/١.
(٥) سورة الأعراف من الآية ١٧٢، وهي : (وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ).
(٦) سورة الزخرف من الآية ٣٣،(وَلَوْلا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً واحِدَةً لَجَعَلْنا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمنِ لِبُيُوتِهِمْ).
(٧) سورة الأعراف من الآية ٧٥: (قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ).
(٨) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ٧٧٥/٢-٧٧٦.
(٩) انظر : شرح التسهيل٤٠٤/٣.

ولذلك عقّب ابن جني على قراءة يعقوب: "كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى"، بفتح اللام بدلا من قوله: "وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً"(١) أنه جاز إبدال الثانية من الأولى ؛ لِمَا في الثانية من الإيضاح الذي ليس في الأولى؛ لأن جثوها ليس فيه شيء من شرح حال الجثو، والثانية فيها ذكر السبب الداعي إلى جثوها، وهو استدعاؤها إلى ما في كتابها، فهي أشرح من الأولى، فذلك أفاد إبدالها منها(٢).

فأفاد بأن الثانية من نحو (يا زيد زيد)، لا تكون بدلا إلا بوجود ضميمة، والضميمة هنا هو الوصف في (يا زيد زيد الطويل)، كما حصل في قوله تعالى " بِالنَّاصِيَةِ، نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ"(٣).

وذلك ما أشار إليه نجم الأئمة الرضي:" فإن وصفت الثاني، نحو: (يا زيد زيد الطويل)، فأبو عمرو يضم الثاني أيضا على أنه توكيد لفظي للأول موصوف، أو بدل بما حصل له من الوصف، كما في قوله تعالى:" بِالنَّاصِيَةِ، نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ"، كما ذكرنا في "لزيد صوتٌ صوتٌ حسنٌ"، ولا يجوز أن يكون الثاني مع وصفه وصفا للأول، كما جاز هناك ؛ لأن العلم لا يوصف به"(٤).

فإن لم توجد الضميمة قَوِيَ داعي التوكيد، ولم يعدل عنه(٥).

أما اللغة الثانية لغة الإعراب، فقد وجّهها سيبويه على أنه عطف بيان على الموضع ؛ لأن عطف البيان كالنعت، فكما تقول في الوصف:(يا زيد الطويل) –بنصب الطويل على الموضع ورفعه– كذلك تقول: (يا زيد زيدًا الطويل) – بنصب (زيد) على أنه عطف بيان على الموضع–ويجوز فيه أيضا الرفع على اللفظ مع التنوين(٦).

وهذا ما أشار إليه معقّبا على قول رؤبة الذي جاء على هذه اللغة:

---

(١) سورة الجاثية من الآية ٢٨: (وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعى إِلى كِتابِهَا).
(٢) انظر : المحتسب ٢/٢٦٢-٢٦٣.
(٣) سورة العلق :١٥-١٦.
(٤) شرح الكافية للرضي ١/٣٦٣.
(٥) انظر : شرح التسهيل٣/٤٠٤.
(٦) انظر : الأصول في النحو ١/٣٣٤، وشرح التسهيل٣/٤٠٤.

إنَّي وأسطارٍ سُطِرنَ سَطْرَا... لَقائلٌ يا نصرُ نَصْراً نَصْرَا(١).

"وأما قول رؤبة فعلى أنه جعل (نصرًا) عطفَ بيان ونصبَه، كأنه على قوله: (يا زيدُ زيدًا)"(٢).

ووافقه ابن السراج(٣)، وأكثر النحويين(٤)، بينما خرجه الخليل على أنه مفعول لفعل محذوف، كأَنَّهُ أَرَادَ: أَعنِي نصرًا وأدعو نصرًا(٥).

وقد ذكر المبرد لهذا البيت ثلاث روايات، موجّهًا كلَّ رواية منها، على النحو التالي:

الأولى: يا نصرُ نصرًا نصرًا، حيث جعل المنصوبين تبيينا للمضموم، وَهُوَ الَّذِي يُسَمِّيه النحويون عطف الْبَيَان وَمَجْرَاهُ مجْرى الصّفة فأجراه على قَوْلك: (يَا زيد الظريف)، وَتَقْدِيره تَقْدِير قَوْلك: (يَا رجلُ زيدا أقبل) جعلت زيدا بَيَانا للرجل على قَول من نصب الصّفة.

الثانية: يَا نصرُ نصرٌ نصرًا، جَعلهمَا تبيينا، فَأجرى أَحدهمَا على اللَّفْظ وَالْآخر على الْموضع، كَمَا تَقول: (يَا زيد الظريفُ الْعَاقِلَ)، وَلَو حمل (الْعَاقِل) على (أَعنِي) كَانَ جيدا.

الثالثة: يَا نصرُ نصرُ نصرا، يَجْعَل الثَّانِي بَدَلا من الأول وَينصب الثَّانِي على التَّبْيِين، فَكَأَنَّهُ قَالَ: يَا نصر نصرا(٦).

وأرى أن الأولى في توجيه لغة الجمهور أن يكون البناء في المكرر على أنه توكيد لفظي، كما ذكر سيبويه، وليس على أنه بدل كما ذكر المبرد ورفاقه، ذلك لأن حق البدل أن يغاير المبدل منه بوجه ما إذ لا معنى لإبدال الشيء من نفسه(٧).

---

(١) بيتان من مشطور الرجز قالهما رؤبة بن العجاج "ملحقات الديوان ١٧٤"،والكتاب ١٨٥/٢على نصبه (نصرا نصرا) حملا على موضع الأول ؛ لأنه في موضع نصب، ولو رُفع حملا على لفظ الأولى لجاز.
(٢) الكتاب ١٨٦/٢.
(٣) انظر : الأصول في النحو ٣٣٤/١.
(٤) انظر : شرح التسهيل ٤٠٤/٣.
(٥) انظر : الجمل في النحو المنسوب للخليل. ص :٨٢.
(٦) انظر : المقتضب ٢٠٩/٤-٢١٠.
(٧) انظر : شرح التسهيل ٤٠٤/٣.

وأن يكون توجيه الإعراب – النصب أو الرفع –في لغة رؤبة، على أنه توكيد لفظي على اللفظ إذا كان مرفوعا، أو على الموضع إذا كان منصوبا، أو على أنه منصوب بعامل محذوف، مستبعدا توجيه سيبويه أنه عطف بيان ؛ لأن عطف البيان كالبدل حقه أن يغاير المتبوع بوجه ما، فحقه أن يكون للأول به زيادة ووضوح، فيفيد ما لا يفيده الأول، فكان جعله توكيدا لفظيا على اللفظ أو الموضع أولى ؛ لأن تكرير اللفظ لا يتوصل به إلى ما يتوصل به البدل أو العطف، فلا يحتاج إلى ما يحتاجهما من مغايرة المتبوع بوجه ما(١).

***

وبهذا القدر أكتفي من دراسة هذه النماذج ؛ لبيان أثر اللهجات في تعدد الضبط الإعرابي التي أشار إليها سيبويه في ثنايا كتابه، ومما يلاحظ على أمثلة هذا النوع أن الفروق بين الأوجه الإعرابية المتعددة تكون في جانب الشكل – غالبا– أما المضمون فواحد.

أثر القراءات في تعدد وجوه الإعراب.

مما يتصل بأثر اللهجات في تعدد وجوه الإعراب أثر القراءات أيضا ؛ لأن اللهجات العربية كانت سببا في نشأة القراءات القرآنية، لقوله صلى الله عليه وسلم:" إِنَّ هَذَا القُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ"(٢) ؛ تيسيرا من الشارع الحكيم، حتى يستطيع كل عربي أن يقرأ على لهجة قومه.

وقد كانت القراءات مظهرا من مظاهر تعدد الضبط الإعرابي، حيث كان الاختلاف في إعراب الكلمة أحد وجوه الخلاف بين القراء، كما يقول ابن قتيبة:" وقد تدبّرت وجوه الخلاف في القراءات فوجدتها سبعة أوجه "(٣)، وعدّد منها الاختلاف في إعراب الكلمة، أو في حركة بنائها بما لا يزيلها عن صورتها في الكتاب ولا يغيّر معناها، نحو قوله تعالى: "هـؤُلاءِ بَناتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ" (٤)، و(أطهرَ لكم) (٥)،

(١) انظر : شرح الكافية الشافية٣/١٣٩٥.
(٢) صحيح البخاري برقم٤٩٩٢ ٦/١٨٤ ، بَابُ أُنْزِلَ القُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ.
(٣) انظر : تأويل مشكل القرآن. ص : ٣١-٣٢.
(٤) سورة هود من الآية ٧٨.
(٥) قرأ الجمهور برفع (أطهر) خبرا ، وقرأ الحسن وابن مروان بنصب (أطهر) على الحال ، ولحّنه سيبويه.انظر : الكتاب ٢/٣٩٧ ، والبحر المحيط ٦/١٨٧.

والاختلاف في إعراب الكلمة وحركات بنائها بما يغيّر معناها، ولا يزيلها عن صورتها في الكتاب، نحو قوله تعالى: "فقالوا رَبَّنا باعِدْ بَيْنَ أَسْفارِنا"(١)،و(ربّنا بعّد بين أسفارنا)(٢).

وقد أشار سيبويه إلى أثر القراءة في تعدد الوجه الإعرابي، كما أشار إلى أثر اللهجة.

***ومن ذلك – على سبيل المثال لا الحصر – في حديثه عن الاشتغال مما يجوز فيه الرفع والنصب، مستدلا بقوله تعالى:" إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ"(٣)، فـ(كُلَّ شَيْءٍ) مَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ يُفَسِّرُهُ الظَّاهِرُ، وتلك قراءة العامة، وقرئ: (كُلُّ شَيْءٍ) بِالرَّفْعِ(٤)، حيث يصح أن ترفع (كل) على الابتداء، وتكون جملة (خَلَقْنَاهُ) – وفيها ضمير شغل به الفعل على حدهم في الاشتغال– خبرا لهذا المبتدأ، والجملة (كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) على هذا التقدير خبر (إن) وضمير الجلالة (نا) اسمها.**

وقَدْ تَنَازَعَ أَهْلُ الكلام الِاسْتِدْلَالَ بِهَذِهِ الْآيَةِ، فَأَهْلُ السُّنَّةِ يَقُولُونَ: كُلُّ شَيْءٍ فَهُوَ مَخْلُوقٌ لِلَّهِ تَعَالَى بِقُدْرَةٍ، دَلِيلُهُ قِرَاءَةُ النَّصْبِ، لِأَنَّهُ لَا يُفَسِّرُ فِي مِثْلِ هَذَا التَّرْكِيبِ إِلَّا مَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا لَوْ وَقَعَ الْأَوَّلُ عَلَى الِابْتِدَاءِ، والمعتزلة والقدرية على أن الْقِرَاءَةُ بِرَفْعِ (كُلِّ)، وَ(خَلَقْنَاهُ) فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِـ(كُلّ)، أَيْ:إِنْ أَمْرُنَا أَوْ شَأْنُنَا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ فَهُوَ بِقَدَرٍ أَوْ بِمِقْدَارٍ، عَلَى حَدِّ مَا فِي هَيْئَتِهِ وَزَمَنِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ(٥).

وكلتا القراءتين –نحويا– جائزة صحيحة من منظور سيبويه الذي يقول في باب الاشتغال:"وإن قدمتَ الاسمَ فهو عربيٌ جيّد، كما كان ذلك عربيّا جيّدا، وذلك قولك: زيداً ضربتُ، والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سَواءٌ، مثلُه في (ضرب زيد عمراً، وضرب عمراً وزيد).

---

(١) سورة سبأ من الآية ١٩.

(٢) قَرَأَ ابْن كثير وَأَبُو عَمْرو (بعّد) مُشَدّدَة الْعين بِغَيْر ألف ، وَقَرَأَ نَافِع وَعَاصِم وَابْن عَامر وَحَمْزَة والكسائى (باعد) خَفِيفا بِأَلف . انظر : السبعة في القراءات ص: ٥٢٩.

(٣) سورة القمر الآية ٤٩.

(٤) قرأ الجمهور بنصب (كلّ) ،وَقَرَأَ أَبُو السَّمَّالِ بِالرَّفْعِ ، ورجح ابن جنى قراءة الرفع ، وذلك أنه من مواضع الابتداء، فهو كقولك: زيد ضربته، لأنها جملة وقعت في الأصل خبرا عن مبتدأ . انظر: المحتسب ٣٠٠/٢.

(٥) انظر : البحر المحيط ٤٨/١٠.

فإذا بنيتَ الفعلَ على الاسم قلتَ: (زيدٌ ضربته)، فلزمته الهاء. وإنما تريد بقولك مبنى عليه الفعل أنّه في موضع منطلقٍ، إذا قلتَ: (عبدُ الله منطلقٌ)، فهو في موضع هذا الذي بني على الأول وارتَفع به، فإنّما قلت: (عبدُ الله)، فنسبته له، ثمّ بنيتَ عليه الفعلَ ورفعتهَ بالابتداء.ومثلُ ذلك قولُه جلّ ثناؤه: "وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْناهُمْ "(١)، وإنما حَسُنَ أن يُبْنَى الفعلُ على الاسم حيث كان مُعْمَلاً في المُضْمَرِ وشَغَلْتَه به، ولولا ذلك لم يحسن؛ لأنك لم تشغله بشيء"(٢).

هذا الاستحسان للرفع إذا تقدّم الاسم وشُغل الفعل بضمير الاسم يجعل الرفع على الأقل لا يقل في درجة جوازه عن النصب، إن لم يكن يفوقه في درجة الاستحسان ؛ لوجود الضمير المشغول به الفعل عن الاسم، بل يؤكد سيبويه بعد ذلك أن النصب في أمثال هذه العبارات عربي كثير والرفع أجود، كما في قوله:" فأما قوله عزّ وجلّ: " إنا كل شيء خَلِقْنَاهُ بِقَدَرٍ"، فإنّما هو على قوله: زيداً ضربتُه، وهو عربيٌّ كثير"(٣).

وإنما كان الرفع –كما عبر سيبويه–أجود، وهو مذهب البصريين، وغيرهم، بل بعضهم أوجبه ؛ لاشتغال الفعل بالمضمر،وليس ها هنا شيء هو بالفعل أولى،وإذا كان كذلك ترجّح رفعه على نصبه ، فهُوَ الْوَجْهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ، لأنه الأصل، ولا مرجّح لغيره، وعدم الإضمار أرجح من الإضمار(٤).

قال مكي بن أبي طالب: «كان الاختيارُ على أصول البَصْريين رفع(كل)، كما أن الاختيارَ عندهم في قولك(زيدٌ ضربْتُه) الرفعُ"(٥).

وبرغم اعتبار سيبويه الرفع أجود ، لكنه يحتكم إلى سنيّة القراءة، وعدم مخالفتها حتى وإن جاءت على خلاف القاعدة ؛ لأن القراءة عنده لا تُخالَف،مستندا إلى الكثرة التي وصف بها قراءة النصب، ثم يعقب على ذلك بالاستشهاد بقراءة النصب في الآية التي

(١) سورة فصلت من الآية ١٣.
(٢) الكتاب ١/٨٠-٨١.
(٣) الكتاب ١/١٤٨.
(٤) انظر : المحتسب ٢/٣٠٠، والبحر المحيط ١٠/٤٨ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٤٠.
(٥) مشكل إعراب القرآن لمكي ٢/ ٧٠١-٧٠٢.

استشهد بها على الرفع في النص السابق واعتبره الأجود، فيقول: " وقد قرأَ بعضهم: " وأما ثمودَ فهديناهم "(١)، إلاَّ أنّ القراءة لا تُخالَفُ؛ لأنّ القراءة السُّنَّةُ" (٢).

وهذا التأكيد من جانب سيبويه على عدم مخالفة القراءة يعكس طبيعة المُعضِلات التي كان يواجهها النحاة القدماء، والتي لم يتنبه لها المعاصرون في نقدهم لمنهج القدماء فيما يتعلق بالقراءات القرآنية(٣).

وإنما اختيرت قراءة النصب ؛ لأن في النصب معنى، لا يوجد في حالة الرفع، وذلك أنك إذا قرأت: " إنا كلَّ شيء خلقناه بقدر"(٤) – بالنصب– فتقديره: إنا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر، فهو يوجب العموم، لأنه إذا قال: إنا خلقنا كل شيء، فقد عمّ، وإذا رُفِع فقرئ: "كلُ شيء خلقناه بقدر"، فليس فيه عموم ؛ لأنه يجوز أن تجعل "خلقناه" نعتا لـ(شيء)، ويكون (بقدر) خبرا لـ(كل)، ولا تكون فيه دلالة لفظه على خلق الأشياء كلها ، بل تكون فيه دلالة على أن ما خُلِق منها خَلَقَه بقدر(٥).

فـ" كان النصبُ أَوْلى لدلالتِه على عموم الخَلْقِ، والرفعُ لا يدلُّ على عمومِه، بل يُفيد أنَّ كل شيءٍ مخلوقٌ فهو بقدر"(٦).

ومن هنا جعل بعض المتأخرين هذا من مرجحات النصب، وضابطه أن يكون رفعه يوهم وصفًا مخلاً بالمقصود، ويكون نصبه نصّاً في المقصود،كما في الآية التي معنا؛ إذ النصب نصٌ في عموم خلق الأشياء خيرها وشرها بقدر، وهو المقصود، وفي الرفع إيهام كون الفعل وصفا مخصصا، و"بقَدَر" هو الخبر، وليس المقصود؛ لإيهامه وجود شيء لا بقَدَر؛ لكونه غير مخلوق(٧).

---

(١) قرئ بنصب "ثمود" على الاشتغال بفعل محذوف يفسره "هدينا"، والتقدير: وأما ثمود فهدينا هديناهم. انظر القراءة في : البحر المحيط ٢٩٧/٩.

(٢) الكتاب ١٤٨/١.

(٣) انظر : إشكاليات القراءة وآليات التأويل . ص : ٢١٧.

(٤) سورة القمر الآية ٤٩.

(٥) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٨/٢.

(٦) انظر : التبيان في إعراب القرآن ١١٩٦/٢.

(٧) انظر : توضيح المقاصد والمسالك ٦١٧/٢ ، وأوضح المسالك ١٤٨/٢، وشرح الأشموني ٤٣٤/١.

ولم يعتبر سيبويه مثل هذا الإيهام مرجّحًا للنصب، بل جعل النصب في الآية مثله في "زيدا ضربته"، وقال: "وهو عربيّ كثير"(١).

وقد قرئ بالرفع، لكن على أن "خلقناه" في موضع الخبر للمبتدأ، والجملة خبر "إن"، و"بقدر" حال، وإنما كان النصب نصا في المقصود ؛ لأنه لا يمكن حينئذ جعل الفعل وصفا؛ لأن الوصف لا يعمل فيما قبله، فلا يفسّر عاملا فيه؛ ومن ثم وجب الرفع في قوله تعالى(٢): "وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ"(٣).

ومثل هذا في الكلام: " كلَّ نحويٍ أكرمتُه في الدار " –بالنصب– فقد أوجبت أنه ما بقي أحد من النحويين إلا وقد أكرمته ؛ لأن تقديره (أكرمت كل نحوي أكرمته في الدار)،وإذا قلت: " كلُ نحوي أكرمته في الدار "– بالرفع– وجعلت "أكرمته" نعتا لـ(نحوي)، فمعناه: كل من أكرمته من النحويين فهو حاصل في الدار، ويجوز أن يكون في النحويين من لم تكرمه في الدار(٤).

***– وأيضا – في الباب ذاته – قوله تعالى: "وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا"(٥)، وقوله تعالى:"الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ"(٦).**

فالرفع قراءة العامّة، ثم يذكر سيبويه قراءة النصب(٧)، فيقول: " وقد قرأ أناس(٨): " والسارقَ والسارقةَ " و " الزانيةَ والزانيَ "، وهو في العربيّة على ما ذكرت لك من القوّة. ولكن أَبَتِ العامَّةُ إلاّ القراءةَ بالرفع"(٩).

---

(١) انظر : الكتاب ١٤٨/١.
(٢) سورة القمر الآية ٥٢.
(٣) انظر : توضيح المقاصد والمسالك ٦١٧/٢ ، وأوضح المسالك ١٤٨/٢.
(٤) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٨/٢.
(٥) سورة المائدة من الآية ٣٥.
(٦) سورة النور من الآية ٢.
(٧) قرأ الجمهور بالرفع في (السارق ، والزانية) ، وَقَرَأَ عِيسَى بْنُ عُمَرَ الثقفي وابن أبي عبلة بالنصب فيهما عَلَى الِاشْتِغَالِ. انظر : المحتسب ١٠٠/٢، والبحر المحيط ٢٤٦/٤ ، ٧/٨.
(٨) يقصد به قراءة عيسي بن عمر ، كما ذكرتُ في الحاشية السابقة.
(٩) الكتاب ١٤٤/١.

فقراءة الرفع والنصب تشير إلى أن الاسم المشغول عنه الواقع قبل فعل طلبي فيه وجهان من الإعراب: النصب بفعل محذوف يفسره المذكور، والرفع على الابتداء وما بعده الخبر.

والنصب أقوى، كما قال في نصه السابق:"وهو في العربيّة على ما ذكرت لك من القوَّة".

ومراد ما ذكر من القوة أن سيبويه قرر أن الأصل في الأمر والنهي أن يكون بفعل ؛ لأنك إنما تأمر بإيقاع فعل، وتنهي عن إيقاع فعل، فإذا كان الأمر كذلك، ثم أتيت باسم قد بني الفعل بعده على ضميره فيُختار فيه النصب في الاسم الذي يبنى عليه الفعل ويبنى على الفعل ؛ لأنهما لا يقعان إلا بالفعل مظهرا أو مضمرا، كما عبر عنه بالحدّ أو الوجه في قوله:" وإنَّما كان الوجهُ في الأمر والنَّهى النصبَ ؛ لأنّ حدَّ الكلام تقديمُ الفعل، وهو فيه أوجبُ، إذ كان ذلك يكون في ألف الاستفهام، لأنّهما لا يكونان إلا بفعل"(١).

*** – وكذلك قوله تعالى: "قُلْ هِيَ لِلَّذين آمنُوا فِي الْحَيَاة الدُّنْيَا خَالِصَة"(٢)، برفع (خالصة) ونصبها(٣)، فيقول في باب ما ينتصب فيه الخبر ؛ لأنه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء، قدّمته أو أخرّته:"ومثل قولك: فيها عبد الله قائما: هو لك خالصا، وهو لك خالصٌ؛ كأن قولك: هو لك، بمنزلة: أهبُه لك، ثم قلت: خالصا. ومن قال: فيها عبد الله قائم، قال: هو لك خالص، فيصير خالص مبنيا على هو، كما كان قائم مبنيا على عبد الله، وفيها لَغوٌ، إلا أنك ذكرت فيها لتبين أين القيام، وكذلك لك إنما أردت أن تبين لمن الخالصُ.وقد قُرئ هذا الحرف على وجهين: " قُل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصةٌ يوم القيامة "، بالرفع والنصب "(٤).**

أشار سيبويه إلى أن في (خالصة) وجهين من الإعراب (الرفع والنصب)، مردّهما إلى قراءتين:

---

(١) الكتاب ١٤٤/١ ، وانظر شرح الكتاب للسيرافي ٤٩١/١.
(٢) سورة الأعراف من الآية ٣٢.
(٣) قرأ نافع وحده (خالصة) رفعا. وقرأ الباقون: (خالصة) نصبا . انظر : الحجة للقراء السبعة ١٣/٤.
(٤) الكتاب ٩١/٢.

فَأَمَّا النَّصْبُ فَعَلَى الْحَالِ من الضَّمِيرِ الْمُسْتَكِنِّ فِي الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ الْوَاقِعِ خَبَرًا لِ(هِيَ)،أَيْ: هِيَ لَهُمُ الْآنَ حَالَ كَوْنِهَا خَالِصَةً فِي الْآخِرَةِ، وإنما نُصب على الحال على الِاسْتِغْنَاء وَتَمام الْكَلَام بجعل الظرف (للذين آمنوا) الخبر، كَمَا تَقول: (هِيَ لَك نِحْلَةً) جعلت (لك) خبرا، و(نِحلة) حال، وَالتَّقْدِيرُ: قُلْ هِيَ مُسْتَقِرَّةٌ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي حَالِ خُلُوصِهَا لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ(١).

والرفع على جواز أَنْ يَكُونَ خَبَرًا بَعْدَ خَبَرٍ، وَالْخَبَرُ الْأَوَّلُ (لِلَّذِينَ آمَنُوا)، و(فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) مُتَعَلِّقٌ بِمَا تَعَلَّقَ بِهِ لِلَّذِينِ، وَهُوَ الْكَوْنُ الْمُطْلَقُ، أَيْ: قُلْ هِيَ كَائِنَةٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِلْمُؤْمِنِينَ وَإِنْ كَانَ يُشْرِكُهُمْ فِيهَا فِي الْحَيَاةِ الدّنيا الكفّار وخالصة لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ(٢).

وسيبويه يسمى الظرف إذا لم يكن خبرا مُلْغًى ؛ لأنه يتم الكلام بإلغائه وإسقاطه(٣).

ولا فرق بين الوجهين أو القراءتين في المعنى، فمعناهما واحد، وَهُوَ أَنَّ الزِّينَةَ وَالطَّيِّبَاتِ تَكُونُ خَالِصَةً لِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ(٤).

ومما جاء على الرفع قول النابغة:

فبتُّ كأنّي ساورتْني ضئيلةٌ... من الرُقشِ في أَنيابِها السمُ ناقعُ(٥).

فـ(ناقع) خبر (السمّ) و(في) لغو.

ومما جاء في الشعر قد انتصب خبرُه وهو مقدَّم قبل الظرف، قوله:

إنّ لكمْ أصلَ البِلادِ وفرعَها... فالخَيْرُ فيكمْ ثابِتا مَبذولاً(٦).

* وأيضا قوله(٧):" وقد قرأ الناس هذه الآية على وجهين: " قُل إن ربي يَقْذِفُ بالحَقِّ علاّمُ الغُيوبِ "(٨)، و " علامَ الغُيوبِ "(٩).

---

(١) انظر : الجمل في النحو المنسوب للخليل . ص : ١٠٩، والبحر المحيط ٤٢/٥.

(٢) انظر : الحجة للقراء السبعة ١٥/٤ ، والبحر المحيط ٤٢/٥.

(٣) انظر : الكتاب ٩١/٢ ، والمقتضب ٣٠٧/٤.

(٤) انظر : التحرير والتنوير ٩٧/٨.

(٥) من الطويل ، في ديوانه ص٣٣ ؛ والكتاب ٢/ ٨٩، والشاهد فيه: رفع (السم) بِالِابْتِدَاءِ و(ناقع) خَبره، وجعل (في أنيابها) ملغى. انظر : شرح أبيات سيبويه ٣٧٩/١.

(٦) من الكامل ، بلا نسبة في الكتاب ٩١/٢، والشاهد على جعل الظرف خبرا ، والوصف(مبذولا) حالا.

(٧) الكتاب ١٤٧/٢.

(٨) سورة سبأ من الآية ٤٨.

(٩) قَرَأَ الْجُمْهُورُ: (عَلَّامُ) بِالرَّفْعِ، وَقَرَأَ عِيسَى بن عمر وغيره بِالنَّصْبِ. انظر: البحر المحيط ٨/ ٥٦٣.

وهذه الآية جاءت عَقِب حديثه عن رفع الوصف بعد اسم (إنّ) وخبرها، فيوجّه الرفع من قِبَل أنه بدل من الضمير المستكن في (يقذف)، أو على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو، ويوجه النصب من قِبَل أنه صفة لاسم إنّ.

وذلك قوله في باب ما تستوي فيه الحروفُ الخمسة:" وذلك قولك: إن زيدا منطلق العاقلُ اللبيبُ. فالعاقل اللبيب يرتفع على وجهين: على الاسم المضمَر في منطلق، كأنه بدلٌ منه، فيصير كقولك: مررت به زيدٌ، إذا أردت جوابَ بمن مررتَ. فكأنه قيل له: من ينطلق؟ فقال: زيدٌ العاقلُ اللبيب. وإن شاء رفعه على: مررتُ به زيدٌ، إذا كان جوابَ مَن هو؟ فنقول: زيد، كأنه قيل له: مَن هو؟ فقال: العاقل اللبيب.وإن شاء نصَبَه على الاسم الأول المنصوب"(١).

والرفع عند الخليل أحسن، من قِبَلِ أنهم إذا فصلوا بَين الِاسْم والنعت، كَانُوا بِالْخِيَارِ، إن شاءوا رفعوا النَّعْت، وَإِن شاءوا نصبوه، يَقُولُونَ: إِن زيدا خَارِجٌ الظريفَ، وَيَقُولُونَ:إِن زيدا خَارِجٌ الظريفُ(٢).

*** وأيضا قوله: " وقال تعالى: " إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً "(٣). وقد قرأ بعضهم: " أمتَكم أمةٌ وَاحِدَةٌ "(٤)، حَمَل (أمّتكم) على (هذه)،كأنه قال، إن أمتَكم كلَّها أمةٌ واحدة"(٥).**

فاسم الإشارة في هذا الموضع اسم (إنّ) ، و(أُمَّتُكُمْ) –بالرفع– خبر لـ (إن)، وبه تتم الجملة الإسنادية، والباقي فضلة،ولذا نصب (أُمَّة) عَلَى الْحَالِ، وأما قراءة نصب (أمتكم)، فعلى أنه بَدَلٌ مِنْ (هذِهِ) أو عطف البيان، أو نصبها على معنى التوكيد كما أشار سيبويه، كأنه قال: إن أمتكم كلّها أمة واحدة (٦).

---

(١) الكتاب ١٤٧/٢.
(٢) انظر : الجمل في النحو . ص: ١٥٣.
(٣) سورة الأنبياء الآية :٩٢.
(٤) قراءة العامَّةُ على رفع «أمتكُم» ونصب «أمةً واحدةً» ، وقرأ الحسنُ «أُمَّتَكم» بالنصبِ. وقرأ أيضاً هو وابن أبي إسحاق وابن أبي عبلة وهارون عن أبي عمرو «أُمَّتُكم أمَّةٌ واحدةٌ» برفع الثلاثة .انظر : البحر المحيط ٧/ ٤٦٤.
(٥) الكتاب ١٤٧/٢-١٤٨.
(٦) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٠٤/٣ ، والبحر المحيط ٤٦٤/٧.

تلك كانت نماذج عرضها سيبويه توضح أثر القراءات في تعدد أوجه الإعراب، كما كان للهجات أثر في ذلك أيضا.

أثر اختلاف رواية الشعر في تعدد وجوه الإعراب.

كثيرا ما يَلقى المطُالِع في كتب النحو الشاهدَ الواحد يُروَى بروايات متعددة، وكل واحدة من هذه الروايات قد تثبت قاعدة، أو تنفيها، وقد تؤيد رأيا، أو تعارض آخر، والغالب أن ترد هذه الروايات منسوبة إلى مجهول، كأن يقال مثلا: " ويُروى البيت " أو " وقد رُوى البيت " أو " أُنشد البيت " أو " ويُنشد "(١).

وإذا كنا بصدد بيان أثر اللهجات وما يتبعها من القراءات في تعدد وجوه الإعراب، فلابد أن نشير أيضا إلى أثر تعدد الرواية في ذلك، فقد تكون إحدى تلك الروايات لهجة خاصة لبعض قبائل العرب، كما ذكر سيبويه في باب الظروف مجموعة من ظروف المكان المختصة التي تعامل معاملة غير المختص، مثل قولك: (هو مِنّى منزلةَ الشَّغافِ، وهو منّى مَزْجَرَ الكَلْبِ، وأنتَ منّى مَقعَدَ القابلةِ)، مستدلا بقول ابن هرمة:

أَنَصْبٌ للمنيّةِ تعتريهم... رجالي أَم هُمُ دَرَجَ السُّيولِ(٢).

على نصب (دَرَجَ السُّيولِ) على الظرف، ألحقه بـ(مناط الثريا)، ثم أجاز في (دَرَجَ السُّيولِ، ومزجر، ومقعد) – على لغة لبعض العرب حكاها يونس – الرفع على أنه خبرٌ عن الأول تشبيها، أي: هو قريب منّي كمنزلة الشَّغافِ، والأكثر النصب على الظرف توسعا، يقيس المكان المختص على المكان غير المختص في نصبه سماعا، إذ كانتْ تَقع على الأماكن(٣).

فقال(٤): " وزعم يونس أن ناسا من العرب يقولون:

أنصبٌ للمنية تعتريهم... رجالي أم هم دَرَجُ السُّيولِ

---

(١) انظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة /١٦٣.

(٢) من الوافر ، في ديوانه . ص:١٨٩، والكتاب١/ ٤١٥ ، وشرح أبياته سيبويه ١/ ١٨٩، وخزانة الأدب ١/ ٤٢٤ ، ودرج السيول: المواضع التي تمر عليها السيول، فتنزل من موضع إلى موضع حتى تستقر. والشاهد في نصبه (درج السيول) على أَن درجا ظرف مَنْصُوب وَقع خَبرا لقَوْله هم على الظرف.

(٣) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣٠٤/٢.

(٤) الكتاب ٤١٦/١.

فجعَلَهُم هم الدّرَج، كما تقول: زيدٌ قَصْدُك، إذا جعلتَ القصدَ زيداً، وكما يجوز لك أن تقول: عبدُ الله خَلْفُك، إذا جعلتَه هو الخَلْفَ... وقد زعم يونسُ أنّ ناسا يقولون: هو منّى مَزْجَرُ الكلب، يجعلونه بمنزلة (مَرْأًى ومسمع). وكذلك (مَقْعَدٌ ومَناطٌ)، يجعلونه هو الأوّلَ، فيُجرَى كقول الشاعر:

وأنتَ مَكانُك من وائِلٍ... مَكانُ القرادِ مِنِ استِ الجَمَلْ"(١).

فقد جاء (دَرَج، ومكان) فيما سبق مرفوعا ؛ لأنَّهُ لم يَجْعَل أَحدهمَا ظرفا للْآخر، وَإِنَّمَا شبّه مَكَانا بمَكَان، كَقَوْلِك: (مَكَانُك مثل مَكَان زيد)، واستحسن سيبويه الرفع ؛ لأنَّه جَعَل الآخِرَ هو الأوّلَ، كقولك: (له رأسٌ رأسُ الحِمار)، ولو جَعل الآخِرَ ظرفًا لجاز، ولكنّ الشاعر أراد أن يشبِّهَ مكانَه بذلك المكان(٢).

وقد ظهر أن سيبويه يجيز (عبدُ الله خَلْفُك) بالرفع، إذا جعلتَه هو الخَلْفَ، ولم يشترط ضرورة شعر، كما قال المازني، وكان الجرمي لا يجيزه إلا في الضرورة، والكوفيون يمنعونه أشد المنع(٣).

والظاهر أن الرفع الذي أجازه سيبويه لغة خاصة لبعض العرب، ولكن يونس لم يسمّها لنا، بل اكتفى بقوله:" أن ناسا من العرب يقولون "، ومثل هذا كثير في كتاب سيبويه(٤).

غاية ما أريد قوله أن تعدد الرواية كان له أثر في تعدد الوجه الإعرابي،حيث يروي البيت على وجهين أو أكثر، ولكل وجهٍ توجيهه. وقد وقع في كتاب سيبويه مثل هذا، وذلك أن بعض الأبيات يروى على وجه من الإعراب مع غيره، ويروى على وجه آخر.

ولا ينبغي أن يذهب إنسان له عِلْمٌ وتحصيل إلى أن سيبويه غَلِط في الإنشاد، وإن وقع شيء مما استشهد به– في الدواوين–على خلاف ما ذكر، فإنما ذلك سمع إنشاده

(١) من المتقارب ، بلا نسبة في الكتاب١/ ٤١٦ ، وفي الخزانة ١/ ٤٦٠ لكَعْب بن جعيل ، والشاهد فيه رفع (مكانك) بالابتداء، ورفع (مكان القراد) وجعله خبرا لـ (مكانك) ولم يجعله ظرفا، ولو نصبه لكان جائزا وفيه اتساع. وتقديره: مكانك من وائل مثل مكان القراد.يعني من أخس قبائل بكر بن وائل وأوضعها، وأنه– في خسة المنزلة وسقوطها ، وأنه لا يلتفت إليه – مثل القراد الذي يتعلق باست الجمل.

(٢) انظر : الكتاب ٤١٧/١ ، والمقتضب ٤/ ٣٥٠ ، شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٥١.

(٣) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٣٠٤/٢.

(٤) انظر على سبيل المثال :الكتاب ١٢٤/١، ٢٥٢ ، ٤٠٨ ، ٢١/٢، ٢٧ ،١١٢ ، ١٥٥.

ممن يستشهد بقوله على وجه، لأن الذي رواه قولُه حجةٌ، فصار بمنزلة شعر يروى على وجهين(١). والإنصاف أن الراوية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردُّها، وإن ثبتت عندك رواية أخرى(٢).

ومن ذلك، علي سبيل المثال لا الحصر:

١- ما ذكره سيبويه في باب الاشتغال(هذا باب ما يكون فيه الاسمُ مبنياً على الفعل قُدِّمَ أو أُخِّرَ وما يكون فيه الفعلُ مبنيّا على الاسم) قوله: "وأنشدوا هذا البيتَ على وجهينِ: على النصب والرفع، قال بِشْرُ بنُ أبى خَازِمٍ:

فأمّا تميمٌ تميمُ بنُ مُرٍّ... فأَلفاهُم القومُ رَوْبَى نِيامَا"(٣).

فهذا شاهد في أن الأجود الرفع ؛ لان أكثر إنشاد العرب عليه، فرفع (تميم) بالابتداء، لأن الفعل شغل عنه بالضمير، و (تميم ابن مر) وصف لـ (تميم) (٤).

وشاهد في جواز النصب ؛ لأن من العرب من ينصبه، كما في قراءة (وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ)(٥) بنصب (ثمود).

ونصب (تميم) في رواية النصب بفعل محذوف يفسره (ألفاهم)؛ والتقدير: (وأما تميم فألفى القوم ألفاهم) ؛ ولا يقدر الفعل قبل (تميم)؛ لِئلا يفصل بين (أما) والفاء بجملة تامة، وذلك ممنوع، ولا يقال هنا إن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها، فلا يفسر عاملا؛ لأن الفاء ليست في محلها الأصلي فلا يمنع من العمل(٦).

٢- وأيضا ما استشهد به سيبويه في باب ما تجريه العرب على الموضع لا على الاسم الذي قبله بقول عقيبة الأسدي:

---

(١) انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٢٠٠-٢٠١.
(٢) انظر : شرح الكافية ١/١٠٨.
(٣) من المتقارب في ديوانه ١٩٠، والكتاب ٨٢/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ١٨٧/١ ، والروبى: جمع رائب وهو الخاثر النفس، وقيل: الذي قد نعس .(لسان العرب ١/ ٤٤١ فصل الراء). وأراد أنهم كانوا حين لقوهم بمنزلة النيام من كثرة ما وقع بهم من القتل، وقد يجوز أن يريد أنهم تركوا قتلى كأنهم نيام.
(٤) انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٨٧/١.
(٥) سورة فصلت من الآية ١٧ ، وقراءة النصب في البحر المحيط ٢٩٧/٩.
(٦) انظر : التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٤٥١.

معاوي إننا بَشَرٌ فأَسْجِحْ... فلسنا بالجِبال ولا الحديدا(١).

فقد رُوي البيت بنصب (الْحَدِيد) على مَوضِع (الْجبَال) ؛ لِأَن موضعهَا النصب، وَإِنَّمَا انخفض بِالْبَاء الزَّائِدَة،وَلَيْسَ للباء مَوضِع فِي الْإِعْرَاب، كَأَنَّهُ قَالَ: فلسنا الْجبَال وَلَا الْحَدِيد، حَمَل الآخر على موضع الكلام، وموضعه موضع نصبٍ(٢).

ويُروَى أيضا بالجر، بالحمل على اللفظ ؛ لأنه جاء في أبيات مجرورة، وهي:

معاوي إننا بَشَرٌ فأَسْجِحْ... فلسنا بالجِبال ولا الحديد

أكلُتم أرضَنا فجردتموها... فهلْ من قائمٍ أو من حصيدِ

فَهَبْهَا أمّةٌ هلكت ضياعا يزيدُ أميرُها وأبو يزيد(٣).

٣- وكذا أنشد سيبويه في نقصان (كان) وتمامها:

بني أَسَدٍ هل تَعْلَمُون بَلاءَنا... إذا كان يَوْماً ذا كَواكب أشْنَعا(٤).

حيث ذكر في البيت روايتين:

الأولى: إذا كان يَوْماً ذا كَواكب أشْنَعا، على نصب (يوما) خبرا لـ(كان)، واسمها مستتر، والتقدير: إذا كان اليوم يوما، وقد أَضْمَرَ لعلم المخاطَبِ بما يَعْنى، وهو اليومُ.

الثانية: (إذا كان يوم ذو كواكب أشنعا)، حيث قال:" وسمعتُ بعض العرب يقول أشنعا ويرفَعُ ما قبلَهُ، كأَنَّه قال: إذا وقعَ يوم ذو كواكبَ أشنعَا"(٥).

على أن (كان) تامة بمعنى (وقع) وفاعله (يوم)، والتقدير:(إذا وقع يوم ذو كواكب)، ونصب (أشنعا) على الحال. فهذا وجه الكلام إذا رفع (يوم) ؛ لأنه يحسن الوقوف علي (إذا كان يوم ذو كواكب) فصار (أشنعا) فضلة في الكلام، ولهذا حمله على الحال(٦).

---

(١) من الوافر ، لعقيبة الأسدي ، و(معاوي) : ترخيم معاوية بن أبي سفيان. و (أسجح) : أرفق وسهّل. في الكتاب ٦٧/١، والمقتضب ٣٣٨/٢، ١١٢/٤. وخزانة الأدب ٢٦٠/٢.

(٢) انظر : الجمل في النحو المنسوب للخليل . ص : ١٠١ ، والكتاب ٩١/٣.

(٣) انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٩٩/١-٢٠٠.

(٤) من الطويل لعمرو بن شأس في ديوانه : ٣٦ ، والكتاب ٤٧/١، وشرح أبيات سيبويه ٤٧/١.

(٥) الكتاب ٤٧/١.

(٦) انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٧/١.

وخالفه المبرد فجعل نصب (أشنعا) على أنه خبر لـ(كان) في رواية رفع (يوم)، و(كان) متعدية، وردّ ابن ولاد مخالفته ؛ لأنه لم يُخبَر بـ(كان) ها هنا عن أمر ثابت مستقر به ؛ لأن الشاعر لم يرد هذا، وإنما أراد به إذا وقع يوم هذه حاله فَعَلَ وصَنَع، ولم يخبرنا عن أمر واقع ؛ لأن (إذا) في معنى الجزاء، و(يوم) زمان يحدث(١).

٤- وكذا ما أنشده في العطف على خبر (ليس) حملا على اللفظ، أو حملا على التوهم قول زهير:

بَدَا لِي أَنَّنِى لستُ مُدْرِكَ ما مضَى... ولا سابِقاً شيئاً إذا كان جائيا(٢).

وقول الأحوص الرَّياحيّ:

مَشائيمُ ليسوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً... ولا ناعِباً إلاّ ببَيْنٍ غُرابُها(٣).

على نصب (سابق، وناعب) بالحمل على اللفظ، كما رواه بجرهما على توهم أَنه قَالَ: لست بمدرك مَا مضى، وليسوا بمصلحين ؛ لما كان الأول (خبر ليس) تستعمل فيه الباء ولا تغيّر المعنى، وكانت مما يلزم الأول نووها في الثاني المعطوف على خبر (ليس)، حتى كأنهم قد تكلموا بها في الأول؛ لِأَن الأول تدخله الْبَاء فَكَأَنَّهَا ثَابِتَة فِيهِ(٤).

٥- واستشهد سيبويه في باب اسم الفاعل بقول المرار الأسدي:

أَنا ابنُ التارِكِ البَكْرِيّ بشْرٍ... عليه الطَّيْرُ تَرْقُبُه وقوعا(٥).

فجعل (بشرا) برواية الجر عطف بيان من (البكري)، وأجراه عليه، ولا يصح أن يكون بدلا؛ لأن البدل يقع موقع المبدل منه، وإنما جاز في الاسم الثاني الجر، وإن لم يكن فيه ألف ولام ؛ لأنه تابع للاسم الذي قبله، ولم يل اسم الفاعل، وقد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع.

---

(١) انظر : الانتصار: ٥٢.
(٢) من الطويل ، في ديوانه ٢٧٨ ، والكتاب ١٦٥/١ ، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٤
(٣) من الطويل ، في الكتاب ١/ ١٦٥، ٣٠٦؛ والخزانة ٨/ ٢٩٥، ٥٥٤؛ وشرح الأشمونى١١٧/٢.
(٤) انظر : الكتاب ٢٩/٣ ، والمفصل في صنعة الإعراب . ص : ٣٣٧.
(٥) من الوافر ، في الكتاب ١٨٢/١، والخزانة ٢٨٤/٤، وشعره . ضمن (شعراء أمويّون) ٤٦٥/٢.

وكان أبو العباس المبرد – فيما نُقل عنه– لا يجيز الجر في الاسم الثاني عطف بيان كان أو بدلا، وينشد البيت نصبا: أنا ابن التارك البكري بشرا ؛ لأنك لو وضعت (بشرا) موضع (البكري) لم يتسع لك أن تقول: أنا ابن التارك بشر، كما لا تقول: الضارب زيد، فهو لَا يتبع مجرور ذِي اللَّام إلاّ مَا يُمكن وُقُوعه موقع متبوعه: فـ(بشر)عِنْده مَنْصُوب لَا غير؛ للْحَمْل على محلّ (البكريّ)(١).

وقد دافع العلماء عن رواية سيبويه وصححوها للسماع والقياس، أما السماع فإن سيبويه رواه مجرورا، سمعه ممن يوثق به عن العرب ، ولا سبيل إلى ردّ رواية الثقة، وأما القياس فكما ذكرت آنفا أنه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع، ألا ترى أنه يجوز (يا أيها الرجل ذو الجمّة)، فتجعل ذو الجمة نعتا للرجل، ولا يجوز أن يقع في موقعه، وتقول: (يا زيد والرجل)، ولا يجوز أن يقع في موقع الأول(٢).

وفي الكتاب نماذج كثيرة توضح أثر الرواية المتعددة في تعدد وجوه الإعراب، سواء مما أورده سيبويه برواياته المتعددة، أو أورده برواية واحدة، وأورده غيره برواية أخرى، وقد اقتصرت على ما تقدم على سبيل التدليل لا الحصر.

...

وبدراسة أثر الرواية في تعدد وجوه الإعراب انتهي ذاك المبحث الذي وَضَحَ فيه أن تعدد وجوه الإعراب كان من ضمن أسبابه ومقتضياته عوامل لغوية تتعلق باختلاف اللهجات وتنوعها، وما يتصل بها من اختلاف القراءات، وتعدد الرواية.

ثم أنتقل بعد هذا إلى المبحث الثاني، وفيه الحديث عن سبب آخر من أسباب تعدد وجوه الإعراب في كتاب سيبويه.

---

(١) انظر : شرح المفصل ٧٣/٣ ،وشرح الكافية للرضي ٢٣٤/٢ ، وخزانة الأدب ٤/ ٢٨٤.

(٢) انظر : شرح المفصل ٧٣/٣ ، وخزانة الأدب ٢٨٤/٤ ، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه: ٣١٨.

المبحث الثاني: مقتضي اختلاف المعاني ومقاصد الكلام.

مدخل.

لم يكن النحو العربي عِلْمًا يهتمّ بتتبع علامات الإعراب والبناء فحسب، بل هو علْمٌ يهتمّ أيضا بمعاني الكلام ومقاصد المتكلمين، ولعلّ الدليل على ذلك ما نجده في أول أبواب كتاب سيبويه من إشارات تهتم بالمعنى وتؤدي إليه، فالكلام عنده ينقسم من حيث المعنى على خمسة أقسام " فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب" (١).

وكل ذلك قائم على أساس من النحو إسنادا وتعليقا، وهذا إنما يثبت للنحو غاية ووظيفة أوسع مما هي عليه الآن، إذ تشير هذه الأقسام إلى المعنى، ولا تقف عند سلامة النطق لما في أواخر الألفاظ من علامات(٢).

ومن الأمور المُدرَكة أن المعنى كان ذا أثر في توجيه النظرية النحوية، وإذا كان على المُعْرِب أن يفهم معنى ما يعربه، كما يقول ابن هشام(٣)، فإن المتكلم بمثل ذلك أولى أن يضبط كلامه على نحو دالٍّ على مقصده(٤).

ومن ثَمّ فإن وجوه الإعراب تتعدد بأثر من افتراق في المعنى وسياقات القول وملابسات الخطاب، وهي ظاهرة ذات أمثلة مفردة كثيرة في كلام العرب، في أشعارهم وقراءات الذكر الحكيم.

ولِمَ لا ؟ والنحاة القدامى – ما عدا قطربا– كادوا يجمعون على أن للإعراب علاقة رئيسة بالمعنى، فبه يستدل على المعانى النحوية، وتمتاز وتُعرف(٥)، كما وضح ذلك ابن فارس في قوله:" فأمّا الإعراب فبه تُميَّز المعاني ويُوقَف على أغراض المتكلمين. وذلك أنّ قائلاً لو قال: "ما أحسنْ زيدْ" غيرَ مُعْرِبٍ، أو "ضربَ عمرْ زيدْ" غيرَ مُعْرِبٍ،

(١) انظر : الكتاب ٢٥/١.
(٢) انظر : البُنَى النحوية وأثرها في المعنى : المقدمة.
(٣) انظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . ص: ٦٨٤.
(٤) انظر : أنماط من أثر المعنى في توجيه ضبط القواعد المتعددة الوجوه . ص: ٦.
(٥) انظر : الإيضاح في علل النحو . ص٦٩، والخصائص ٣٥/١.

لم يوقَف على مراده، فإن قال: "ما أحسنَ زيداً" أو "ما أحسنُ زيدِ" أو "ما أحسنَ زيدٌ" أبانَ بالإعراب عن المعنى الذي أراده"(١).

وفي كتب النحاة أمثلة كثيرة في العلاقة بين الإعراب والمعنى،كإعراب (زادا) من قوله:

تَزَوّدْ مِثْلَ زادِ أبيكَ فِينَا... فنِعمَ الزَّاد زادُ أبيكَ زادا(٢).

مَعْمُولا لـ(تزود)، إِمَّا مفعولا مُطلقا، إن أُرِيد بِهِ التزود، أَو مفعولا بِهِ إِن أُرِيد بِهِ الشَّيْء الَّذِي يتزوده من أَفعَال الْبرّ، وَعَلَيْهِمَا فَ(مثل) نعت لَهُ، تقدّم فَصَارَ حَالا(٣).

ومع احتمال أكثر من وجه يقابله أكثر من معنى، من نحو قولهم: " لا تأكل السمك وتشرب اللبن "، فإِذا جزمت الثَّاني كَانَ لَهُ معنى، وَإِذا نصبتَه أَو رفعتَه كَانَ لَهُ معنى آخر، فتنصب (تشرب) إن قصدت النَّهْي عَن الْجمع بَينهَا، وتجزم إن قصدت النَّهْي عَن كل وَاحِد مِنْهُمَا، أَي: لَا تَأْكُل السّمك وَلَا تشرب اللَّبن، وترفع إن نهيت عَن الأول وأبحت الثَّانِي، أَي: لَا تَأْكُل السّمك وَلَك شرب اللَّبن(٤).

وقد يختارون عند تعدد الإعراب الوجه الذي يكون المعنى فيه أجلى وأنسب، كما في قول الشاعر:

إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِنِ امْرِئٍ... فَدَعْهُ وَوَاكِلْ أَمْرَهُ وَاللَّيَالِيَا(٥).

وقول الشاعر:

فَكُونُوا أَنْتُمُ وَبَنِي أَبِيكُمْ.... مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ(٦).

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها . ص: ١٤٣.

(٢) من الوافر ، قاله جرير بن عطية من قصيدة في مدح عمر بن عبد العزيز . الديوان . ص: ١٣٥. وانظره في : المقتضب ٢/ ١٥٠، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١٠٧.

(٣) انظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . ص: ٦٠٤.

(٤) انظر : شرح قطر الندى وبل الصدى . ص: ٧٩.

(٥) من الطويل ، قائله زهير بن أبي سلمى ، وليس في ديوانه ، وقد ذكر صاحب الخزانة ٨/ ٨٩٢ القصيدة التي منها الشاهد منسوبة إلى زهير. والشاهد: قوله: "والليالِيا": حيث نصبه على أنه مفعول معه، وليست الواو قبله عاطفة، لأنها لو كانت كذلك، لأصبح المعنى: اترك أمره لليالي واترك الليالي لأمره، وهذا يؤدي إلى ضعف في المعنى. انظر : شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ١/ ٤٩٨.

(٦) من الوافر ، ولم أقف على قائله. من شواهد سيبويه ٢٩٨/١، على نصب (وبني أبيكم) ولم يعطه على الضمير الذي هو فاعل (كونوا) وإنما انتصب لأنه مفعول معه. انظر : شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٨٥.

حيث اختير النصب على المعية في (والليليا، وبني أبيكم) ؛ لأن في العطف تعسفا في الأول وتوهينا للمعنى في الثاني، وفي النصب على المعية سلامة منه، فكان أولى(١)، وهكذا دواليك...

وفي كتاب سيبويه – بيت القصيد– نماذج من تعدد وجوه الإعراب تبعا لاختلاف المعنى ومقاصد الكلام، وفيما يلي ذكرُ بعضٍ منها.

مسائل من هذا التعدد.

أولا: مُثُلٌ من المفعول المطلق.

تحدث سيبويه في هذا الباب عن ثلاثة أصناف من المصادر تحتمل التعدد:

أولها– المصادر التي يحذف عاملها جوازا أو وجوبا، فجوازا، نحو: (سفرا موفقا، وقدوما مباركا، وحجا مبرورا)، وهذا النوع من المصادر يحتمل التعدد، كما أشار سيبويه: "ومما يَنتصب على إضمار الفعل المستعمَل إظهارُه، أن ترى الرجلَ قد قَدِمَ من سفرٍ، فتقولَ: خَيْرَ مَقْدَمٍ. أو يقولَ الرجلُ: رأيتُ فيما يرى النائمُ كذا وكذا، فتقول: خيراً وما سَرَّ، وخيراً لنا وشرًّا لعدوّنا. وإن شئت قلت: خيرُ مَقْدَمٍ، وخيرٌ لنا وشرٌّ لعدوّنا.

أمّا النَّصبُ فكأَنَّه بناه على قوله: قَدِمْت، فقال: قَدِمْتَ خيرَ مَقْدَمٍ، وإن لم يُسَمَعْ منه هذا اللفظُ، فإنَّ قدومَه ورؤيتَه إيّاه بمنزلة قوله: قدمت. وكذلك إن قيل: قَدِم فلانٌ، وكذلك إذا قال: رأيتُ فيما يرى النائم كذا وكذا، فتقول: خيراً لنا وشرّا لعدوّنا. فإذا نصبَ فعلى الفعل.

وأمّا الرفع فعلى أنه مبتدأ أو مبنيٌ على مبتدأ ولم يرد أن يحمله على الفعل، ولكنَّهُ قال: هذا خيرُ مَقْدَمٍ، وهذا خيرٌ لنا وشرٌّ لعدوّنا، وهذا خيرٌ وما سَرَّ. ومن ثَمّ قالُوا: مصاحَبٌ مُعانٌ، ومبرورٌ مأجورٌ، كأنه قال: أنت مصاحَبٌ، وأنت مبرور"(٢).

فهذا النوع من المصادر –كما أشار سيبويه – يجوز فيه الوجهان النصب والرفع، أما النصب فبفعل محذوف يجوز إظهاره، قد أُضمر لدلالة الحال والمشاهدة عليه، فقد نابت دلالة الحال عليه، وقامت مقامه، فأضمر جوازا.

---

(١) انظر : شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١/ ٤٩٩.
(٢) الكتاب ١/٢٧٠.

وضح ذلك ابن جني، فقال: " ومن ذلك ما أقيم من الأحوال المشاهدة مقام الأفعال الناصبة، نحو قولك إذا رأيت قادمًا: خيرَ مَقْدَمٍ، أي: قدمت خيرَ مَقْدَمٍ. فنابت الحال المشاهدة مناب الفعل الناصب...فهذا ونحوه لم يرفض ناصبه لثقله، بل لأن ما ناب عنه جار عندهم مجراه ومؤد تأديته"(١).

وأما الرفع فعلى أنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هذا قدوم مبارك، وهذا سفر موفق، وهذا خير لنا، وهذا خير مقدم. أو مبتدأ خبره محذوف تقديره: سفر موفق لك، وقدوم مبارك لك، وهكذا.

أما المصادر التي يحذف عاملها وجوبا، فهي مصادر مستعملة في الدعاء، قد أُهملت أفعالها في الاستعمال، نحو (ويحٌ، وويلٌ، وويسٌ، ووَيبٌ) (٢)، فهذه مصادر لا أفعال لها، كأنهم كرهوا أن يبنوا منها أفعالا ؛ لاعتلال عينها وفائها، لما يلزم من الثقل في تصريف فعلها لو استعمل، فاطّرح لذلك، وهذه المصادر يجوز فيها الرفع والنصب ما لم تضف، فالنصب بفعلها المهمل أو بفعل من معناها، والرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف، أو مبتدأ خبره الجار والمجرور الذي بعده(٣).

وقد أشار سيبويه إلى هذا، فقال:" وأمّا وَيْلاً له وأخاه، وويْلَه وأباه، فانتَصب على معنى الفعلِ الذى نصبهَ، كأنك قلت: ألزمه الله ويله وأباه، فانتصب على معنى الفعل الذى نصبه، فلمّا كان كذلك – وإن كان لا يَظْهَرُ – حَمَلَه على المعنى، وإن قلتَ: ويلٌ له وأَباه نصبتَ لأنّ فيه ذلك المعنى، كما أنّ حسبُك يرتفع بالابتداءِ وفيه معنى كفاك. وهو نحو مررتُ به وأبَاه، وإن كان أَقْوَى، لأنَّك ذكرتَ الفعلَ، كأَنك قلت: ولقيتُ أباه"(٤).

---

(١) الخصائص ١/٢٦٥.

(٢)(ويس) كلمة تسْتَعْمل فِي مَوضِع رأفة واستملاح ، و(ويب) كلمة مثل (ويل) ، تَقول ويبك وويب لَك ووِيبا لَك ، وَيُقَال ويب فلَان ، وَيُقَال ويبا لهَذَا : عجبا ، قيل أن أَصْلُهُ: وَيْ، فَوُصِلَتْ بحاءٍ، مَرَّةً، وبِلامٍ مَرَّةً، وبِبَاءٍ مَرَّةً، وبِسينٍ مَرَّةً. انظر القاموس المحيط١/١٤٣،٥٨٠.

(٣) انظر : شرح المفصل ١/١٢١.

(٤) الكتاب ١/٣١٠.

فَإِن أضفت لم يكن إِلَّا النصب فَقلت: (ويحَه، وويلَه)، فَإِنَّمَا ذَلِك لِأَن هَذِه مصَادر، لا يجوز فيها الرفع ؛ لأن وَجه الرّفْع قد بَطل بِأَنَّهُ حينئذ يكون مبتدأ لَا خبر لَهُ،، فَإِن أفردت فَلم تضف – فَأَنت مُخَيّر بَين النصب وَالرَّفْع، تَقول: ويل لزيد، وويلا لزيد(١).

ثانيها – مما يحتمل التعدد من المصادر التي ذكرها سيبويه تلك المصادر المكررة التي يخبر بها عن اسم عين بفعل جُعِل مصدره بدلا من اللفظ به، نحو: أنت سيرا سيرا، وذلك قوله في هذا بابُ ما ينتصب فيه المصدرُ: " وتقول: زيدٌ سيراً سيراً، وإن زيداً سيرا سيرا...واعلم أنَّ السيرَ إذا كنتَ تخبر عنه في هذا الباب فإنَّما تُخْبِرُ بسَيْرٍ متّصِلٍ بعض ببعضٍ في أيّ الأحوال كان. وأمَّا قولك: إنما أنت سيرٌ، فإنما جعلتَه خبراً لأنتَ ولم تضمِرُ فِعْلا"(٢).

وبيانه، أنك إِذا قلت: أَنْت سيرا سيرا، على النصب، فَإِنَّمَا الْمَعْنى: أَنْت تسير سيرا، فحذفت الْفِعْل لدلَالَة الْمصدر عَلَيْهِ، إِذْ كَانَ مشتقا من لفظ الْمصدر، وَمَعَ هَذَا فَإِنَّهُم جعلُوا أحد المصدرين بَدَلا من الْفِعْل، وَيجوز أَن يكون حذفوا الْفِعْل هَهُنَا، لِأَن الْمُبْتَدَأ يجب أَن يكون خَبره هُوَ، وَ(السير) غير (أَنْت)، فَدلَّ ذَلِك على الْمَحْذُوف، وَهُوَ: يسير.

وَقد يجوز الرّفْع، فَتَقول: (أَنْت سيرٌ سيرٌ)، من وَجْهَيْن:

أَحدهمَا: أَن يكون التَّقْدِير: أَنْت صَاحب سير، فَحذف الصاحب وأقيم (السّير) مقَامه، وَمثل هَذَا قَول الخنساء:

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتَّى إذا ادَّكرتْ... فإِنَّما هي إقبالٌ وإدبارُ(٣).

أي: صَاحِبَة إقبال وإدبار.

وَالْوَجْه الثَّانِي: أَن تجْعَل الْمُبْتَدَأ هُوَ على سَعَة الْكَلَام والتجوز، وَيكون الْمَعْنى فِيهِ: أَن السّير كثر مِنْهُ فَجرى مجْرَاه، كما يقال: رجلٌ عدلٌ، ورضًا، إذا كثر عدلُه والرضا عنه(٤).

(١) انظر : المقتضب ٣/٢٢١.
(٢) الكتاب ١/٣٣٥.
(٣) سبق تخريجه.
(٤) انظر : علل النحو. ص : ٣٦٢ ، وشرح المفصل ١/١١٥.

ثالثها– ما يعرف بالمصدر التشبيهي، وذلك في قوله:" باب ما يَنتصب فيه المصدرُ المشبَّهُ به على إضمار الفعل المتروك إظهاره وذلك قولك: مررتُ به، فإذا له صَوْتٌ صَوْتَ حِمار، ومررتُ به فإذا له صُراخٌ صُراخَ الثَّكْلَى...فإنَّما انتَصب هذا لأنَّك مررتَ به في حال تصويتٍ، ولم ترد أن تَجعل الآخِرَ صفةً للأوّل ولا بدلاً منه. ولكنَّك لمَّا قلتَ: له صوتٌ، عُلم أنه قد كان ثَمَّ عَمَلٌ، فصار قولُك: له صوتٌ بمنزلة قولك: فإذا هو يصوَّتُ، فحملتَ الثاني على المعنى.... وإنْ شئت قلت: له صَوْتٌ صوتُ حِمارٍ، وله صوتٌ خُوارُ ثَوْرٍ، وذلك إذا جعلته صفةً للصوت ولم ترد فعلاً ولا إضماره"(١).

فهذه الأنواع من المصادر التشبيهية، كما في نحو:(له صوتٌ صوت حمار، وله صراخٌ صراخ الثكلى) يجوز في المصدر الثاني النصب والرفع، فنصبه من وجهين:

أحدهما – أن يكون منصوبا بالمصدر المذكور إذ كان في معنى الفعل، وذلك أن قولنا (له صوت) في معنى (يصوّت)، فالمصدر نائب عن الفعل، وانتصاب (صوت حمار) على هذا إما على المصدر وإما على الحال، وعلى كلا الوجهين في (صوت حمار) معنى التشبيه، فإذا نصبته على المصدر، فتقديره: (فإذا هو يصوت تصويتا مثل صوت حمار) ، وإذا كان حالا، فتقديره: (فإذا هو مُشَبَّهًا صوت حمار) أو (مُمَثَّلا صوت حمار).

والوجه الثاني– أن يكون نصبه بإضمار فعل، يجوز أن يكون الفعل من لفظ الصوت، ويجوز أن يكون من غير لفظه، فإذا كان من لفظه، فتقديره: (فإذا له صوت يصوت صوت حمار) ويكون نصب (صوت) على المصدر أو على الحال لا غير، وإن كان الفعل الذي تقدره من غير لفظه نصبت صوت حمار على الحال لا على المصدر، فيكون تقديره: مررت به فإذا له صوت يخرجه مُشَبَّهًا صوت حمار، ويمثله مُشَبَّهًا صوت حمار، أو ما جرى هذا المجرى، كأنك قلت: (له صوت يخرجه صوت حمار) أو (يمثله صوت حمار)(٢). والرفع –كما نقل سيبويه– على أنه صفة لـ(صوت) على تقدير: له صوت مثلُ صوت حمار، ثم حذف المضاف وناب المضاف إليه منابه،

(١) الكتاب ١/٣٥٥-٣٥٦.
(٢) انظر : شرح السيرافي ٢/٢٤٣ ، وشرح المفصل ١/١١٥.

وذلك قوله:" وزعم الخليل أنه يجوز: له صوت صوت حمار، على الصفة ؛ لأنه تشبيه ، فمن ثم جاز أن تصف به النكرة"(١).

وتفسير مذهب الخليل أن معناه: له صوت مثل صوت الحمار، و(مثل) وإن كانت مضافا إلى معرفة، فهو نكرة، فلذلك جاز عنده الصفة(٢).

❁❁❁❁❁

أثر المعنى في تعدد تلك الوجوه.

بعد بيان التوجيه الإعرابي لتلك المصادر نأتي إلى بيان أثر المعنى في تعدد تلك الوجوه، وهو بيت القصيد، فأقول:

إن هذا التعدد يرتبط ارتباطا وثيقا بمقاصد المتكلم، فهو لا يتخيّر وجها على سبيل السعة والتجوز، بل ينتخب بقصد ما يلائمه السياق والمعنى، وليس معنى قول سيبويه فيما مضى(إن شئت رفعت) بعد ذكر موضع النصب أن يدخل ذلك في التعدد الشكلي الذي يترك للمتكلم أن يأخذ بما شاء، بل عليه أن يأتي بما يقتضيه سياق كلامه، فقد درس سيبويه هذه الظاهرة في سياق واحد وفي مواقف كلامية حيّة تفرق بين مضامين الكلام وتحدد مقاصده.

وقد حلل سيبويه هذه الأساليب وكشف عن الفارق بين النصب والرفع، فالنوع الأول من المصادر التي ذكرها سيبويه مما يحذف عامله جوازا، نحو (خَيْرَ مَقْدَمٍ. خيراً وما شر، وخيراً لنا وشرًّا ، سفرا موفقا، وقدوما مباركا) الرفع فيها يدل على الثبوت والاستقرار، والنصب يدل على التجدد والحدوث المستفاد من عامله الذي هو الفعل، فإنه موضوع للدلالة عليه، فالمصدر المنصوب يدل على التوقيت، والمرفوع يدل على العموم والثبوت(٣).

وكذا مما يحذف عامله وجوبا في المصادر المنصوبة من نحو (ويلا له، وويحا، وويسا) مما يجوز فيه النصب والرفع، فالمرفوع قد يفيد أن الشيء قد حصل وثبت واستقر،

(١) الكتاب ١/٣٦١.
(٢) انظر : شرح السيرافي ٢/٢٤٨.
(٣) انظر : معاني النحو ٢/١٤٦.

بخلاف المنصوب، فإذا قلت (رحمةٌ له، وويلٌ له)، بمعنى حصل له هذا وثبت، أما إذا قلت: (رحمةً له،وويلا له)، فأنت تدعو له أو عليه، ولم يحصل ذلك بعد(١).

وذلك ما أشار إليه في قوله: " هذا بابٌ من النكرة يَجرى مجرى ما فيه الألفُ واللام من المصادر والأسماء، وذلك قولك: سلامٌ عليك ولَبَّيْك، وخيرٌ بين يديك، ووَيْلٌ لك، ووَيْحٌ لك، ووَيْسٌ لك، ووَيلةٌ لك، وعَوْلةٌ لك، وخيْرٌ له، وشرٌّ له، ولعنة الله على الظالمين.فهذه الحروف كلها مبتدأ مبنيٌّ عليها ما بعدها، والمعنى فيهنَّ أنّك ابتدأت شيئاً قد ثَبَتَ عندك، ولَسْتَ في حال حديثك تعمل في إثباتها وتزجيتها، وفيها ذلك المعنى، كما أنّ (حسبُك) فيها معنى النهى، وكما أنّ (رحمةُ الله عليه) فيه معنى (رَحِمَه اللهُ). فهذا المعنى فيها، ولم تُجعل بمنزلة الحروف التي إذا ذكرتَه كنتَ في حال ذكرك إيّاها تَعملُ في إثباتها وتزجيتها"(٢).

ثم أكد سيبويه ذلك بحديثه عن سبب وجوب الرفع في قوله تعالى: "وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ"(٣) و" وَيلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ"(٤)، فإنّه لا ينبغي أن تقول إنّه دعاءٌ ههنا، لأنّ الكلام بذلك قبيح، واللفظ به قبيحٌ، وَلكنه إِخْبَار بِأَن هَذَا قد ثَبت لَهُم،فكأَنَّه واللهُ أعلمُ قيل لهم: وَيلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ، ووَيْلُ يَوْمَئِذٍ لِلمُكَذَّبِينَ، أي:هؤلاءِ ممن وجب هذا القولُ لهم، لأنَّ هذا الكلامَ إنّما يقال لصاحب الشر والهلكلة، فقيل: هؤلاء ممن دخل في الشرّ والهلكة ووجَبَ لهم هذا"(٥).

ومثل هذا يقال في (حِجّا مبرورا، وسفرا موفقا...) فالنصب يحمل معنى الدعاء أو الأمر، والرفع وصف وإخبار، فيه من التزكية ما فيه، وكأنه يقال لمن نركن أنه أدى حِجّه على أكمل صورة، ولمن بالغ في الأخذ بأسباب السفر الموفق(٦).

وقد أخذ النحاة عن سيبويه هذا المعنى، ففي المقتضب على سبيل المثال:" وَإِنَّمَا تنظر في هَذِه المصادر إِلَى مَعَانِيهَا؛ فَإِن كَانَ الْموضع بعْدهَا أمرا أَو دُعَاء لم يكن إِلَّا

(١) انظر : المقتضب ٣/٢٢١-٢٢٢ ، وشرح المفصل ١/١٢٢.
(٢) الكتاب ١/٣٣٠.
(٣) سورة المرسلات :آية ١٥ ، ١٩، ٢٤ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٤٠، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٩.
(٤) سورة المطففين : الآية ١.
(٥) الكتاب ١/٣٣١.
(٦) انظر : أنماط من أثر المعنى في توجيه ضبط القواعد المتعددة الوجوه . ص :٨.

نصبا، وَإِن كَانَ لما قد اسْتَقر لم يكن إِلَّا رفعا وَإِن كَانَ يَقع لَهما جَمِيعًا كَانَ النصب وَالرَّفْع"(١).

وفي شرح ابن يعيش أيضا: " الفرق بين الرفع والنصب، أنك إذا رفعتها فكأنك ابتدأت شيئا قد ثبت عندك واستقر، وفيها ذلك المعنى أعنى الدعاء، كما أن حسبك فيها معنى النهي، وإذا نصبت كنت ترجاه في حال حديثك وتعمل على إثباته"(٢).

وأما الصنف الثاني من المصادر التي تحتمل التعدد، وهو المصدر النائب عن فعل أسند لاسم عين مكررا أو محصورا ، أو مستفهما عنه، نحو:(زيد سيرا سيرا، وما أنت إلا سيرا، و أأنت سيرا؟)، فقد حلل سيبويه هذا، وكشف عن الفارق بين الرفع والنصب، فالنصب إخبار بفعل متصل بعضه ببعض، والرفع أن تجعل الآخر الأول على سعة الكلام، لأنه لا يصح رفع المصدر في هذا إلا على سبيل التجوز والمبالغة، فإنه لا يصح أن تقول (محمد سير) لأنك تجعل بذاك محمدا سيرا، وهو ليس كذلك(٣)، إن ذلك لا يجوز في التعبير الحقيقي، وإنما يجوز على ضرب من التجوز، كما في قول الخنساء:

فإنما هي إقبال وإدبار(٤).

فجعلتها –أى الناقة– إدبارا وإقبالا ؛ لكثرة ما وقع ذلك منها، فإذا قلت (محمد سيرٌ) ، فقد جعلت محمدا سيرا لكثرة ما وقع ذلك منه كأنه تحوّل إلى سير، وهو تجوّز ومبالغة.

إننا نقول (محمد سيرا) بالنصب بحذف الفعل على معنى: يسير سيرا، إذا كان الحدث مستمرا متصلا، أي: إذا كان متصفا بالسير الطويل. فبالنصب يكون التعبير حقيقيا، وبالرفع يكون مجازا(٥).

كما قال سيبويه:" واعلم أنَّ السيرَ إذا كنتَ تخبر عنه في هذا الباب، فإنَّما تُخْبِرُ بسَيْرٍ متّصِلٍ بعض ببعضٍ في أيّ الأحوال كان. وأمَّا قولك: إنما أنت سيرٌ فإنما جعلتَه خبراً

(١) المقتضب ٣/٢٢١-٢٢٢.
(٢) شرح المفصل ١/١٢٢.
(٣) انظر : الكتاب ١/٣٣٥ -٣٣٦ ، والمقتضب ٣/٢٢٩.
(٤) سبق تخريجه.
(٥) انظر : شرح المفصل ١/١١٥ ، ومعاني النحو ٢/١٤٨.

لأنتَ ولم تضمِرُ فِعْلا... وإنْ شئتَ رفعت هذا كلَّه فجعلتَ الآخِرَ هو الأوّلَ، فجاز على سعة الكلام(١).

وأخذ عنه ذلك ابن يعيش فقال:" إنما يقال هذا (يقصد النصب) لمن يكثر منه ذلك الفعل ويواصله... وإن رفعت قلت: ما أنت إلا سيرٌ سيرٌ" على معنى " ما أنت إلا صاحب سير"، وحذفت الصاحب وأقمت السير مُقامه لم يدل على كثرة مواصلة كما دل النصب، وإنما أخبرت أنه صاحب سير لا غير"(٢).

وأما الصنف الثالث من المصادر التي عرضها سيبويه المتعلقة بالمصدر التشبيهي من نحو: (مررت به فإذا له صوت صوت حمار، وبكاء بكاء الثكلى) فيجوز فيه النصب والرفع، وقد بيّن سيبويه الفارق بين الوجهين:

فالنصب معناه أنه يقوم بالعمل، أي: أنك مررت به وهو يصوت، أو وهو يبكي، بخلاف الرفع فإنه ليس معناه كذلك ، فإذا قلت:(له بكاء بكاء الثكلى) بالرفع، كان المعنى أنك وصفت بكاءه بذلك، وهو أمر قد علمتَه قبل أن تخبر عنه بهذا الخبر، وليس المعنى أن يبكى في أثناء مرورك به، وإنما أردت التشبيه، لا أنه يقوم به في أثناء مرورك، فكأنك قلت:صوته صوت حمار، وبكاؤه بكاء الثكلى، أي: أردت أن تخبر عن صوته وبكائه(٣).

وذلك توضيح قوله: "... فإنَّما انتَصب هذا لأنَّك مررتَ به في حال تصويتٍ، ولم ترد أن تَجعل الآخِرَ صفةً للأوّل ولا بدلاً منه. ولكنَّك لمَّا قلتَ: له صوتٌ، عُلم أنه قد كان ثَمَّ عَمَلٌ، فصار قولُك: له صوتٌ بمنزلة قولك: فإذا هو يصوَّتُ، فحملتَ الثاني على المعنى"(٤).

ولذلك اختار سيبويه الرفع في المصادر التي يقصد بها التعبير عن صفات ثابتة، وذلك قولك: له عِلْمٌ عِلْمُ الفُقَهاءِ، وله رَأَىٌ رأىُ الأُصَلاءِ، وعلل لذلك، بأنَّ هذه خِصالٌ تَذكرها في الرجل، كالحلم والعلم والفضل، ولم ترد أن تُخبِر بأنك مررت برجل في حال تعلُّمٍ ولا تفهُّمٍ، ولكنّك أردت أن تَذكر الرجل بفضلٍ فيه، وأَنْ تَجعل ذلك خَصلةً

(١) الكتاب ٣٣٦/١.
(٢) انظر : شرح المفصل ١١٥/١.
(٣) انظر : معاني النحو ١٥٠/٢.
(٤) الكتاب ٣٥٥/١-٣٥٦.

قد استَكملها، كقولك: له حَسَبٌ حَسَبُ الصالحينَ؛ لأَنَّ هذه الأشياءَ وما يُشْبِهها صارت تَحليةً عند الناس وعلاماتٍ. وعلى هذا الوجهِ رُفع الصوتُ(١).

وهو –كما ترى – لا يخرج عن القاعدة المشهورة في أن المصادر المرفوعة تدل على الثبوت، والمنصوبة تدل على الحدوث، فبالرفع يكون المعنى أن حالته الثابتة كذلك، فبكاؤه كذلك وصوته كذلك، وأما النصب فلبيان حالة موقوتة(٢).

وبرغم الفارق المعنوي الذي أشار إليه سيبويه وجدنا بعض النحويين كابن عصفور– فيما نُقل عنه– لا يري فرقا بين الوجهين: الرفع والنصب، وأنهما متكافئان؛ لأن في النصب التقدير، والأصل عدمه، بينما ذهب ابن خروف إلى أن الرفع مرجوح؛ لأن الثاني ليس هو الأول، والنصب سالم من هذا المجاز(٣).

وفي هذا الترجيح نظر؛لأن معنى الرفع غير معنى النصب، وأنت تعبّر بحسب المعنى الذي تريد، فلا تكافؤ ولا ترجيح(٤).

وهذا إن دل فإنما يدل على عناية المتقدمين وعلى رأسهم سيبويه بملابسات هذه الأساليب، وما تحتمل من تعدد في الضبط والمعنى، فقد أولوا عناية فائقة للمعنى وتقلباته وارتباطه بقضايا التركيب، لكن المتأخرين – جلّهم– نَحَوا بالحركة الإعرابية منحىً شكليا، أفرغ في كثير من الأحيان من المضمون.

ثانيا: مُثُلٌ من القطع والإتباع.

أ– القطع والإتباع في الأسماء.

جاء في كتاب سيبويه في هذا باب ما ينتصب على التعظيم في المدح قوله:" وإن شئت جعلته صفة، فجرى على الأول، وإن شئت قطعتَه، فابتدأتَه. وذلك قولك: الحمد لله الحميدَ هو، والحمد لله أهلَ الحمد، والمُلك لله أهلَ المُلك. ولو ابتدأته فرفعتَه كان حسنا"(٥).

---

(١) الكتاب ١/٣٦١-٣٦٢.
(٢) انظر : معاني النحو ٢/١٥١.
(٣) هذا ما نقله عنهما الشيخ خالد الأزهري في التصريح ١/٥٠٧.
(٤) انظر : معاني النحو ٢/١٥٠.
(٥) الكتاب ٢/٦٢.

فقد ذكر هنا جواز الوجهين في أن يجري التابع على حسب ما قبله في إعرابه رفعا ونصبا وجرا، أو أن يغاير التابع المتبوع في الإعراب، وهو ما يعرف بالقطع، الذي"يراد به صرف النظر عن صلة النعت بالمنعوت، فلا يتبعه في إعرابه، وإنما يكون ذلك إذا كان المنعوت معلوما وصفه بتلك الصفة دون ذكره"(١).

وقد دلّل على القطع بأمثلة مصنوعة، من نحو ما ذكره (الحمد لله الحميدَ هو، والحمد لله أهلَ الحمد، والمُلك لله أهلَ المُلك)، كما دلّل بأمثلة مسموعة عن العرب، من نحو قول الأخطل:

نفسي فداءُ أميرِ المؤمنين إذا... أبْدَى النواجذَ يومٌ باسلٌ ذَكَرُ

الخائضُ الغَمْرَ والميمونُ طائرُه... خليفةُ الله يُستسقى به المطرُ(٢).

وقوله: "وسمعنا بعض العرب يقول: " الحمد لله ربَّ العالمين "، فسألت عنها يونس، فزعم أنها عربية"(٣).

وكذلك دلّل على أنّ القطع كما يقع في النعت يقع في العطف، وإن كان في النعت كثيرا، فقال::" ومثل ذلك قول الله عز وجل: " لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إليكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ(٤)". فلو كان كله رفعاً كان جيداً. فأما (المؤمنون) فمحمولٌ على الابتداء.وقال جل ثناؤه: " وَلَكِنَّ البرَّ مَن آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالمَلائِكةِ وَالْكِتابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى المالَ عَلَى حُبه ذَوِى القُربى وَالْيَتَامى وَالْمَسَاكِينَ وابنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاَةَ وَآتى الزكاةَ والموفونَ بِعَهْدِهِمْ إذَا عاَهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِى البأساءِ وَالضّرَّاءِ وَحِينَ البأسِ(٥)". ولو رفع (الصابرين) على أول الكلام كان جيدا. ولو ابتدأتَه فرفعته على الابتداء كان جيدا، كما ابتدأتَ في قوله: " والْمُؤْتُونَ الزكاةَ".

---

(١) انظر : النحو المصفى:٥٨٣.

(٢) الكتاب ٦٣/٢.

(٣) من البسيط ، للأخطل في ديوانه ١٦٧-١٦٨ ، والكتاب ٦٣/٢، وشرح أبيات سيبويه ٣٢٧/١ على رفع (الخائض الغمر) وما بعده على أنه خبر ابتداء محذوف، أو على أنه مبتدأ وخبره محذوف.

(٤) سورة النساء من الآية ١٦٢.

(٥) سورة البقرة من الآية ١٧٧.

ونظير هذا النصب من الشعر قول الخِرنِق:

لا يبعَدَنْ قومي الذي همُ... سمُّ العُداة وآفةُ الجُزْرِ

النازلين بكل مُعترَكٍ... والطَّيِّبون معاقــدَ الأَزْرِ(١)

فرفعُ الطيبين كرفع المؤتين"(٢). مما يدل منه على جواز القطع، بل حسنه.

وقطع النعت على وجهين: رفْع على أنه خبر لمبتدأ محذوف بِتَقْدِير هُوَ، ونصْب على أنه مفعول لفعل محذوف بِتَقْدِير:(أعني، أَو أمدح، أَو أذم، أَو أرْحم)، أما الجر فلا يقطع إليه؛ لأن حرف الجر لا يضمر(٣).

ثم إنه – حتى يتضح القطع– يقطع مع المرفوع إلى المنصوب، ومع المنصوب إلى المرفوع، ومع المجرور إلى المرفوع أو المنصوب، ويبدو أن القطع إلى الرفع أثبت وأشهر؛ وذلك لأنه في النصب بتقدير جملة فعلية، وفي الرفع بتقدير اسم، والاسم أثبت وأدوم من الفعل، فإذا قلت: (مررت بمحمد الكريم) –بالإتباع– قد يراد منه تمييزه عن غيره الذي هو بخيل، أو مدحه بهذه الصفة، وإذا قطعت بالنصب، تريد تنبيه السامع على هذه الصفة، كما تعنى أن محمدا مشهور بهذه الصفة معلوم للمخاطب يعلمه كل أحد، وإذا قطعت بالرفع دل على أن محمدا معلوم اتصافه بهذه الصفة مشهور بها، غير أن اتصافه بهذه الصفة واستقرارها ورسوخها فيه وتمكنها منه أكثر وأشد مما قبلها(٤).

والقطع مشروط بأن يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم، لأنه إن لم يعلم، فالمنعوت محتاج إلى ذلك النعت ليبيّنه ويميّزه، ولا قطع مع الحاجة، وكذلك إذا وصفتَ بوصف لا يعرفه المخاطب، لكن ذلك الوصف يستلزم وصفا آخر،

---

(١) من الكامل ، من شواهد سيبويه في الكتاب ٦٤/٢ ، على نصب (النازلين) على المدح، لأن الاسم الذي قبله مرفوع فاعل (يبعدنْ) وقولها: سمّ العداة: يعني أنهم يتلفون أعداءهم كإتلاف السم لهم.وآفة الجزر: تريد أنهم ينحرون الإبل لضيفانهم. والمعترك: موضع القتل. شرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٣.

(٢) الكتاب ٦٤/٢.

(٣) انظر : المقاصد الشافية ٦٨٧/٤.

(٤) انظر : معاني النحو ١٧٢/٣.

فَلَكَ القطع في ذلك الثاني اللازم، نحو: (مررت بالرجل العالم المبجّل) فإن العِلْمَ في الأغلب مستلزِمٌ للتبجيل(١).

وذلك تفسير قول سيبويه " زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا مَن تخاطب بأمرٍ جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمتَ، فجعله ثناء وتعظيماً ونصبه على الفعل، كأنه قال: أذكرُ أهلَ ذاك، وأذكر المقيمين، ولكنه فعلٌ لا يستعمل إظهارُه.وهذا شبيهٌ بقوله: إنا بني فلانٍ نفعل كذا، لأنه لا يريد أن يخبر مَن لا يدرى أنه من بني فلان، ولكنه ذكر ذلك افتخارا وابتهاء"(٢).

ولهذا إذا كانت الصفة لقصد التوضيح والتبيين، وتمييز الموصوف من غيره، لا يصح قطعها " إذ لا قطع مع الحاجة"، فالموصوف إذا احتاج إلى مائة صفة ليتميز بها من غيره لم يصح قطع واحدة منها(٣)، كما قال ابن مالك:

وإنْ نعوتٌ كثُرت وقد تلت... مفتَقِرا لذكرهن أُتبعت(٤).

كما أنه مشروط بألا يكون النعت للتأكيد، نحو(أمسِ الدابرُ لا يعودُ)، و(وغدًا القادمُ لن يتوقف) ؛ لأنه يكون قطعا للشيء عما هو متصل به معنى ؛ لأن الموصوف في مثل ذلك نصٌ في معنى الصفة دال عليه، فلهذا لم يقطع التأكيد في (جاءني القوم أجمعون أكتعون)(٥).

أثر القطع في الدلالة والتركيب.

ما كان سيبويه ليحشد هذا الكمّ من الشواهد المتنوعة من القرآن والشعر وأقوال العرب لمجرد إعلام الدارس جواز وجه لغوي، وبيان صحة هذا الوجه مع جواز غيره، بل أراد ليؤكد أمرا وغرضا يتعلق بالقطع، فللقطع أثره في الدلالة والتركيب.

أما عن أثره الدلالي، فمن أهم الأغراض التي يفيده القطع إفادة المدح والتعظيم، وذلك واضح في ترجمته للباب الذي تحدث فيه عن القطع بـ (باب ما ينتصب على

(١) انظر : شرح الكافية للرضي ٣٢٢/٢.
(٢) الكتاب ٦٥/٢-٦٦ ، وانظر : شرح السيرافي ٣٩٩/٢.
(٣) انظر : شرح الكافية للرضي ٣٢٢/٢ ، ومعاني النحو ١٦٩/٣.
(٤) الألفية في النحو والصرف : ص٤٥ ، وانظر : توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٩٦١.
(٥) انظر : شرح الكافية للرضي ٣٢٢/٢.

التعظيم والمدح)، وكذا قوله في أثناء حديثه عن القطع: " ولو ابتدأته فرفعتَه كان حسنا"(١).

وكذا ما يفيده من الذم والشتم، وذلك واضح في ترجمته للباب الذي يليه بـ (باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه) (٢).

وكذا ما يفيده من الترحم كما ذكر بعد حديثه عن إفادته الذم والشتم قائلا:" ومن هذا الترحم، والترحم يكون بالمسكين والبائس ونحوه، ولا يكون بكل صفة ولا كل اسم، ولكن ترحّمْ بما ترحّمُ به العربُ"(٣).

ولقائل أن يقول: ما الجديد في ذلك ؟ أليس من أغراض النعت ومقاصده مع التوضيح والتخصيص إفادة المدح، أو الذم، أو الترحم، فهذا مما يفيده النعت بالإتباع، فَلِمَ القطع إذًا؟.

والجواب أن القطع يستعمل لأداء معنى لا يتم بالإتباع، فهو يلفت نظر السامع إلى النعت المقطوع ويثير انتباهه، وليس كذلك الإتباع، وذلك لأن الأصل في النعت أن يتبع المنعوت، فإذا خالفت بينهما نبّهت الذهن وحرّكته إلى شيء غير معتاد، فهو تعبير يراد به لفت النظر، وإثارة الانتباه إلى الصفة المقطوعة، كما أنه يدل على أن اتصاف الموصوف بهذه الصفة بلغ حدًا يثير الانتباه، وكأنه أصبح دالا على التخصيص والتحديد لتمييز المخصوص عن غيره(٤).

وقد نقل ذلك الشيخ يس: " قال السعد في حواشي الكشاف: فإن قلت: ما وجه دلالة مثل هذا النصب أو الرفع على ما يقصد به من مدح أو ذم أو ترحم؟

قلت: إن في الافتنان لمخالفة الإعراب وغير المألوف زيادة تنبيه، وإيقاظا للسامع وتحريكا من رغبته في الاستماع سيّما مع التزام حذف الفعل، أو المبتدأ، فإنه أدل دليل على الاهتمام"(٥).

---

(١) الكتاب ٢/٦٢.
(٢) الكتاب ٢/٧٠.
(٣) الكتاب ٢/٧٤-٧٥.
(٤) انظر : معاني النحو ٣/١٦٧.
(٥) حاشية يس على التصريح ٢/١١٧.

فقطع النعوت في مقام المدح والذم أبلغ من إجرائها، "فإذا تكررت صفات في معرض المدح أو الذم، فالأحسن أن يُخالَف في إعرابها ؛ لأن المقام يقتضي الإطناب، فإذا خُولف في الإعراب كان المقصود أكمل ؛ لأن المعاني عند الاختلاف تتنوع وتتفنن، وعند الاتحاد تكون نوعا واحدا"(١).

وذكر الفراء أن العرب تقصد بمخالفة الصفة للموصوف في الحركة أن تجدّد له وصفا جديدا غير مُتْبَع لأوّله، جاء في معاني القرآن: " والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذم، فيرفعون إذا كان الاسم رفعا، وينصبون بعض المدح، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدحٍ مجددٍ غير مُتْبَع لأوّل الكلام"(٢).

لكن ذلك مشروط كما ذكرت آنفا بأن يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم، لأنه إن لم يعلم، فالمنعوت محتاج إلى ذلك النعت لتبيينه وتمييزه، ولا قطع مع الحاجة، فإذا مدحته بالقطع ادعيت أنه معروف بهذه الصفة مشتهر به فيكون أمدح له، وكذا إذا ذممته كنت ادعيت أنه مشتهر بهذه الصفة معلوم بها، فيكون أبلغ(٣).

وفي الشواهد التي ساقها سيبويه ما يشهد لتلك المعاني كلها، ففي مقام المدح والتعظيم يورد آية النساء " لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ"(٤)، ففي قطع (المقيمين الصلاة) عن الإتباع للمرفوع الذي قبلها (الراسخون، المؤمنون) ما يدل على إفرادهم عن غيرهم بالمدح والثناء لمكانة الصلاة عن سائر العبادات، فأراد أن يخصها بصورة تفوق غيرها، وقد أفاد ذلك كسرُ الإعراب، ولو جاءت على الإتباع لما أفاد ما أفاده القطع.

جاء في الكشاف:" والْمُقِيمِينَ نصب على المدح لبيان فضل الصلاة، وهو باب واسع، وقد كسره سيبويه على أمثلة وشواهد"(٥).

---

(١) انظر : معترك الأقران في إعجاز القرآن ١/ ٢٦٨.
(٢) معاني القرآن ١٠٥/١.
(٣) انظر : معاني النحو ١٦٩/٣.
(٤) سورة النساء من الآية ١٦٢.
(٥) الكشاف ٥٩٠/١ ، وجدير بالذكر أن في (المقيمين) أوجها أخرى من الإعراب غير هذا، أوصلها العكبري إلى ستة ، لكن اكتفيت بما يتعلق بغرض القطع. انظر :التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٠٨.

وكذا في قطع (الصابرين) في آية البقرة" وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ(١)"عما قبلها في الإعراب (والموفون إذا عاهدوا)، فيه مبالغة في المدح وإفراد لهم عن غيرهم، فأخرج(الصَّابِرِينَ) منصوباً على الاختصاص والمدح، إظهارًا لفضل الصبر في الشدائد ومواطن القتال على سائر الأعمال (٢).

ونظير هذا النصب من الشعر قول الخِرنِق:

لا يبعَدَنْ قومي الذي همُ... سمُّ العُداة وآفةُ الجُزْرِ

النازلين بكل مُعترَكٍ... والطَّيِّبون معاقدَ الأَزْر(٣).

فنصب (النازلين) على المدح، ورفع (الطيبون) على إضمار مبتدأ، والغرض من القطع هنا اختصاص الممدوحين بذلك، وقد أشار إلى ذلك سيبويه حيث جعل القطع من باب إفراد السِّمة وتمييزها عن سواها، فقال:" فجعله ثناء وتعظيماً ونصبه على الفعل، كأنه قال: أذكرُ أهلَ ذاك، وأذكر المقيمين، ولكنه فعلٌ لا يستعمل إظهارُه.وهذا شبيهٌ بقوله: إنّا بني فلانٍ نفعل كذا، لأنه لا يريد أن يخبر مَن لا يدرى أنه من بني فلان، ولكنه ذكر ذلك افتخارا وابتهاء"(٤).

وجدير بالذكر قبل الانتقال من قطع النعت لقصد التعظيم كما عنون سيبويه الباب (باب ما ينتصب على التعظيم والمدح) أن أذكر أن الذي يحدد قطع النعت هو دلالة السياق والمقام، فالقطع للتعظيم لا يجوز على كل حال، كما أن كل صفة ليست قابلة لأن تقطع عما قبلها للدلالة على التعظيم، ولا للدلالة على المدح، ولذلك قال:" واعلم أنه ليس كل موضع يجوز فيه التعظيم، ولا كل صفة يحسن أن يعظَّم بها. لو قلت: مررت بعبد الله أخيك صاحبَ الثياب أو البزّاز، لم يكن هذا مما يعظَّم به الرجل عند الناس ولا يفخَّم به. وأما الموضع الذي لا يجوز فيه التعظيم فأن تذكر رجلاً بنبيهٍ عند الناس، ولا معروفٍ بالتعظيم ثم تعظمه كما تعظم النبيه. وذلك قولك: مررت بعبد الله الصالح. فإن قلت مررت بقومك الكرام الصالحين ثم قلت المُطعِمين في المَحل،

(١) سورة البقرة من الآية ١٧٨.
(٢) انظر : الكشاف ٢٢٠/١.
(٣) سبق تخريجه.
(٤) الكتاب ٦٦/٢.

جاز لأنه إذا وصفهم صاروا بمنزلة من قد عُرف منهم ذلك، وجاز له أن يجعلهم كأنه قد عُلموا. فاستحسن من هذا ما استحسن العربُ، وأجِزْه كما أجازته"(١).

فسيبويه يكشف في نصه عن أهمية معرفة الموصوف ومعرفة الصفات التي يتحلى بها، وأن نلتزم بالقياس اللغوي على ما أوردته العرب، فالقطع يكون في ظروف مقالية معينة تتحكم فيه، مما يمنع اللبس ويؤدي إلى وضوح المعنى المراد نقله من خلال الرسالة اللغوية،وإذا لم تراع فقدت الرسالة اللغوية وظيفتها، فليست لدينا قواعد جامدة يمكن أن نطبقها في كل وقت، وعلى كل نص، وتحت أي ظرف، إنما هي دائما وقفات لاستنطاق النص، والاستفادة من معطيات السياق(٢)، ولذلك قال:" وليس كل شيء من الكلام يكون تعظيما لله عز وجل يكون تعظيما لغيره من المخلوقين: لو قلت: الحمدُ لزيد تريد العظمةَ لم يجز، وكان عظيماً وقد يجوز أن تقول: مررت بقومك الكرام، إذا جعلت المخاطَب كأنه قد عرفهم، كما قال مررت برجلٍ زيدٌ، فتُنزله منزلةَ من قال لك من هو وإن لم يتكلم به. فكذلك هذا تُنزله هذه المنزلة وإن كان لم يعرفهم"(٣).

فالتعظيم يحتاج إلى اجتماع معنيين في المُعظَّم:

أحدهما– أن يكون المعنى الذي عُظّم به فيه مدح وثناء ورفعة.

والآخر– أن يكون المُعظَّم قد عرفه المخاطب، وشُهِرَ عنده ما عُظّم به، أو يتقدم من كلام المتكلم ما يتقرر به عند المخاطب حال مدح وثناء وتشريف في المذكور، يصح أن يورد بعدها التعظيم، وهذا معنى ما ذكره سيبويه:" (مررت بقومك الكرام، ثم قلت: المطعمين في المحل)، وتقول: مررت بعبد الله الكريم الفاضل، على التعظيم لمّا قدمت ذكر الكريم،

صار كأنه قد عُرِفَ وشُهِرَ(٤).

وإذا انتقلنا من قطع النعت لغرض المدح وقصد التعظيم، إلى غرض آخر من القطع يجري مجري ما سبق، فمثاله في الذم والشتم ما استهل به كلامه في:" باب ما يجري

---

(١) الكتاب ٦٩/٢ .
(٢) انظر : الاستئناف في كتاب سيبويه : ٦٠.
(٣) الكتاب ٦٩/٢–٧٠.
(٤) الكتاب ٦٩/٢ ، وانظر : شرح السيرافي ٣٩٩/٢.

من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه.تقول: أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيث: لم يرد أن يكرره ولا يعرفك شيئا تُنكره، ولكنه شتمه بذلك"(١).

وفي قوله:"لم يرد أن يكرره ولا يعرفك شيئا تُنكره، ولكنه شتمه بذلك" إشارة إلى تحقق ما ذكرته آنفا من شرط القطع بأن يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم، لأنه إن لم يعلم، فالمنعوت محتاج إلى ذلك النعت، ليبيّنه ويميّزه، ولا قطع مع الحاجة، وكذلك إذا وصفت بوصف لا يعرفه المخاطب، فهو لا يريد أن ينقل إليك خبرا، ولا أن يعرفك مجهولا، إنما يرمي إلى غرض آخر، وهذا لا يتحقق إلا بالقطع(٢).

ثم أورد سيبويه تحت هذه الباب من الأساليب التي تستخدم في ذلك، فقال: وبلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصبا(٣): " وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ"(٤)، لم يجعل الحمّالة خبرا للمرأة، ولكنه كأنه قال: أذكرُ حمّالةَ الحطب، شتما لها، وإن كان فعلاً لا يُستعمل إظهاره"(٥).

(١) الكتاب ٢/٧٠.
(٢) انظر : شرح الكافية للرضي ٢/٣٢٢ ، ومعاني النحو ٣/١٦٩.
(٣) قراءة النصب (حمالةَ) لعاصم ، والباقون بالرفع. انظر : الحجة للقراء السبعة ٦/٤٥١.
(٤) سورة المسد : آية ٤.
(٥) الكتاب ٢/٧٠.

فظاهر السياق يقتضي رفع (حمّالة) على أنها خبر للمبتدأ(١)، غير أن ما قصده الذمُّ وليس الإخبار، فنَصَبَ لأنه لم يرد أن يُخبر بأمر مجهول، وإنما ذكرها بأمر مشهور يعرفه كل أحد، إضافة إلى الذمّ بصيغة المبالغة، فهو ذمّها بصيغة المبالغة أولا، ثم بالقطع بأن جعل هذا أمرا معلوما لا يخفى على أحد(٢).

ونحوه مما استدل به سيبويه من قول القائل:

ويَأْوِي إلى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ... وشُعْثا مَراضِيعَ مِثْلِ السَّعالِى(٣).

فنصب (شعثا) التي حقّها الجر نعتا لـ(نسوة)، "كأنه حيث قال: إلى نسوة عُطّل صِرنَ عنده ممن عُلم أنهن شُعثٌ، ولكنه ذكر ذلك تشنيعا لهن وتشويها، كأنه قال: وأذكرهن شُعثاً، إلا أن هذا فعلٌ لا يُستعمل إظهارُه"(٤).

وهذا أبلغ في الذم أن يقيم الصفة مقام الاسم، كما ذكر المبرد: " أنه إذا قال(جاءني عبد الله الفاسق الخبيث) فليس يقوله إلا وقد عرفه بالفسق والخبث، فنصبه أعني وما أشبهه من الأفعال، نحو أذكر، وهذا أبلغ في الذم، أن يقيم الصفة مقام الاسم، وكذلك المدح"(٥).

وفي إيراد سيبويه هذا البيت مُصَدّرا له بقوله:" ومن هذا الباب في النكرة"(٦) ، وأورد البيت، إشارة منه إلى أن القطع كما يكون في المعرفة يكون أيضا في النكرة.

لقد استقصى سيبويه تحت هذا الباب الأساليبَ التي تستخدم في ذلك، فكلّما مرّ بصفة تحتمل مدحا أو ذما أشار إلى إمكان قطعها عن الموصوف لإظهار هذا المعنى،

---

(١) وقيل : خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : هِيَ حَمَّالَةُ، وقيل : نَعْتٌ لِمَا قَبْلَهُ على أن (امرأته) معطوفة على الضمير في (يصلى)، وَيُقْرَأُ (حَمَّالَةَ) – بِالنَّصْبِ – عَلَى الْحَالِ؛ أَيْ تَصْلَى النَّارَ مَقُولًا لَهَا ذَلِكَ، وَالْجِيدُ أَنْ يَنْتَصِبَ عَلَى الذَّمِّ؛ أَيْ أَذُمُّ أَوْ أَعْنِي. انظر : التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٣٠٨ ، والكشف ٣٩٠/٢.

(٢) انظر : معاني النحو ١٦٩/٣.

(٣) من المتقارب ، لأمية بن أبي عائذ الهذلي ، في وصف صياد، يسعى لتحصيل قوت عياله ، من شواهد سيبويه ٣٩٩/١، وشرح أبياته لابن السيرافي ١٠١/١.

(٤) انظر : الكتاب ٦٦/٢.

(٥) الكامل في اللغة والأدب ٣٠/٣.

(٦) انظر : الكتاب ٦٦/٢.

مُظهِرًا أن القطع إلى النصب أو الرفع يرتبط بمقصد المتكلم، ولذلك لمّا أورد بيت حسان:

لا بأسَ بالقومِ من طُولٍ ومن عِظَمٍ... جسمُ البِغالِ وأحلامُ العصافيرِ(١).

عقّب علي رفع (جسم البغال وأحلام العصافير) بقوله:" فلم يردْ أن يجعله شتما، ولكنه أراد أن يعدد صفاتهم ويفسرها، فكأنه قال: أما أجسامهم فكذا وأما أحلامهم فكذا.وقال الخليل رحمه الله: لو جعله شتما فنصبه على الفعل كان جائزا"(٢).

وقوله: "ولم يرد أن يجعله شتما"، يريد: أنه لم يجعله شتمًا من طريق اللفظ، وإنما هو شتمٌ من طريق المعنى، وهو أغلظ من كثير من الشتم، ولذلك عنون ابن السيرافي شرحه للشاهد بقوله: جَعَل الشتمَ من طريق المعنى فلم ينصب"(٣).

وإنما قال الخليل: لو جعله شتما فنصبه جاز ؛ لأن عظم الأجسام مع قلة العقول ذمٌّ أبلغ من ذمّ صغر العقل مع صغر الجسم(٤).

وإذا انتقلنا إلى غرض آخر يفيده القطع، وهو إظهار الترحم كما قال سيبويه:" ومن هذا الترحم، والترحم يكون بالمسكين والبائس ونحوه، ولا يكون بكل صفة ولا كل اسم، ولكن ترحّمْ بما ترحّمُ به العرب"(٥).

موضّحًا أن مذهب الترحم على غير منهاج التعظيم والشتم، وذلك أن الاسم الذي يُعظَّم به، والاسم الذي يُشتَم به شيء قد وجب للمعظَّم والمشتوم، وشُهِرَا وعُرِفَا به قبل التعظيم والشتم، فيذكره المُعظِّم أو الشاتم على جهة الرفع منه والثناء، أو على جهة الوضع منه والذم، والترحم إنما هو رقّة وتحنّن، يُلحق الذاكر على المذكور في حال ذكره إياه رقّةً وتحنُّنًا(٦).

وإذا قلت: (مررت به المسكين)، فإعرابه على ما ساقه سيبويه، إما على البدل من الضمير –كما نقل عن الخليل– وفيه معنى الترحم.

---

(١) من البسيط ، في الديوان/ ١٧٨ ، والكتاب ٧٤/٢، والأصول في النحو ١/ ٣٩٦.
(٢) انظر : الكتاب ٧٤/٢.
(٣) انظر : شرح أبيات سيبويه ٣٨٩/١.
(٤) انظر : شرح الكتاب للسيرافي٤٠٢/٢.
(٥) الكتاب ٧٤/٢-٧٥.
(٦) انظر : شرح الكتاب للسيرافي٤٠٢/٢.

وإن شئت رفعته من وجهين:

– على أنه خبر لمبتدأ محذوف، "كأنه لما قال: مررت به قال المسكين: هو، كما يقول مبتدئا: المسكين هو، والبائس أنت. وإن شاء قال: مررت به المسكين هو، والبائس أنت"(١).

فهذا أحد وجهي الرفع: جعل المسكين مبتدأ وخبره هو المضمر، وجعلهما على كلامين، كأن قائلا قال: من هو ؟ فقال: المسكين هو.

والوجه الآخر من وجهي الرفع أن تجعل المسكين ابتداءً، وخبره: مررت به، وقد أتى به فيما بعد.

ويجوز النصب بإضمار شيء من ألفاظ الرحمة له، كأنه قال: ارحم المسكين، أو ما أشبهه، ونظّره سيبويه بقول رؤبة:

بِنَا تَمِيمًا يُكْشَفُ الضَّبَابُ(٢).

فَنُصِب (المسكين) بإضمار شيء فيه معنى الرحمة له، كأنه قال: ارحم المسكين، أو ما أشبهه، كما أن قوله (بنا تميمًا) نصب تميما بإضمار شيء يوجب الاختصاص والفخر، وإن شئت رفعته على ما رفعت عليه ما قبله.

ووجها الرفع كوجه النصب، فيه معنى الترحم، كما تقول: (رحمةُ الله عليه) مبتدأ وخبر، فيه معنى (رَحِمَهُ اللهُ) الذي يراد به الدعاء، وكذلك إذا نصبت (المسكين)، ففيه معنى المبتدأ والخبر إذا رفعت، فالنصب والرفع واحد،" فهذا المعنى يجري على هذين الوجهين والمعنى واحد، كما اختلف اللفظان في أشياء كثيرة والمعنى واحد"(٣).

فما يُترجّم به يجوز فيه هذان الوجهان، وهو قول الخليل وابن أبي إسحاق، ونقل سيبويه عن يونس نصبه على الحال، أي: مررت به مسكينا(٤).

---

(١) انظر : الكتاب ٢/٧٥.

(٢) من الرجز ، أي: بنا تكشف الشدائد في الحرب وغيره. أورده سيبويه ٢/٢٣٤، على نصب "تميما" على الاختصاص، والتقدير: أخص تميما.

(٣) انظر : الكتاب ٢/٧٥-٧٧ ، وشرح الكتاب للسيرافي٢/٤٠٣.

(٤) انظر : الكتاب ٢/٧٧.

ورَدَّ عليه سيبويه بأن الحال لا تدخلها الألف واللام، ولو جاز هذا لجاز (مررت بعبد الله الظريف)، تريد: ظريفا. وأنه يجوز نصب (المسكين) على وجه أحسن من الحال، كأنه قال: (لقيت المسكينَ)، لأنه إذا قال: مررت بعبد الله فهو عملٌ، كأنه أضمر عملا. وكأن الذين حملوه على هذا إنما حملوه عليه فِراراً من أن يصفوا المضمَر، فكان حملهم إياه على الفعل أحسن(١).

فكأن الحال ليس هو الاسم المعرف بأل، وإنما الحال هو العامل المضمر، والأفعال نكرات، فلا يمنع وقوعها أحوالا، كما قدروا ذلك في (أرسلها العراك، وطلبته جهدك، ورجع عوده على بدئه)، والتقدير: أرسلها تعترك العراك، وتجتهد جهدك، ورجع يعود عوده(٢).

وإذا كان للقطع أثره الدلالي الذي كشف عنه سيبويه بتحليله لما أورده من شواهد ؛ لإثبات هذا الأثر، فإن له أثرا في التركيب أيضا.

فقطع الكلمة عما قبلها نحويا، حيث تأخذ موقعا إعرابيا جديدا يؤثر في التحليل النحوي بالنقص من جهة وبالزيادة من جهة أخرى، فيصبح عندنا جملتان، لا جملة واحدة، فإذا كانت الجملة الأولى قد نقص من مكوناتها شيء صغير هو النعت، لكن هذا الجزء تم استثماره في تكوين جملة أخرى، فتزيد عدد الجمل التي في النص الواحد، فمثلا: (جاءني زيد العالم)، فبالإتباع جملة واحدة، وبالقطع جملتان، والمعنى قد اختلف أيضا ؛ لأن المعنى على الإتباع أنه قد أتاني زيد الموصوف بالعلم، ولا يتضمن ذلك أنني أمدحه أو أرضى عن وصفه، أو أنكر اتصافه به، أو غير ذلك، أما المعنى على القطع أن زيدا العالم أتاني، وأني أمدحه بهذه الصفة وأرضى عن وجود هذه الصفة فيه(٣).

ب- القطع في الأفعال.

كما يحدث القطع في الأسماء يحدث في الأفعال، وقد ذكر سيبويه ذلك في باب اشتراك الفعل في (أنْ) وانقطاع الآخر من الأول الذي عمل فيه (أنْ)، وصدّر الباب بقوله:" فالحروف التي تُشْرِك: الواو، والفاء، وثمّ، وأو. وذلك قولك: أريد أن تأتيني ثم

(١) انظر : الكتاب ٦٦/٢ ، وشرح الكتاب للسيرافي٤٠٣/٢.
(٢) انظر : المقتضب ٢٣٨/٣ ، والإيضاح العضدي/ ٢٢١ ، والمقتصد٦٧٧/٢-٦٧٨.
(٣) انظر : الاستئناف في كتاب سيبويه : ٤١.

تحدّثَني، وأريد أن تفعلَ ذاك وتُحسنَ، وأريد أن تأتينا فتبايعَنا، وأريد أن تنطقَ بجميل أو تسكتَ. ولو قلت: أريد أن تأتيني ثم تحدّثُني جاز، كأنك قلت: أريد إتيانك ثم تحدثُني.ويجوز الرفع في جميع هذه الحروف التي تُشْرِك على هذا المثال".وقال عز وجل: " مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ ثمَّ يَقُول للنَّاس كونُوا عبادا لي من دون الله"(١)، ثم قال سبحانه: "وَلَا يَأْمُرَكُمْ "، فجاءت منقطعة من الأول، لأنه أراد: ولا يَـأْمُرَكُم الله. وقـد نـصبها بعـضهم علـى قولـه: ومـا كـان لبـشرٍ أن يـأمرَكم أن تتخذوا.."(٢).

بيَّن سيبويه فيما سبق ما يمكن من الأوجه اللغوية في التركيب الواحد، فالفعل التابع يمكن أن يظل تابعا، ويمكن أن ينقطع عما قبله، وانقطاعه عما قبله يكون لمعنى يقصد إليه قصدا، فحروف العطف تفيد الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم، لكنها قد تنقطع لإحداث دلالة معينة زمنية كانت أم غير زمنية، وفي هذا المعنى يقول سيبويه:"ويجوز الرفع في جميع هذه الحروف التي تُشْرِك على هذا المثال"(٣).

فحروف العطف إنما تعطف ما دخل في معنى الأول، فإن لم يدخل في معناه رُفع على الاستئناف، وذلك قوله:"وتقول: أريد أن تأتيني فتشتمني، لم يرد الشتيمة، ولكنه قال: كلّما أردت إتيانك شتمتني. هذا معنى كلامه، فمن ثمّ انقطع من أنْ"(٤).

فما بعد الفاء مرفوع لا غير ؛ لأنه لم يدخل في الإرادة، و(أن) الناصبة كانت في صلة الإرادة، وإنما ينصب بحروف العطف ما يصح دخوله في معنى الأول(٥).

وقول الله تعالى الذي استشهد به سيبويه:" وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ(٦)"،يقْرَأ (يأمركم) رفعا ونصبا(٧)، من قرأ بالرفع قطعه عَمَّا قبله، وفاعله ضَمِيره تَعَالَى أَو ضمير

(١) سورة آل عمران من الآية ٧٩.
(٢) الكتاب ٥٢/٣.
(٣) الكتاب ٥٢/٣ ، وانظر : الاستئناف في كتاب سيبويه : ٧٢.
(٤) الكتاب ٥٢/٣.
(٥) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٢٤٩/٣.
(٦) سورة آل عمران من الآية ٨٠.
(٧) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي، (ولا يأمركم) رفعا، وكان أبو عمرو يختلس حركة الراء تخفيفا.وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة: (ولا يأمركم) نصبا. انظر : الحجة للقراء السبعة ٣/ ٥٧.

الرَّسُـول، وَيُؤَيِّـد الِاسْـتِئْنَاف قِـرَاءَة ابـن مـسعود (وَلـنْ يَـأْمُرَكُمْ) (١)، و(لَا) علـى هَـذِه الْقِرَاءَة نَافِيَة لَا غير، فهو عطف جملة على جملة بعد تمامها، كأن الجملة قد انقطعت عند قوله (تدرسون)، ثم ابتدأ " وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَة والنبيين أَرْبَابًا"(٢).

ومن قرأ بالنصب (ولا يأمركم) فَهُوَ مَعْطُوف على (يؤتيه)، كَمَا أَن (يَقُول) كَذَلِك، و(لَا) على هَذِه زَائِدَة مُؤَكدَة لِمَعْنى النَّفْي السَّابِق، وَقيل بالعطف على (يَقُول)، فعلى النصب هو داخل في معنى الجملة الأولى ؛ لأن معناه ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عبادا لي من دون الله، ولا كان له أن يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا(٣).

وكذا أورد سيبويه تحت هذا الباب باب اشتراك الفعل في (أنْ) وانقطاع الآخر من الأول الذي عمل فيه (أنْ) قول الله تعالى " لِّنبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ(٤)"،بِرَفْع (نُقِرُّ) فالواو الدَّاخِلَة عَلَيْهِ وَاو الِاسْتِئْنَاف، لأنها لَو كَانَت للْعَطْف على (نبَيِّنَ) لَانتصب الْفِعْل الدَّاخِلَة عَلَيْهِ، وعلق عليه سيبويه بقوله: " أي ونحن نقر في الأرحام؛ لأنه ذكر الحديث للبيان، ولم يذكره للإقرار"(٥).

وعليه فلا يصح –كما ذكر السيرافي– نصب (نُقِرُّ) ونحمله على (لِّنبَيِّنَ)، وذلك لأن الله – عز وجل– ذكر خلق الإنسان من تراب، ونقله من حال إلى حال، ليبين به البعث الذي لا يعترفون به، وليس مَعْطوفا عَلَى تَعْلِيلٍ(٦).

ولو نصب لاختل المعنى، إذ كان بعد إذ ذلك، لنبين لكم القدرة على البعث ؛ لأنه إذا كان قادرا على ابتداع هذه الأشياء بعد أن لم تكن كان أقدر على إعادتها إلى ما كانت عليه من الحياة ؛ لأن الإعادة أسهل من الابتداع (٧).

وإن كان النصب وردت القراءة به(٨)، فقد قَرَأَ يَعْقُوبُ وَعَاصِمٌ فِي رِوَايَةٍ (وَنُقِرُّ) بِالنَّصْبِ عَطْفًا عَلَى (لِنُبَيِّنَ)، وَالْقِرَاءَةُ بِالنَّصْبِ تَعْلِيلُ مَعْطُوفٍ عَلَى تَعْلِيلٍ، وَالْمَعْنَى

(١) انظر القراءة في البحر المحيط ٢٣٤/٣.
(٢) انظر : مغني اللبيب ص: ٣٣٣.
(٣) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٢٤٩/٣، ومغني اللبيب ص: ٣٣٣.
(٤) سورة الحج من الآية ٥.
(٥) الكتاب ٥٣/٣.
(٦) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٢٤٩/٣-٢٥٠.
(٧) انظر : شرح المفصل ٣٦/٧.
(٨) انظر : المحتسب ٩٣٣/٢.

خَلَقْناكُمْ مُدَرّجِينَ هَذَا التَّدْرّجِ لِغَرَضَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ نُبَيِّنَ قُدْرَتَنَا، وَالثَّانِي: أَنْ نُقِرُّ فِي الْأَرْحامِ مَنْ نُقِرُّ حَتَّى يُولَدُوا(١).

وجامع ذلك كلّه ما ذكرته آنفا أن ما أمكن أن يدخل في معنى الأول صح أن يعطف عليه، فإن لم يدخل في معناه رُفع على الاستئناف.

والرفع في الأفعال الواقعة بعد حروف الإشراك، تلك التي تشرك بين السابق واللاحق، يدل على الحال أو الاستمرار، أما النصب فإنه يدل على الاستقبال لعطفه على الفعل المستقبل بـ(أنْ).

وفي هذا يقول سيبويه:" وسألت الخليل عن قول الشاعر، لبعض الحجازيين:

فما هو إلاّ أن أراها فجاءة... فأَبْهَتُ حتّى ما أكادُ أُجيبُ(٢).

فقال: أنت في (أَبْهَتُ) بالخيار، إن شئت حملتها على (أنْ)، وإن شئت لم تحملها عليه فرفعت، كأنك قلت: ما هو إلا الرأي فأبهت"(٣).

فالفعل (أَبْهَتُ) يجوز فيه النصب والرفع، فالنصب بالعطف على أن المراد المصدر، والتقدير: فما هو إلا الرؤية فأَبْهَت، على نحو قوله:

..... فإنّ المُنَدَّى رِحْلةٌ فركُوبُ(٤).

والرفع على القطع والاستئناف، والمعنى: فإذا أنا مبهوت(٥).

وكذا أورد سيبويه قول ابن أحمر فيما جاء منقطعاً من (أنْ):

يُعالِجُ عاقِراً أُعْيَتْ عليه... لِيُلْقِحَها فينْتِجُها حُوارا(٦).

---

(١) انظر : البحر المحيط ٤٨٥/٧-٤٨٦.

(٢) من الوافر ، وهو لكثير عزة في ديوانه. ص : ٥٢٢ ، ولبعض الحجازيين في الكتاب ٥٤/٣ على جواز النصب على العطف والرفع على القطع في (فأبهت).

(٣) الكتاب ٥٤/٣.

(٤) عجز بيت من الطويل ، صدره : تُرادَى على دِمْنِ الحِياضِ فإنْ تَعَفْ... لعلقمة الفحل في الكتاب ١٩/٣، والشاهد فيه وضع المندى موضع التندية ، يقال : ندت الإبل إذا رعت بين النهل والعلل تندو ندوا، والمكان المندَّى .انظر : شرح المفصل ٥٤/٦.

(٥) انظر : شرح المفصل ٣٩/٧.

(٦) من الوافر ، والحوار : ولد الناقة ، في ديوان ابن أحمر . ص : ٧٣ ، والكتاب ٥٤/٣ ، على جواز النصب على العطف ، والرفع على القطع في (فينتجها) ، أو بالعطف على (يعالج). والنصب أجود ؛ لأنه إذا رفع فقد أوجب وجوده ونتاج العاقر ، والمعنى أن هذا يحاول مضرته ولا يقدر على ذلك ، فهو بمنزلة من يحاول نتاج ما لا يلحقه . وانظر : شرح المفصل ٣٦/٧-٣٧.

كأنه قال: يعالج فإذا هو ينتجُها، وإن شئت على الابتداء.وتقول: لا يعدو أن يأتيك فيصنع ما تريد، وإن شئت رفعت، كأنك قلت: لا يعدو ذلك فيصنع ما تريد.وتقول: ما عدا أن رآني فَيَثِبُ، كأنه قال: ما عدا ذلك فَيَثِبُ، لأنه ليس على أول الكلام. فإن أردت أن تحمل الكلام على (أنْ) فإن أحسنه ووجهه أن تقول: ما عدا أن رآني فَوَثب، فضعف (فَيَثِبُ) ههنا كضعف ما أتيتني فتحدثني، إذا حملت الكلام على ما"(١).

لعل كلام سيبويه هنا من الوضوح بدرجة لا يحتاج معها إلى تعليق، ولعل العلاقة الآن بين القطع والتتابع الزمني للأفعال باتت واضحة، فإذا كان الكلام متصلا حُقَّ للأزمنة أن تتابع، فيكون الفعل الثاني تاليا للفعل الأول في الوجود ومترتبا عليه وتابعا له في الإعراب، فإذا انقطع الكلام وقطع الفعل عما قبله، انعدم هذا التتابع، ولم يلزم أن يكون الثاني تاليا للأول، ولا تابعا له، ومن ثم جاز (ما عدا أن رآني فَيَثِبُ) على الرفع ؛ لأن الفعل (يَثِبُ) ليس مبنيا على الفعل (رآني)، إنما هو مبني على مبتدأ محذوف، والتقدير: فهو يثب، فأصبح الفعل هنا عادة من صاحبه تتكرر، وليس نتيجة للأول، ولا تابعا له، فإن أراده نتيجة للأول وتاليا له فسوف يأتي به ماضيا، فيقول: ما عدا أن رآني فوثب(٢).

***– ومما يتصل بالقطع هنا أيضا فيما يتعلق بالأفعال ما يقع للفعل الواقع بين الشرط والجواب من جواز الوجهين: الرفع والجزم، وقد أشار سيبويه إلى هذين الوجهين في باب ما يرتفع بين الجزمين وينجزم بينهما، ومثّل لهما بقوله: (إن تأتني تسألني أعطك)، فالفعل (تسألني) يجوز فيه الوجهان:**

– الرفع على تأويل الحال، أي: إن تأتني سائلا أعطك،قال سيبويه "أما ما يرتفع بينهما فقولك: إنْ تأتني تسألني أُعطِك، وإنْ تأتني تمشي أمشِ معك. وذلك لأنك أردت أن تقول: إنْ تأتني سائلاً يكن ذلك، إنْ تأتني ماشياً أمشِ"(٣).

وأورد على رفع الفعل الواقع بين الشرط والجواب قول زهير:

ومن لا يَزَلْ يَستَحملُ الناسَ نفسَه... ولا يُغنِها يوماً من الدهر يُسأمِ(٤).

---

(١) الكتاب ٣/٥٤–٥٥.

(٢) انظر : الاستئناف في كتاب سيبويه : ٧٣.

(٣) الكتاب ٣/٨٥.

(٤) من الطويل ، لزهير في ديوانه . ص : ٢٩ ، والكتاب ٣/٨٥، وشرح أبياته لابن السيرافي ٢/ ٧٦.

فـ(يَستَحملُ) في موضع خبر (يَزَلْ) وليس ببدل من فعل الشرط، كأنه قال: من لا يَزَلْ مستحملاً الناسَ نفسه(١).

ومما جاء أيضاً مرتفعاً قول الحطيئة:

مَتى تأتِه تَعْشو إلى ضَوْءِ نارِه... تَجِدْ خيرَ نارٍ عندها خيرُ مُوقِدِ(٢).

فـ(تعشو) في موضع (عاشياً)، منصوب على الحال(٣).

– والجزم على أنه بدل من فعل الشرط، وذلك قوله: "وسألته: هل يكون إن تأتنا تسألنا نعطك؟ فقال: هذا يجوز على غير أن يكون مثل الأول، لأنَّ الأول الفعل الآخر تفسيرٌ له، وهو هو، والسُّؤال لا يكون الإتيان، ولكنَّه يجوز على الغلط والنَّسيان ثم يتدارك كلامه.ونظير ذلك في الأسماء: مررت برجلٍ حمارٍ، كأنه نسي ثم تدارك كلامه"(٤).

وأورد على الجزم علي البدل من فعل الشرط قول:

متى تأتِنا تُلمِمْ بنا في ديارِنا... تَجِدْ حطباً جَزْلاً وناراً تأجَّجا(٥).

قال: (تلمم) بدلٌ من الفعل الأول. ونظيره في الأسماء: مررت برجلٍ عبد اللَّه، فأراد أن يفسر الإتيان بالإلمام كما فسَّر الاسم الأوَّل بالاسم الآخر"(٦).

إن ما أشار إليه سيبويه من جواز الوجهين وما ساقه من شواهد على إجازتهما إنما يتحدد وفق علاقة فعل الشرط بما يليه، فإن كان معنى الفعل الذي يليه وتأويله مخالفا لمعنى فعل الشرط لم يجز فيه غير الرفع، وموقعه موقع الحال، وكذلك ارتفع لأنه يحسن في موضعه الاسم، كقولك: (إن تأتني تضحك أحسن إليك)، و(إن تأتنا تسألنا نعطك) ؛ لأن تقديره: (إن تأتني ضاحكا)، و(إن تأتنا سائلا)، وليس (تضحك) في

---

(١) انظر : المقتضب ٦٥/٢.

(٢) من الطويل ، للحطيئة . الديوان . ص : ٥١، والكتاب ٨٥/٣، وشرح أبياته لابن السيرافي٢/ ٧٧.

(٣) انظر : شرح أبيات سيبويه ٢/ ٧٧.

(٤) الكتاب ٨٧/٣ ، وانظر : شرح السيرافي ٢٨٩/٣-٢٩٠.

(٥) من الطويل ينسب إلى عبيد الله بن الحر الجعفي ، أورده سيبويه ٣/ ٨٦، على أن (تُلمِمْ) بدل من الفعل (تأتنا) فعل الشرط. وجَزْلاً: غلاظا. انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٧٧/٢.

(٦) الكتاب ٨٦/٣.

معنى (تأتنا) ولا في تأويله، وكذلك السؤال ليس في معنى الإتيان، وإذا كان الفعل الواقع بين الشرط والجواب في معنى الشرط وتأويله جاز فيه الرفع والجزم، فالرفع على الحال، والجزم على البدل(١).

وإنما يبدل الفعل من الفعل إذا كان في معناه وتأويله، ولا يكون في بدل الفعل إلا بدل الكل أو بدل الغلط، فليس في بدل الفعل من الفعل ما يقع في وجوه بدل الاسم من الاسم من التبعيض والاشتمال ؛ لأن الفعل لا يجمع، فيكون له بعضٌ فيُبدَل من جميعه، ولا يقع فيه ما يقع في الاسم من الاشتمال، لكن قد يقع فيه من بدل الغلط ما يقع في الاسم، لأن ذلك إنما هو سبق اللسان إلى لفظ المراد غيره فيُتلافى، وذلك تفسير قوله: "... والسُّؤال لا يكون الإتيان، ولكنَّه يجوز على الغلط والنِّسيان ثم يتدارك كلامه.ونظير ذلك في الأسماء: مررت برجلٍ حمارٍ، كأنه نسي، ثم تدارك كلامه"(٢).

كأنك أردت الثاني فسبق لسانك إلى الأول، فَقلت: من يأتنا غالطا أَو نَاسِيا، ثمَّ ذكرتَ فاستدركت، فَوضعت هَذَا الْفِعْل فِي مَوضِع ذَلِك، فأبدلته منه، وجعلت الأول كاللغو على حدّ قولك من الْأَسْمَاء: (مَرَرْت بِرَجُل حمَار)(٣).

ثم أورد علي بدل الكل أو المطابق قول الحطيئة:

متى تأتنا تلمم بنا.....البيت(٤).

لِأَن الْإِتْيَان إِلْمَام، أو ضرب من الإتيان، كَمَا قَالَ:

إنَّ عليَّ اللهَ أنْ تُبايعا... تُؤخّذْ كُرهاً أوْ تَجيء طَائِعا(٥).

حمل (تؤخذ) على (تبايع) ؛ لِأَن قَوْله: (تُؤْخَذ) أَو (تَجِيء) بِتَأْوِيل الْمُبَايعَة. فهو على حدّ قولك في الأسماء: (مررت برجل عبد الله)، فسّر الإتيان بالإلمام، كما فسّر الاسم

(١) انظر : شرح السيرافي ٣/٢٨٩-٢٩٠.
(٢) الكتاب ٣/٨٧.
(٣) انظر : المقتضب ٢/٦٤ ، وشرح المفصل ٧/٥٣.
(٤) سبق تخريجه.
(٥) رجز ، من شواهد سيبويه المجهولة القائل ، والشاهد إبدال (تؤخذ) من(تبايع)؛ لأنه مع قوله (تجيء) تفسير للمبايعة . انظر : الكتاب ١/ ١٥٦، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٦٦.

الأول بالاسم الثاني، ولو رُفع على الحال لجاز في العربية، لولا انكسار وزن البيت(١).

وكذلك مما أبدل من الفعل ؛ لأنه في تأويل الذي قبله، ما أورده سيبويه من قول الله عز وجل:"وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ (٢)".فـ(يضاعف) بدل من (يلق) بدل كل؛ لِأَن لَقِي الأثام هُوَ تَضْعِيف الْعَذَاب(٣).

*- ومما يتصل بالقطع أيضا ما عالج به سيبويه جواب الطلب موازنا بين معنى الجزم ومعنى الرفع، فيقول:" وتقول: (ائتني آتك)، فتجزم على ما وصفنا، وإن شئت رفعت على أن لا تجعله معلقاً بالأوَّل، ولكنَّك تبتدئه وتجعل الأول مستغنياً عنه، كأنَّه يقول: ائتني أنا آتيك... وتقول: (ذره يقل ذاك، وذره يقول ذاك)، فالرفع من وجهين: فأحدهما الابتداء، والآخر على قولك: ذره قائلاً ذاك؛ فتجعل (يقول) في موضع (قائل)..." (٤).

فمعنى الجزم يختلف عن معنى الرفع، ولا موجّه لهذا التعدد إلا المعنى الذي يتطلبه السياق، فالحكم بالجزم إنما يكون إذا قصد به كونه جزاء لما تقدم من الكلام، أي: مسببا عنه، فهنا يصح الجزم، وقوله:" فتجزم على ما وصفنا" إشارة إلى أن الجواب هنا مجزوم بإضمار شرط بدليل قوله: " وزعم الخليل: أنَّ هذه الأوائل كلَّها فيها معنى (إن)، فلذلك انجزم الجواب؛ لأنه إذا قال (إئتني آتك) فإن معنى كلامه إن يكن منك إتيانٌ آتك"(٥).

أما إذا لم يقصد الجزاء فلا ينجزم، كما وضحه سيبويه في قوله:" وتقول: قم يدعوك؛ لأنك لم ترد أن تجعله دعاء بعد قيامه ويكون القيام سبباً له، ولكنَّك أردت: قم إنه يدعوك. وإن أردت ذلك المعنى جزمت"(٦).

ونحو قولك: (ذره يقل ذاك، وذره يقول ذاك)، فإن قصدت أن (يقل) جزاء (ذره) أي: إن قوله لك مسبب عن تركك له جزمت، وإن لم تقصد ذلك رفعت، وقد ذكر سيبويه

(١) انظر : المقتضب ٦٤/٢ ، وشرح المفصل ٥٣/٧-٥٤.
(٢) سورة الفرقان : الآيتان ٦٨-٦٩.
(٣) انظر : الكتاب ٨٧/٣ ، والمقتضب ٦٢/٢، والأصول في النحو ١٨٩/٢.
(٤) الكتاب ٩٥/٣-٩٦.
(٥) الكتاب ٩٤/٣.
(٦) الكتاب ٩٨/٣.

لرفعه وجهين: فأحدهما: الابتداء أو الاستئناف، والآخر: على أنه في موضع الحال، وهناك وجه ثالث يمكن حمله عليه لم يذكره سيبويه على تأويله بالصفة إن كان قبله ما يصح وصفه به(١).

فأما القطع والاستئناف، كقولك – فيما ذكره سيبويه – (لا تذهب به تُغْلَبْ عليه)، وذلك أن الجزم ههنا على الجواب لا يصح لفساد المعنى، إذ يصير التقدير: (إن لا تذهب به تُغْلَبْ عليه) فيصير عدم الذهاب به سبب الغلب عليه، وليس المعنى عليه، فكان مستأنفا، كأنك أخبرت أنه ممن يغلب عليه على كل حال، وكذلك (قم يدعوك) أي: أنه يدعوك، فأمرته بالقيام وأخبرته أنه يدعوه البتة، ولم ترد الجواب على أنه إن قام دعاه(٢).

وعليه ما أنشده سيبويه للأخطل:

وقال رائدُهم أَرْسُوا نُزاوِلُها... فكلُّ حتفٍ أمريءٍ يَمْضِي لمِقْدارِ(٣).

ومثال الثاني من وجهي التخريج، وهو الرفع على الحال – مما استشهد به سيبويه(٤)– قوله تعالى:" ثمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبونَ"(٥)، فهو حال من المفعول في (ذرهم)، معْنَاهُ: ثمَّ ذرهم فِي خوضهم لاعبين، فصرف من النصب إِلَى الرّفْع، لَوْلَا ذَلِك لَكَانَ يلعبوا، جزمًا على جَوَاب الْأَمر(٦)، ولا يكون حالا من المضمر في (خوضهم) لأنه مضاف إليه، والحال لا يكون من المضاف إليه إلا في مواضع، ليس هذا منها(٧).

ومنه أيضا مما استشهد به سيبويه قوله تعالى: "فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً فِي الْبَحْرِ يَبَساً لا تَخَافُ دَرَكاً وَلا تَخْشَى"(٨). فهذا يحْتَمل الْحَال، وَيحْتَمل الِاسْتِئْنَاف، أَي: غير

---

(١) انظر : المفصل ص ٣٣٤.
(٢) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٥١/٧.
(٣) من البسيط ، نسب للأخطل ، وليس في ديوانه ، وهو من شواهد الكتاب ٩٦/٣ ، وخزانة الأدب٨٧/٩ على أَن قَوْله: (نزاولها) اسْتِئْنَاف ، وَلِهَذَا وَجب رَفعه.
(٤) انظر : الكتاب ٩٨/٣.
(٥) سورة الأنعام من الآية ٩١.
(٦) انظر : الجمل في النحو المنسوب للخليل ص :١٦٦ ، والمقتضب ٨٦/٢.
(٧) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٥١/٧.
(٨) سورة طه من الآية ٧٧.

خَائِف، أَو إِنَّك لَا تخَاف(١)، كما ذكر سيبويه في تعليقه على الآية: "فالرفع على وجهين: على الابتداء، وعلى قوله: اضربه غير خائفٍ ولا خاشٍ"(٢).

ويصح في الفعل وجه ثالث لم يذكره سيبويه، أن يكون رفعه على تأويله بالصفة إن كان قبله ما يصح وصفه به، نحو قوله تعالى:" فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا، يَرِثُنِي"(٣)، حيث قرئ جزما ورفعا(٤)، فالجزم على أنه جواب الأمر، والرفع على أنه صفة(٥)، أي: هب لي من لدنك وليا وارثا، والرفع هنا أحسن من الجزم من جهة المعنى، لأنه إذا رفع فقد سأل وليا وارثا، لأن من الأولياء من لا يرث، وإذا جزم كان المعنى: إن وهبته لي ورثني، فكيف يخبر اللهَ سبحانه وتعالى بما هو أعلم به منه(٦).

وإذا كان الفعل يجوز فيه الجزم إن قصدت به الجزاء، والرفع إذا لم تقصد به، كما سبق، والسياق وقصد المتكلم هو الذي يوجه هذا التعدد، "فإن العلاقات الداخلية قد تتحكم بين الألفاظ في انتخاب وجه دون آخر، فلا سبيل إلى الجزم في مثل " لَا تدنُ من الْأسد يَأْكُلك؛ لأنه لا يقصد ولا يراد"(٧) ؛ لِأَنَّك إِذا قلت: لَا تدن، فَإِنَّمَا تُرِيدُ تبَاعد، وَلَو قلت: تبَاعد من الْأسد يَأْكُلك، كَانَ محالا؛ لِأَن تباعده مِنْهُ لَا يُوجب أكله إِيَّاه، وَلَكِن لَو رفعت كَانَ جيدا، تُرِيدُ: فَإِنَّهُ مِمَّا يَأْكُلك(٨).

وفي هذا يقول سيبويه:"إن قلت: لا تدن من الأسد يأكلك فهو قبيح إن جزمت، وليس وجه كلام الناس؛ لأنَّك لا تريد أن تجعل تباعده من الأسد سبباً لأكله. وإن رفعت فالكلام حسنٌ، كأنك قلت: لا تدن منه فإنَّه يأكلك"(٩).

---

(١) انظر : همع الهوامع ٣٩٧/٢.
(٢) الكتاب ٩٨/٣.
(٣) سورة مريم من الآية ٥،٦.
(٤) قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة: يرثني ويرث برفعهما. وقرأ أبو عمرو والكسائي: (يرثني ويرث) بالجزم فيهما . انظر : الحجة للقراء السبعة ٥/ ١٩١.
(٥) انظر : اللمع في العربية . ص : ١٣٥، وشرح قطر الندى وبل الصدى . ص: ٨٢.
(٦) انظر : الحجة للقراء السبعة ٥/ ١٩١، وشرح المفصل لابن يعيش ٥١/٧.
(٧) انظر : أنماط من آثار المعنى في توجيه ضبط القواعد المتعددة الوجوه . ص : ٥٨.
(٨) انظر : المقتضب ٨٣/٢.
(٩) الكتاب ٩٧/٣.

ثالثا– مُثُلٌ من نصب المضارع.

أ– نصب المضارع بـ(أنْ) مضمرة.

تحدث سيبويه عن المضارع المنصوب بـ(أنْ) مضمرة وجوبا بعد (حتى، والواو، والفاء، وأو)، موضحا ما يجوز في الفعل من تعدد في الحكم الإعرابي من: النصب، والرفع، والإتباع، وقد كان لكل وجه من هذه الأوجه معان يوجهه السياق تختلف عن غيره من الوجوه الأخرى، وفيما يلي بيان ذلك:

١– ففي حديثه عن (حتى) ذكر أنها تنصب على وجهين"فأحدهما: أن تجعل الدخول غايةً لمسيرك، وذلك قولك: سرت حتى أدخلها، كأنك قلت: سرت إلى أن أدخلها، فالناصب للفعل ههنا هو الجار للاسم إذا كان غايةً. فالفعل إذا كان غايةً نصبٌ، والاسم إذا كان غايةً جرٌ. وهذا قول الخليل.

وأما الوجه الآخر فأن يكون السير قد كان والدخول لم يكن، وذلك إذا جاءت مثل كي التي فيها إضمار أن وفي معناها، وذلك قولك: كلمته حتى يأمر لي بشيء"(١).

فمفاد ما ذكره سيبويه أن(حتى) إذا نصبتْ، فلها معنيان:

أحدهما – أن تكون غاية، بمعنى (إلى أن)، والمراد بالغاية أن يكون ما قبلها من الفعل متصلا بها، حتى يقع الفعل الذي بعدها في منتهاه، كقولك: (سرت حتى أدخلها)، فيكون السير والدخول جميعا قد وقعا، كأنك قلت: سرت إلى دخولها، فالدخول غاية لسيرك، والسير هو الذي يؤدي إلى الدخول، ومنه قوله تعالي: " وَزُلْزِلُواْ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ"(٢) بالنصب، أى: إلى أن يقول الرسول.

والثاني – أن تكون بمعنى (كي)، فيكون الفعل الأول في زمان والثاني في زمان آخر، غير متصل بالأول، وذلك نحو قولك: (كلّمته حتى يأمر لي بشيء)، والمراد كلّمته كي يأمر لي بشيء، وكذلك: أطعتُ حتى أدخل الجنة(٣).

ويجوز في الفعل الواقع بعدها الرفع، والرفع من وجهين ذكرهما سيبويه، مفادهما أن الفعل يرتفع بعدها إذا كان الفعل الذي قبلها يوجب الفعل الذي بعدها ويوطئه، نحو:

---

(١) الكتاب ٣/١٦–١٧.

(٢) سورة البقرة من الآية ٢١٤.

(٣) انظر : الجمل في النحو للزجاجي : ٢٠١–٢٠٢ ، وشرح الرضي ٤/٥٧ ، ومعاني النحو ٣/٣٧٦.

(لقد سرت حتى أدخلها ما أُمْنَع) ؛ لأن السير مَكّنَ له أن يدخلها كيف شاء في المستقبل (١).

وكذا يرفع الفعل بعدها إذا كان حالا، وذلك نحو قولك (سرت حتى أدخل المدينة)، إذا قلت ذلك وأنت داخل فيها، وكذا إن كان الدخول قد وقع وقُصِد به حكاية الحال الماضية، نحو(كنت سرت حتى أدخلها)، وكقولهم: (مرض زيد حتى لا يرجونه) أي: فهو الآن لا يرجى، و(ضُرِبَ أمس حتى لا يستطيع اليوم أن يتحرك)، ونحو(شربت الإبل حتى يجيء البعير يجر بطنه) أي: فهو الآن يجر بطنه(٢).

وبهذا نرى أن رفع الفعل ونصبه بعد (حتى) يرجع إلى قصد المتكلم، فإن قصد الحكم بحصول الفعل الذي بعد (حتى) إما في حال الإخبار أو في الزمن المتقدم عليه، على سبيل الحكاية الماضية وجب رفع المضارع، وإن قصد المتكلم أن مضمون ما بعد (حتى) سيحصل بعد زمان الإخبار وجب النصب(٣).

فإذا قلت: (سرت حتى أدخل المدينة) كان للنصب معنيان:

أحدهما – أنك أردت: سرت إلى أن أدخل المدينة، فجعلت دخولك غاية سيرك.

والآخر – أن تريد معنى (كي)، كأنك قلت: سرت كي أدخلها.

وللرفع أيضا معنيان:

أحدهما– أن يكون السير والدخول قد وقعا معا، كأنك قلت: سرت فدخلت، فكل موضع صلح لك أن تقدر الفعل الذي بعد (حتى) بالماضي والفاء جميعا فارفعه.

والوجه الثاني: أن يكون السير قد وقع وأنت تقول: أنك الآن تدخل، كأنك قلت: (سرت حتى أدخلها الآن لا أمنع)، ومنه: (مرض زيد حتى لا يرجونه) أي: حتى هو الآن لا يرجى"(٤).

---

(١) انظر : الكتاب ٣/١٧-١٨، وشرح السيرافي ٣/٢١١.
(٢) انظر : المفصل : ٣٢٦، وشرحه لابن يعيش ٧/٣١.
(٣) انظر : شرح الكافية للرضي ٤/٥٧.
(٤) انظر : الجمل في النحو للزجاجي : ٢٠١-٢٠٢.

٢- وأما الفاء فتحتمل السببية والعطف والاستئناف، وهذه معان متباينة، ولكن التراكيب قد تتجاذبها أو بعضها في آن، ومحتكم التوجيه قصد المتكلم، إلا أن تقتضي العلاقات الداخلية وجها دون سواه(١).

وإليك ما قاله سيبويه في هذا الشأن:"واعلم أن ما ينتصب في باب الفاء قد ينتصب على غير معنىً واحدٍ، وكل ذلك على إضمار أن، إلا أن المعاني مختلفةٌ،... وتقول: ما تأتيني فتحدثني، فالنصب على وجهين من المعاني:

أحدهما: ما تأتيني فكيف تحدثني، أي: لو أتيتني لحدثتني.

وأما الآخر: فما تأتيني أبداً إلا لم تحدثني، أي منك إتيانٌ كثيرٌ ولا حديثٌ منك.

وإن شئت أشركت بين الأول والآخر، فدخل الآخر فيما دخل فيه الأول، فتقول: ما تأتيني فتحدثني، كأنك قلت: ما تأتيني وما تحدثني.

فمثل النصب قوله عز وجل: " لاَ يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا"(٢). ومثل الرفع قوله عز وجل: "هَذَا يَوْمُ لَا يَنْطِقُونَ. وَلاَ يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ"(٣)، وإن شئت رفعت على وجهٍ آخر، كأنك قلت: فأنت تحدثنا"(٤).

ذكر سيبويه في نصه السابق للفعل المنصوب بعد فاء السبب في نحو قولهم (ما تأتيني فتحدثني) معنيين، يجمعهما التنصيص على السبب، فالعرب تنصب (فتحدثني) لتدل على معنيين لا يدل الكلام عليهما مع الرفع:

أحدهما: أن يكون الإتيان منفيا نفيا مطلقا، والحديث ممتنع من أجل عدم الإتيان، ولو وُجِدَ الإتيان لَوُجِدَ الحديث، على تقدير: ما تأتينا فكيف تحدثنا ؟ أي: أنك لا تأتينا، ولهذا لا تحدثنا، ولو أتيتنا لحدثتنا.

الثاني: أن يكون المعنى: أنك تأتينا، ولكن لا تحدثنا، أي: ما تأتينا إلا لم تحدثنا، والمعنى أنه يقع منك إتيان كثير، ولا يقع منك حديث، فالمنفي هو الإتيان الذي يكون معه الحديث، لا الحديث مطلقا.

---

(١) انظر : أنماط من أثر المعنى في ضبط القواعد المتعددة الوجوه . ص : ٦٠.
(٢) سورة فاطر من الآية ٣٦.
(٣) سورة المرسلات، الآيتان: ٣٥-٣٦.
(٤) الكتاب ٣/٣٠-٣١.

فهذان الوجهان المقصودان في النصب هما منعا عطف (تحدثني) على (تأتيني) في الرفع ؛ لأنه إذا قال: لا تأتيني فتحدثُني بالرفع، فليس أحدهما شرطا في الآخر(١).

ولمّا كان الرفع لا يستقيم فيه المعنى الذي أرادوا، صرفوا الكلام عن ظاهر لفظه، لئلا يبطل ما قصدوه من المعنى، وتأولوه على معناه، فجعلوا الكلام الأول في تقدير مصدر، وإن لم يكن لفظه لفظ المصدر، وجعلوا الثاني مقدّرا بمصدر غير ظاهر، فلذلك قدّرت (أن) فعملت عملها. فالكلام في تقدير: ما يكون منك إتيان فحديث، ولا ينطق به ؛ لأنه لا يعطي من المعنى ما يعطيه الكلام الأول(٢).

ويجوز في الفعل الواقع بعدها الرفع، على معنيين ذكرهما سيبويه، مفادهما:

الأول– العطف، بمعني أن تشرك الثاني مع الأول في النفي، كأنك قلت: ما تأتيني وما تحدثني،فتعطف (تحدثني) على (تأتيني) فهذا عطفُ فعل على فعل، والنفي قد شملهما، ولا سببية في ذلك.

والآخر – على الاستئناف، بمعنى أن يكون الإتيان منفيا، والحديث موجبا، والعطف عطف الجمل، كأنك قلت: ما تأتيني، ثم أنت تحدثني الآن، ولا سببية في هذا أيضا.فليس فيه تعلق أحدهما بالآخر، ولا هو شرط فيه(٣).

وبهذا يتضح لنا أن معني النصب يختلف عن معنى الرفع، فإذا جئت بالفاء، وخالف ما بعدها ما قبلها لم يجز أن تحمل عليه، فحينئذ تحمل الأول على معناه، وينصب الثاني بإضمار (أن)، وذلك قولك: (ما تأتيني فنكرمك، وما أزورك فتحدثني) لم ترد ما أزورك وما تحدثني، ولو أردت ذلك لرفعت، ولكنك لما خالفت في المعنى، فصار (ما أزورك فكيف تحدثني)، وما أزورك إلا لم تحدثني، حمل الثاني على مصدر الأول، وأضمر (أن) كي تعطف اسما على اسم(٤).

وذلك مراد سيبويه حيث يقول: " تقول: لا تأتيني فتحدثني، لم ترد أن تدخل الآخر فيما دخل فيه الأول فتقول: لا تأتيني ولا تحدثني، ولكنك لما حولت المعنى عن ذلك تحول إلى الاسم، كأنك قلت: ليس يكون منك إتيانٌ فحديثٌ، فلما أردت ذلك استحال أن تضم الفعل إلى الاسم، فأضمروا (أن)، لأن (أن) مع الفعل بمنزلة الاسم،

---

(١) انظر : شرح السيرافي ٣/٢٣٠-٢٣١، والمقاصد الشافية ٦/٤٧.
(٢) انظر : المقاصد الشافية ٦/٤٨.
(٣) انظر : شرح السيرافي ٣/٢٣١.
(٤) انظر : الأصول في النحو ٣/١٥٣-١٥٤.

فلما نووا أن يكون الأول بمنزلة قولهم: لم يكن إتيانٌ، استحالوا أن يضموا الفعل إليه، فلما أضمروا (أن) حَسُنَ؛ لأنه مع الفعل بمنزلة الاسم"(١).
أما إذا كان الثاني بمعنى الأول فيتبعه في إعرابه، كما قال سيبويه:"وما لم ينتصب فإنه يشرك الفعل الأول فيما دخل فيه"(٢).

نحو (لا تأتيني فتحدثُني) ، أي: أنت لا تأتيني فلا تحدثُني، ونحو:(أتأتيني فتحدثُني)، والمعنى أنك تستفهم عن الإتيان والحديث، و(أتريد أن تأتيني فتحدثُني) أي: تريد الإتيان والتحديث، ونحو (لا تقمْ فتضربْ محمدا) أي: لا تقم ولا تضرب محمدا، ولو نصبت لكان المعنى لا تقم لأنك إن قمت ضربته، فإن أردت هذا المعنى نصبت(٣).

أما الاستئناف ورفع الفعل بعده فمعناه يختلف عن المعنيين السابقين، إذ هو قطع للفعل عما قبله، على تقدير مبتدأ محذوف، كما قال سيبويه: وإن شئت رفعت على وجهٍ آخر، كأنك قلت: فأنت تحدثنا. ومثل ذلك قول بعض الحارثيين:

غير أنّا لم تأتنا بيقين... فنرجّي ونُكْثِرُ التأْمِيلاَ(٤).

كأنه قال: فنحن نرجى. فهذا في موضع مبني على المبتدأ"(٥).

فإذا قلت مثلا: أتعطيني فأشكرُك، بالرفع، فالمعنى أنك قائم بالشكر على كل حال أعطيتني أو لا، ولو نصبته لكان المعنى إنك إن أعطيتني شكرتك، فتجعل العطاء سببا للشكر(٦)، وَذَلِكَ لِأَنَّك لم تجْعَل الْفَاء لعطف الْفِعْل الَّذِي بعْدهَا على الَّذِي قبله، فَيكون شَرِيكه فِي النَّفْي، وإنما أخلصتها للسَّبَبِيَّة(٧).

ثم استقصى سيبويه تحت هذا عددا غير قليل من الأمثلة والشواهد التي تحتمل تعدد الضبط؛ لفارق في المعنى، أو تلزم ضابطا واحدا ؛ لأنها لا تحتمل معنى الآخر.

---

(١) الكتاب٣/٢٨.
(٢) الكتاب٣/٢٨.
(٣) انظر : المقتضب ٢/١٥.
(٤) من الخفيف ، لبعض الحارثيين في الكتاب ٣/٣١ ، والخزانة ٨/٥٣٨، وللعنبري في شرح المفصل ٧/٣٦ ، وهو شاهد على رفع الفعل (فنرجّي) على الاستئناف ، والتقدير (فنحن نرجّي).
(٥) الكتاب٣/٣١.
(٦) انظر : معاني النحو ٣/٣٢٨.
(٧) انظر : شرح شذور الذهب لابن هشام . ص : ٣٩١.

فمن الأول نحو: ما تأتيني فتتكلمَ إلا بالجميل، أي: لم تأتيني إلا تكلمت به، فإن رفعت فمعناه: ما تأتيني وما تتكلم إلا بالجميل، وتقول: ألا تقع في الماء فتسبحُ، فالرفع كأنك قلت: ألا تسبح، والنصب معناه: إذا وقعت سبحت، وتقول: حسبته شتمني فأثبُ عليه، إذا لم يكن الوثوب واقعا، أي: لو شتمني لوثبت، وإذا كان الوثوب قد وقع فليس إلا الرفع، وتقول: ائتني فأحدثَك، فإن لم تجعل الإتيان سببا رفعت، وكان معناه: ائتني فأنا ممن يحدثك البتة، جئت أو لم تجئ(١).

وما لا يحتمل التعدد قوله: "وتقول: لا يسعني شيء فيعجزَ عنك، أي: لا يسعني شيء فيكون عاجزاً عنك، ولا يسعني شيء إلا لم يعجز عنك. هذا معنى هذا الكلام. فإن حملته على الأول قبح المعنى؛ لأنك لا تريد أن تقول: إن الأشياء لا تسعني ولا تعجز عنك، فهذا لا ينويه أحدٌ"(٢).

فهذا لا يحتمل إلا وجها واحدا، هو نصب الفعل (يعجز)، كأنك قلت: لا يسعنى شيء إلا لم يعجز عنك، ولا يسعنى شيء عاجزا عنك، هَذَا تَمْثِيل هَذَا، كَمَا قيل فِي: مَا تَأتِينِي فتحدثني، أَي: إِلَّا لم تُحَدِّثنِي، وَمَا تَأتِينِي مُحدثا، ولو حملته على الوجه الآخر من النصب (نفي الوسع نفيا مطلقا) فسد الكلام ؛ لأن تقديره: لا يسعنى شيء فكيف يعجز عنك ذلك الشيء، ومن المحال أن كل ما لا يسعه لا يعجز عن المخاطب، والرفع في الوجهين (العطف ، أو الاستئناف) أيضا فاسد ؛ لأنه يؤول معناه إلى أنه لا يسعه شيء، فلَا معنى للرفع فِي (يعجز) ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ يخبر أَن الْأَشْيَاء كلهَا لَا تسعه، وأن الْأَشْيَاء كلهَا لَا تعجز عَنهُ (٣).

٣- وأما الواو فلا يختلف توجيهه لما بعدها عن توجيهه السابق في الفاء، فتراه يقول:"اعلم أن الواو ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء، وأنها قد تشرك بين الأول والآخر كما تشرك الفاء، وأنها يستقبح فيها أن تشرك بين الأول والآخر كما استقبح ذلك في الفاء، وأنها يجيء ما بعدها مرتفعاً منقطعاً من الأول كما جاء ما بعد الفاء... وتقول: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فلو أدخلت الفاء ههنا فسد المعنى. وإن شئت جزمت على النهي في غير هذا الموضع، ومنعك أن ينجزم في الأول ؛ لأنه إنما أراد أن يقول له: لا تجمع بين اللبن والسمك، ولا

(١) انظر : الكتاب٣/٣٢ ،٣٤ ،٣٦ ، وشرحه للسيرافي ٣/٢٣٢.
(٢) الكتاب٣/٣٢-٣٣.
(٣) انظر :المقتضب ٢/٢٥-٢٦ ، وشرح السيرافي ٣/٢٣٢.

ينهاه أن يأكل السمك على حدةٍ ويشرب اللبن على حدةٍ، فإذا جزم فكأنه نهاه أن يأكل السمك على كل حال أو يشرب اللبن على كل حال..." (١).

لقد فسر سيبويه الأوجه الإعرابية التي تعرض للفعل المضارع الواقع بعد الواو بقصد المتكلم ورغبته في الجمع والإشراك بين الحكمين، أو قصده صرف الحكم الثاني عن الأول.

فالنصب يقصد به التنصيص على المصاحبة والجمع بينهما، فهي واو بمعنى (مع)، أو واو الصرف كما يسميها الفراء والبغداديون(٢)، كأنهم لما قصدوا الجمعية ومصاحبة الفعل للفعل نصبوا الفعل بعدها ؛ ليكون الصرف عن سنن الكلام مرشدا من أول الأمر أنها ليست للعطف، فنصبوا ما بعدها، كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم، فنصبوا ما بعد الواو(٣).

فالنصب في مثل (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) ؛ لأنه إنما أراد أن يقول له: لا تجمع بين اللبن والسمك، ولا ينهاه أن يأكل السمك على حدةٍ ويشرب اللبن على حدةٍ،ثم يشير سيبويه في نصه السابق أنك إذا قلت: (لا تأكل السمكْ وتشرب اللبن، فلو أدخل الفاء هاهنا فسد المعنى). وهذا صحيح ؛ لأن الفاء لو دخلت في ذا الموضع، لصار المعنى: إنْ أكلتَ السمك شربت اللبن، وليس بواجب أنه كل من أكل سمكاً شرب لبناً. كدخولها في قول الله تعالى: "لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ"(٤)، أى: إن افتريتم سَحَتَكم.

وإنما يريد، لا تجمع بينهما في وقت واحد، كقول الحطيئة:

ألمْ أكُ جارَكُمْ ويكونَ بيني... وبينكم المودةُ والإخاءُ(٥).

يريد، ألم يجتمع هذان: أن أكون جاراً، وأن تكونوا إخواني وأصحاب مودتي(١).

---

(١) الكتاب٣/٤١.

(٢) انظر :معاني القرآن ١/٣٣-٣٤ ،وسر صناعة الإعراب ١/٢٧٦-٢٧٧ ،والمقتصد٢/١٠٧٤-١٠٧٥.

(٣) انظر :شرح الكافية للرضي ٤/٦٧-٦٨.

(٤) سورة طه من الآية ٦١.

(٥) من الوافر . الديوان ص ٥٤ ، والكتاب ٣/٤٣. والشاهد: في "ألم أك جاركم ويكون" حيث نصب الفعل "يكون" بعد واو المعية، وقد تقدم عليه الاستفهام.

أما الوجه الثاني، فهو الإتباع، ويكون حكمه حكم الأول إثباتا ونفيا وغير ذلك، فإذا جزم في المثال السابق، فكأنه نهاه أن يأكل السمك على كل حال أو يشرب اللبن على كل حال؛ لأنها هنا للعطف، فيدخل ما بعدها فيما قبلها(٢).

أما الوجه الثالث، فهو الرفع على الاستئناف، إذا نهيته عن الأول فقط، وقد عبر عنه سيبويه بالانقطاع في قوله:" وأنها يجئ ما بعدها مرتفعاً منقطعاً من الأول كما جاء ما بعد الفاء"(٣).

وذلك نحو – ما مثّل به سيبويه– (دعني ولا أعود)، فالرفع على وجهين:

فأحدهما – أن يشرك الآخر الأول.

والآخر – على قولك: دعني ولا أعود، أي فإني ممن لا يعود، فإنما يسأل الترك، وقد أوجب على نفسه أن لا عودة له البتة، ترك أو لم يترك، ولم يرد أن يسأل أن يجتمع له الترك وأن لا يعود"(٤).

فهذا أوجب على نفسه أن لا يعودَ فقَطَع؛ لِأَنَّهُ لَو نصب كَانَ الْمَعْنى ؛ ليجتمع تَركك لعقوبتي وتركي لما تنهاني عَنهُ، وَهَذَا بَاطِل ؛ لأَن طلبه لترك الْعُقُوبَة إِنَّمَا هُوَ فِي الْحَال، فَإِذا تقيد ترك الْمنْهِي عَنهُ بِالْحَال لم يحصل غَرَض الْمُؤَدب(٥).

ونحو: (زرني وأزورك)، فإنه مما يحتمل الرفع والنصب، فالرفع، أي: أنا ممن قد أوجب زيارتك على نفسه، ولم ترد أن تقول: لتجتمع منك الزيارة وأن أزورك، تعني لتجتمع منك الزيارة فزيارةٌ مني، ولكنه أراد أن يقول: زيارتك واجبةٌ على كل حال، فلتكن منك زيارةٌ، أما النصب فقد أردت الجمع بين الأمرين، ولا يعنى ما عناه الأول(٦).

---

(١) انظر: المقتضب ٢/ ٢٧، وشرح السيرافي ٢٣٩/٣،وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٨٣/٢–٨٤.

(٢) انظر: الكتاب ٤٢/٣ –٤٣ ، والأصول في النحو ٢/ ١٥٤.

(٣) انظر: الكتاب ٤١/٣.

(٤) الكتاب ٤٤/٣.

(٥) انظر: الرد على النحاة ص: ١٢٥ ، ومغني اللبيب . ص : ٤٧٠.

(٦) انظر: الكتاب ٣/ ٤٥، والمقتضب ٢/ ٢٦ ، والمفصل في صنعة الإعراب ص:٣٢٧– ٣٢٨.

إذًا، فالنصب على معنى الجمع بين الحكمين، والإتباع على أن يأخذ الثاني حكم الأول ؛ لأنه معطوف عليه، وحروف العطف تجمع بين المتعاطفين في الإعراب والمعنى، والرفع على قطع الثاني في الحكم عن الأول، فلو قلت مثلا: (لم تأتني وأكرمك)، فالرفع على معنى أنك لم تأتني وأنا أكرمك على كل حال، أي: أنني أكرمك وأنت لم تأتني، فإكرامك له ثابت، وبذا يكون المعنى نفي الإتيان وإثبات الإكرام، ولو جزم لكان الإتيان والإكرام منفيين، ولو نصب لكان نفي الجمع بين الإتيان والإكرام، وقد يكون إتيان ولا إكرام أو إكرام ولا إتيان(١).

٤- ثم انتقل سيبويه للحديث عن (أو)، فوجّه الفعل بعدها بما وجّه به وقوعه بعد الفاء والواو، فيقول:" واعلم أن معنى ما انتصب بعد (أو) على (إلا أن)، كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل، تقول: لألزمنك أو تقضيني، ولأضربنك أو تسبقني؛ فالمعنى لألزمنك إلا أن تقتضيني، ولأضربنك إلا أن تسبقني. هذا معنى النصب...ولو رفعت لكان عربياً جائزاً على وجهين: على أن تشرك بين الأول والآخر، وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعاً من الأول، يعني أو نحن..." (٢).

فأصل (أو) أن تكون للعطف حيث كانت، لكنها محتملة له ولغيره، لذا جاز في الفعل الواقع بعدها الإتباع، والنصب، والقطع، والمعني يحدد ذلك.

فالعطف على أن معناها أحد الأمرين ؛ لأنها في الأصل لأحد الشيئين أو الأشياء، وفي هذا المعنى يجوز أن يكون ما بعدها منصوبا، أو مرفوعا، أو مجزوما، تبعا لما قبلها، نحو: "هو يقيم أو يذهبُ، ويعجبني أن تقيم أو تذهبَ، وليقم زيد أو يذهبْ"(٣)، كما قال سيبويه: "على أن تشرك بين الأول والآخر"(٤).

أما وجه النصب بـ(أن) مضمرة، فعلى أن المضارع بعد (أو) مخالفا لما قبلها، بأن يكون ما بعدها على الشك وما قبلها على اليقين، فحكم هذا عدم التبعية للإعراب ؛

(١) انظر: معاني النحو ٣/٣٣٣.
(٢) الكتاب ٣/٤٧.
(٣) انظر : الجنى الداني في حروف المعاني ص: ٢٣١، والمقاصد الشافية ٦/٣٣.
(٤) الكتاب ٣/٤٧.

لأنه لم يشاركه في الحكم، فلا يشاركه في الإعراب، بل ينصب بـ(أن) لازمة الإضمار(١).

فيكون معناها مع ما بعدها –كما ذكر سيبويه–معنى (إلا أن)، نحو:"أَو يَتُوبَ عَلَيْهِم"(٢)، أَي: إلاَّ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِم، وقَوْلُ امرئ القَيْس:

نُحاوِلُ مُلْكاً أَو نَموتَ فنُعْذَرا(٣).

مَعْناهُ–كما فسره سيبويه–: إلاَّ أَنْ نَموتَ(٤).

والفصل بين هذا الوجه والأول –وهو العطف–أن الأول لا تعلّق بين ما قبل (أو) وبين ما بعدها، وإنما هو دلالة على أحد الأمرين، وليس بين الأمرين ملابسة، إنما هو إخبار بوجود أحدهما، وهذا كعطف الاسم على الاسم، كقولك: جاءني زيد أو عمرو ونحوه.

فإن قصدت مع إفادة المعنى الذي هو لزوم أحد الأمرين التنصيص على حصول أحدهما عقيب الآخر، وأن الفعل يمتد إلى حصول الثاني نصبت ما بعد (أو)، فسيبويه يقدّره بـ(إلا)، وغيره بـ(إلى، أو حتى)، والمعنيان يرجعان إلى شيء واحد(٥).

وإنما قدّر سيبويه (أو) بـ(إلا) حتى كانت في معناها ؛ لما بينهما من مناسبة ظاهرة، وهو العدول عمّا أوجبه اللفظ الأول، وذلك أنا إذا قلنا: (جاءني القوم إلا زيدا) فاللفظ الأول قد أوجب دخول (زيد) فيما دخل فيه القوم لأنه منهم، فإذا قلت: (إلا)، فقد أبطلت ما أوجبه الأول، وإذا قلت: (جاءني زيد أو عمرو) فقد أوجبت المجيء لزيد في اللفظ قبل دخول (أو) فلما دخلت بطل ذلك الوجوب، ولأجل هذه المخالفة احتيج إلى تقدير الفعل الأول مصدرا وعطف الثاني عليه على التقدير الذي

---

(١) انظر : المقاصد الشافية ٦/٣٣.

(٢) من الآية: ١٢٨ من سورة آل عمران.

(٣) عجز بيت من الطويل ، وصدره : فَقُلْتُ لَهُ لاَ تَبْك عَيْنُك إنَّما... "الديوان ص٦٦"،والكتاب ٣/ ٤٧.
على أَن سِيبَوَيْهٍ جوز الرّفْع فِي قَوْله: نموت إِمَّا بالْعَطْف على نحاول أَو على الْقطع أَي: نَحن نموت.

(٤) انظر : شرح أبيات سيبويه ٢/ ٧١.

(٥) انظر : شرح السيرافي ٣/٢٤٤، وشرح الكافية للرضي٤/٧٥.

مضى، ومن النحويين من يقدر (أو) بـ(إلى، أو حتى)، ويجعل ما بعد (أو) غاية لما قبلها، أو محتملة للوجهين (إلا أو إلى)(١).

وتقدير سيبويه أولى ؛ لأن قوله:(لألزمنك) في (لألزمنك أو تقضيني حقي) يقتضي التأييد في جميع الأوقات، فوجب أن يستثنى الوقت الذي يقع فيه انتهاؤه، فلذلك قدره بـ(إلا)، فيكون المعنى أن الفعل الأول يقع ثم يرتفع بوجود الفعل الواقع بعد (أو) فيكون سببا لارتفاعه، وعلى تقديرهم يكون ممتدا إلى غاية وقوع الثاني(٢)، وعلى كلٍ فتقدير: "إلا" و"إلى" في موضع "أو" تقدير لُحظ فيه المعنى دون الإعراب(٣).

غاية القول أنهم نصبوا الفعل بعد (أو) ليفرقوا بين (أو) التي تقتضي مساواة ما قبلها لما بعدها في الشك فيه، و(أو) التي تقتضي مخالفة ما قبلها لما بعدها في ذلك، فإنهم كثيرا ما يعطفون الفعل المضارع على مثله بـ(أو) في الشك في الفعلين تارة، وفي مقام الشك في الثاني منهما أخري فقط.

فإذا أرادوا بيان المعنى الأول رفعوا ما بعد (أو)، فقالوا (أفعلُ كذا أو أتركُ) ليؤذن الرفع بأن ما قبل (أو) مثل ما بعدها في الشك، وإذا أرادوا بيان المعنى الثاني نصبوا بأن ما قبل (أو) ليس مثل ما بعدها في الشك ؛ لكونه محقق الوقوع أو راجحه، تقول مثلا: " لألزمنك أو تقضيَني حقّي "، فإن معنى العبارة بالعطف سيكون أحد الأمرين، ومعناها بالنصب لألزمنك إلا أن تقتضيني، أي: تبقي ملازمتي لك حتى حصول حقي(٤).

وبهذا يكون الفرق بينهما واضحا جليا، فإن كان الفعل الذي بعد (أو) مساويا للفعل الذي قبلها في الشك أو الإبهام أو غيرهما، فحكم هذا أن يتبع الثاني الأول في الإعراب، وإذا كان المضارع الذي بعدها مخالفا لما قبلها، بأن يكون ما بعدها على الشك وما قبلها على اليقين، فحكم هذا عدم التبعية للإعراب ؛ لأنه لم يشاركه في الحكم، فلا يشاركه في الإعراب، بل ينصب بـ (أن) لازمة الإضمار(٥).

---

(١) انظر : الجمل في النحو للخليل ص: ١٣٩، والمقتضب ٢/ ٢٨ ، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٤١ ، وحاشية الصبان ٣/ ٤٣٢.
(٢) انظر : شرح السيرافي ٣/٢٤٤ ، وشرح المفصل ٢٢/٧.
(٣) انظر : شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٤١.
(٤) انظر : شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٢٧٨.
(٥) انظر : المقاصد الشافية ٣٣/٦.

كل هذا أجمله سيبويه في نصه السابق في حديثه عن (أو) حينما شبهه في الحكم بالفاء في قوله " واعلم أن معنى ما انتصب بعد (أو) على (إلا أن)، كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل "(١).

وشرح معنى النصب بقوله: " قول: لألزمنك أو تقضيني، ولأضربنك أو تسبقني؛ فالمعنى لألزمنك إلا أن تقتضيني، ولأضربنك إلا أن تسبقني. هذا معنى النصب... كما كان تمثيل الفاء على ما ذكرت لك، وفيه المعاني التي فصلت لك"(٢).

أما الوجه الثالث على القطع أو الاستئناف، فقطع الفعل الذي بعدها عما قبلها معنى وإعرابا، فيرفع الفعل علي تقدير مبتدأ محذوف، والفعل خبره، كما قال سيبويه: " ولو رفعت لكان عربياً جائزاً على وجهين: على أن تشرك بين الأول والآخر، وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعاً من الأول"(٣).

ومثّل له بقوله جل وعلا: " سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ "(٤)، إن شئت كان على الإشراك بالعطف على (تقاتلونهم)، أي: يكون أحد الأمرين: إما المقاتلة، أو الإسلام، لا ثالث لهما ، وهي جملة في موضع الحال ؛ لأنها معطوفة على جُمْلَةِ (تُقَاتِلُونَهُمْ)، وَهُوَ حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ (تُدْعَوْنَ)، وإن شئت كان على القطع:أَوْ هُمْ يُسْلِمُونَ دُونَ قِتَالٍ(٥).وقول ذي الرمة:

حَراجيجُ لا تنْفَكُّ إلاَّ مُناخَةً... على الخَسْفِ أو نَرْمِي بها بَلَدَا قَفْرَا(٦).

فإن شئت كان رفع (أو نرمي) على العطف على خبر (تنفك)، أي: ما تنفك تستقر على الخسف أو نرمى، أو رفعه على الابتداء(٧).

وينفرد القطع عن الإشراك في قول زياد الأعجم الذي استشهد به سيبويه:

---

(١) الكتاب ٤٧/٣.
(٢) الكتاب ٤٧/٣.
(٣) الكتاب ٤٧/٣.
(٤) سورة الفتح من الآية ١٦.
(٥) انظر : البحر المحيط ٤٩١/٩.
(٦) من الطويل ، في ديوانه ١٤١٩ ، والكتاب ٤٨/٣ ، وحراجيج: جمع حرجوج وهي الناقة السمينة الطويلة. مناخة: جعلوها تبرك على الأرض. الخسف: الجوع. الفقر: الخالي.أي : تبقى هذه النوق السمان باركة على الجوع والإهانة، حتى نركبها لنجتاز بلادا خالية من أثر الحياة.
(٧) انظر : الكتاب ٤٨/٣.

وكنتُ إذا غَمَزْتُ قَنَاةَ قومٍ... كَسَرْتُ كُعوبَها أو تستقيما(١).

فالنصب على أن معناه (إلا أن)، وإن شئت رفعت على الابتداء في رواية الرفع؛ لأنه لا سبيل إلى الإشراك(٢).

ب- النصب بـ(إذن).

الأصل في (إذن) أن تكون تعقيبا على كلام سابق ؛ لأنها –كما ذكر سيبويه – جزاء وجواب(٣)، ويحتمل ما بعدها التعدد وفقا للمراد، فإن قصد به الاستقبال نُصب، وإن دل على الحال ووقوع الفعل بمعزل عن الكلام السابق رُفع، فإذا قال قائل: (أزورك غدا)، وعقّب السامع بقوله: (إذن نذهبُ لزيارة محمد)، كان قصده أن يكون الذهاب الآن، فإن قصد ذهابا بعد زيارة القائل إياه نصب (نذهب)، ولذا لا يحسن أن تنصب بها الأفعال القلبية ؛ لأن وقوعها ليس بمترتب على ما يسبقها(٤).

وإنما اشترط أن يكون زمن المضارع بعدها مستقبلا محضا؛ فلا يوجد في الجملة ما يدل على أن زمنه للحال؛ لئلا يقع التعارض بين الحال، وما يدل عليه الناصب من تخليص زمن المضارع بعده للمستقبل، ولاستحالة حمل المضارع على الحالية المانعة من كونها للجزاء(٥).

بهذا علل المبرد، أنها إذا كَانَت للْحَال خرجت من حُرُوف النصب ؛ لأن حُرُوف النصب إِنَّمَا معناهنَّ مَا لم يَقع"(٦).

وأشار إليه سيبويه بقوله:" وتقول إذا حُدِّثتَ بالحديث: إذن أظنُّه فاعلاً، وإذن إخالُك كاذباً، وذلك لأنك تُخبر أنك تلك الساعة في حال ظنّ وخِيلةٍ، فخرجتْ من باب أنْ وكي، لأنّ الفعل بعدهما غير واقع وليس في حال حديثك فعلٌ ثابتٌ. ولمّا لم يجز ذا

---

(١) من الوافر، في الدّيوان ص: ١٠١، وفيه (أو تستقيم) بدل (أو تستقيما) ، واستشهد به سيبويه ٤٨/٣ على نصب (تستقيما) بأن مضمرة بعد (أو) ، والمعنى أنه إذا هجا قوماً أبادهم بالهجاءْ وأهلكهم، إلا أن يتركوا سبهْ وهجاءه ، والكعوب: جمع كعبْ وهو الناتئ في أصل كل أنبوب من أنابيب القناة. انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ١٦٣.

(٢) انظر : الكتاب ٤٩/٣ ، وشرحه للسيرافي ٢٤٥/٣.

(٣) انظر : الكتاب ١٢/٣ ، والجنى الداني ٣٦٤.

(٤) انظر : أنماط من أثر المعنى في توجيه القواعد المتعددة الوجوه. ص : ٥٩.

(٥) انظر : شرح الكافية للرضي ٤٣/٤ ، والنحو الوافي ٤/ ٣١٠.

(٦) المقتضب ١٣/٢.

في أخواتها التي تُشبَّهُ بها جعلت بمنزلة إنّما.ولو قلت: إذن أظنّك، تريد أن تخبره أن ظنّـك سـيقع لنـصبت، وكـذلك إذن يـضربَك، إذا أخبـرت أنـه فـي حـال ضـربٍ لـم ينقطع"(١).

ثـم ذكـر سـيبويه أمثلـة لمـا يحتمـل التعـدد بعـد (إذن) مـن نحـو: (إن تـأتني آتـك وإذن أكرمك) فإن شئت رفعته، وإن شئت نصبته، وإن شئت جزمته، وذلك بحسب المعنى والقصد، فالجزم على أنه معطوف على الجواب، فهو جواب مثله، والمعنى إن تأتني آتك وأكرمك إذن، فالإتيان والإكرام مشروطان بإتيانه هو، وإن نصبت فليس على أنه عطف على الجواب، بل على جملة مستقلة، والمعنى أنه سيكرمه في المستقبل، وليس مرتبطا بالجواب، والمعنى أنك إن تأتني آتك، ثم أخبرته بأنك ستكرمه في المستقبل، والرفع على أنها ملغاة، والمعنى (إن تأتني آتك وأنا أكرمك إذن)، فليس هو من باب العطف على الجواب، بل هو استئناف(٢).

قال:" وتقول: إن تأتني آتك وإذن أكرمك، إذا جعلت الكلام على أوله ولم تقطعه، وعطفته على الأول. وإن جعلته مستقبلاً نصبت، وإن شئت رفعته على قول من ألغى. وهذا قول يونس، وهو حَسَنٌ، لأنك إذا قطعته من الأول فهو بمنزلة قولك: فإذن أفعلُ، إذا كنت مجيباً رجلاً""(٣).

وإنما صلح في (إذن) هنا الإعمال والإلغاء ؛ لأنها وقعت بعد عاطف، فجاز فيها الإعمال والإهمال باعتبارين مختلفين، فإن عطفت بالواو على الفعل الذي قبلها أخذ حكمه، وكأن (إذن) معترضة بينهما، فأخرجت عن الصدارة المشترطة لها، وإن عطفته على الجملة الأولى كانت الواو كالمستأنفة، وصار في حكم ابتداء كلام، فلم تخرج عن صدارتها، فأُعمل لذلك ونُصب بها(٤).

وهذا مفهوم ما ذكره سيبويه :"واعلم أن إذن إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنك فيها بالخيار: إن شئت أعملتها كإعمالك (أرى وحسبت) إذا كانت واحدةٌ منهما

(١) الكتاب ١٦/٣.
(٢) انظر : الكتاب ١٥/٣ ، والمقتضب ١١/٢-١٢.
(٣) الكتاب ١٥/٣.
(٤) انظر : شرح المفصل ١٦/٧.

بين اسمين؛ وذلك قولك: زيداً حسبت أخاك، وإن شئت ألغيت إذن كإلغائك (حسبت) إذا قلت: زيدٌ حسبت أخوك"(١).

فقد نظّرها سيبويه بأفعال اليقين والرجحان، فكما أن تلك الأفعال إذا اعتمد الكلام عليها أُعملت، وإذا لم يُبن الكلام عليها ألغيت، كذلك (إذن) إذا اعتمد الكلام عليها أعملت، وإذا لم يعتمد عليها الكلام كانت معترضة ملغاة ؛ لأنها في أصل وضعها جواب، تَكفِي من بعض كلام المتكلم، كما تَكفِي (نعم، ولا) فتقول: إن تزرني أزرك، فيقال: إذن أزورك، أي للشرط الذي شرطت،وَكَفَتْ مِن ذكْره. فلما كانت جوابا قَوِيت في الابتداء، لأن الجواب لا يتقدمه كلام، ولما توسطت وأُخّرت زايلها مذهب الجواب، فبطل عملها(٢).

رابعا– مُثُلٌ من الحمل على اللفظ والموضع.

الأصل في الكلام أن يكون محمولا على اللفظ، وهو الكثير الجاري في لغة العرب، وفيه تحصل المطابقة من حيث الإعراب، فالحمل عليه أولى ؛ لتطابق اللفظين وتساوي معنييهما؛ والعرب تختار مطابقة الألفاظ وتحرص عليها، كما أن اللفظ أقوى لظهوره في الكلام(٣).

وقد ورد في كتاب سيبويه مُثُلٌ ممّا يحتمل التعدد لحمله على اللفظ والموضع، مما يتعلق بمعنى الكلام وقصد المتكلم، كما نراه في تابع المنادى، فتابع العلم المفرد من نعت، أو بيان، أو توكيد، أو معطوف مقرون بـ "أل"؛ نحو: "يا زيد الحسنُ" و"الحسنَ"، و"يا غلام بشر" و"بشرا"، و"يا تميم أجمعون" و"أجمعين"، يحتمل ضبطين، إما الرفع حملا على اللفظ، وإما النصب حملا على الموضع(٤).

(١) الكتاب ١٣/٣.
(٢) انظر : المقاصد الشافية ١٩/٦.
(٣) انظر : المقتضب ٣٢٨١ ، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٤٥/١ ، والحمل على المعنى . ص : ٩١.
(٤) انظر: الأصول في النحو ٣٣٣/١-٣٣٤ ، وشرح المفصل٢/٢-٣، والمقاصد الشافية ٢٩٩/٥.

أما النصب إتباعا للمحل فظاهر؛ لأن المنادى في الأصل مفعول بفعل مقدر. وأما الرفع إتباعا للفظ فَمُشْكِل؛ لأن ضمة المنادى بناء، وحركة البناء لا تُتْبَع. لكن لما كان البناء في باب النداء مشابها للإعراب في اطراد حركته جاز إتباعه(١).

وذلك مفهوم قول سيبويه مسائلا شيخه الخليل: " قلتُ: أرأيتَ قولهم: يا زيدُ الطويلَ، علامَ نصبوا الطويل؟ قال: نُصب ؛ لأنه صفةٌ لمنصوب. وقال: وإن شئت كان نصبا على أعني. فقلتُ: أرأيتَ الرفعَ على أي شيء هو إذا قال: يا زيدُ الطويلُ؟ قال: هو صفةٌ لمرفوع. قلتُ: ألستَ قد زعمت أن هذا المرفوع في موضع نصبٍ، فلمَ لا يكون كقوله: لقيتُه أمسِ الأحدثَ؟ قال: من قِبَلِ أن كل اسم مفرد في النداء مرفوع أبدا، وليس كل اسم في موضع (أمس) يكون مجرورا، فلما اطّرد الرفعُ في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل، فجعلوا وصفَه إذا كان مفردا بمنزلته"(٢).

وقد وجّه سيبويه هذا التعدد وَفقًا لمجريات السياق ومقصد المتكلم، ومؤدّى كلامه أنه ينبغي على المتكلم أن يلتزم الرفع إذا جاء بالتابع ملازما للمنادى في النطق، دون سكتٍ منه أو توقّف، وذلك لعلمه أنه يحتاج إلى التابع لرفع الإبهام والغموض عن لفظ المنادى، أما إذا قُدِّر بدءا أن لفظ المنادى واضح ومتميز، ثم أدرك أنه لم يبلّغ مراده لوجود آخرِينَ يلتبس بهم المنادى، ويكون هذا بأن يلمح أن هيئة المستمع تدل على ذلك ، فيأتي بالتابع بعد توقّف، منصوبا على التقدير بأخصّ أو أعنى، أو حملا على الموضع(٣).

وذلك قوله في (يا زيد الطويل): " من قِبَل أنك قلت: يا زيدُ، وأنت تريد أن تقف عليه، ثم خِفْتَ أن لا يُعرف، فنعته بالطويل"(٤).

والحال أيضا في تابع اسم الإشارة، نحو:" يا هذا الرجل"، فلك فِيهِ وَجْهَان:

أَحدهمَا: أَن تقدره تَقْدِير (أَيّ) – بجامع الإبهام في كلٍّ– أَعنِي وصلَة إِلَى مَا فِيهِ الْألف وَاللَّام، فَإِذا قدرت هَذَا التَّقْدِير، لم يجز فِي (الرجل) إِلَّا الرّفْع.

---

(١) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ١٠٧٢.
(٢) الكتاب ١٨٣/٢.
(٣) انظر: المقتضب ٢٢٢/٤،والأصول في النحو ٣٦٨/١، وأنماط من أثر المعنى ص: ٥٤.
(٤) الكتاب ١٨٩/٢.

والثَّانِي: أَن تجْعَل (هَذَا) بِمَنْزِلَة (زيد)، لِأَن فِي السُّكُوت عَلَيْهِ فَائِدَة، فَإِذا قدرت هَذَا التَّقْدِير صَار (الرجل) بعده بِمَنْزِلَة (الظريف) بعد (زيد)، فَيجوز لَك حِينَئِذٍ الرّفْع وَالنّصب(١).

وفي هذا يقول سيبويه:" واعلم أن الأسماء المبهَمة التي توصَف بالأسماء التي فيها الألف واللام تنزل بمنزلة (أي)، وهي (هذا، وهؤلاء، وأولئك) وما أشبهها، وتوصَف بالأسماء. وذلك قولك: يا هذا الرجلُ، ويا هذان الرجلان. صار المبهَم وما بعده بمنزلة اسمٍ واحد... وإذا قلت: يا هذا الرجل، فأنت لم ترد أن تقف على هذا ثم تصفه بعد ما تظن أنه لم يُعرف، فمن ثم وُصفت بالأسماء التي فيها الألف واللام، لأنها والوصف بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت: يا رجل"(٢).

وما قاله سيبويه عينُه ما قاله المبرد وابن السراج(٣)، قال المبرد:" وَكَذَلِكَ: يَا هَذَا الرجل، إِذا جعلت هَذَا سَببا إِلَى نِدَاء الرجل، فَإِذا أردْت أَن تقف على هَذَا، كَمَا تقف على زيد، فتنادي تَقول: يَا هَذَا، ثمَّ تنعته، كنت فِي النَّعْت مُخَيّرا كَمَا كنت فِي نعت زيد"(٤).

ومراد سيبويه وغيره أن القائل (يا هذا الرجل) جعل (هذا الرجل) معا في مقام اسم واحد منادى، ولم يقصد الاكتفاء بقوله (يا هذا) في النداء والوقوف عندها، ثم وصفها بـ (الرجل)،كما في (يا زيد الطويل) ، ولهذا فرّق سيبويه بينهما، ففي هذا يمكن الاكتفاء بـ(زيد) فيقف المنادى عندها، ولخيفة اللبس يصفه إذا ظنّ أنه لم يُعرف، بخلاف (يا هذا الرجل)، أَلا ترى أَنَّك إِذا قلت: (يَا هَذَا الرجل) أَنَّك إِنَّمَا توسلت بِهَذَا إِلَى دُعَاء الرجل، فَصَارَ الْمَعْنى أَنَّك تُرِيدُ بِهِ الرجل الَّذِي أرى (٥).

فسيبويه هنا لا يعوّل على المعنى فحسب، بل يعوّل على أمور أخرى من سياقات المشافهة التي يكون فيها الأداء الصوتي (التنغيم) دليلا، وملامح المستمع موجِّها وموجِبا،فإن أراد المتكلم رفع التابع لم يفصل بينه وبين المتبوع بسكتة أو بفصلة، وإن أراد النصب فصل بسكتة بين التابع والمتبوع، كما في النعت المقطوع، فلا يتضح

(١) انظر : علل النحو ص : ٣٤٦.
(٢) الكتاب ١٨٩/٢.
(٣) انظر : الأصول في النحو ٣٣٧/١.
(٤) المقتضب ٤/ ٢١٧.
(٥) انظر : المقتضب ٢٦٦/٤ ، وتحقيق التعليقة على كتاب سيبويه ٣٣٤/١.

القطع في المرفوع (جاء زيد العالمُ) إلا بتنغيم الكلام المنطوق أو بترقيم مخصوص في المكتوب، كأن يسبق بفصلة، ومثل هذا يقال عن تابع المنصوب (رأيت زيدا العالمَ) فالقطع إلى النصب لا يكشفه إلا التنغيم أو الترقيم، لذا رأينا بعض الكتّاب يوجب فصل النعت المقطوع بسكتة في المنطوق وفصلة في المكتوب، فإن تشبثنا بالاقتصار على دلالة الحركة الإعرابية كان من الأنسب الأخذ بالتخالف بأن يقطع نعت المنصوب إلى المرفوع والعكس (١).

لعل هذا يثبت أن النحاة المتقدمين لم يعنوا بالشكل أو القالب فحسب كما يُتّهَمُوا، لكنهم عُنُوا بما وراء ذلك من وجوه المعنى وسياقات المشافهة وغير ذلك، وإن خفي ذلك في بعض كتب المتأخرين، فلم نجد إلا ذكر التعدد في باب الجواز النحوي فحسب، مثلا في (يا زيد الطويل) أو في (جاء زيد العالم) من جواز الرفع والنصب، دون إفصاح عن أسبابه أو مضامينه، فلأن جلّها كانت مؤلفات تعليمية أخذت تتبرأ من الشروحات التي تفسر المعنى أو تحيط بمجريات السياق وطرائق الأداء إلا نزرا قليلا، ليس عن جهل أو قلّة اطلاع على ما قاله السابقون، بقدر ما كانت رغبة في التخفيف وسرعة التحصيل، لكن هذا ليس الغالب، فقد وجدنا منهم ممن عُنوا بما عُنى به القدامى كابن يعيش والرضي مثلا(٢).

...

بهذا القدر من النماذج أكتفي ؛ مبينا أن تعدد الحكم الإعرابي في كتاب سيبويه كانت تتحكم فيه عدة مؤثرات تتعلق بالمعنى واختلاف مقاصد الكلام، وسياقات القول والحال، وطرق الأداء والمشافهة.

ثم أنتقل بعد هذا إلى المبحث الثالث، وفيه الحديث عن سبب آخر من أسباب تعدد وجوه الإعراب في كتاب سيبويه.

---

(١) انظر : علم اللغة العام .د/كمال بشر: ١٩٣-١٩٤ ، والفواصل الصوتية .د/مصطفى النحاس: ١٤٨.

(٢) انظر : أنماط من أثر المعنى في توجيه ضبط القواعد المتعددة الوجوه . ص : ٦٢.

المبحث الثالث–مقتضى الاتساع في الكلام (التعدد الشكلي).

قد يتعدد الضبط الإعرابي بناء على اعتبارات شكلية اقتضتها عوامل معينة، كالتعدد الذي يحدث بسبب تعدد اللهجات– كما سبق– أو تعدد اقتضاه العامل النحوي، على تفاوت في درجات تقبّله، دون أن يترتب على هذا اختلاف في المعنى، أو أن ينطوي على فوارق دلالية.

وهو في كتاب سيبويه مظهر من مظاهر التوسع في الكلام، وإن كان خارجا عن الأصل، كما قال الرماني في إحدى دُرَرِه:" وإنما جاز أن يختلف الإعراب مع اتفاق المعنى للاتساع في الكلام، لا على أنه الأصل ؛ إذ الأصل اختلاف اللفظ لاختلاف المعنى، واتفاق اللفظ لاتفاق المعنى"(١).

ومن التعدد الشكلي الذي أشار إليه سيبويه في كتابه، والذي يُعدّ– في خَلَدي– قليلا؛ فقد اهتم سيبويه بمقاصد المتكلم، وقلّما نجد تعددا يشير إليه لا ينطوي على فارق في المعنى، بل إن بعض ما يمكن أن يصنف من هذا القبيل لا يخلو أحيانا من فوارق معنوية.

وفيما يلي نماذج من ذلك التعدد الذي اقتضاه العامل النحوي.

١– العطف على معمولي (ما) النافية.

العطف بعد معمولي (ما) يتعدد ضبطه الإعرابي، كما يتعدد في العطف على معمولي (ما كان)، و(ليس)، ولكنه يفارقه في أنه لا ينطوي على فارق في المعنى، فتراه يقول:" وتقول: (ما عبدُ الله خارجاً ولا مَعْنٌ ذاهبٌ)، تَرفعه على أن لا تُشرِكَ الاسمَ الآخِرَ في (ما)، ولكن تَبْتَدِئُهُ، كما تقول: (ما كان عبدُ الله منطلقا ولا زيدٌ ذاهبٌ)، إذا لم تجعله على (كانَ) وجعلتَه غير ذاهب الآن، وكذلك (ليس). وإن شئت جعلتها لا التي يكون فيها الاشتراك فتنصب كما تقول في (كان):(ما كان زيدٌ ذاهبا ولا عمرو منطلقا). وذلك قولُك: (ليس زيدٌ ذاهبا ولا أخوك منطلقا)، وكذلك:(ما زيدٌ ذاهبا ولا معنٌ خارجا)"(٢).

---

(١) شرح كتاب سيبويه للرماني ٢٤١/١.
(٢) الكتاب ٦٠/١.

ومفهوم كلامه أنك لو قلت: (ما عبدُ الله خارجاً ولا مَعْنٌ ذاهبٌ) لجاز لك في المعطوف وجهان:

– أن تعطف جملة على جملة ، فتقول: ولا مَعْنٌ ذاهبٌ – بالرفع– على أن (مَعْنٌ) مبتدأ، و(ذاهبٌ) خبره، وكأنك نفيت بـ(لا) نفيا مستأنفا، و(لا) لا تعمل شيئا ؛ لأنك تقول: (لا زيد ذاهب ولا عمرو منطلق)، وجعلت الواو لعطف جملة على جملة، غير أنه لا يحسن أن تنفي بـ(لا)، وترفع ما بعدها على الابتداء والخبر، إلا أن تكرر النفي. فلا يحسن أن تقول: " لا زيد ذاهب"، فإذا قلت:" ولا عمرو منطلق" حَسُنَ، وكذا لو قلت:"ما زيد ذاهبا ولا عمرو منطلق".

– أن تعطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر الذي عملت (ما) فيه، فتقول:" ولا معنٌ ذاهبا"، على أن (لا) لتأكيد النفي الذي قبلها، ولم تجعلها هي النافية عطفت آخر الكلام على أوله، فقلت: (ما كان عبد الله خارجا ولا معنٌ ذاهبا)، و(ليس زيد ذاهبا ولا عبد الله خارجا) ؛ لأنك لم تحفل بـ(لا) وجعلت العطف بالواو على العامل الذي قبل(١).

ثم أشار سيبويه أيضا في نصه السابق إلى جواز الوجهين في المعطوف على معمولي (كان) المنفية بـ(ما)،أو معمولي (ليس)، كما يجوز في المعطوف على معمولي (ما)، وبالتوجيه نفسه الذي وجّهه في (ما)، فالرفع على عطف جملة على جملة (تَرفعه على أن لا تُشركَ الاسمَ الآخِرَ في ما ولكن تَبْتَدِئُهُ)، وكأنك نفيت بـ(لا) نفيا مستأنفا، و(لا) لا تعمل شيئا، تقول: (ما كان عبدُ الله منطلقا ولا زيدٌ ذاهبٌ)، و(ليس زيدٌ ذاهبا ولا أخوك منطلق)، والنصب على أن تعطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر الذي عملت (كان)، أو (ليس) فيه، والنفي معطوف على ما قبله،وليس مستأنفا، فتنصب كما تقول في (كان): (ما كان زيدٌ ذاهبا ولا عمرو منطلقا)، و(ليس زيدٌ ذاهبا ولا أخوك منطلق)(٢).

غير أن هناك فارقا ينطوي عليه المعنى لم يظهر في المعطوف على معمولى (ما)، أن حالة النصب بعد (كان) تقيّد النفي بالزمن الماضي، وكأن المتكلم كرّر (كان)، فقال: (ما كان عبد الله منطلقا وما كان زيد ذاهبا)، وحالة الرفع تقيّد ما قبل العطف بالمضي،

(١) انظر : شرح كتاب سيبويه للرماني ٢٤٧/١
(٢) انظر : الكتاب ٦٠/١ ، وشرحه للسيرافي ٣٣٠/١-٣٣١.

وتصرف ما بعده إلى الوقت الحاضر، وكأن المتكلم قال: (ما كان عبد الله منطلقا أمس أو فيما مضى، ولا زيد ذاهب الآن) (١).

وقد أشار سيبويه إلى هذا في قوله:"و(ما) يجوز فيها الوجهان، كما يجوز في (كان)، إلاَّ أنّك إن حملتَه على الأوّل أو ابتدأت، فالمعنى أنّك تَنْفِي شيئاً غيرَ كائن في حال حديثك. وكانَ الابتداءُ في (كانَ) أَوْضَحَ، لأنّ المعنى يكونُ على ما مضى وعلى ما هو الآن. وليس يمتَنِع أن يراد به الأوّل، كما أردتَ في(كان)"(٢).

وهذا الفارق لا يتحقق في (ما) ؛ لأن الجملة الثانية فيما رفعت أو نصبت إنما تنفي شيئا في حال حديثك، من قِبَلِ أنها مختصة لنفي الحال(٣)، ألا ترى أنك إذا قلت: (ما زيد ذاهبا) فإنما تنفى ذهابه في حال حديثك، فإذا قلت:(ولا عمرو منطلقا)، فإنما تنفي انطلاقه في حال حديثك، وإذا رفعت أيضا فأنت تنفيه في حال حديثك ؛ لأنه نفي مستأنف، ويختلف المعنى في (كان)، فإذا نصبت فإنما تنفي انطلاقه في مضيٍّ، لو قلت: (ما كان زيد ذاهبا ولا عمرو منطلقا)، وإذا رفعت فإنما تنفي انطلاقه الساعة، لو قلت: (ما كان زيد ذاهبا ولا عمرو منطلق)، وهذا معنى قوله: "وكانَ الابتداءُ في (كانَ) أَوْضَحَ، لأنّ المعنى يكونُ على ما مضى وعلى ما هو الآن. وليس يمتَنِع أن يراد به الأوّل، كما أردتَ في(كان)"(٤).

فأنت ترى أن الجملة المعطوفة كما يقول سيبويه على غير إرادة معنى (كان) أي على غير إرادة معنى المضي، ولو قلت: ما كان عبد الله منطلقا ولا زيد ذاهبا ، لكانا بمعنى واحد، أي على إرادة (كان).

وغاية القول أنّ تعدد الضبط الإعرابي بين الرفع والنصب في المعطوف على معمولى (ما) إنما هو تعدد شكلي، لا ينطوي على فارق في المعنى، حاله كحال قولك:" (إن زيدا لظريفٌ وعمرو)، برفع (عمرو) بالعطف على محل (زيد)، أو نصبه بالعطف على لفظه، فالتقدير مختلف والمعنى واحد، كذلك لو قلت: (ما عبد الله منطلقا ولا زيد

---

(١) انظر : أنماط من أثر المعنى في توجيه ضبط القواعد المتعددة الوجوه . ص : ٥٥.
(٢) الكتاب ٦١/١.
(٣) هذا ما ذهب إليه بعض النحويين .انظر: شرح المفصل ١٠٧/٨ ، وقيل إنها كـ(ليس) تنفي الحال على الإطلاق ، وإذا قُيّدت فهي بحسب هذا التقييد. انظر : شرح التسهيل ٢٢/١ ، والجنى الداني : ٣٢٩.
(٤) الكتاب ٦١/١ ، وانظر شرح السيرافي ٣٣٢/١.

ذاهبا، أو ذاهب)، فالمعنى واحد والتقدير مختلف، وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله:" ومثلُ ذلك – أي: مثل (ما)– قولك: (إن زيداً ظريف وعمرو، وعمراً)، فالمعنى في الحديث واحدٌ وما يراد من الإِعمال مختلِفٌ"(١).

وما ذهب إليه سيبويه من جواز الوجهين في المعطوف على معمولي (ما) قائم على احتفاظ الجملة الثانية بهذا الترتيب، وعدم المخالفة فيه، لكن لو خولف الترتيب، فقُدِّم الخبر على الاسم في الجملة الثانية، فقيل مثلا: (ما زيد ذاهبا ولا عاقلٌ عمرو) لم يجز في المعطوف إلا الرفع، ولا يجوز فيه النصب ؛ وذلك أنه لا يصح عطف (عاقل) على (ذاهبا) ؛ لأنه ليس في الكلام ما يعود إلى (زيد)، فالثاني ليس من سبب الأول ؛ لأنه وقع المظهر موقع المضمر، وإنما كان أصل هذا الموضع للمضمر لأنه الذي يعلّق الثاني بالأول، بخلاف لو قلت مثلا: (ما زيد ذاهبا ولا عاقلا أخوه)، فالنصب فيه جائز حسن ؛ لأن الثاني من سبب الأول، ففيه ضمير يربطه بالأول(٢).

فضلا عن أن الاعتبار في هذا الباب الذي يبين ما يجوز حمله علي (ما) مما لا يجوز، مبني على صلاحية أن يكون الثاني خبرا عن اسم (ما) أو لا، فإن صلح جعله خبرا صح حمله عليه، وإن لم يصلح أن يكون الثاني خبرا عن اسم (ما) لم يصح حمله عليه ؛ لأن الاشتراك إنما هو بين الخبرين في أنهما خبر عن الأول، فإذا صلح أن يكون خبرا عنه صلح أن يحمل على خبره(٣).

فهنا لا يصح أن تقول: (ما زيد ذاهبا ولا عاقلا عمرو) حملا على (ما) في الجملة الأولى؛ لأن (ما) متى تقدم خبرها بطل عملها(٤)، ألا ترى أنك تقول: (ما عاقل عمرو)، ولا تقول: (ما عاقلا عمرو)، فلم يكن إلا الاستئناف والابتداء والخبر، فلهذا لم يجز فيها النصب وتعيّن الرفع(٥).

---

(١) الكتاب ٦١/١ ، وانظر شرح السيرافي ٣٣٣/١.
(٢) انظر : شرح الرماني ٢٤٦/١، وشرح السيرافي ٣٣٣/١.
(٣) انظر : شرح الرماني ٢٤٧/١.
(٤) هذا مذهب الجمهور ، وأجاز بعضهم نصب الخبر المقدم على الاسم. وقال الجرمي: إنه لغة. وحكى : (ما مسيئاً من أعتب). ونُسِبَ إلى سيبويه. انظر: الجنى الداني في حروف المعاني . ص: ٣٢٣.
(٥) انظر : شرح السيرافي ٣٣٤/١.

بخلاف المعطوف على معمولي (كان، وليس)، إذ يصح أن تقول: (ما كان زيد ذاهبا ولا منطلقا عمرو)، و (ليس زيد ذاهبا ولا منطلقا عمرو)، على حدّ قولك: (ولا عمرو منطلقا)، بأن يكون (عمرو) مرتفعا بـ(كان) و(ليس)، و(منطلقا) خبر ؛ لأنك تقول: (ما كان منطلقا عمرو) ، فلما جاز في العامل الأول تقديم الخبر مع النصب جاز تقديم المعطوف، بخلاف (ما) التي لا يجوز تقديم خبرها على اسمها، فلهذا لم يجز النصب في المعطوف إذا تقدم الخبر.

وفي ذلك يقول سيبويه مشيرا إلى الفرق بين (ما، وكان) في هذه الحالة:" وتقول: ما زيد ذاهباً ولا عاقل عمرو، لأنك لو قلتَ: ما زيدٌ عاقلاً عمرو لم يكن كلاماً، لأنّه ليس من سببِه، فتَرفعُه على الابتداء والقطع من الأوّلِ، كأنّك قلت: وما عاقل عمرو. ولو جعلتَه من سببِه لكانَ فيه له إضمارٌ كالهاء في الأبِ ونحوِها، ولم يَجُزْ نصبهُ على (ما)،لأنّك لو ذكرتَ ما ثُمَّ قدَّمتَ الخبرَ لم يكنْ إلاّ رفعاً.ولكنّ (ليس وكان) يجوز فيهما النصبُ وإن قدّمت الخبرَ ولم يكن ملتبساً ؛ لأنّك لو ذكرتهما كان الخبرُ فيهما مقدَّما مثلَه مؤخَّرا، وذلك قولك: ما كان زيدٌ ذاهبا ولا قائماً عمروٌ"(١).

٢- ومن التعدد الشكلي الذي أشار إليه سيبويه في (هذا باب ما يُجَرى على الموضع لا على الاسم الذي قبله) مما لا ينطوي على فارق في المعنى في العطف، من جواز الحمل على اللفظ والموضع - المعطوفُ على خبر (ليس) المقرون بالباء، "وذلك قولك: ليس زيدٌ بجبَانٍ ولا بَخيلا، وما زيد بأخيك ولا صاحبَك،والوجهُ فيه الجرُّ ؛ لأنَّك تريد أن تُشْرِكَ بين الخبرَيْنِ، وليس ينقض إجْرَاؤُهُ عليك المعنى. وأن يكونَ آخِرهُ على أوّله أولى، ليكون حالُهما في الباء سواءً كحالهما في غير الباء، مع قُربه منه.وقد حَمَلَهم قُربُ الجِوارِ على أنْ جرُّوا: هذا جُحْرُ ضبٍ خربٍ، ونحوَه، فكيف ما يصِحُّ معناه"(٢).

المعطوف هنا يجوز فيه الحمل على اللفظ والموضع، لأن المسائل في باب العطف على ثلاثة أوجه:

- منها ما لا يجوز فيه إلا على اللفظ، وهو ما يعمل العامل في لفظه فقط ، أو في موضعه بمانع يمنع من الحمل عليه، نحو (يا زيد وعمرو) فقد عرضت علة تمنع من

(١) الكتاب ٦١/١ ، وانظر : شرح السيرافي ٣٣٣/١- ٣٣٤، وشرح الرماني ٢٤٦/١-٢٤٧.
(٢) الكتاب ٦٦/١-٦٧.

الحمـل علـى الموضـع ؛ إذ لا يحمـل إلا علـى اللفـظ ؛ لـئلا يـصير بمنزلـة النكـرة والمضاف، وهو في منزلة الأول، فَحَمَوه من هذا لهذه العلة، ولم يجز فيه إلا العطف على اللفظ. والأصل في هذا الباب إذا عمل العامل في اللفظ أن يجوز العطف على اللفظ، وإذا عمل في الموضع أن يجوز العطف على الموضع، إلا أن يمنع من ذلك علة صحيحة.

– ومنها ما لا يجوز إلا على الموضع، وهو الذي يعمل العامل في موضعه مع مانع في المعطوف من حمله على اللفظ، وذلك نحو (ما زيد علي قومنا ولا عندنا) ؛ لأن (عند) ظرف غير متمكن، وذلك ما أشار إليه سيبويه في قوله تحت هذا الباب:" ولو قلت: ما زيدٌ على قومِنا ولا عندَنا، كان النصبُ ليس غيرُ، لأنّه لا يجوز حَمْلُه على قومنا. ألا ترى أنك لو قلت: ولا علَى عندِنا لم يكن، لأنّ عندّنا لا تُستَعْمَلُ إلاَّ ظرفاً، وإنما أردت أن تُخْبِرَ أنه ليس عندكم"(١).

– ومنها ما يجوز فيه الحمل على اللفظ والموضع، وهو الذي يعمل فيه عاملان، أحدهما في اللفظ، والآخر في الموضع من غير مانع، بأن يكون الطالب بالموضع ظاهرا، وأن يكون مما يجوز أن يظهر(٢).

فإذا قلت: (ليس زيد بجبان ولا بخيلا) جاز الجر في (بخيل) عطفا على لفظ (بجبان) ، والنصب بالعطف على الموضع، لأن القيدين موجودان، فـ(ليس) طالبة بالنصب، ويجوز أن يظهر، فتقول: (ليس زيد بجبان ولا بخيلا). وكذلك يجوز أن تقول: (شكرت لزيد وعمرا)، لأن (شكرت) طالبة بالنصب، ويجوز إسقاط اللام، فتقول: (شكرت زيدا)، وكذلك جميع ما كان من هذا القبيل، فإذا قلت: (مررت بزيد وعمرا)، فلا يكون (عمرا) إلا منصوبا بفعل مضمر تقديره (ولقيت عمرا)، ولا يكون معطوفا على (بزيدٍ) على الموضع لأنه لا يجوز أن يظهر، لا تقول: (مررت زيدا)، وكذلك ما يتعدي بحرف جر ولا يجوز إظهاره، لا يجوز فيه الحمل على الموضع ؛ لأن الموضع مما لا يجوز أن يظهر(٣).

---

(١) الكتاب ٦٨/١.
(٢) انظر : شرح الكتاب للرماني ٢٥٨/١.
(٣) انظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي ٧٩٤/٢، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب . ص: ٦١٦.

واستشهد له سيبويه بقول عقيبة الأسدي:

معاوي إننا بَشَرٌ فأَسْجِحْ... فلسنا بالجِبال ولا الحديدا(١).

على حمل المعطوف (الحديدا) على موضع الباء فيما عملت فيه، فكأنه قال: لسنا الجبال ولا الحديدا(٢).

ثم قال بعد إنشاده البيت:"لأن الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يخل بالمعنى، ولم يحتج إليها وكان نصبا"(٣).

يريد: أن الباء إذا كانت زائدة، فكأنها ليست في الكلام، دخولها كخروجها، فجاز حمل الثاني على الأول، وكأن الباء ليست فيه، وإن الباء لو لم تدخل لكان قوله: فلسنا الجبال، بمعنى: فلسنا بالجبال(٤).

وقد اعترض بعض العلماء على استشهاد سيبويه بهذا البيت ؛ وزعموا أن سيبويه غَلِط في هذا البيت ؛ لأن روايته بالجر ؛ لمجيئه في أبيات مجرورة، فقوافيه مجرورة ،والشاعر يُقْوِي(٥) عند الضرورة.

والجواب في هذا أن الشاعر ممن يختار العطف على الفعل فاحتُمل الإقواء لذلك، وكان عنده أسهل من العطف على الباء، ولم يحتج به سيبويه إلا وقد ثبت عنده، فأيّ غلطٍ يلزمه في هذا؟ مع أن توجيهه على ما ذكرت لك صحيح(٦).

وعلى الرغم من هذا الشك في رواية الشاهد فإنا نجد كثيرا من النحاة يستشهدون به، كما استشهد سيبويه، غير ملتفتين إلى الرواية التي تشكك في صحته، بل دافع بعض العلماء عن رواية سيبويه، كابن السيرافي، والبغدادي(٧).

وكذا يستشهد سيبويه في الإجراء على الموضع بقول لبيد:

---

(١) سبق تخريجه.
(٢) انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/١٩٩، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٧١.
(٣) الكتاب ١/٦٧.
(٤) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ١/٣٤٦.
(٥) الإقواء : اختلاف حركة الروي في قصيدة واحدة بكسر أو ضم. انظر : الكافي للتبريزي. ص: ١٦٠.
(٦) انظر : شرح عيون كتاب سيبويه ٦٠.
(٧) انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/١٩٩-٢٠١ ، وخزانة الأدب ٢/٢٦٠.

فإنْ لَمْ تَجِدْ مِن دونِ عَدْنانَ والِداً... ودونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ العَوَاذِلُ(١).

حيث نَصَبَ (دونَ مَعَدٍّ) وعَطَفَه على موضع (مِن)، كأنه قال: فإن لم تجد دون عدنان والدا ودون مَعَدٍّ. ونظائره كثيرة جدا(٢).

وتمثيل سيبويه بهذا البيت يدل على أن مُرَاعَاةَ الْموضع لا يختصّ بِأَن يكون الْعَامِل فِي اللَّفْظ زَائِدا، وهذا ما أكده ابن هشام حينما تعرض لقضية العطف على المحل، وأجاد في ذكر الشروط المتعلقة بها، وكان مما ذكره من شَرط الْعَطف على الْمحل إِمْكَان ظُهُور ذَلِك الْمحل فِي الفصيح، نَحْو: لَيْسَ زيد بقائم وَلَا قَاعِدا، فَإِنَّهُ يجوز أَن تسْقط الْبَاء وتنصب، وَلَا يخْتَص مُرَاعَاة الْموضع بِأَن يكون الْعَامِل فِي اللَّفْظ زَائِدا، بِدَلِيل:

فَإِن لم تَجِد من دون عدنان والداً..... الْبَيْت.

فالمقتضِي لجواز العطف على المحل إذن إمكان ظهور العامل في الفصيح من الكلام –دون النظر إلى أصالة العامل أو زيادته–(٣).

غاية الأمر أن جواز الوجهين في المعطوف على خبر الناسخ المجرور بحرف جر زائد، لا ينطوي على فارق من حيث المعنى، فإذا قلت: (ليس زيد بقائم ولا قاعد، أو ولا قاعدا)، فقد نفيت عنه الوصفين في حالة الجر والنصب، غير أنك في حالة النصب نفيت الخبر(القيام) نفيا مؤكدا، ونفيت القعود نفيا غير مؤكد ؛ لأنه ليس على إرادة الباء، فيكون المعطوف عليه آكد في النفي من المعطوف، فإذا جررت المعطوف كان نفي القعود مؤكدا كنفي القيام ؛ لأنه على إرادة الباء الزائدة للتوكيد(٤)، لكن هذا لا يمثل فارقا كبيرا، بل ربما يتعارض مع وظيفة العطف التي تفيد التشريك،ولا سيما مع الواو، فإنه إذا كان الأول مؤكدا كان الثاني مؤكدا بحكم العطف ؛ لأنه كيف يمكن عطف ما هو أقل توكيدا على المؤكد أو بالعكس.

ولا يمنع من جواز الوجهين فيما أورده سيبويه من حمله على اللفظ أو الموضع، أن ينتخب وجها من الأوجه المتعددة الجائزة، فيصرّح بأن الجر أجود–أعنى حمله على اللفظ–لأن معناهما (الجر والنصب) واحد، ولفظ الخبر مطابق للفظ الأول، وإذا

---

(١) من الطويل ، في ديوانه ص٢٥٥، والكتاب ٦٧/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ١/ ١٨.
(٢) انظر : المحتسب ٤٣/٢، والتصريح ٤٢٤/١.
(٣) انظر : مغني اللبيب /٦١٦ ، ونَقَل عنه ذلك البغدادي في خزانة الأدب ٢٥٢/٢.
(٤) انظر : معاني النحو ٢٤٠/١.

تطابق اللفظان مع تساوى المعنيين، كان أفصح من تخالف اللفظين، والعرب تختار مطابقة الألفاظ وتحرص عليها، وتختار حمل الشيء على ما يجاوره، حتى قالوا:(جحرُ ضبٍّ خربٍ)، فجروا (خربا) وهو نعت "للجحر" لمجاورة الضب، فكذلك إذا قلت: (ليس زيد بجبان ولا بخيل) فأقرب الأسماء من (بخيل) هو اسم مجرور، والحمل عليه أولى من النصب على المعنى ؛ إذ كان معنى النصب والجر واحدا، قال:" وقد حَمَلَهم قُربُ الجِوارِ على أنْ جرُّوا: هذا جُحْرُ ضبٍ خربٍ، ونحوَه، فكيف ما يصِحُّ معناه"(١).

وإنما جاز هذا للإيذان بأنه ينبغي أن يراعى قرب الجوار، إذ فيه قُرْبُ المتناول(٢).

وإذا كان سيبويه قد انتخب الجر في هذا، فقد انتخب أيضا النصب بحمله على الموضع في نحو(ما زيد كعمرو ولا شبيهاً به، وما عمرو كخالدٍ ولا مُفْلِحاً)، فيرى أن النصب جيد، ويعلل له بقوله:" النصبُ في هذا جيّدٌ، لأنَّك إنما تريد ما هو مثلَ فلانٍ ولا مُفْلِحاً. هذا وجه الكلام. فإن أردت أن تقول ولا بمنزلة من يشبهه جررت، وذلك قولك: ما أنت كزيد ولا شبيهٍ به، فإنما أردت ولا كشبيهٍ به"(٣).

ومراده أنك إذا قلت:(ما زيد كعمرو ولا شبيها به) فهذا المعطوف (شبيها) يجوز فيه النصب والجر على وجهين مختلفين، فإذا نصبت لم تثبت شبيها، وإذا جررت فقد أثبت لعمرو شبيها، كأنك قلت: (ما زيد كشبيه عمرو).

فالفصل بين الجر والنصب أنك إذا جررت (الشبيه) فقد أثبتَّ شبيها، فمعناه: ما زيد كعمرو ولا كشبيه بعمرو، فقد أثبت لعمرو شبيها، ثم نفيت عن (زيد) شبه عمرو، وشبه شبيهه، وإذا نصبت لم تثبت ها هنا شبيها، والمعنيان مفترقان(٤).

وكأن سيبويه أراد أن يميز بين المعطوف على خبر الناسخ المجرور بحرف جر زائد، والمجرور بحرف جر أصلي، فكلاهما يتعدد ضبطه، لكن الثاني يتعدد معناه(٥).

---

(١) الكتاب ٦٧/١ ، وانظر : شرح الكتاب للسيرافي ٣٤٥/١.
(٢) انظر : شرح الرماني ٢٥٨/١.
(٣) الكتاب ٦٩/١ .
(٤) انظر : شرح الكتاب للرماني ٢٦٠/١ ، وشرح السيرافي ٣٤٧/١.
(٥) انظر : أنماط من أثر المعنى في توجيه ضبط القواعد المتعددة الوجوه . ص : ٥٦.

فالجر أجود في المجرور بحرف جر زائد (الباء) نحو (ليس زيد بجبان ولا بخيلا) حملا على اللفظ، والنصب أجود في المجرور بحرف جر أصلي (الكاف) في نحو (ما زيد كعمرو ولا شبيها به) حملا على الموضع، والدليل على ذلك قوله بعد ذلك: "وإذا قلت: ما أنت بزيد ولا قريبا منه، فإنه ليس ههنا معنى بالباء لم يكن قبل أن تَجيء بها، وأنت إذا ذكرتَ الكافَ تُمَثِّلُ. وتكون قريباً ههنا إن شئتَ ظرفاً. فإن لم تجعل قريباً ظرفا جاز فيه الجرُّ على الباء والنصبُ على الموضع"(١).

يريد أنك إذا قلت: ما أنت بزيد ولا قريبا منه أو ولا قريب منه، فالمعنى واحد، ويجوز الجر والنصب حملا على اللفظ أو الموضع، وإن كان الجر أجود ؛ لما ذكرنا أن الباء زائدة في قولك: " بزيد"، بخلاف الكاف التي دخلت للتشبيه في (ما زيد كعمرو ولا شبيها به)، فهناك فرق في المعنى بين الجر والنصب في (شبيها) كما سبق(٢).

٣- من التعدد الشكلي الذي عالجه سيبويه، وكاد ينصرف عنه ليرجّح وجها واحدا ؛ لأنه لا فارق في المعنى بين الوجهين – الفعل المعطوف على فعل الشرط، فيقول: "وسألت الخليل عن قوله: (إن تأتني فتحدثَني أحدثْك، وإن تأتني وتحدثَني أحدِّثْك)، فقال: هذا يجوز، والجزم الوجه. ووجه نصبه على أنه حمل الآخر على الاسم، كأنه أراد إن يكن إتيانٌ فحديث أحدِّثك، فلمَّا قبح أن يرد الفعل على الاسم نوى (أن)، لأن الفعل معها اسمٌ"(٣).

مفاد ما ذكره سيبويه وغيره أنه إذا وقع الفعل بين جملتي الشرط والجواب، فصارتا تكتنفانه، وكان ذلك الفعل إثر واو أو فاء(٤)– فجائز فيه وجهان:

أحدهما– الجزم، على التشريك في العامل، نحو قولك: إن تأتني فتنزلْ عندي أكرمك، أو: وتنزلْ عندي.

---

(١) الكتاب ٦٩/١.
(٢) انظر : شرح السيرافي ٣٤٧/١.
(٣) الكتاب ٨٨/٣.
(٤) وإنما اختص هذان الحرفان بهذا الحكم ، لِمَا في الفاء من معنى السببية ، ولِمَا في الواو من معنى المعية ، وكل واحد من هذين المعنيين يقتضي الاتصال بما قبل ، بخلاف غيرهما من الحروف ، فإنها ليست كذلك . انظر : الكتاب ٨٩/٣ ، وشرح السيرافي ٢٩٤/٣ ، والمقاصد الشافية ١٥٦/٦.

والوجه الآخر: النصب ، على ما تقدّم من تقدير المصدر معطوفا عليه بإضمار (أن)، كقولك: إن تأتني فتنزلَ عندي أكرمك، والتقدير:إن يكن منك إتيان فنزول أكرمك، أو مع نزول(١).

وذلك تفسير قول سيبويه:"ووجه نصبه على أنه حمل الآخر على الاسم، كأنه أراد إن يكن إتيانٌ فحديث أحدِّثك، فلمَّا قبح أن يرد الفعل على الاسم نوى (أنْ)،لأنّ الفعل معها اسمٌ"(٢).

وقد اختار سيبويه الجزم، وعبّر عنه بأنه الوجه، وذلك لأنه متى نُصِبَ لم يخرج عن معنى المجزوم، فاختاروا جزم الفعل المعطوف على الشرط ؛ لأنّ عامله عامل المجزوم الذي قبله، فيجتمع فيه تطابق اللفظين، وظهور العامل فيهما.

قال سيبويه:" وإنما كان الجزم الوجه ؛ لأنه إذا نصب كان المعنى معنى الجزم فيما أراد من الحديث، فلما كان ذلك كان أن يحمل على الذي عَمِل فيما يليه أولى؛ وكرهوا أن يتخطَّوا به من بابه إلى آخر إذا كان يريد شيئاً واحداً"(٣).

لكن إذا نُصب فهو على تأويلٍ بعيد المتناول، لا تُحْوِج إليه إلا ضرورة التأويل في النصب، أن يُرَدَّ (إن تأتني) إلى تقدير: إن يكن منك إتيان، و يُرَدَّ (تحدثني) إلى حديث، ويعطفه بالفاء، والتقدير: إن يكن منك إتيان فحديث(٤).

ومن مُثُل هذا الوجه (النصب) ما أنشده سيبويه من قول ابن زهير:

ومَن لا يقدِّم رِجْلَه مُطْمَئِنَّة... فيُثْبِتَها في مُسْتَوَى الأرضِ يَزْلَقِ(٥).

بل جعل الخليل النصب في هذا جيِّدا، من أجل النَّفْي الذي تقدّمه؛ لِأَن مَعْنَاهُ إِلَّا يقدّم مُثْبِتًا، كَمَا قَالَ: مَا تَأتِينِي فتحدثني، أَي: مَا تَأتِينِي مُحدِّثًا، فأراد هنا من المعنى ما أراد في قوله: لا تأتينا إلا لم تحدِّثنا، أي من لا يقدّم إلا لم يُثبتْ، زَلِقَ (٦).

---

(١) انظر : شرح السيرافي ٢٩١/٣-٢٩٢، والمقاصد الشافية ١٥٧/٦-١٥٨.

(٢) الكتاب ٨٨/٣.

(٣) الكتاب ٨٨/٣.

(٤) انظر : شرح السيرافي ٢٩١/٣.

(٥) من الطويل ، لابن زهير في شرح أبيات سيبويه ١١٩/٢ ، ولكعب في الكتاب ٨٩/٣ ، ولم أقع عليه في ديوانه ، ولزهير في ديوانه ٢٥٠.على نصب الفعل الواقع بين الشرط والجواب (فيُثْبِتَها) بأن مضمرة .

(٦) انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١١٩/٢.

وقد أنكر ابن مالك استشهاد سيبويه على هذه المسألة بهذا البيت ؛ لأن الفعل المتقدم على الفاء منفي، وجواب النفي ينصب في مجازاة وغيرها، وإنما يستشهد بقول الشاعر(١):

ومن يقترب منا ويخضعَ نُؤوه... ولا يخش ظلما ما أقام ولا هضما(٢).

وإنما جاز في المعطوف على فعل الجزاء الجزم والنصب، ولم يجز الرفع ؛ لأن حروف العطف قد أشركت بين الفعل الثاني الذي دخلت عليه والأول في الجزم، فلا سبيل للرفع فيه، وإنما كان يرتفع قبل دخول حروف العطف على معنى الحال ؛ لأن (فتحدثني) موضوع موضع (محدّثا) وما كان كذلك لم يأت بحرف العطف ؛ لأنك لو قلت: (إن تأتني ومحدّثا، أو فمحدّثا) كان الكلام فاسدا ؛ لأنه ليس في الكلام منصوب يعطف عليه، وأما ضمير (تأتني) فلا يصح العطف عليه، وإذا كان كذلك لم يكن للرفع وجه، وهذا معنى تعليل سيبويه(٣):"ولا يجوز في ذا الفعل الرفع. وإنَّما كان الرفع في قوله (متى تأته تعشو)، لأنَّه في موضع (عاشيًا)، كأنه قال: (متى تأته عاشيًا). ولو قلت: (متى تأته وعاشيًا) كان محالا. فإنَّما أمرهن أن يشركن بين الأول والآخر"(٤).

مراده أن الفعل كان يرتفع بعد فعل الشرط على تأويله بالحال قبل دخول حرف العطف، كما في قول الحطيئة:

مَتى تأتِه تَعْشو إلى ضَوْءِ نارِه... تَجِدْ خيرَ نارٍ عندها خيرُ مُوقِدِ(٥).

على معنى (عاشيًا)، ولو قلت: (متى تأته وعاشيًا) لكان مخلا ؛ لأنه ليس في (متى تأته) منصوب تعطف عليه (عاشيًا) إلا الهاء في (تأته)، ولو عطفت عليه صار (عاشيًا)

---

(١) انظر : شرح الكافية الشافية٣/١٦٠٦-١٦٠٧.

(٢) من الطويل، لم يعزه أحد ممن استشهد به إلى قائل . نؤوه: ننزله عندنا، هضما: ظلما وضياعا.انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٠٧ ، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٣٤.والشاهد فيه كسابقه.

(٣) انظر : المقاصد الشافية ١٥٩/٦.

(٤) الكتاب ٨٨/٣.

(٥) من الطويل ، في ديوانه ٥١، والكتاب ٨٦/٣ ، وتعشو: تنظر ببصر ضعيف. والشاهد على أنّ (تعشو) في موضع عاشياً، منصوب على الحال. ومعنى البيت واضح. انظر :شرح أبيات سيبويه ٢/ ٧٧.

كأنه إنسان آخر غير الهاء يقع الإتيان بهما، فكأنك قلت: متى تأتهما، وليس الأمر كذلك ؛ لأن (عاشيًا) هو الفاعل المضمر في (تأته) (١).

وخالف في ذلك ابن خروف، فأجاز الرفع مع الواو –خاصة– على الحال(٢) ، كأنه قال: إن تأتني وأنت تسألني، ولا يقدر الفعل مع الواو إلا بالجملة، فلا يقدّر (وسائلا)، كما في قولهم: (قمت وأصكّ عينه) على تقدير الجملة: (وأنا أصك عينه)، وكذا قول السَّلُولي:

فَلَمَّا خَشِيتُ أظَافِيرَهُمْ... نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا(٣).

على تقدير: وأنا أرهنهم مالكا(٤).

٤– ومما يلحق بالتعدد الشكلي أيضا، ويتصل بالموضع الذي قبله المعطوف على جملة جواب الشرط، وذلك ما أشار إليه سيبويه في قوله (٥): " فإذا انقضى الكلام ثم جئت بثمَّ، فإن شئت جزمت وإن شئت رفعت. وكذلك الواو والفاء... إلا أنَّه قد يجوز النصب بالفاء والواو.وبلغنا أنَّ بعضهم قرأ: "يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ""(٦).

سبق القول أن المعطوف على فعل الشرط بواو أو فاء – يجوز فيه الجزم على الإتباع، والنصب بـ(أن) مضمرة، وامتنع الرفع إذ لا يصح الاستئناف قبل الجواب(٧)، وليس في الكلام منصوب يعطف عليه، إذا اعتبرناها عاطفة.

أما إذا عُطف على الجواب، فلك في المعطوف ثلاثة أوجه(٨):

---

(١) الكتاب ٨٨/٣.
(٢) انظر : رأي ابن خروف في المقاصد الشافية ١٥٩/٦.
(٣) من المتقارب ، قائله عبد الله بن همام السلولي في خزانة الأدب ٩/ ٣٦ ، والمقاصد النحوية ٣/ ١٩٠؛ أظافير: جمع أظفور ، لغة في الظُّفر ، والمراد به هنا السلاح . مالكا: هو عريفه.
(٤) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢٩١/٣.
(٥) الكتاب ٩٠/٣.
(٦) من الآية ٢٨٤ من سورة البقرة ، قرأ ابن عامر وعاصم بالرفع على الِاسْتِئْنَاف ، وجزمها الباقون على الْعَطف ، وقراءة النصب مروية عن ابن عباس بإضمار أَن ، وَهُوَ ضَعِيف ، انظر إعراب القراءات الشواذ ٢٩٦/١ ، والبحر المحيط ٢/ ٧٥٢ ، وإتحاف فضلاء البشر ٢١٤/١.
(٧) انظر : التصريح بمضمون التوضيح ٤٠٩/٢.
(٨) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٢٩٢/٣–٢٩٣ ، والمقاصد الشافية ١٥٢/٦.

١-الجزم، عطفا على الجواب، سواء كان العطف بـ(الواو)، أو (الفاء)، أو (ثم)، ومنه قوله تعالى -الذي استشهد به سيبويه(١)-: "وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ"(٢)، وتقول: (إن تأتني أكرمك وأحسن إليك، أو فأحسن إليك)، بالجزم عطفا على الجواب، وسواء أكان العطف على لفظه إن كان الجزم ظاهرا كما سبق، أو على الموضع إن لم يكن ظاهرا(٣)، واستشهد له سيبويه بقراءة (مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ ويذرْهم)(٤)، بجزم (ويذرهم)، حملا على موضع الفاء وحدها (٥)، أو الفاء وما بعدها(٦) ؛ لأنها في موضع جزم، كأن التقدير في غير القرآن:(من يضلل الله لا يهد ويذرهم)،"فحمل الفعل على موضع الكلام؛ لأنَّ هذا الكلام في موضع يكون جواباً؛ لأن أصل الجزاء الفعل، وفيه تعمل حروف الجزاء؛ ولكنَّهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره"(٧).

ومثل الجزم على الموضع أيضا قول القائل:

فأَبلُوني بَلِيَّتَكُم لَعَلِّي... أصالحكم وأَسْتَدْرِجْ نَوَيّا(٨).

فجزم الفعل (أستدرج) عطفا على موضع (لعلى أصالحكم) ؛ لأن موضعه جزم ؛ لأنه جواب شرط مقدر دل عليه الأمر (فأبلوني) (٩).

---

(١) انظر : الكتاب ٣/٩٠.

(٢) سورة محمد : الآية ٣٨.

(٣) انظر : المقاصد الشافية ٦/١٥٣.

(٤) من الآية١٨٦ من سورة الأعراف. وانظر القراءة في : الكشف ١/٤٨٥ ، والبحر المحيط ٤/٤٣٣.

(٥) الحمل على موضع الفاء وحدها قول الفراء وابن خالويه من الكوفيين ، ووافقهم الزجاج وبعض المعربين . انظر: معاني القرآن للفراء ١/٨٨ وإعراب القراءات السبع ١/٢١٦ ومعاني القرآن وإعرابه ٢/٣٩٣ ، وزاد المسير ٣/٢٠١ والبيان في إعراب غريب القرآن ١/٣٨٠ ومشكل إعراب القرآن ١/٣٠٦ .

(٦) الحمل على موضع الفاء وما بعدها قول كثير من النحاة . انظر: شرح اللمع للواسطي ١٧٦ ، والكشاف ٢/٢٢٤ ، وأمالي ابن الشجري ١/٤٢٨ ، وتوجيه اللمع ٣٧٨ ، وشرح المفصل ٧/٥٥ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٤٣ ، والبحر المحيط ٢/٦٩٢، ومغنى اللبيب . ص : ٥٥٣.

(٧) انظر : الكتاب ٣/٩١.

(٨) البيت من الوافر ، لأبي دؤاد الإيادي ، وهو من شواهد الفراء ١/٨٨ وأمالي ابن الشجري ١/٢٨٠.

(٩) انظر : أمالي ابن الشجري ١/٢٨٠ والبيان للأنباري ١/٣٨٠، ومغني اللبيب . ص: ٥٥٣

ونظّر سيبويه الجزم ههنا بالنصب في قوله:

فلسْنا بالجبالِ ولا الحديدَا(١)

حمل الآخر على موضع الكلام وموضعه موضع نصبٍ، كما كان موضع ذاك موضع جزمٍ"(٢).

وتكون الفاء والواو حرفي عطف مجردين له –فلا يفيدان سببية ولا معية– والمضارع بعدهما مجزوم؛ لأنه معطوف على جواب الشرط.

٢– الرفع على الاستئناف، فالجملة استئنافية مستقلة في إعرابها عما قبلها، على اعتبار "الواو" و"الفاء" حرفي استئناف؛ تقول: (إن تأتني أكرمك وأحسن، أو فأحسن) بالرفع على تقدير: (وأنا أحسن إليك، أو فأنا أحسن إليك).

والفرق بين الجزم والرفع أن الجزم بالعطف على الجواب معناه مقيّد بما سبقه من شرط، بخلاف الرفع فإن معناه ليس مقيدا بالشرط، بل مطلق في كل حال، فلو قلت مثلا: (إن تساعد زيدا أكرمك وأحسن إليك) بالجزم، فمعناه أنك تحسن إليه إن ساعد زيدا، فالإحسان مقيد بالمساعدة، أما إذا رفعت فمعناه أن الإحسان ليس مقيدا بشيء، بل هو في كل حال، ومثله قوله تعالى: " وَإِن يُقَاتِلُوكُمْ يولوكم الأدبار ثمَّ لَا ينْصرُونَ"(٣)، برفع (ينصرون) على القطع، والمعنى أنهم لا ينصرون، وليس ذلك مشروطا بالقتال، بل هو على كل حال، ولو جزم لكان مشروطا بالقتال(٤)، وذلك فرق لطيف لا يؤثر في أنه من باب التعدد الشكلي.

٣– النصب بإضمار (أن)، على اعتبار الفاء للسببية والواو للمعية –وهما عاطفتان أيضا مع السببية والمعية– والمضارع بعدهما منصوب "بأن" مضمرة وجوبا، وهذا الوجه خاص بالواو والفاء دون (ثُمّ) ؛ لما سبق ذكره من أن الفاء فيها معنى السببية، والواو معنى المعية، وكل واحد من هذين المعنيين يقتضي الاتصال بما قبل، فجعلتا جوابا بالمعنى الذي يختص به كل واحدة، بخلاف (ثُمّ)، فإنها ليست كذلك، فليس فيها معنى اتصال ولا اجتماع(٥).

---

(١) سبق تخريجه .
(٢) انظر : الكتاب ٣/٩١.
(٣) سورة آل عمران ، من الآية ١١١.
(٤) انظر : معاني النحو ٤/١١٣.
(٥) انظر : شرح السيرافي ٣/٢٩٤ ، والمقاصد الشافية ٦/١٥٦.

قال سيبويه:" واعلم أن (ثمّ) لا ينصب بها، كما ينصب بالواو والفاء، ولم يجعلوها مما يضمر بعده أنْ، وليس يدخلها من المعاني ما يدخل في الفاء، وليس معناها معنى الواو، ولكنها تشرك ويبتدأ بها. واعلم أن (ثمَّ) إذا أدخلته على الفعل الذي بين المجزومين لم يكن إلَّا جزماً، لأنَّه ليس مما ينصب. وليس يحسن الابتداء لأنَّ ما قبله لم ينقطع"(١).

فمثال الفعل الواقع بعد الفاء ما استشهد به من قوله تعالى: " يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ"(٢)، حيث قرئ (فيغفر) بالرفع على الاستئناف، والجزم عطفا على الجواب، والنصب بأن مضمرة، وقراءة النصب في غير السبع، حكاها سيبويه(٣)، عَلَى إِضْمَارِ: أنْ، فَيَنْسَبِكُ مِنْهَا مَعَ مَا بَعْدَهَا مَصْدَرٌ مَرْفُوعٌ مَعْطُوفٌ عَلَى مَصْدَرٍ مُتَوَهَّمٍ مِنَ الْحِسَابِ، تَقْدِيرُهُ: يَكُنْ مُحَاسَبَةٌ فَمَغْفِرَةٌ وَتَعْذِيبٌ(٤).

واستشهد سيبويه للفعل الواقع بعد الواو بقوله تعالى: " وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ"(٥)، حيث قرئ بالأوجه الثلاثة في (ويكفر)، بالجزم عطفا على الجواب،

على موضع (فَهُوَ خَيْرٌ) ؛ إذ هو في موضع جزم جوابا للشرط، والرفع على الاستئناف، والنصب بأن مضمرة، كَالتَّقْدِيرِ الَّذِي قَدَّرْنَاهُ فِي: يُحاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ، فِي قِرَاءَةِ مَنْ نَصَبَ، فيغفر، أي: وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ يَكُنْ زِيَادَةُ خَيْرٍ لِلْإِخْفَاءِ وَتَكْفِيرٌ(٦).

وَهَذِهِ الْأَوْجُهُ قَدْ جَاءَتْ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

فَإِنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكْ... رَبِيعُ النَّاسِ وَالشَّهْرُ الْحَرَامُ

---

(١) الكتاب ٣/٨٩-٩٠.
(٢) من الآية٢٨٤ من سورة البقرة ، وسبق تخريج القراءة.
(٣) انظر : الكتاب ٣/٩٠.
(٤) انظر : البحر المحيط ٢/٧٥٢.
(٥) سورة البقرة من الآية ٢٧١.
(٦) انظر : البحر المحيط في التفسير ٢/ ٦٩٣.

ونَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عيشٍ... أَجَبَّ الظَّهْرَ ليس له سَنَامُ(١)

يُرْوَى بِجَزْمِ (وَنَأْخُذُ)، وَرَفْعِهِ، وَنَصْبِهِ(٢).

وجاز النصب بعد الفاء والواو إثر الجزاء؛ لأن مضمونه لم يتحقق وقوعه، فأشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام، أو لأنه مبني على اعتبار الشرط والجزاء في حكم النفي ؛ إذ الجزاء مشروط وجوده بوجود الشرط، ووجود الشرط مفروض، فكلاهما غير موصوفين بالوجود حقيقة(٣).

ومقارنة بين هذه الأوجه الثلاثة الجائزة في المعطوف على الجواب بين القوة والضعف، نجد أن الجزم أقوى الأوجه ؛ لما فيه من تشاكل اللفظين، ألا ترى أنهم يطلبون المشاكلة ويلزمونها في غير ذلك(٤) ؟ فكذلك هنا، ينبغي أن يكون الجزم أحسن ليكون مشاكلا لما قبله في اللفظ ولم يخلّ من المعنى بشيء، وكذا ظهور العامل فيهما، لأن عامله عامل المجزوم الذي قبله، فيجتمع فيه تطابق اللفظين، وظهور العامل فيهما، وهذا سبب حُسْنه(٥).

يضاف إلى المشاكلة أيضا أنه بالجزم يصير المعطوف داخلا في الجزاء كالمعطوف عليه، فمعناه مقيّد بما سبقه من شرط، بخلاف الرفع فإن معناه ليس مقيدا بالشرط، بل مطلق في كل حال، ومن هنا حكم ابن عطية بأن الجزمَ فِي (ويكفر) في قوله تعالى: "وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ"(٦)

---

(١) من الوافر للنابغة في ديوانه ص١٠٦، والأجبّ: الجمل المقطوع السنام. يريد أن عيشنا قد ذهب معظم خيره وما كنا فيه من السعة والخصب، فهو كبعير قد جبّ سنامه. وفيه شاهد آخر "أجبّ الظهر" حيث نصبت الصفة المشبهة المجردة من "أل" معمولها . انظر : شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٣.

(٢) انظر : شرح ابن عقيل ٤/ ٤٠.

(٣) انظر : شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٠٤ ، وشرح الكافية للرضي ٥٦/٤.

(٤) من ذلك أن ما كان معطوفا على جملة من فعل وفاعل ، واشتغل عن الاسم الذي من الجملة التي يعطف عليها الفعل ، يختار فيه النصب ، فلو لم يكن قبله الفعل والفاعل لاختاروا الرفع ، وهذا النحو من طلبهم المشاكلة كثير. انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ٢٣٦/١-٢٣٨.

(٥) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٢٩١/٣.

(٦) سورة البقرة من الآية ٢٧١.

أَفْصَحُ القراءات ؛لِأَنَّهَا تُؤْذِنُ بِدُخُولِ التَّكْفِيرِ فِي الْجَزَاءِ، وَكَوْنِهِ مَشْرُوطًا إِنْ وَقَعَ الْإِخْفَاءُ، وَأَمَّا رَفْعُ الفعل فَلَيْسَ فِيهِ هَذَا الْمَعْنَى(١).

وإن كان الرَّفْعَ –كما قلت– أَعَمُّ، لِأَنَّ الْجَزْمَ يَكُونُ عَلَى أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى جَوَابِ الشرط الثاني، والرفع يدل عَلَى أَنَّ التَّكْفِيرَ مُتَرَتِّبٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى عَلَى بَذْلِ الصَّدَقَاتِ، أَبْدَيْتَ أَوْ أَخْفَيْتَ، لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ هَذَا التَّكْفِيرَ مُتَعَلِّقٌ بِمَا قبله، ولا يختص التَّكْفِيرُ بِالْإِخْفَاءِ فَقَطْ، وَالْجَزْمُ يُخَصِّصُهُ بِهِ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الَّذِي يُبْدِي الصَّدَقَاتِ لَا يُكَفِّرُ مِنْ سَيِّئَآتِهِ، فَقَدْ صَارَ التَّكْفِيرُ شَامِلًا لِلنَّوْعَيْنِ مِنْ إِبْدَاءِ الصَّدَقَاتِ وَإِخْفَائِهَا، وَإِنْ كَانَ الْإِخْفَاءُ خَيْرًا مِنَ الإبداء(٢).

والرفعُ يلي الجزمَ في القوة، بل قد يكون جيدا إذا اكتفيتَ بالفاء في جواب الشرط، وأوليتَها اسما وخبرا، ثم عطفتَ عليها فعلا، كقولك: (إن تأتني فهو خير لك، وأكرمُك)، فالوجه فيه الرفع والمختار فيه، لأن (أكرمك) لَمّا عطفته على ما بعد الفاء صار كأنه واقع بعد الفاء فارتفع، ولذلك اختار بعضهم(٣) في قراءة (مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ)(٤) رفع الفعل (ويذرهم) ؛لأن ما بعد الفاءِ قد صار بمنزلتِه في غير الجزاءِ، فجرى الفعل هنا كما كان يجري في غير الجزاء، فيجوز الجزم عطفا على موضع الفاء، وهو أيضا جيّد قويّ، والرفع، وهو أقوى منه(٥).

وهذا ما أشار إليه سيبويه وعلّل له في قوله:"والرفع ههنا وجه الكلام، وهو الجيِّد؛ لأنَّ الكلام الذي بعد الفاء جرى مجراه في غير الجزاء، فجرى الفعل هنا كما كان يجري في غير الجزاء"(٦).

---

(١) انظر : المحرر الوجيز ٣٦٧/١.
(٢) انظر : البحر المحيط ٦٩٣/٢.
(٣) نَسَبَ الزجاجُ الاختيار إلى سيبويه . انظر : الكتاب ٩٠/٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٣٥٥.
(٤) من الآية ١٨٦. من سورة الأعراف.وسبق تخريج القراءة.
(٥) انظر: الكتاب ٩٠/٣ ، وشرحه للسيرافي ٢٩٤/٣ ، ٢٩٥، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٣٥٥.
(٦) الكتاب ٩٠/٣.

ويلي الجزمَ والرفع النصبُ، فالجزم والرفع جيّدان مختاران، والنصب دونهما، بل ذكر سيبويه أنه ضعيف(١)، ولولا أنه حكى ما بَلَغَه أنّ بعضهم قرأ (يُحَاسِبْكُمْ بهِ اللهُ فَيَغْفِرَ) –بالنصب(٢) – لَمَا أجازه.

وسبب ضعفه أن جواب الشرط خبر موجب، وسبيله أن يعطف عليه، أو يستأنف، بخلاف المعطوف على فعل الشرط، فإن النصب فيه أمثل منه في هذه المسألة ؛ لأن العطف هناك على فعل الشرط، وفعل الشرط غير واجب، فكان قريبا من الاستفهام والأمر والنهي، ونحوهما(٣).

ولا يجيزُ سيبويه النصب بأن المضمرة بعد الفاء الواقعة بعد الجزاء إلا على جهة الاضطرار، وزعم أنه نحو قول الشاعر:

سَأتركُ مَنزِلي لبَنِي تَمِيم... وألحقَ بالحجاز فأستريحَا(٤).

إلا أنه يختلف عنه في أن النصب في المعطوف على الجزاء فيما سبق من شواهد أقوى قليلاً منه في هذا البيت الذي نظّر به ؛ لأنه في الجزاء إنَّمَا يَجبُ به الشَّيءُ بوجُوبِ غيره فضارع الاستفهامَ وما أشبَهَهُ، بخلاف البيت، فقد نصب الفعل بـ"أن" لازمة الإضمار بعد الفاء بعد الواجب وليس قبلها نفي، ولا طلب، كأنه جعل لحاقَهُ بالحجاز سببًا لاستراحته،على معنى: (وأَلحق بالحجاز فإذا لحقتَ استرحتَ وإنْ أَلحقْ أسترح)، فتقديرهُ لمّا نصب كأنه قال: (يكونُ لحاقٌ فاستراحةٌ)، وقد جاء مثله في الشعر أبياتٌ لقوم فصحاءَ، إلاّ أنهُ قبيحٌ أن تنصب وتعطف على الواجبِ في غير شِعْرٍ، ومع ذلك فإن الإيجاب على غير الشرط أصلُ الكلامِ، وإزالةُ اللفظ عن جهتهِ في الفروعِ أحسنُ منها في الأَصولِ لأنها أَدَلُّ على المعاني (٥).

---

(١) انظر : الكتاب ٣/٩٠.

(٢) قَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَالْأَعْرَجُ، وَأَبُو حَيْوَةَ بِالنَّصْبِ عَلَى إضْمَارِ(أن): انظر : البحر المحيط ٢/ ٧٥٢.

(٣) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٣/٢٩٣، والمقاصد الشافية ٦/١٥٨.

(٤) هذا بيتٌ من الوافر، وهو للمُغيرة بن حبناء التّميميّ.والشّاهدُ فيه: (فأستريحا) حيث نصب الفعل بـ (أنْ) مضمَرة بعد فاء السّببيّة، دون أن تُسبَق بنفيٍ أو طلب؛ وهذا ضرورة.انظر هذا البيت في: الكتاب ٣/٣٩، ٩٢، وشعرُه – ضمن شعراء أمويّون – ٣/٨٣.

(٥) انظر : الأصول في النحو ٢/١٨٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٣٥٦.

قال سيبويه مشيرا إلى ذلك: "واعلم أنَّ النصب بالفاء والواو في قوله: (إن تأتني آتك وأعطيك) ضعيف، وهو نحو من قوله:

وَأَلحقُ بالحجاز فأستريِحَا

فهذا يجوز، وليس بحدّ الكلام ولا وجهه، إلَّا أنَّه في الجزاء صار أقوى قليلاً؛ لأنه ليس بواجب أنه يفعل، إلا أن يكون من الأول فعلٌ، فلمَّا ضارع الذي لا يوجبه كالاستفهام ونحوه أجازوا فيه هذا على ضعفه، وإن كان معناه كمعنى ما قبله إذا قال: وأعطيك. وإنَّما هو في المعنى كقوله: أفعل إن شاء الَّله، يوجب بالاستثناء"(١).

...

بهذا القدر من النماذج أكتفي، مبيّنا أن تعدد الحكم الإعرابي في كتاب سيبويه كانت تتحكم فيه عدة مؤثرات أخري غير التعدد اللهجي والمعنى، كالتعدد الذي يتعلق بالعامل النحوي من قبيل التوسع في الكلام، دون أن ينطوي على فوارق دلالية تتعلق بالمعنى واختلاف مقاصد الكلام.

ثم أنتقل بعد هذا إلى الفصل الثاني الذي يتعلق بدراسة تحليل سيبويه لهذه التراكيب، ومنهجه فيه، وما تضمنه هذا التحليل من إشارات.

---

(١) انظر : الكتاب ٣/٩٢.

الفصل الثاني
وعنوانه (التحليل النحوي لِمَا تعدّد ضبطُه في كتاب سيبويه)

وقد جاء في المباحث التالية:

الأول - أصل التركيب.

الثاني– استدلال سيبويه على ما يحتمله التركيب من وجوه إعرابية متعددة.

الثالث-تعدّد وجوه الإعراب والتقدير.

الرابع-تعدّد وجوه الإعراب وقضية العامل النحوي.

الخامس- تعدّد وجوه الإعراب والتوسع في الاستعمال.

السادس- شخصية سيبويه النحوية في ما تعدّد ضبطُه الإعرابي.

السابع-الأسس التي بنى عليها ترجيحاته وتضعيفاته.

منهج سيبويه في التحليل النحوي لِمَا تعدد ضبطه.

أولا– أصل التركيب.

أبرز سيبويه في تحليله لبعض التراكيب التي يتعدد ضبطها الإعرابي المستوي الأصلي الذي كان عليه التركيب، فتراه يشير إلى ذلك بمصطلح (هذا تمثيل ولم يُتكلَّم به)، وهذا المصطلح ورد في كتاب سيبويه كثيرا(١)، وهو مصطلح يمثل جانبا من جوانب التحليل النحوي للتركيب عند سيبويه، حيث يقوم على إرجاع التركيب إلى حالة سابقة غير متكلَّمٍ بها، متقارَبٍ بينها، وهو المستوى الافتراضي الذي يصوغ فيه سيبويه تركيبا غير مستعمل، هو الأصل، ويكون التركيب موضع الدراسة فرعا عنه لخضوعه لما يطرأ عليه من تحويلات(٢)، كما نراه في إرجاعه أسلوب التعجب إلى الجملة الاسمية ؛ لأنه لا يمكن في ضوء ما قرره النحاة أن يوجد تركيب تتألف عناصره الأساسية من حرف وفعل(٣)، فتراه يقول:" وذلك قولك: ما أَحْسَنَ عبدَ الله. زعم الخليلٌ أنه بمنزلة قولك: شيء أحسنَ عبدَ اللهِ، ودَخَلَه معنى التعجُّب. وهذا تمثيل ولم يُتَكلَّم به"(٤).

وإذا جئنا إلى استعمال سيبويه هذا المصطلح في التركيب المتعدد الوجوه، نراه في إعراب الأعداد المضافة إلى الضمائر مثل (وحدَهم، ثلاثتهم، أربعتهم، خمستهم... إلى العشرة) فيشير إلى أن الحجازيين ألزموها حالة واحدة النصب على الحالية، أما بنو تميم فيجرونها على ما قبلها توكيدا، إن رفعا فرفعٌ، وإن نصبا فنصبٌ، وإن جرًّا فجرٌّ، خلاف (وَحده)، فَلَا سَبِيل إِلَى تَغْيِيره عَن النصب(٥).

ولمّا كان حقّ الحال أن تكون مشتقة دالّة على المعنى وصاحبها، وهذه الأعداد جامدة غير مشتقة، وحقّها أيضا أن تكون نكرة، وهذه الأعداد معرفة بالإضافة، رأينا سيبويه

(١) انظر على سبيل المثال لا الحصر: الكتاب ج١/١٠٣،٨٣،٧٢ ، ٣١٢ ،٣٢٣ ،٣٥٣ ،٣٧١ ،٣٧٤ ،٣٧٥ ،٣٧٦.ج٢/٩٢ ،٣،٢٧٨،١٧١،١١٩،١١٨/٣٤،٢٨.ج٣/٢٨،٣٠،٣٢،٥١.

(٢) انظر مفهوم الجملة عند سيبويه . ص ٢٤٩.

(٣) انظر التمثيل النحوي في كتاب سيبويه . ص:٦٢.

(٤) الكتاب ١/٧٢.

(٥) انظر : الكتاب ١/٣٧٤ ،وشرح الكافية للرضي ٢/٢١ ، ولسان العرب ٢/١٢١ (ث ل ث) ، واللهجات في كتاب سيبويه . ص : ٨٨.

يؤول ذلك –نقلا عن الخليل– بأنه في تأويل مصدر، وُضِعَ موضعَ الحال(١)، ثم يشير إلى أن هذه التأويل تمثيل لم يتكلم به، فيقول:" وزعم الخليل رحمه الله، حيث مثّلَ نَصْبَ وحدَه وخمستهم، أنّه كقولك: أَفردتهم إفراداً. فهذا تمثيل، ولكنه لم يُستعمل في الكلام.ومثل خمستهم قول الشماخ:

أَتَتْنِي سُلَيمٌ قَضّها بقضيضِها... تمسّح حَولي بِالبَقِيعِ سبالها (٢).

كأَنّه قال: انقضاضَهم، أي: انقضاضاً. ومررتُ بهم قضّهم بقضيضهم، كأَنّه يقول: مررتُ بهم انقضاضاً. فهذا تمثيل وإن لم يُتكلَّم به، كما كان إفراداً تمثيلا"(٣).

فقد جعله سيبويه في تأويل مصدر وضع موضع الحال،فـ(إيحادا) وضع موضع (مَوْحَد)، وثلاثتهم إلى خمستهم وضع موضع (تثليثا، وتربيعا، وتخميسا) ؛ لأَنَّك إذا قلت: مَرَرْت بالقوم خمستهم – فَمَعْنَاه: بهؤلاء تخميسا(٤).

وكذا يستعمل هذا المصطلح أيضا في وضع المصدر موضع الحال قوله: " ومثل قولك فيها عبد الله قائما: هو لك خالصا، وهو لك خالصٌ...وبعض العرب يقول: هو لك الجماء الغفيرُ، يرفع كما يرفع الخالص. والنصبُ أكثر، لأن الجمّاء الغفير بمنزلة المصدر، فكأنه قال: هو لك خُلوصاً. فهذا تمثيلٌ ولا يُتكلم به"(٥).

فـ(هو) مبتدأ و (لك) خبره، والجماء الغفير منصوبة على الحال، ويجوز في لغة بعض العرب رفعها، على أنها خبر المبتدأ (هو) والظرف (لك) لغو ؛ لكن النصب أكثر ؛ لأن الجماء الغفير بمنزلة المصدر، والمصدر يكون في موضع الحال، كأنه قال: هو لك خلوصا، وخلوصا في معنى خالصا، لكنه تمثيل لم يُتكلَّم به(٦).

---

(١) أجاز سيبويه وقوع المصدر حالا ، لكنه لا يقيس عليه. انظر : الكتاب ١/٣٧٠-٣٧١ ، وشرح المفصّل ٢/٦٢، والتّصريح ١/٣٧٤.
(٢) سبق تخريجه.
(٣) الكتاب ١/٣٤٧.
(٤) انظر : المقتضب ٣/ ٢٣٩.
(٥) الكتاب ٢/٩١-٩٢.
(٦) انظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي٢/٤١٨.

وفي تأويل الاسم بالمصدر، ووضعه موضع الحال قوله في نصب (سواء) على الحال، من نحو(هذا درهمٌ سواءً)، "كأنه قال: هذا درهم استواءً. فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به"(١).

وفي باب (الفاء) ذكر سيبويه في الفعل الواقع بعد الفاء جواز الوجهين: الرفع على إشراك الفعل الأول فيما دخل فيه،أو بإضمار مبتدأ، والنصب بإضمار (أنْ)، فيقول:" و(أنْ) لا تظهر ههنا، لأنه يقع فيها معان لا تكون في التمثيل، كما لا يقع معنى الاستثناء في (لا يكون) ونحوها، إلا أن تضمر. ولولا أنك إذا قلت: (لم آتك) صار كأنك قلت: لم يكن إتيانٌ، لم يجز فأحدثك، كأنك قلت في التمثيل فحديث. وهذا تمثيل ولا يتكلم به بعد (لم آتك)، لا تقول: لم آتك فحديثٌ. فكذلك لا تقع هذه المعاني في الفاء إلا بإضمار (أنْ)، ولا يجوز إظهار (أنْ)، كما لا يجوز إظهار المضمر في (لا يكون) ونحوها"(٢).

لمّا كانت الفاء لا تخرج عن أصلها في كونها عاطفة، كان العطف بها إما ظاهرا وإما مؤولا، فالعطف الظاهر أن تعطف ما بعدها على ما قبلها، فتدخله في إعرابه، وظاهر معناه، ويكون حكمها حكم (ثُمّ) في الإعراب والمعنى، كقولك (زيد يأتيني فيحدثني، وأريد أن تأتيني فتحدثني، وإن يأتك زيد فيحدثك تحسن إليه)، والمنصوب بعدها هنا ليس على إضمار (أن) بل بالناصب الذي قبلها وعُطف عليه.

ولمّا كان العطف الظاهر هنا ممتنع ؛ لأن ما قبل الفاء غير موجب معلقا بما بعد الفاء شرطا على وجوه مختلفة، أحوجت إلى التغيير وإضمار (أن) ليدل على تلك الوجوه، وهذا هو العطف المتأوَّل، كأن التقدير في (لم تأتني فتحدثني) –كما ذكر سيبويه– لم يكن منك إتيان فحديث، فالإتيان منفي نفيا مطلقا، والحديث ممتنع من أجل عدم الإتيان، ولو وجد الإتيان لوجد الحديث، ثم يشير سيبويه أن هذا التأويل الافتراضي (تمثيل ولا يتكلم به) (٣).

وفي تقديمه هذا المستوى الافتراضي بالصيغة الاسمية في الفعل الثاني يرتبط بمحاولة سيبويه عقد المواءمة بين الصيغتين (لم يفعل، ويفعل) أي (أتى وأُحدّث)، وهما

(١) الكتاب ١١٩/٢.
(٢) الكتاب ٢٨/٣.
(٣) انظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٣٠/٣ ، والمقاصد الشافية ٤٥/٥.

مختلفان في الدلالة الزمانية، ولكن سيبويه يجد حلا في بحثه عن الخصائص المعجمية للفعل (أتى) فبنيته المجردة تشتمل على الحدث وهي (لم يكن إتيان)، فكان تقدير (أن) الناصبة للفعل نقلا للفعل إلى الحدثية الخالصة ؛ ليتناسب مع الحدث السابق (الإتيان) ومع موضوعه الاسمي، ويتضح ذلك في النص السابق عند قوله:"ولولا أنك إذا قلت: (لم آتك) صار كأنك قلت: لم يكن إتيانٌ، لم يجز فأحدّثك، كأنك قلت في التمثيل فحديث. وهذا تمثيل ولا يتكلم به بعد (لم آتك).لا تقول: لم آتك فحديثٌ"(١).

وتراه أيضا يستعمل هذا المصطلح في المصادر المنصوبة في لغة عامة العرب بإضمار فعل غير مستعمل إظهاره، نحو (سقيا، ورعيا، وخيبة...)، ثم يعلل عدم إظهار الفعل بقوله:" وإنَّما اختُزل الفعلُ ها هنا ؛ لأنَّهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل، كما جُعل الحَذَرَ بدلا من احذرْ. وكذلك هذا، كأنَّه بدلٌ من (سَقاك اللهُ، ورَعاك اللهُ)، ومِن (خَيَّبَك الله).وما جاء منه لا يَظهر له فِعلٌ فهو على هذا المثال نصب، كأنك جعلت (بهراً) بدلاً من (بَهَرَك اللهُ)، فهذا تمثيلٌ ولا يُتكلَّم به"(٢).

فقد أشار إلى أن هذه المصادر سبب هذا الاختزال، فهي تقوم مقام الفعل شاغلة بذلك محل الفعلية عوضا عن الفعل في الجملة، فتراه يقرّب الأمر بقوله (كأنك جعلت (بهراً) بدلاً من (بَهَرَك اللهُ) فهذا تمثيلٌ ولا يُتكلَّم به. فقد قام المصدر بجانب وظيفته في دلالته على حدثية الفعل إلى الدلالة على الفعل ذاته، ولهذا ما كان للفعل أن يظهر هنا(٣).

نخلص من ذلك أن هذه العبارة (وهذا تمثيل لم يتكلم به) أسلوب تقريبي يوضح الشرح ويبينه، حيث أراد به سيبويه تحليل التركيب تحليلا نحويا بإرجاعه إلى أصله غير المستعمل، مبينا ما حدث له من التغيير والتحويل، وهي تدل على وعي سيبويه بالفارق بين العبارة الأصلية موضوع التحليل والعبارة الشارحة، ومعناه أن تقدير الأصل مسألة افتراضية، لذا تراه يقول: كأنه قال كذا...وكأنه يقول كذا....، لكن لا ننسى أن فضل السبق في وضع هذه النظرية التي تفترض وجودا عميقا للبُنَى النحوية هو الخليل، كما سبق في أسلوب التعجب (ما أحسن عبد الله) بإرجاعه في الأصل إلى

(١) انظر : مفهوم الجملة عند سيبويه . ص : ٢٥٤.
(٢) الكتاب ٣١٢/١.
(٣) انظر : مفهوم الجملة عند سيبويه . ص : ٢٦٠.

تركيب اسمي" أنه بمنزلة قولك: شيء أحسنَ عبدَ اللهِ، ودَخَلَه معنى التعجُّب. وهذا تمثيل ولم يُتَكلَّم به"(١).

ثانيا – استدلال سيبويه على ما يحتمله التركيب من وجوه إعرابية متعددة.

كان من منهج سيبويه التحليلي في توضيح ما يحتمله التركيب من تعدد في ضبطه الإعرابي أن يعضد ويؤكد هذا التعدد بحشد بعض الشواهد والأدلة، وهي متنوعة على النحو التالي:

١–الاستدلال بلغة القرآن.

*** من ذلك مثلا ما ذكره سيبويه في باب ما ينتصب فيه الخبر ؛ لأنه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء من نحو (في الدار زيد قائما، وعندك عمرو مقيما)، فلك في الظرف وجهان:**

أحدهما– أن تجعله خبرا للاسم وتنصب الوصف على الحال، ويكون العامل الناصب للظرف (استقر) مقدّرا، وناب الظرف عنه ،والعامل في الحال هو الظرف النائب عن استقر.

والوجه الآخر: أن تجعل خبر الاسم الوصف وترفعه، وتجعل العامل في الظرف الوصف، كقولك (عندك عمرو مقيم)، الناصب لـ(عند) هو (مقيم) (٢).

فيعضد ما ذكره من جواز الوجهين الرفع والنصب بقوله: وقد قُرئ هذا الحرف على وجهين: " قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ" (٣)، بالرفع والنصب"(٤).

*** وكذا في باب الاشتغال الذي يسميه سيبويه باب ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قُدِّم أو أُخِّر، وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم"، ويوضح فيه جواز الوجهين من**

(١) الكتاب ٧٢/١ ، وانظر: مفهوم الجملة عند سيبويه . ص :٢٥١.
(٢) انظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤١٥/٢.
(٣) سورة الأعراف من الآية ٣٢ ، وسبق توجيه القراءة وتخريجها في البحث.
(٤) الكتاب ٩١/٢.

بناء الفعل على الاسم ورفعه على الابتداء، أو نصبه على إضمار فعل يفسّره المذكور، مدلّلا على ذلك بقوله(١): " وقد قرأ بعضهم: " وَأَمّا ثَمُودَ فَهَدَيْناهُم"(٢).

حيث قرأ العامة بِالرَّفْعِ مَمْنُوعا مِنَ الصَّرْفِ على الابتداء، وقرئ(ثَمُودَ) بِالنَّصْبِ مَمَنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ على الاشتغال، والتقدير: وأمّا ثمود فهدينا هديناهم، ولا يقدر الفعل قبل (ثمود)؛ لِئلا يفصل بين "أمّا" والفاء بجملة تامة، وذلك ممنوع، ولا يقال هنا إن بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها، فلا يفسر عاملا؛ لأن الفاء ليست في محلِّها الأصلي فلا يمنع من العمل(٣).

*** ويدلّل أيضا على صحة جواز الوجهين في التابع في باب ما ينتصب على التعظيم والمدح، وأن القطع كما يأتي في النعت يأتي في العطف بقوله تعالى:" لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ(٤)".معقبا بقوله: "فلو كان كله رفعاً كان جيداً. فأما المؤمنون فمحمولٌ على الابتداء"(٥).**

وفي قوله:(ولو رفع كله كان جيدا) إشارة إلى قراءة ابْن جُبَيْرٍ، وَالْجَحْدَرِيّ، وَعِيسَى بْنُ عُمَرَ، وَيُونُس وَهَارُونَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو: وَالْمُقِيمُونَ بِالرَّفْعِ نَسَقًا عَلَى الْأَوَّلِ(٦).

ويستدل على القطع في الأفعال بقوله: "وبلغنا أنّ أهل المدينة يرفعون هذه الآية: " وَمَا كَانَ لبشرٍ أَنْ يكلِّمَهُ اللهُ إِلَّا وَحيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَو يُرْسلَ رَسُولا "(٧)، فكأنه والله أعلم قالَ الله عز وجل: لا يكلم الله البشر إلا وحياً أو يرسل رسولاً، أي في هذه الحال وهذا كلامه إياهم، كما تقول العرب: تحيّتُك الضربُ، وعتابُك السيفُ، وكلامُك القتلُ"(٨).

---

(١) الكتاب ٨٢/١.
(٢) سورة فصلت من الآية ١٧، وقراءة النصب في : مختصر شواذ القرآن لابن خالويه : ١٣٤.
(٣) انظر : البحر المحيط ٩/ ٢٩٦ ، والتصريح ٤٥١/١ ، وحاشية الصبان ١٠٨/٢.
(٤) سورة النساء من الآية ١٦٢.
(٥) الكتاب ٦٣/٢.
(٦) انظر: البحر المحيط ٤/ ١٣٤.
(٧) سورة الشورى من الآية٥١. قَرَأَ نَافِعٌ وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ: (أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ) بِالرَّفْعِ فِيهِمَا ، وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ: بِنَصْبِ الْفِعْلَيْنِ. انظر : الحجة للقراء السبعة ١٥٥/٣.
(٨) الكتاب ٥٠/٣.

وقد يستدل بلغة القرآن على إثبات صحة وجه ورد في لغة بعض العرب، كما فعل عند كلامه على باب (ما ينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور) حيث استشهد بالآيات القرآنية لتأييد ما جاء في لغة بني تميم من وجوب الرفع في المصادر المحلاة بـ(أل) بعد (أما) لامتناع أن تكون حالا، يقول:" وأَمَّا بنو تميم فيرَفعون لِما ذكرتُ لك، فيقولون: أَمّا العلمُ فعالمٌ، كأَنه قال: فأنَا أو فهو عالمٌ به. وكان إضمارُ هذا أحسنَ عندهم من أن يُدخِلوا فيه مالا يجوز، كما قال سبحانه: " وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا"(١)، أَضمر " فِيهِ "(٢).

*** ويدلّل أيضا على أن (كان) إذا كان اسمها وخبرها معرفتين فأنت بالخيار، أيّهما جعلته فاعلا رفعته، ونصبت الآخر، بقوله تعالى: "مَا كانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قالُوا"(٣)، وقوله تعالى:" وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا "(٤)، "وإن شئت رفعتَ الأوّل، كما تقول: ما ضرب أخوك إلا زيداً. وقد قرأ بعض القرّاء ما ذكرنا بالرفع"(٥).**

– ويقيس على القراءة إجازة وجه آخر في التركيب، كما في باب ما ينتصب لأنه ليس من اسم ما قبله، ولا هو هو) من نحو قولك: (هذا درهم سواءً) بنصب (سواء) على الحال على أنها في تأويل المصدر (استواء)، يستدل أيضا بجواز إعرابه صفة، فتقول: هذا درهمٌ سواءٌ، كأنك قلت: هذا درهمٌ تام، بقراءة عز وجل: " فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ(٦) ". وقد قرأ ناسٌ: " في أربعةِ أيامٍ سواءٍ(٧) ". قال الخليل: جعله بمنزلة مستويات"(٨).

وغير ذلك – من الشواهد والأدلة القرآنية التي يعضد ويؤكد بها تعدد الضبط الإعرابي – كثير وكثير.

---

(١) سورة البقرة من الآية ٤٨.
(٢) الكتاب ٣٦٨/١.
(٣) سورة الجاثية من الآية ٢٥.
(٤) سورة الأعراف من الآية ٨٢.
(٥) الكتاب ٥٠/١ ، وانظر قراءة الرفع في : إعراب القراءات الشواذ للعكبري ٤٧١/٢.
(٦) سورة فصلت من الآية ١٠.
(٧) قرئ بجر (سواء) على النعت ، وبالرفع على تقدير : هي سواء، انظر : إعراب القراءات الشواذ للعكبري ٤٢٦/٢.
(٨) الكتاب ٥٠/١.

٢- الاستدلال بالحديث النبوي.

جاء الاستدلال على جواز تعدد الأوجه الإعرابية بالحديث قليلا إذا ما قورن بلغة القرآن ؛ نظرا لأن الأحاديث التي ذكرها سيبويه قليلة، إضافة إلى عدم الإشارة إلى أنها من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد ساقها سيبويه إما للاستدلال بها، أو لتوجيه ظواهر إعرابية فيها(١)، وما يعنينا هنا ما يتعلق بالظاهرة الإعرابية متعددة الوجوه، كما يلي:-

*** من ذلك مثلا حديثه عن جواز الوجهين في ضمير الفصل في (باب ما يكون فيه "هو، وأنت، وأنا، ونحن" وأخواتهن فصلا)، إما أنه لا يغيّر ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يُذكر، وذلك قولك: حسبتُ زيدا هو خيرا منك، وإما أن يكون في هذا الباب بمنزلة اسمٍ مبتدأ وما بعده مبني عليه، فكأنك تقول: أظن زيدا أبوه خيرٌ منه، ووجدتُ عمرا أخوه خيرٌ منه(٢).**

وبعد أن ذكر ذلك، نجده يستدل عليه بالحديث الشريف:"كلُّ مولود يُولَدُ على الفطرة، حتى يكون أبواه هما اللذان يهوِّدانه وينصِّرانه"(٣)، برفع (اللذان) ونصبه، فالرفع من وجهين، والنصب من وجه واحد.

فأحد وجهي الرفع أن يكون (المولود) مضمَراً في (يكون)، و(الأبوان) مبتدآن، وما بعدهما مبني عليهما، كأنه قال: حتى يكون المولود أبواه اللذان يهودانه وينصرانه.

والوجه الآخر: أن تعمل (يكون) في الأبوين، ويكون (هُما) مبتدأ وما بعده خبرا له، وزاد السيرافي في الرفع وجها ثالثا، أن يكون في (يكون) ضمير الشأن، وما بعده مبتدأ وخبر مفسّر له(٤).

والنصب على أن تجعل (هُما) فصلا، وما بعده خبر (يكون)(٥).

---

(١) انظر : الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو . ص : ١٨٢.
(٢) انظر : الكتاب ٣٨٩/٢.
(٣) أخرجه البخاري برقم ١٣٥٨ ج ٩٤/٢ ، ومسلم برقم ٢٦٥٨ ج٢٠٤٧/٤من حديث أبي هريرة بألفاظ متقاربة من لفظ سيبويه ، انظر تفصيل ذلك في فهرس شواهد سيبويه للنفاخ. ص : ٥٧-٥٨.
(٤) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ١٦٠/٣.
(٥) انظر : الكتاب ٣٩٣/٢-٣٩٤.

جدير بالذكر أن سيبويه عند استدلاله بهذا الحديث لم يصرح بأنه حديث، بل استدل به على أنه قول للعرب، حيث قال: " وأما قولهم: " كلُّ مولود يُولَدُ على الفطرة، حتى يكون أبواه اللذان يهودانه وينصرانه "(١).

* وكذلك أيضا عند حديثه عن المفعول المطلق المنصوب بفعل محذوف، فبعد أن فصّل في نصب (سلاما، وحمدا، وشكرا، وأمثالها) وجواز الرفع فيها، استدل بدعاء النبي – صلي الله عليه وسلم –(سُبُّوحًا قُدُّوسًا رَبَّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ)، الذي رُوي بالوجهين: الرفع والنصب(٢)، دون التصريح بأنه من قول النبي –صلي الله عليه وسلم– فيقول: "(وأمّا سُبّوُحاً قُدُّوساً رَبّ الملائكةِ والرُّوحِ)، فليس بمنزلة سُبحانَ اللهِ؛ لأنّ السُّبّوحَ والقُدّوسَ اسمٌ، ولكنَّه على قوله: أَذْكرُ سُبُّوحاً قُدّوساً....ومن العرب من يَرفع، فيقولُ: "سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ رَبَّ الملائكة والرُّوح "، كما قال: أهلُ ذاك وصادقٌ واللهِ. وكلُّ هذا على ما سمعنا العربَ تَتكلَّم به رفعا ونصباً"(٣).

فهو هنا يذكر الروايتين في الحديث النبوي الشريف، على حسب ما سمع العرب تتكلم به رفعا ونصبا، ويفسّر كل وجه من الوجهين: النصب بتقدير (أذكر)،والرفع على إضمار مبتدأ، ونسب رواية الرفع إلى العرب، مع أنها رواية أخرى للحديث ، وربما لم يسمع سيبويه هذا الدعاء من أفواه العرب، لكنه نوع من القياس الذي قاسه على كلامهم، فأجاز فيه وجه الرفع.

* وفي حديثه عن الحكاية وإبقاء المحكي على حاله، أو جواز تأثره بالعوامل قبله، يقول:" فإن أردت حكاية هذه الحروف تركتها على حالها، قال: " إن الله ينهاكم عن قيلَ وقالَ(٤) "، ومنهم من يقول: عن قيلٍ وقالٍ، لمّا جعله اسماً"(٥).

– الاستدلال بكلام العرب.

عضّد سيبويه هذه الظاهرة وأكّدها بكثير من كلام العرب شعرا كان أو نثرا، ففي الشعر مثلا نراه يعطي البيت الشعري كل الوجوه المحتملة لتخريجه، فإذا روى البيت بأوجه

(١) انظر : الكتاب ٢/٣٩٣.
(٢) رواية النصب في مسند أبي داود الطيالسي ٣/ ٩٦ برقم ١٥٩٩، ومصنف عبد الرزاق ٢/ ١٥٧برقم ٢٨٨٤، ورواية الرفع في صحيح مسلم ١/ ٣٥٣، ومسند أحمد ٤٢/ ٨٥.
(٣) الكتاب ١/٣٢٧.
(٤) الحديث في مسند الشهاب للقضاعي ٢/ ١٥٥ ، والأحاديث المختارة ٩/ ٤٠٠.
(٥) الكتاب ٣/٢٦٨-٢٦٩.

مختلفة فإنه يبيّن وجوهها، وإن لم يكن له إلا رواية واحدة، فإنه يشير إلى احتمالات أخرى، لو كان الشاعر ذكرها لجاز له ذلك، ثم يطبّق ما يرد في البيت الشعري من وجوه محتملة على الأمثلة التي يتعدد فيها وجوه الإعراب.

من ذلك مثلا ما ذكره في:" هذا باب ما يَنتصب من الأسماءِ والصفات لأنَّها أَحوالٌ، من تعدد الأوجه في (البُرّ أرخص ما يكون قفيزان) بالرفع والنصب في (أرخص) وفي (قفيزان)، فيقول:" وتقول: البُرُّ أَرخصُ ما يكون قَفيزانِ، أي: البرُّ أَرخصُ أَحوالِه التي يكون عليها قَفيزانِ، كأَنّك قلت: البرُّ أَرخصُه قَفيزان"(١).

ثم يدلل على ذلك بهذا البيت التي تنشده العرب على أوجه، وهو قول عمرو بن مَعْدِ يكَرِبَ:

الحرْبُ أوَّلُ ما تكون فُتَيّة... تَسْعَى ببزَّتها لكل جَهولِ (٢).

فقد ذكر سيبويه أن فيه ثلاثة أوجه: وجه يرفع فيه (أولّ، وفُتَيّة)، والثاني نصب (أوّل) ورفع (فُتَيّة)، والثالث رفع (أوّل) ونصب (فُتَيّة).

فمن رفع (أوّل) ونصب (فُتَيّة) وأنّث (تكون)، جعل (الحرب) مبتدأ و(أوّل) مبتدأ ثانيا و(فُتَيّة) خبر (أوّل)، وكان حقّه أن يكون أوّل فتى ؛ لأنه خبر (أوّل)، و(أوّل) مذكر، ولكنه حمله على المعنى وأنّث ؛ لأن المعنى أوّل أحوالها، فأنّث المضاف لتأنيث المضاف إليه.

ومن نصب (أوّل) ورفع (فُتَيّة) جعل (فُتَيّة) خبر الحرب، وجعل (أوّل) ظرفا له،كأنه قال: الحرب فُتَيّة في أوّل ما تكون، وأما من رفع (أوّل) ونصب (فُتَيّة) على الحال، فكأنه قال: الحرب أوّل ما تكون إذا كانت فُتَيّة (٣).

ثم يقول:" ومن رَفَعَ الفُتَيَّة ونَصَب الأوّل على الحال، قال: البُرُّ أَرْخَصَ ما يكون قَفيزانِ. ومن نَصَبَ الفُتَيَّة ورَفَعَ الأوّل، قال: البُرُّ أَرْخَصُ ما يكون قَفيزَيْن"(٤).

---

(١) الكتاب ٤٠١/١.

(٢) من البسيط ، في الكتاب ٤٠١/١، ، وفُتَيّة : تصغير فتاة ، والبزة: ما عليها من الثياب. يقول: الحرب أوّل أمرها عين، تدعو الجاهل إلى الدخول فيها، وتستفزه حتى يستحسن المحاربة. انظر : شرح أبياته لابن السيرافي ١٩٣/١.

(٣) انظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٩٠/٢-٢٩١.

(٤) الكتاب ٤٠٢/١.

*** ومن ذلك أيضا ما ذكره في باب (كم) وتعدد أوجه الاسم المفصول بينه وبين (كم) بفاصل، من جواز الجر والرفع والنصب، مستدلا على ذلك بقول أنس بن زنيم:**

كم بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلَى... وشَرِيفٍ بُخْلُهُ قد وَضَعَهْ(١).

وأشار إلى جواز ثلاثة أوجه في (مُقْرِف):

– الرفع على أنه مبتدأ، وتكون (كم) ظرفا متعلقا بـ(نال)، وخبر (مُقْرِف) هو (نال العُلى). – والنصب على التمييز لـ(كم) الخبرية.

– والجر بإضافة(كم)، على الرغم من وجود الفاصل (بجود)، وإن كان الجر خاصا بالشعر كما في قوله: "وقد يجوز في الشعر أن تجر وبينها وبين الاسم حاجزٌ، فتقول: كم فيها رجلٍ"(٢).

وبرغم أن سيبويه حكى ما يحتمله البيت من أوجه ؛ تأكيدا على جواز تلك الأوجه في الاسم الواقع بع (كم) إذا فُصل بينهما بفاصل من الرفع والنصب والجر، لكن نرى ابن الأنباري في الإنصاف ينقل عن البصريين عدم جواز الجر، بل يجب فيه النصب، ويجيب عن استدلال الكوفيين جواز ذلك بهذا البيت، بأن الرواية الصحيحة "مقرفٌ" بالرفع بالابتداء، وما بعدها الخبر، وهو قوله "نال العُلى". أو أن هذا جاء في الشعر شاذًّا؛ فلا يكون فيه حجّة(٣)، وكأنه لم يطلع على ما ذكره سيبويه.

*** وكذلك استدلال سيبويه على جواز الوجهين الرفع والنصب في الاشتغال بقوله: " وأنشدوا هذا البيتَ على وجهينِ: على النصب والرفع، قال بِشْرُ بنُ أبى خَازِمٍ:**

فأمّا تميمٌ تميمُ بنُ مُرٍّ... فأَلفاهُم القومُ رَوْبَى نِيامَا(٤).

وقول ذي الرمة:

إذا ابْنُ أبي مُوسَى بِلالٌ بَلَغْتِهِ... فقامَ بَفأسٍ بينَ وِصْلَيْكِ جازر(٥).

---

(١) من الرمل ، والمُقرِف: النذل اللئيم ، ومعنى البيت أنه قد يرتفع اللئيم بجوده، ويتضع الكريم بسبب بخله ، من شواهد الكتاب ١٦٧/٢، وشرح التسهيل ٢/ ١٣٨، وهمع الهوامع ٢/ ٣٥٤.
(٢) الكتاب ١٦٦/٢، وانظر : الخزانة ٤٦٨/٦.
(٣) انظر :الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ١/ ٢٥٠.
(٤) سبق تخريجه .
(٥) البيت من الطويل ، في ديوانه ١٠٤٢ ، والكتاب ٨٢/١، وشرح أبياته لابن السيرافي ١١٥/١.

حيث أنشدوا هذا البيتَ بوجهينِ: النصب على تقدير (إذا بلغتِ ابنَ أبي موسى بلغتِه)، والرفع على الابتداء؛ والنصب هنا أجود مع (إذا) ؛ لأنها حرف هو بالفعل أولى ؛ لما فيه من معنى الجزاء(١)، حتى رفعُه لا يكون إلا على تقدير الفعل (إذا بُلِغَ ابن أبي موسى)(٢).

واعترض المبرد على رواية الرفع – إلا على كونها فاعلا لفعل محذوف– في بيت ذي الرمة، أمّا على الابتداء فلا ؛ لوجود (إذا)، و(إذا) لا يليها إلا الفعل المضمر، حيث قال: " وَلَو رفع هَذَا رَافع على غير الْفِعْل لَكَانَ خطأ ؛ لِأَن هَذِه الْحُرُوف لَا تقع إِلَّا على الْأَفْعَال، وَلَكِن رَفعه يجوز على مَا لَا ينْقض الْمَعْنى وَهُوَ أَن يضمر (بُلغ)، فَيكون إِذا بُلِغَ ابنُ أبي مُوسَى وَقَوله (بَلَغْتِهِ) إِظْهَار للْفِعْل وَتَفْسِير الْفَاعِل"(٣).

وقد دافع ابن ولاد عن رواية سيبويه وأثبت صحة كونها على الابتداء ؛ لأن الخبر فعل، فتكون الجملة بعد (إذا) مبنية من اسم وفعل، فقُدِّم الاسم على الفعل، فَقَبُح من جهة الترتيب، فأمّا أن يكون محالا فلا، لكنه عند سيبويه في قياسه من باب المستقيم القبيح، فاستقامته من جهة معناه ولفظه، وقبحه من جهة ترتيبه(٤).

*– ذكر سيبويه في باب المفعول المطلق نوعا من المصدر الذي يقام مقام فعله، ويكون مؤكدا لنفسه، ويجوز فيه الرفع بإضمار مبتدأ ، واستشهد بقول رؤبة:

إنّ نِزاراً أَصبحتْ نِزارَا... دَعْوةَ أَبْرارٍ دَعَوْا أَبْرارَا(٥).

على أن (دعوة أبرار) مصدر مؤكد، فَفِي قَوْله: إن نزارا أَصبَحت نزارا، دلَالَة على أَنهم قد كَانُوا مُخْتَلفين، ثمَّ اجْتَمعُوا وصاروا على دَعْوَة وَاحِدَة، فَدلَّ على قَوْله: دعوا دَعْوَة أبرار(٦)، كما قال سيبويه:"لأنّ قولك: أصبحتْ نزاراً، بمنزلة: هم على دَعوةٍ بارّةٍ"(٧).

(١) انظر : شرح عيون كتاب سيبويه : ٦٨.
(٢) انظر : المقتضب ٢/٧٧ ، والخصائص ٢/٣٨٢.
(٣) المقتضب ٢/٧٧.
(٤) انظر : الانتصار م ١١/ ٦٦-٦٧.
(٥) الرجز لرؤبة في الكتاب ١/٢٨٣ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في شرح المفصل١/١٧٧.
(٦) انظر : علل النحو ٣٦٦.
(٧) الكتاب ١/٣٨٢.

ثم أجاز في (دعوة أبرار) الرفع على الخبرية، والمبتدأ محذوف تقديره: هم دعوة أبرار، قال:" وقد يجوز الرفعُ فيما ذكرنا أجمع، على أن يضمِرَ شيئاً هو المظهَر"(١).

– ويستدل سيبويه بلغة النثر أيضا، كاستدلاله بالأمثال لأكثر من وجه فيما يَنتصب على إضمار الفِعل المستعمَلِ إظهارُه،نحو(خَيْرَ مَقْدَمٍ)، وإن شئت قلت– بالرفع–: خيرُ مَقْدَمٍ، وخيرٌ لنا وشرٌّ لعدوّنا، فيدلل على ذلك بقولهم(غَضَبَ الخيلِ على اللُّجُم)(٢)، (الظباءَ على البقر) (٣)،قائلا:" ومثله: غَضَبَ الخيلِ على اللُّجُم، كأَنه قال: غضِبتَ، أو رآه غَضبانَ، فقال: غَضَبَ الخيلِ، فكأَنَّه بمنزلة قوله: غَضِبتَ غضبَ الخيلِ على اللَّجُم. ومن العرب من يَرفع فيقول: غَضَبُ الخيل على اللُّجُم، فرفعَه كما رفع بعضُهم: الظَّباءُ على البقر"(٤).

وكذا قوله في الباب نفسه:" ومن ذلك أيضاً أن ترى رجلاً قد أوْقَعَ أمراً أو تعرَّض لِه، فتقول: متعرِّضاً لِعَنَنٍ لم يَعْنِه، أي: دنا من هذا الأمر متعرِّضاً لعَنَن لم يَعْنِه. وتَرَكَ ذكرَ الفعل لما يَرى من الحال. ومثله: بَيْعَ المَلَطَى لا عَهْدَ ولا عَقْدَ(٥)، وذلك إنْ كنتَ في حال مساومةٍ وحالِ بيعٍ، فتَدَعُ (أُبايِعُك) استغناءً لما فيه من الحال... ومن العرب من يقول: مُتَعَرَّضٌ، ومنهم من يقول: صادقٌ واللهِ، وكلٌّ عربيٌّ"(٦).

– ويستدل أيضا بلغة التخاطب عن طريق النقل عن شيوخه، أو عن طريق مشافهته للإعراب، فبالنسبة للنقل عن شيوخه الذين لم يتركوا لنا أثرا مكتوبا نركن إليه، أضحى كتاب سيبويه المرجع الأهم لآرائهم المستنبطة من كلام الأعراب، فقد أورد رأي عيسى بن عمر، ونقل عنه في مواضع متعددة مما يتعلق بجواز الأوجه الإعرابية وتعددها، فمن ذلك مثلا ما نقله عنه في باب ما يَنتصب فيه الصفةُ لأنّه حالٌ وقع فيه الألفُ واللام ... وهو قولك: دخلوا الأول فالأول، وجرى على قولك واحداً فواحداً ودخلوا رجُلا رَجُلا". ثم يجيز فيه الرفع على أنه بدل من واو الجماعة في الفعل،

---

(١) الكتاب ٣٨٢/١.
(٢) يضرب لمن يغضب غضباً لا ينتفع به، ولا موضع له. انظر : مجمع الأمثال ٢/ ٥٦.
(٣) يضرب عند انقطاع مابين الرجلين من القرابة والصداقة. انظر : مجمع الأمثال ١/ ٤٤٤.
(٤) الكتاب ٢٧٣/١.
(٥) الملطى : البيع بغير رجوع ، وروايته (المَلَسى لاَ عُهْدَةَ) ، والعَهْدَة: التَّبِعَةُ في العيب، ويضرب لمن يخرج من الأمر سالماً ، لاَ له ولاَ عليه. انظر : مجمع الأمثال ٢/ ٢٨٤.
(٦) الكتاب ٢٧٣/١.

قائلا: "وإن شئت رفعتَ فقلت: دخَلوا الأوّلُ فالأوّلُ، جعله بدلا وحمله على الفعل، كأنه قال: دخل الأوّلُ فالأوّلُ". ثم يعضد ذلك برأي عيسى بن عمر: "وكان عيسى يقول: ادْخُلوا الأَوّلُ فالأوّلُ؛ لأنّ معناه ليَدخل، فحمله على المعنى"(١).

وكذا قوله: "وإن شئت نصبت فقلت: مبروراً مأجورا، ومصاحَبا مُعانا. حدّثنا بذلك عن العرب عيسى ويونس وغيرُهما، كأَنَّه قال: رجعتَ مبروراً، واذهبْ مصاحَبا"(٢).وغير ذلك كثير.

وينقل أيضا عن يونس ؛ ثقةً منه بما ينقل عنه، قاصدا إياه بقوله: "وزعم مَن نثق به أنه سمع رؤبةَ يقول: هذا غلامٌ لك مُقبلاً، جعله حالا ولم يجعله من اسم الأول"(٣).

وكذا قوله في جواز الوجهين في (عائذا بالله من شرها) بالنصب على الحال، والرفع على الخبرية بتقدير أنا عائذا، ثم يدلل على ذلك بقوله:" وزعم يونس أن من العرب من يقول: عائذ بالله، يريد: أنا عائذ بالله، كأَنه أمرٌ قد وقع، بمنزلة الحمدُ لله وما أِشبهه"(٤).

وغير ذلك كثير.

وينقل أيضا عن الخليل في جواز القطع والإتباع: "وزعم الخليل أنه يقول: مررت به المسكين، على البدل، وفيه معنى الترحم، وبدله كبدل مررت به أخيك...وكان الخليل يقول: إن شئت رفعته من وجهين، فقلت: مررت به البائس، كأنه لما قال: مررت به قال المسكين هو، كما يقول مبتدئا: المسكين هو، والبائس أنت. وإن شاء قال: مررت به المسكين هو، والبائس أنت. وإن شاء قال: مررت به المسكين... (٥)".

* أما عن مشافهته للأعراب، فقد شغلت حيزا كبيرا من استدلاله، قاربت القرآن والشعر، وعباراته في ذلك كثيرة ومتنوعة، كقوله: " وسمعت من أثق بهم من العرب، وسمعنا من نثق به من العرب، وسمعناه ممن ترضى عربيته، وسمعنا العرب الفصحاء

(١) الكتاب ٣٩٨/١.
(٢) الكتاب ٢٧١/١.
(٣) الكتاب ١١٣/٢.
(٤) الكتاب ٣٤٧/١
(٥) الكتاب ٧٥/٢.

يقولون، وسمعنا ذلك من فصحاء العرب، وسمعتهم يقولون... ، وهكذا دواليك من العبارات التي تكشف ثقة سيبويه بكلام العرب الذي يتداولونه ويتخاطبون به.

ففي جواز الوجهين الرفع والنصب في المصادر المنكرة المنصوبة بفعل جائز الإظهار يقول: "وسمعنا بعضَ العرب الموثوقَ به، يقال له: كيف أَصبحتَ؟ فيقولُ: حمدُ اللهِ وثناءٌ عليه، كأَنَّه يَحمله على مضمَرٍ في نيّته هو المظهَرُ، كأَنّه يقول: "أمري" وشأني " حمدُ الله وثناءٌ عليه. ولو نَصَبَ لكان الذي في نفسه الفعلَ، ولم يكن مبتدأ لبيني عليه ولا ليكون مبنياً على شيء هو ما أَظْهَرَ"(١).

وكذا في المصادر المعرفة مما يجوز فيه الوجهين الرفع والنصب، يقول:" وسمِعنا العرب الموثوقَ بهم يقولون: التُّرابَ لك والعَجَب لك. فتفسيرُ نصبِ هذا كتفسيره حيث كان نكرةً، كأَنّك قلت: حمداً وعجباً، ثم جئت بلَكَ لتبيَّن مَنْ تَعنى، ولم تَجعله مبنيًّا عليه فتبَتدئَهُ"(٢).

ولعل هذا المنهج الذي اختطه سيبويه لنفسه متأثرا بشيوخه يجعلنا نأمن للأحكام التي يصل إليها ؛ لأنه وصل إليها بعد سماع، ورويّة، ودقة فيما يأخذ عنهم.

بل لم يقتصر الأمر على ذلك، فتراه يشرع في سرد بعض الأمثال المصنوعة مما يجوز فيه التعدد ؛ قياسا على ما سمعه من شيوخه من كلام العرب، من ذلك مثلا ما أخذه عن الخليل من قول العرب (مُطِرْنا الزَّرْعَ والضرع) بجواز الرفع على البدل والنصب على الظرفية بتقدير (في)، فيسرد كثيرا من الأمثلة التي يجوز فيها الرفع والنصب، فيقول:" ضُرِبَ زَيدٌ اليَدُ والرِّجْلُ، ومَطَرَتهُمْ ظهراً وبطنا، و مُطِرَ قومُك اللَّيلَ والنهارَ، وصِيدَ عليه اللَّيلُ والنهارُ، ضرِبَ عبدُ الله ظهرُه وبطنهُ، وضُرِبَ زيدٌ الظَّهرُ والبطنُ، وقُلِبَ عمروٌ ظهرُهُ وبطنُهُ، ومُطِرْنَا سَهْلُنا وجَبَلُنا، ومُطِرنا السَّهْلُ والجبل"(٣).

وهذه الأمثلة كلّها تدور في فَلَكٍ واحد، صنعها سيبويه ونسجها من وحي قياسه على ما أخذه الخليل من قول العرب (مُطِرْنا الزَّرْعَ والضرع)، ومثل ذلك كثير(٤).

---

(١) الكتاب ١/٣٢٠.
(٢) الكتاب ١/٣٣٠.
(٣) الكتاب ١/١٥٨-١٥٩.
(٤) انظر : الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في النحو. ص: ٣٦٣.

ثالثا–تعدد وجوه الإعراب والتقدير.

لم يرد التعبير بالتقدير في كتاب سيبويه صراحة، لكن وردت تعابير أخرى تدل عليه، كالإضمار والحذف والتمثيل، فهو يعالج قضايا في الجملة العربية، يحللها ويبين أصولها؛ محاولا أن يوضح ما غمض من أسرارها، إنْ من ناحية التركيب أو من ناحية المعنى(١). وقد ارتبط التقدير بتعدد وجوه الإعراب، لكونه مظهرا من مظاهر التأويل، يهدف إلى تصحيح الحركة الإعرابية بإعادة تنظيم الجملة طبقا للقاعدة النحوية.

ومما يدل على ارتباطه بظاهرة تعدد وجوه الإعراب أنها في كل مواضعها لا تخلو من تقدير يتعدد لأجله الحركة، ألا ترى مثلا إلى تمثيله بالمصادر المنتصبة على إضمار الفِعل المتروكِ إظهارُه من المَصادر في غير الدُّعاء، نحو قولك: (حَمْداً وشُكْراً، لا كُفْراً وعَجَبا)، ويجوز فيه الرفع على إضمار مبتدأ ؛ إذ كان الخبر مصدرا يقع موقع الفعل أو ينوب عنه فعله ، كما يقول: وسمعنا بعضَ العرب الموثوقَ به، يقال له: كيف أَصبحتَ؟ فيقولُ: حمدُ اللهِ وثناءٌ عليه، كأَنَّه يَحمله على مضمَرٍ في نيّته هو المظهَرُ، كأَنّه يقول: أمري " وشأني " حمدُ الله وثناءٌ عليه. ولو نَصَبَ لكان الذي في نفسه الفعلَ، ولم يكن مبتدأ لبيني عليه ولا ليكون مبنياً على شيء هو ما أَظْهَرَ"(٢).

فهذان الوجهان يشتركان في أمر،هو الإضمار والتقدير، فالنصب بتقدير فعل مضمر، والرفع بتقدير مبتدأ، كما أشار سيبويه:" فتركوا إظهارَ الرافع كترك إظهار الناصب، ولأنَّ فيه ذلك المعنى وكان بدلاً من اللفظ بالفعل"(٣).

وقد اجتمعت فيه الأسباب التي تقتضي اختزال العامل من الإيهام وكثرة الاستعمال وظهور المعنى والإيجاز، وقوّاه في وجه النصب أن المصدر ناب مناب فعله، ولا يجمع بين النائب والمنوب عنه، ويقاس عليه وجه الرفع، فلا يجوز إظهار الرافع في هذا الباب كما لا يظهر الناصب ؛ لأنه بمنزلته في ظهور المعنى ووجازة اللفظ، ومع ما فيه لو ظهر من خلاف معنى المنصوب ؛ فاستمر الباب في اختزال الرافع كما استمر في اختزال الناصب ؛ لأنه نظيره(٤).

---

(١) انظر: التقدير النحوي عند سيبويه : المقدمة.
(٢) الكتاب ٣١٩/١-٣٢٠.
(٣) الكتاب ٣٢١/١.
(٤) انظر شرح كتاب سيبويه للرماني ٦٤٩/٢، ٦٥٢.

ومثل ذلك أيضا حديثه عن الاسم الواقع بعد (إن) المجازاة، فإن وليها اسم مرفوع فهو بتقدير فعل، وكذا إن وليها اسم منصوب ، لأنها من الحروف المختصة بالفعل، فيقول "

واعلم أنه لا ينتصب شيء بعد (إنْ) ولا يَرتَفِعُ إلاَّ بفعلٍ؛ لأن (إنْ) من الحروف التي يُبْنَى عليها الفعلُ، وهى إن المجازاةِ، وليست من الحروف التي يُبْتَدَأُ بعدها الأسماء ليُبْنَى عليها الأسماءُ" (١).

ويدلّل على ذلك بأمثلة منها: " الناسُ مَجزِيُّونَ بأَعمالهم إنْ خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌ(٢)"، و"المرء مقتولٌ بما قَتَلَ به إنْ خِنْجَراً فخنجرٌ وإن سيفاً فسيفٌ ".

ثم يوضح أن النصب على تقدير (كان) في قوله: وإن شئتَ أَظهرتَ الفعلَ فقلت: إن كان خِنجَرا فخنجرٌ، وإن كان شرّا فشرٌ"(٣).

وقدّر الرفع أيضا على تقدير: (إن كان في أعمالهم خير فالذي يجزون به خير، وإنْ كان معه خنجر حيث قَتَلَ فالذي يُقْتَلُ به خِنجرٌ)، ثم يفاضل بين الإضمار في كل وجه، فيرجح بأن إضمار الناصبَ أحسَنُ، لأنك إذا أضمرتَ الرافع أضمرتَ لهُ أيضاً خبراً، أو شيئاً يكون في موضع خبره. فكلَّما كَثُرَ الإضمارُ كان أضعفَ(٤).

وقد كان لسيبويه منهج في التقدير المرتبط بتعدد الحركة الإعرابية، برز واضحا جليا في النقاط التالية:

١- التقدير عنده يُراعِي الحال والمقام.

اهتم سيبويه في تقديره للمضمر بما يطلبه سياق الكلام، ولعل المثل الأكثر شهرة على تأثير سياق الحال في فهم المعنى – هو المثل الذي أورده سيبويه من أنه إذا رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص، فقلت: عبدُ الله وربّي، كأنك قلت:

---

(١) الكتاب ٢٦٣/١.

(٢) ذكر ابن هشام في شرح الشذور ص ٢٤٣ أن هذا من قول الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولم أجده في كتب السنة، وإنما هو قول منقول عن العرب، انظر الكتاب ٢٥٨/١، الأصول في النحو ٢/ ٢٤٨.

(٣) الكتاب ٢٥٨/١.

(٤) الكتاب ٢٥٨/١-٢٥٩ ، وانظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٥٦/٢-١٥٧.

ذاك عبدُ الله، أو هذا عبدُ الله(١)، وإذا رأيت رجلا متوجها وجهة الحاجّ... فقلت: مكّةَ وربِّ الكعبة، على قولك: أَرادَ مكّةَ واللهِ (٢)، وتخريجه للآية (بل مِلَّةَ إِبْرَاهِيم حَنِيفًا) (٣)،على تقدير:(بل نتبع مِلَّة إِبْرَاهِيم) حيث يربط إضمار فعل (نتبع) بالسياق حين قيل لهم (كونوا هودا أو نصارى) (٤).

ومما يتصل بتعدد الإعراب ما أورده سيبويه تحت باب: (ما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره) كأنْ ترى الرجلَ قد قَدِمَ من سفرٍ، فتقولَ: خَيْرَ مَقْدَمٍ. أو يقولَ الرجلُ: رأيتُ فيما يرى النائمُ كذا وكذا، فتقول: خيراً وما شر، وخيراً لنا وشرًّا لعدوّنا. وإن شئت قلت: خيرُ مَقْدَمٍ، وخيرٌ لنا وشرٌّ لعدوّنا" بالرفع ، فالنصب على (قدمتَ خيرَ مقدم)، والرفع على (قدومُك خيرُ مقدمٍ).

ومثّل له أيضا بقولهم: (غَضَبَ الخيلِ على اللُّجُم) بالنصب والرفع، فالنصب على إضمار فعل،كأنه قال: غضِبتَ، أو رآه في حال غضب واقع منه، فلم يحتج إلى ذكره لظهوره واحتاج إلى ذكر تنويعه بأنه هذا الضرب من الغضب، ويجوز فيه الرفع على (غضبُك غضبُ الخيلِ على اللَّجم).

ومثله أيضا أن تسمع الرجل ذكر رجلاً بمدح أو ذمّ، فتقول: (أَهلَ ذاك وأهلهَ)، أي: ذكرتَ أهلَه، لأنك في ذكره، تحمله على المعنى. وإن شاء رَفَعَ على هو أهل ذاك(٥).

وهكذا يفهم مما أورده سيبويه أن دلالة الحال أو المشاهدة قد دلت على اللفظ المحذوف، ونابت منابه، "فهذا ونحوه لم يرفض ناصبه لثقله، بل لأن ما ناب عنه جار عندهم مجراه ومؤدٍّ تأديته"(٦).

وتلقانا في (الكتاب) أمثلة كثيرة من الجمع بين التفسير اللغوي وملاحظة السياق، لا يقف فيها سيبويه على الوجهة اللغوية الخالصة من حذف أو غيره، وفق نظرية العامل، بل يتسع في تحليل التراكيب إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها، وما

(١) الكتاب ١٣٠/٢.
(٢) الكتاب ٢٥٧/١.
(٣) سورة البقرة من الآية ١٣٥.
(٤) الكتاب ٢٥٧/١ ، وانظر : التقدير النحوي عند سيبويه . ص: ٨٦.
(٥) انظر : الكتاب ٢٧٠/١-٢٧٣ بتصرف يسير ، وشرح الرماني ٥٧٢/٢-٥٧٣.
(٦) الخصائص ٢٦٥/١.

يلابس هذا الاستعمال من حال المتكلم وحال المخاطب وموضع الكلام، قال في تفسير قولهم (أَتمَيميًّا مرّة وقَيْسِيًّا أُخْرَى):"وإنَّما هذا أنَّك رأيتَ رجلاً في حال تلون وتنقل، فقلت: أتميماً مرّةً وقيسيًّا أُخْرَى، كأنك قلت: أتحول تميمياً مرة وقيسياً أخرى. فأنت في هذه الحال تعمل في تثبين هذا له، وهو عندك فى تلك الحال في تلوم وتنقُّلٍ، وليس يَسأله مسترشِداً عن أمرٍ هو جاهلٌ به ليفهَّمَه إيّاه ويُخبِرَه عنه، ولكنه وبَّخه بذلك"(١).

والرفع أيضا جائز، على أنه مبنىّ على الاسم الأوّل، والآخِرُ هو الأوّل فجرى عليه، والتقدير:(أنت تَميمىٌّ مرّةً وقيسىٌّ أخرى)،كما نقل عن الخليل "أنَّ رجلاً لو قال: أَتميمىٌّ، يريد:"أنتَ "ويُضمِرها لأَصاب"(٢).

٢- حال المتكلم وقصدُه.

أولى سيبويه المتكلم ومراده من الكلام عنايةً خاصةً ؛ لكونه عنصرا مهمّا من العناصر المكونة للموقف الكلامي، وقد اهتدى سيبويه إلى ما كان يدور في نفس المتكلم، فأولى حالاته النفسية اهتماما ملحوظا، وليس أدل على ذلك أنه ربط بين مراد المتكلم والعلامة الإعرابية التي تفصح عن وظيفة الكلمة، فإذا قصد المتكلم أمرا ما وفي زمن معين دون غيره استعان بالحركة الإعرابية لتعبر عن هذا المراد، وهذا واضح جلي في معالجة سيبويه لقول العرب (ما أنت وشأنك؟)، وما شابهها، حين يكون بالرفع، "لا يكون فيه النصبُ، لأنَّك إنّما تريد أن تُخْبِرَ بالحال التى فيها المحدَّثُ عنه فى حال حديثك، فقلتَ: أنت الآنَ كذلك، ولم ترد أن تَجعل ذلك فيما مَضَى ولا فيما يُستقبل"(٣).

وقد كان لحال المتكلم وقصده أثر في تعدد وجوه الإعراب، فمن ذلك مثلا:

* نيّة المتكلم في النصب والرفع في نحو (زيد قائم ظننت)، و (زيدا قائما ظننت)، فجواز الوجهين النصب على أنهما معمولان للفعل المتأخر، والرفع على الابتداء والخبر لإهمال العامل المتأخر متوقف على ما ينتاب قصد المتكلم ونيته وحالته

(١) الكتاب ٣٤٣/١ ، وانظر: الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه. ص ٣١٦.
(٢) انظر : الكتاب٣٤٧/١.
(٣) الكتاب٣٠٥/١ ، وانظر : المتكلم وأثره في بناء القاعدة النحوية في كتاب سيبويه . ص : ١٨٨.

النفسية من الشك أو اليقين التي يمر بها، وذلك ما وضحه بقوله:" إنّمَا أردْتَ أن تبيّن ما استَقّر عندك من حال المفعول الأوّل، يقيناً كان أو شكّا"(١).

ويعضّد كلامه في موضع آخر قائلا:" وإنما كان التأخير أقوى لأنه إنما يجيء بالشكّ بعدما يَمْضِى كلامُه على اليقين، أو بعدما ما يبتدئ وهو يريد اليقينَ ثم يُدْرِكُه الشكُّ، كما تقول: عبدُ الله صاحبُ ذاك بلغَنى، وكما قال: من يقول ذاك تَدرِى، فأَخّرَ ما لم يَعمَلْ في أول كلامه. وإنما جعل ذلك فيما بلغه بعدما مَضى كلامُه على اليقين، وفيما يَدرى.فإذا ابتدأ كلامَه على ما في نيّته من الشكَ أَعْملَ الفعلَ قدّم أوْ أخَّر، كما قال: زيداً رأيتُ، ورأَيتُ زيدا"(٢).

فهذا التركيب يرجع إلى معنى قائم في النفس، أو إلى طبيعة الأفكار وترتيبها في ذهن المتكلم ، أنه يبتدئ كلامه وهو يريد اليقين، ثم يدركه الشك،أو يبتدئ كلامَه على ما في نيّته من الشكَ ، وما لهذا المعنى القائم في النفس من أثر في تعدد وجوه الإعراب المترتب على إعمال الفعل وإهماله.

وذلك أن جواز الوجهين هنا باعتبار قصد المتكلم، فمقصد الرفع – على إلغاء العامل– أن تكون ذكرت الجملة على أن تطلق الإخبار بها إطلاقا، ولم يكن في الكلام لفظ شك، فحملت الجملة على منهاجها ولفظها قبل دخول الشك، وصير موضعُ الشك واليقين في تقدير ظرف له، فإذا قلت: زيد منطلق ظننت، أو: زيد ظننت منطلق، فكأنك قلت: زيد منطلق في ظني.

أما مقصد النصب – على إعمال العامل– فأن تبني كلامك على الإخبار بما عندك في ذلك الخبر من علم أو ظن، فالفعل بلا بُدٍّ مبني عليه الكلام، فإذا تقدّم حصل فعل الشك واليقين قبل ورود الاسم فَعَمِلَ، إذ قصد الكلام مبني على ذكر الفعل؛ لأن الاسم ورد، وقد تقدم الشك في خبره، فمنعه ذلك التقدم من أن يجري على لفظه الأول قبل دخول الشك واليقين.

وإذ ذاك يتبين وجه القصدين النصب والرفع مع تأخير الفعل أو توسيطه، ويتعين النصب مع تقديم العامل–عند جمهور البصريين–لأن الابتداء بالعامل مؤذن بالقصد

(١) الكتاب ١/٤٠.
(٢) الكتاب ١/١٢٠.

إليه ابتداءً، فلا يصح إلغاؤه ؛ لأن الإلغاء مبني على عدم القصد ابتداء، وهذا نقض الغرض(١).

*** ومن ملامح المتكلم النفسية التي وقف عندها سيبويه في كتابه مما يتعلق بتعدد وجه الإعراب في الفعل الواقع بعد (إذنْ)، قال: " وتقول إذا حُدثّتَ بالحديث: إذن أظنُّه فاعلاً، وإذن إخالُك كاذباً، وذلك لأنك تخبر أنك تلك الساعة في حال ظن وخيلةٍ، فخرجتْ من باب أنْ وكي، لأن الفعل بعدهما غير واقع وليس في حال حديثك فعلٌ ثابتٌ. ولمّا لم يجز ذا في أخواتها التي تشبه بها جعلت بمنزلة إنما، ولو قلت: إذن أظنَّك، تريد أن تخبره أنّ ظنّك سيقع لنصبت، وكذلك إذن يضربَك، إذا أخبرت أنه في حال ضربٍ لم ينقطع"(٢).**

فنرى سيبويه يشير إلى أن الحركة الإعرابية في الكلمة تترجم ما يدور في نفس المتكلم من ظنٍّ في تلك الساعة التي فيها الحديث، فيقول:(لأنك تخبر أنك تلك الساعة في حال ظن وخيلةٍ) فترفع، أو إن الظن يخالجه بعد تلك الساعة، أي: في المستقبل، وهذا واضح في قوله (تريد أن تخبره أن ظنك سيقع) فتنصب، فهو يتخيل أن المتكلم قد يراوده الشك في ساعة الحديث أو قد تكون مراودته لها في المستقبل القريب. والفيصل في الحكم العلامة الإعرابية التي تكون عاملا في الحكم بين زمانين(٣).

*** وكذا جواز الوجهين الرفع والنصب في ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المبهمة، من نحو قولك:(هذا عبد الله منطلقا) بالنصب على الحال، والرفع على الخبرية، فالمتكلم يهدف إلى إيصال فائدة محددة من ذكر الحال، فليس المقصود – أن يعرف المخاطب بعبد الله؛ لأنه ظنّ أنه يجهله، ولكن تنبيهه إليه في حال انطلاقه، ولو لم يكن هذا مراد المتكلم لَمَا جاز أن يأتي (منطلقا) حال منصوبا، كما قال: "والمعنى أنك تريد أن تنبهه له منطلقا، لا تريد أن تعرفه عبد الله؛ لأنك ظننت أنه يجهله، فكأنك قلت: انظر إليه منطلقا، فمنطلقٌ حالٌ قد صار فيها عبد الله وحالَ بين منطلق وهذا، كما حال بين راكب والفعل حين قلت: جاء عبد**

(١) انظر : المقاصد الشافية ٤٦٨/٢ ، ٤٦٩.
(٢) الكتاب ١٦/٣.
(٣) انظر : المتكلم وأثره في بناء القاعدة النحوية في كتاب سيبويه. ص : ١٨٤.

الله راكبا، صار لعبد الله وصار الراكب حالا. فكذلك هذا"... "وقد يجوز منطلقٌ على قولك: هذا عبد الله منطلق"(١).

*** ومما تنبّه إليه سيبويه في أثناء تحليله للنصوص اللغوية ذات المفردات المتشابهة في البناء المختلفة في العلامة الإعرابية أن هذا التغاير في الحركات الإعرابية المؤدي إلى تغاير في وظيفة تلك الألفاظ ناتج عن قصدية المتكلم وفلسفته، وما يريد التعبير عنه، قوله:(مَنْ ذا خير منك؟) له معنى، وقوله (مَنْ ذا خيرا منك؟) له معنى آخر، فيقول:" أما قولهم: مَن ذا خيرٌ منك، فهو على قوله: من الذي هو خيرٌ منك، لأنك لم ترد أن تشير أو تومِئ إلى إنسان قد استبان لك فضلُه على المسئول فيُعلِمَكه، ولكنك أردت مَن ذا الذي هو أفضل منك. فإن أومأتَ إلى إنسان قد استبان لك فضلُه عليه، فأردتَ أن يُعلِمَكَه نصبتَ خيراً منك، كما قلت: مَنْ ذا قائما؟، كأنك قلت: إنما أريد أن أسألك عن هذا الذي قد صار في حالٍ قد فَضَلَك بها. ونصبُه كنصب: ما شأنُك قائماً؟"(٢).**

فالعلامة الإعرابية بمثابة البديل المعنوي عما يرومه المتكلم ويقصده من حديثه، فلكل منهما معنى ومقصد يختلف عن الآخر، فوجه الرفع قصدت به الاستفهام عمن هو أفضل منه على وجه العموم، ليس مخصوصا بحال معينة، لا أن تعلمه بأن هناك من هو أفضل منه، أما وجه النصب فقصدت به إلى أن تعلمه بمن هو أفضل منه، ثم تسأله عن حالٍ معيّنة فَضَلَه بها(٣).

*** وكذا تنبه إلي قصد المتكلم حين فرّق بين استعمالين لـ (ما) العاملة عمل (ليس)، والاسم المعطوف على اسمها، أَيُشرَك مع اسم (ما) وينتصب بعده خبر؟ أم يُبتدأ به ويكون ما بعده مرفوعا، ويقارن بينها وبين المعطوف على اسم (كان) في هذا الأمر، ثم بيّن أن هذا التنوع في الأداء يوحي بمعنيين مختلفين، فقال:" وليس قولُهم لا يكون في (ما) إلاّ الرفعُ بشيء، لأنَّهم يَحتجّون بأنّك لا تستطيعُ أن تقول و (لا ليس) و(لا ما)، فأنت تقول: (ليس زيدٌ ولا أخوه ذاهَبيْنِ، وما عمرو ولا خالدٌ منطلقَيْنِ) فُتشْرِكُه مع الأوّل في (ليس) وفي (ما). فما يجوز في (كان)، إلاَّ أنّك إن حملتَه على الأوّل أو ابتدأتِ، فالمعنى أنّك تَنْفِي شيئاً غيرَ كائن في حال حديثِك. وكانَ الابتداءُ في (كانَ)**

(١) الكتاب ٢/٧٨.
(٢) الكتاب ٢/٦١.
(٣) انظر : المتكلم وأثره في بناء القاعدة النحوية في كتاب سيبويه . ص : ١٩١.

أَوْضَـحَ، لأنّ المعنى يكونُ على ما مضى وعلى ما هو الآن. وليس يمتَنِع أن يراد به الأوّل كما أردتَ في (كان) (١)".

فلم يغب عن بال سيبويه أن كل استعمال يُتكلم به إنما يلوح عن قصدية يرومها من ذلك الاستعمال، فهذا جليّ بقوله (أنّك إن حملتَه على الأوّل أو ابتدأتِ، فالمعنى أنّك تَنْفِي شيئاً غيرَ كائن في حال حديثك) (٢).

يريد أنه يجوز: (ما زيد ذاهبا ولا عمرو منطلقا، ومنطلق) كما يجوز في (كان) إذا قلت: (ما كان زيد ذاهبا ولا عمرو منطلقا، ومنطلق)، غير أن الجملة الثانية فيما رفعت أو نصبت إنما تنفي شيئا في حال حديثك، ألا ترى أنك إذا قلت :" ما زيد ذاهبا، فإنما تنفي ذهابه في حال حديثك، فإذا قلت: ولا عمرو منطلقا، فإنما تنفي انطلاقه في حال حديثك، وإذا رفعت أيضا فإنما تنفيه في حال حديثك لأنه نفي مستأنف، ويختلف المعنى في (كان)؛ لأنك إذا قلت: (ما كان زيد ذاهبا ولا عمرو منطلقا)، فإنما تنفي انطلاقه فيما مضى، وإذا قلت: (ولا عمرو منطلق)، فإنما تنفي انطلاقه الساعة، وهذا معنى قوله: (وكانَ الابتداءُ في (كانَ) أَوْضَحَ، لأنّ المعنى يكونُ على ما مضى وعلى ما هو الآن) (٣).

*** ومما يتعدد ضبطه بناء على مراد المتكلم وقصده الفعل المضارع الواقع بعد (حتى) في قوله: (سرت حتى أدخلها، و(قد سرت حتى أدخلها) سواء، وكذلك (إني سرت حتى أدخلها)، فيما زعم الخليل، فإن جعلت الدخول في كل ذا غاية نصبت، وتقول: رأيت عبد الله سار حتى يدخلها، وأرى زيداً سار حتى يدخلها، ومن زعم أن النصب يكون في ذا ؛ لأن المتكلم غير متيقن فإنه يدخل عليه سار زيدٌ حتى يدخلها... وتقول: ما سرت حتى أدخلها، وحتى أدخلها، إن جعلت الدخول غايةً. وكذلك ما سرت إلا قليلاً حتى أدخلها، إن شئت رفعت، وإن شئت نصبت، لأنّ معنى هذا معنى سرت قليلاً حتّى أدخلها"(٤).**

فرفعُ المضارع بعد (حتى) ونصبُه يرجع إلى قصد المتكلم، فإن قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد (حتى) إما في حال الإخبار أو في الزمن المتقدم عليه، على

(١) الكتاب ٦١/١.
(٢) انظر : المتكلم وأثره في بناء القاعدة النحوية في كتاب سيبويه . ص : ١٨٨.
(٣) انظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٣٢/١.
(٤) الكتاب ٢٠/٣.

سبيل حكاية الحال الماضية وجب رفع المضارع، وإن قصد المتكلم أن مضمون ما بعد (حتى) سيحصل بعد زمان الإخبار وجب النصب(١).

٣- اعتماد التقدير على فهم المخاطب.

أولى سيبويه المخاطب أيضا عناية بالغة كما أولى المتكلم ؛لأنه شريك في العملية الكلامية، فقد ذكر في (باب الجمع في المنعوت والتفريق في النعت) من نحو: "(مررتُ برجلين مُسْلِمٍ وكافرٍ) جمعت الاسمَ وفرّقتَ النعتَ. وإن شئت كان المسلمُ والكافر بدلاً كأَنّه أجاب من قال: بأَيَّ ضربٍ مررتَ؟ وإن شاءَ رَفَعَ كأَنّه أجاب مَنْ قال: فما هما؟ فالكلامُ على هذا وإن لمَ يلفظ به المخاطَبُ؛ لأنّه إنما يَجرى كلامُه على قدر مسألتك عنده لو سألتَه "(٢).

ذكر سيبويه أن لك أن تجري النعت على لفظ المنعوت، ولك أن ترفعه، فجريانه على ما قبله من وجهين:

الأول – أن يجعل النعت وتفريقه كجمعه، فيصير (مسلم وكافر)، كقولك: مسلمين أو كافرين، ومن حيث جاز أن تجمع أن يفرق الاسم ،ويجمع النعت في قولك: مررت برجل وامرأة وصبي قيام، جاز أن تجمع الاسم ويفرق نعته، فتقول: مررت برجل قائم وقاعد ونائم.

الثاني– أن يجريه على الأول مبدلا منه، كأنه قال: (مررت بمسلم وكافر) ولم تذكر (رجلين). وفسر سيبويه خفضه على البدل بقوله: (كأَنّه أجاب من قال: بأَيَّ ضربٍ مررتَ؟)، وإنما قدر هذا لأن البدل في التقدير كأنه هو الملفوظ المتصل بالفعل.

وأما رفع (مسلم وكافر) فعلى جواب من قال: ما هما؟ فكان التقدير: (هما مسلم وكافر)، فيكون (مسلم وكافر) خبرهما، وهو الذي عناه بقوله: "فالكلامُ على هذا وإن لمَ يلفظ به المخاطَبُ؛ لأنّه إنما يَجرى كلامُه على قدر مسألتك عنده لو سألتَه ".

وقد قدّر سيبويه في غير هذا الموضع الرفع على التبعيض، ومعناه: أحدهما مسلم، والآخر كافر، وهذا الوجه من الرفع هو الذي يستعمله النحويون في ألفاظهم كثيرا(٣).

---

(١) انظر : شرح الكافية للرضي ٥٧/٤.
(٢) الكتاب ٤٣١/١.
(٣) انظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٢١/٢-٣٢٢.

فقد تخيل سيبويه حوارا يجري بين رجلين أو أكثر، الجزء الأول من الكلام للمتكم وهو (مررت برجلين)، أما الجزء الثاني فهو بمثابة إجابة عن سؤال من أحد المستمعين وإن لم يكن مطروحا بالفعل، وهو: بأي ضربٍ مررت ؟ فيقول المتكلم: (مسلم وكافر)، وكأنّ سيبويه قد شعر بأن في العبارة زيادة وتفصيلا سببه استفسار المخاطب واستزادته لتوضيح المعنى.

وقد جاء النعت المفرّق مجرورا ليوافق صيغة سؤال المخاطب المفترَض (بأيّ ضرْبٍ مررت؟) حيث تحلّ عبارة (مسلم وكافر) محلّ (أيّ ضربٍ)، وقد تأخذ الجملة حكما نحويا آخر بالرفع أعنى رفع (مسلم وكافر) إذا اختلف السؤال الملقى على المتكلم، فأضحى: ما هما.

فسيبويه لم يقف هنا على الحكم الإعرابي لجملة النعت فحسب،ولكن جعله سياق الموقف، وعلى الأخص جعل سؤالات المخاطب المفترضة هي التي المحددة للحكم الإعرابي لجملة النعت، ولعل أهم ما في النص هو تعقيب سيبويه على هذا المثال بقوله: إنّ هذه الأسئلة التي افترضها وإن لم تكن ملفوظا بها من قبل المخاطب،لكنها في حكم الملفوظ بها ؛ لأنه أمر يقتضيه منطق الكلام كما يراه سيبويه (فالكلامُ على هذا وإن لمَ يلفظ به المخاطَبُ؛ لأنّه إنما يَجرى كلامُه على قدر مسألتك عنده لو سألتَه) (١).

٤– تقليل المُقدَّر ما أمكن.

مما هو معلوم أن التقدير خلاف الأصل، لذا ينبغي تقليل المُقدَّر ما أمكن لتقل مخالفة الأصل، "وَلذَلِك كَانَ تَقْدِير الْأَخْفَش فِي (ضربي زيدا قَائِما) (ضربه قَائِما) أولى من تَقْدِير بَاقِي الْبَصرِيين (حَاصِل إِذا كَانَ) أَو (إِذا كَانَ قَائِما)؛ لِأَنَّهُ قدر اثْنَيْنِ وقدروا خَمْسَة"(٢).

ومما يتعلق بتعدد وجوه الإعراب ما أشار إليه سيبويه في باب ما يضمر منه الفعل المستعمل إظهاره، في تقديره لقولهم: (الناس مجزيّون بأعمالهم إن خيرا فخير، و " المرء مقتولٌ بما قَتَلَ به إنْ خِنْجَراً فخنجرٌ وإن سيفاً فسيفٌ) (٣).

(١) انظر : أثر سياق الكلام في العلاقات النحوية عند سيبويه. ص : ٣٦.
(٢) انظر : مغني اللبيب . ص : ٨٠٢.
(٣) انظر : الكتاب ٢٥٨/١.

فهذا الباب يجوز فيه أربعة أوجه:

١- النصب في الأول والرفع في الثاني (إن خيرا فخير). على تقدير إن كان عمله خيرا فجزاؤه خير.

٢- الرفع في الشرط والجواب (إن خير فخير). على تقدير إن كان في عمله خير فجزاؤه خير.

٣- النصب فيهما (إن خيرا فخير). على تقدير إن كان عمله خيرا فيكون جزاؤه خيرا.

٤- الرفع في الأول والنصب في الثاني(إن خير فخيرا). على تقدير إن كان في عمله خير فهو يجزي خيرا.

وأجود هذه الوجوه (نصب الأول ورفع الثاني)، ويعلّل سيبويه ذلك بقوله: (وإذا أضمرتَ فأن تُضْمِرَ الناصبَ أحسَنُ، لأنك إذا أضمرتَ الرافع أضمرتَ لهُ أيضاً خبراً، أو شيئاً يكون في موضع خبره. فكلَّما كَثُرَ الإضمارُ كان أضعفَ).

يريد: أنك إن أضمرت الرافع أضمرت له خبرا، أو شيئا يكون في موضع خبره، وهو منفصل من الرافع، كأنك قلت: إن كان في عمله خير، وإن كان معه خنجر، وإن أضمرت الناصب جعلت اسم (كان) مستكنا في (كان) وهو ضمير متصل، ألا ترى أنك تقول: (من كذب كان شرا له)، فتجعل في (كان) ضمير (الكذب) مستكنا غير منفصل منه، فلذلك صار الضمير المرفوع أكثر،وكان أضعف من المنصوب، وهو مع ضعفه جائز، بدليل قوله بعد ذلك:(وإنْ أضمرتَ الرافع كما أضمرتَ الناصبَ فهو عربيٌّ حسن، وذلك قولك: إن خيرٌ فخيرٌ، وإنْ خِنْجرٌ فخِنجَر، كأَنه قال: إنْ كان معه خنجر حيث قَتَلَ، فالذي يُقْتَلُ به خِنجرٌ، وإن كان في أعمالِهم خيرٌ فالذي يُجْزَوْنَ به خيرٌ. ويجوز أن تجعل إنْ كان خيرٌ على: إنْ وَقَعَ خيرٌ، كأَنه قال: إن كان خيرٌ فالذي يُجْزَوْنَ به خيرٌ)(١).

واستشهد له بقول هُدْبَةَ بن خَشْرَمٍ:

فإنْ تَكُ في أموالِنا لا نَضِق بها... ذراعاً، وإن صبرٌ فَنَصْبِرُ للصّبْرِ(٢).

---

(١) انظر : الكتاب ٢٥٩/١ ، وشرحه للسيرافي ١٥٦/٢-١٥٧.
(٢) من الطويل ، في ديوانه ٩٨ ، والكتاب ٢٥٩/١ ، وخزانة الأدب ٣٣٧/٩،

والنصبُ فيه جيّدٌ بالغٌ على التفسير الأوّلِ للمقدّر (إن كان صبرا)، والرفعُ على تقدير: (وإن وقع صَبْرٌ)، أو (إن كان فينا صبرٌ فإنّا نَصبرُ) (١).

رابعا–تعدد وجوه الإعراب وقضية العامل النحوي.

إذا كنا نتحدث عن ارتباط هذه الظاهرة (تعدد وجوه الإعراب) بالتقدير وما يشمله من الإضمار والحذف وغير ذلك، فلا يمكن أن نغفل علاقتها بقضية العامل، تلك القضية التي اهتم بها سيبويه، وأدار بحوث كتابه عليها، وبنى عليه حديثه في مباحث النحو، وهي تلقانا منذ السطور الأولى في الكتاب، فقد عقّب على حديثه عن مجاري أواخر الكلم الثمانية، أو بعبارة أخرى: عن أنواع الإعراب والبناء للكلمات بقوله: "وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ؛ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة، لما يُجْدِثُ فيه العامل...(٢).

وإذا كنا لأولّ وهلة ندرك أثر العامل فيما يتطلبه الاسم من إعراب ؛ لأنه كما عُرّف بأنه ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب(٣)، فلا نعدم له أثرا أيضا في تعدد الضبط الإعرابي في الكلمة ؛ لتوقف ذلك التعدد على العامل الذي أحدث فيه هذا التعدد.

ونرى ذلك واضحا في العطف بعد معمولي (ما)، من نحو (ما عبدُ الله خارجاً ولا مَعْنٌ ذاهبٌ) فأجاز سيبويه في المعطوف (ولا مَعْنٌ ذاهب) وجهين:

– الرفع، على أن (مَعْنٌ) مبتدأ، و(ذاهب) خبره، وكأنك نفيت بـ(لا) نفيا مستأنفا، و(لا) لا تعمل شيئا ؛ لأنك تقول: (لا زيد ذاهب ولا عمرو منطلق)، وجعلت الواو لعطف جملة على جملة.

– النصب (ولا مَعْنٌ ذاهبا) بأن تعطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر الذي عملت (ما) فيه، على أن (لا) لتأكيد النفي الذي قبلها، ولم تجعلها هي النافية عطفت آخر الكلام على أوله، كما تقول: (ليس زيد ذاهبا ولا عبد الله خارجا) ؛ لأنك لم تحفل بـ(لا) وجعلت العطف بالواو على العامل الذي قبل.

---

(١) الكتاب ١/٢٥٩–٢٦٠.
(٢) الكتاب ١/١٣.
(٣) انظر : التعريفات . ص : ١٤٥.

وقد أنكر بعض النحويين المتقدمين وجه النصب الذي أجازه سيبويه، فمنعوا من نحو (ما زيد قائما ولا عمرو ذاهبا) ، كما منعوا من نحو:" ليس زيد ذاهبا ولا معنٌ منطلقا " فحملوا (ما) على (ليس) (١).

ولعل إنكارهم هذا مبني على أن العامل في المعطوف– عندهم– ليس هو العامل في المعطوف عليه، بل هو مقدّر من جنس الأول، كقولك: قام زيد وعمرو، وضربت زيدا وعمرا ، والتقدير عندهم: قام زيد وقام عمرو، وضربت زيدا وضربت عمرا، وقد حذف الفعل الثاني لدلالة الأول عليه(٢).

وبناء عليه منعوا وجه النصب؛ فلا يجيزون " ما زيد ذاهبا ولا عمرو منطلقا – بالنصب– ؛ لأنه لا يصح إعادة العامل، وهو (ما)، ألا ترى أنك لا تقول: "ما زيد ذاهبا ولا ما عمرو منطلقا "، ولا: " ليس زيد ذاهبا ولا ليس زيد منطلقا".

أما سيبويه فمذهبه أن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه بواسطة حرف العطف(٣) ؛ لأن المنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلم منسوب إليه مع تابعه، فإن المجيء في (جاء زيد وعمرو) ليس في قصده منسوب إلى (زيد) فحسب، بل إلى زيد وعمرو، فلما انسحب على التابع حكم العامل المنسوب معنى، حتى صار التابع والمتبوع معا كمفرد منسوب إليه، وكان الثاني هو الأول في المعنى، كان الأولى انسحاب عمل المنسوب عليهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى(٤).

وبناء عليه أجاز سيبويه النصب في المعطوف في (ما عبدُ الله خارجاً ولا مَعْنٌ ذاهبا) ؛ لأن المعطوف عنده لا يُقَدَّر له إعادة العامل بعد حرف العطف، بل يجعل العامل الأول لهما جميعا، ويجعل حرف العطف كالتثنية، فيصير المعطوف والمعطوف عليه كالمثنى، ألا ترى أن قولنا: " قام الزيدان " بمنزلة:" قام زيد وقام زيد "، وقام زيد وعمرو"، بمنزلة (قام الزيدان) غير أنه لم يمكن تثنية (زيد وعمرو) بلفظ واحد، ففصل

---

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه للرماني ٢٤٧/١.

(٢) في عامل المعطوف ثلاثة أقوال ، هذا أحدها ، وقد نسبه ابن يعيش والرضي إلى الفارسي وابن جني ، وقيل : العامل فيه هو العامل في المتبوع ، وهو مذهب سيبويه ، وقيل العامل فيه حرف العطف بالنيابة، انظر: سر صناعة الإعراب ٢٨٢/٢–٢٨٣، وشرح المفصل ٨٩/٨ ، وشرح الكافية للرضي٢٨١/٢.

(٣) كما نسبه إليه السيرافي والرضي . انظر : شرح الكتاب ٣٣١/١ ، وشرح الكافية ٢٨٢/٢.

(٤) انظر: شرح الكافية للرضي٢٧٩/٢.

بينهما بالواو، وصارت الواو كالتثنية فيما اتفق لفظه، وكذلك إذا قلنا: "ما زيد ذاهبا ولا عمرو منطلقا " لم تحتج إلى إعادة العامل ؛ لأنك لا تجمع بين حرفي نفي، فلم يجز إعادة (ما) و (ليس) بعد (لا)(١).

ومذهب سيبويه أولى، فحجة المخالفين جواز وجه النصب بعدم إعادة العامل (ما) بعد (لا) واهية، فالعامل يعمل في أشياء يقتضيها علي غير وجه التكرير، كقولك: "أعطيت زيدا درهما"، فلم يعمل في الثاني علي سبيل التكرير، فكذلك سبيل المعطوف لم يعمل فيه علي سبيل التكرير، ومردودة بنحو قولهم:"ليس زيدٌ ولا أخوه ذاهَبيْنِ، وما عمرو ولا خالدٌ منطلقَيْنِ،، فيعطفون الثاني على الأول، والعامل فيه (ليس)، ولا يحسن إعادة (ليس) (٢).

وقولهم: إن العامل في المعطوف الفعل المحذوف بعد حرف العطف،لا ينفك عن ضعف؛ لأنّ حذفه إنما كان لضرب من الإيجاز والاختصار،وإعماله يؤذن بإرادته، وذلك نقض للغرض من حذفه(٣)، فضلا عن أنه لو كان العامل مقدرا لوجب تعدد (الغلام) في (جاءني غلام زيد وعمرو)، وهو متّحِدٌ، ولكان معنى (كلّ شاةٍ وسخلتها بدرهم): (كلّ شاة بدرهم، وكلّ سخلتها بدرهم) والمراد: هما معا بدرهم(٤).

خامسا– تعدّد وجوه الإعراب والتوسع في الاستعمال.

فضلا عن أن تعدد وجوه الإعراب مردّه إلى الاتساع في أساليب التعبير، فإن مما أفرزته تلك الظاهرة التوسّع في استعمال بعض الكلمات الموضوعة لمعنى وظيفي معيّن، فتخرج أحيانا عما وضعت له في أصل اللغة إلى شيء آخر، توسّعًا في القول وتجوزًا في التعبير،

وهذا الضرب واقع في كلام العرب كثيرا، ويشمل جميع مستويات اللغة، وذلك لمرونة اللغة وسعة أفقها وعلّوها وكثرة توليدها(٥).

---

(١) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣٣١/١.
(٢) انظر: شرح الكتاب للرماني ٢٤٧/١.
(٣) انظر: شرح المفصل ٨٩/٨.
(٤) انظر: شرح الكافية للرضي٢٨١/٢.
(٥) انظر: التوسع في كتاب سيبويه . ص : ١٠.

* ومن ذلك مثلا قول سيبويه:" وزعم الخليل–رحمه الله–أنّهم يقولون: مُطِرْنا الزَّرْعَ والضرع. وإن شئت رفعتَ على البدل وعلى أن تصيِّره بمنزلة أجمعين تأكيداً.فإن قلت: ضُرِبَ زَيدٌ اليَدُ والرِّجْلُ، جاز على أن يكون بدلا، وأَن يكون توكيدا. وإنْ نصبته لم يحسن؛ لأن الفعل إنما أنفذ في هذه الأسماء خاصة إلى المنصوب إذا حذفتَ منهُ حرف الجرّ، إلاّ أن تَسمعَ العربَ تقول في غيره، وقد سَمعناهم يقولون: مَطَرَتهُمْ ظهراً وبطنا، وتقول: مُطِرَ قومُك اللَّيلَ والنهارَ، على الظَّرف وعلى الوجه الآخَر. وإن شئت رفعته على سَعَةِ الكلام، كما قال: صِيدَ عليه اللَّيلُ والنهارُ، وهو نهارُه صائمٌ وليلُه قائمٌ"(١).

فهذه الأسماء (الزرع ، والضرع، والظَّهر، والبَطْن) تُوُسّيعَ فيها فاستخدمت ظروفا، تشبيها لها بـ(السهل والجبل) ؛ لأن أكثر ما يراد به المطرُ الزرعُ والأنعام، ولأن الظَّهر والبَطْن عامّان في كل الأشياء، ألا ترى أن لكل شيء بطنا وظهرا، أو لأكثر الأشياء فيما جرت به العادة في كلام الناس، فأشبه الظَّهر والبَطْن المبهمات من الظروف لعمومها، فجعلت ظروفا لهذا الإبهام، فجاز النصب فيها على الظرف وحذف حرف الجر منه، كأنك قلت: (ضُرِب في ظهرِه وبطنِه)، ومع هذا التشبيه الذي ذكرنا، فالقياس فيه ألا تكون ظرفا، ألا ترى أنك لو قلت: (هذا الشَّعْرُ ظهرَ زيدٍ أو بطنَ زيدٍ) لم يجز، كما تقول: (هذا خلفَ زيدٍ وأمامَ زيدٍ)، وصار في الشذوذ بمنزلة(دخلت البيتَ، وذهبت الشامَ).

وبرغم هذا التوسع في استعمال هذه الأسماء ظروفا للتشبيه الذي ذكرناه قبل ذلك، من اشتراكها مع الظروف في الإبهام، لكن لا يجوز القياس عليه، لذا أشار سيبويه إلى أن هذا لا يطرد في الأشياء كلها، وإنما يصلح فيما أشبه الظروف في الإبهام، ولهذا قال:" ولم يجيزوه في غير السهل والجبل والظهر والبطن"(٢)، فلا يصح أن تقول (ضُرب زيدٌ يدَه ورجلَه) بالنصب على الظرفية، كما تقول: (ضُرِبَ زيدٌ الظهرَ والبطنَ)، كما لم يجيزوا: دخلت هذا الأمرَ، من حيث قالوا: دخلت البيتَ(٣).

ويجوز الرفع أيضا في (مُطِرْنَا الزرعُ والضرعُ، والسهلُ والجبلُ، وضُرِبَ عبدُ الله ظهرُه وبطنُه) على البدلية من المرفوع قبله، أو على التوكيد، مع أن هذه الألفاظ ليست من

(١) الكتاب ١/١٥٩-١٦٠.
(٢) الكتاب ١/١٥٩.
(٣) انظر : شرح الكتاب للسيرافي٢/٢٣.

ألفاظ التوكيد، لكنها أشبهت (أجمعين) في العموم في قولك: (رأيت القوم أجمعين)، كأنك قلت: (ضُرِب زيدٌ كلُه، أو ضُرِب أعضاؤه كلها)، ويصير الظهر والبطن توكيدا لعبد الله، كما يصير أجمعون توكيدا للقوم،وكذا قولك: مُطِرنا سهلُنا وجبلُنا، كقولك: (مُطِرت بقاعنا كلُّها) (١).

أو أنه ذكر التأكيد في المعنى، أراد: بدلا على جهة التأكيد، أي عُلِمَ منه قبل البدل ما عُلِمَ منه بعده(٢).

قال الرمّاني مشيرا إلى جواز الوجهين: "ويجوز (مُطرْنا الزرعَ والضرعَ) قد سمع بالنصب على الحذف، ويجوز فيه الرفع على البدل والتوكيد ؛ لأنه يعمّ الأول"(٣).

وكذا في الليل والنهار في قولك: (مُطِرَ قومُك اللَّيلَ والنهارَ)، وهما من ظروف الزمان المتصرفة، فيجوز نصبها على الظرفية أو المفعولية على حذف حرف الجر توسعا(٤)، ويجوز الرفع إما توكيدا، وإنما جاز فيه التأكيد ؛ لأنه يجعل الثاني كأنه هو الأول، وإما بدلا من المرفوع على سَعَةِ الكلام، والبدل على نية تكرار العامل، والأكثر في المجاز والاتساع أن ينسب الفعل إلى الوقت فيؤتى به على أنه فاعل، أو نائب فاعل كما نظّره سيبويه بـ (هو نهارُه صائمٌ وليلُه قائمٌ، وصِيدَ عليه اللَّيلُ والنهارُ)، وتقديره:(نهاره نهارُ صائمٍ وليله ليلُ قائمٍ) فهنا أبقى بعض الاسم وحَذَفَ بعضه ؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد، أو أن يكون جعله موضع الاسم على طريق التشبيه، فجعل النهار كأنه صائم بصوم صاحبه فيه، والليل كأنه قائم بقيام صاحبه فيه، وهذا معنى قول سيبويه (جعله الاسم أو بعضه) (٥).

وكذلك قولهم:(صِيدَ عليه الليلُ والنهارُ) فكأنه قال:(صِيدَ عليه صَيْدُ الليل والنهار) فَحَذَف،أو قال:(صِيدَ عليه الصَيْدُ الكثير) وَجَعل (الليل والنهار) موضع الاسم على التشبيه، كأن الليل قد صِيدَ بما وقع فيه من الصيد،وكأن النهار قد صِيدَ باشتغال جميعه بالصيد، وهو بمنزلة قولك:(زيدٌ الأسدُ)على التشبيه،أي (أنه الأسد) (٦).

---

(١) انظر : شرح الكتاب للسيرافي٢/٢٣.
(٢) كما ذكر ابن خروف . انظر : شرحه للجمل ١/٣٤٤.
(٣) شرح الكتاب للرماني ١/٤٠٥.
(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٢/٢٤.
(٥) انظر: الكتاب ١/١٦١.
(٦) انظر: شرح الكتاب للرماني ١/٤٠٥.

والقاعدة أنه إذا كان الاسم الثاني يشتمل عليه المعنى صلح فيه البدل، فإذا كان ذلك يعمّ الاسم الأول صلح فيه التأكيد كـ(أجمعين)، فإذا كثُر حتى لا يخلّ به حذف حرف الجر صلح فيه النصب على المفعول، وكلّ ذلك اجتمع فيما مرّ من أمثلة (مُطِرْنَا الزرع والضرع، والسهلُ والجبلُ، وضُرِبَ عبدُ الله ظهرُه وبطنُه، ومطر قومك الليل والنهار)، ولا يجوز فيما لم يعمّ أو لم يكثر حتى لا يخلّ به الحذف أن يجرى تأكيدا كـ(أجمعين)، ولا نصبا على المفعول، كقولك: (ضُرِب زيدٌ اليدُ والرجلُ)، فهذا لا يجوز فيه النصب ولا التأكيد كـ(أجمعين)، إلا أن يراد به أنه إذا ضُرِبَ اليد والرِّجل، فكأنه قد ضُرب جميعُه، فعلى هذا أجاز سيبويه التأكيد(١)، ولم يُجز غيرُه –كابن السراج– إلا البدل ؛ لأن (اليد والرِّجل) لا يعمُّ الأول(٢)، وتقول: (ضُرِب عبدُ الله ظهرُه، ومُطِر قومُك سهلُهم) فليس فيه إلا البدل ؛ لأنه لا يعمّ الأول ولم يكثر، حتى لا يخلّ به الحذف في هذا الكلام(٣).

*** وكذلك أيضا ما ذكره سيبويه في باب الظروف من تشبيه بعض الأسماء بالأماكن في نصبها على الظرفية توسعا، من قول العرب:(هو مِنَّى منزلةَ الشَّغافِ(٤)، وهو منّى منْزلةَ الوَلَدِ، وهو منّى مَزْجَرَ الكَلْبِ، وأنتَ منّى مَقعَدَ القابلةِ) (٥)، ثم ذكر قول ابن هرمة:**

أَنَصْبٌ للمنيّةِ تعتريهم... رجالي أَم هُمُ دَرَجَ السُّيولِ(٦).

على نصب (دَرَجَ السُّيولِ) على الظرف، ألحقه بـ(مناط الثريا)، ثم أجاز في (دَرَجَ السُّيولِ، ومزجر، ومقعد) الرفع على أنه خبرٌ عن الأول تشبيها، أي هو قريب منّي كمنزلة الشغاف، والأكثر النصب على الظرف توسعا، يقيس المكان المختص على المكان غير المختص في نصبه سماعا؛ إذ كانتْ تَقع على الأماكن(٧).

---

(١) انظر: الكتاب ١/١٦٠.
(٢) انظر: الأصول في النحو ٢/٥٤ .
(٣) انظر: شرح الرماني ١/٤٠٣-٤٠٤.
(٤) المَنْزِل: الدَّرَجَةُ ، والشَّغَافُ: غِلافُ القَلْب، وَهُوَ جِلْدَةٌ دُونَه كَالْحِجَابِ ، أَي : هُوَ بِتِلْكَ المنزِلة ، انظر : لسان العرب ٩/ ١٧٩.
(٥) الكتاب ١/٤١٢-٤١٣.
(٦) سبق تخريجه .
(٧) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢/٣٠٤، والمدارس النحوية . ص : ٨٩.

ويدلك على أنه ظرفٌ أنك تدخل الباء عليه، فتقول: (هو منّي بمنزلة الولد)، و(الباء) و(في) بمعنى واحد، كما تقول: (هو بالبصرة ، وفي البصرة)، وإذا رفعته فعلى التشبيه، أي: (هو منّي قريبٌ كمنزلة الولد)(١).

لكن جواز الوجهين (النصب والرفع) في تلك الأسماء –التي شُبّهت في نصبها على الظرف بالأماكن المختصة، كما عنون لها سيبويه –خاصٌّ بما أريد به تعيين الموضع وذكْرُ المحلّ من قُرْبٍ أو بُعْدٍ، فيجوز فيه النصب على الظرف، والرفع على الخبر، والأكثر النصب، تقول:(هو مِنَّى منزلةَ الشَّغافِ، وهو منّى منْزلةَ الوَلَد).

أمّا ما يقصد فيه تقدير القُرْب والبُعْد على وجه المِسَاحة فليس فيه إلا الرفع، فقولك: (هو منّي فرسخان ، وهو منّي يومان ، وهو منّي عَدوةُ الفرس، ودعوةُ الرحل) فإن هذا لا يستعمل فيه إلا الرفع، ويفارق ما سبق من جواز الوجهين ؛ لأن معنى هذا أنه يخبرك أن بينه وبينه فرسخين ويومين، ويريد تقريب ما بينهما، فجرى على الكلام الأول، كأنه هو توسّعًا(٢).

سادسا– شخصية سيبويه النحوية فيما تعدد ضبطه الإعرابي.

لم يكن جهد سيبويه وفكره قاصرا على الإشارة إلى ما تعدّد ضبطه الإعرابي، وتحليله المعهود له، بل تخطاه إلى انتخاب ما يراه أرجح الأوجه وأقواها، فقد ظهر من خلال النظر في تلك النماذج لهذه الظاهرة ترجيحات لسيبويه واختيارات، عبر عنها في أغلب مواضعها بـ(الوجه، أو وجه الكلام، أو حدّ الكلام)(٣)، وهي مصطلحات مرادفة – عنده– لـ(لأصل)، تشترك مع (الأصل) في دلالة واحدة أنها الأساس الذي ينبغي أن يكون عليه الشيء، أو ما ينبغي أن يكون عليه التركيب في الأصل، غير أن (الأصل، والحدّ) أكثر ما يستعمل ليعبّر عن المستوى البنائي للجملة من المفردات والتركيبات، أما (الوجه) فيستعمل في الحالة الإعرابية الأساسية للتركيب.

---

(١) انظر : الكتاب ٤١٧/١ ، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٠٣/٢.
(٢) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٣٠٣/٢ ، ٣٠٥.
(٣) انظر على سبيل المثال : الكتاب ٦٨،٦٣/١ ،١٤٤،٩١،١٠٢، ١٥٨ ، ٢١٠،٣٤٧، ٣٦١. ٢٩/٢.

كما عبر عنها أيضا بالجيّد(١)، والاختيار(٢)، والأعرف والأكثر(٣)، والقوة(٤)، أو وصْفِ ما يقابلها بالضعف والقبح(٥)، كما سيظهر فيما يرد من نماذج.

ولم تكن اختياراته مُرْسَلةً ، بل كانت معلّلةً، مبنيةً على أسسٍ وقواعد، لأن منهجه لا يكتفي بوصف الظاهرة فحسب، بل يتّجه إلى التعليل والتفسير، محاولةً منه لفهم كلام العرب وتحصيل مقاصده، وذلك قوله: " فَقِفْ على هذه الأشياء حيث وقفوا، ثم فَسِّر(٦)".

وفيما يلي نماذج لتلك الاختيارات، ويليها الأسس التي اعتمد عليها.

١- الوجه مراعاة اللفظ.

جاء ذلك في حديثه عمّا يجوز في المعطوف على خبر(ليس) المقرون بالباء في باب ما يُجرَى على الموضع، لا على الاسم الذي قبله، "وذلك قولك: ليس زيدٌ بجبَانٍ ولا بَخيلا، وما زيد بأخيك ولا صاحبَك، والوجهُ فيه الجرُّ ؛ لأنَّك تريد أن تُشْرِكَ بين الخبرَيْنِ، وليس ينقض إجْرَاؤُهُ عليك المعنى. وأن يكونَ آخِرهُ على أوّله أولى، ليكون حالُهما في الباء سواءً كحالهما في غير الباء، مع قُربه منه(٧)".

وقال في شعر لبيد:

فإنْ لَمْ تَجِدْ مِن دونِ عَدْنانَ والِداً... ودونَ معدٍ فَلْتَزَعْكَ العَوَاذِلُ(٨)

" والوجه الجر(٩)".

---

(١) انظر على سبيل المثال : الكتاب ٦٩/١، ٢٢٨، ٣٦، ٣٤٩، ١٧٠، ١٥٥، ١٠٤.
(٢) انظر على سبيل المثال : الكتاب ٨٨/١، ٩٠ ، ٩٣ ، ٩٦ ، ٩٨ ، ١٠٢ ، ٣٢٨ ، ٣٦١.
(٣) انظر: الكتاب ٨٦/١ ، ١٥٦.
(٤) انظر: الكتاب ١٧٤/١.
(٥) انظر على سبيل المثال : الكتاب ٢/١، ٣٨٩. ٢٩/٢ ، ١١٧، ١٦٤.
(٦) انظر: الكتاب ٢٦٦/١.
(٧) انظر: الكتاب ٦٦/١-٦٧.
(٨) من الطويل ، للبيد في ديوانه . ص : ٢٥٥ ، أوردهُ سِيبَوَيْهٍ على أَن (دون) بِالنّصب مَعْطُوف على مَحل الْجَار وَالْمَجْرُور أَعنِي (من دون) . انظر : الكتاب ٦٨/١ ، وخزانة الأدب ٢٥٣/٢.
(٩) انظر: الكتاب ٦٨/١.

رجّح سيبويه هنا الحمل على اللفظ ؛ لأن الأصل في الكلام أن يكون اللفظ مطابقا للمعنى، وهذا أولى من المخالفة بين اللفظين وعدم مشاكلتهما، ولذلك يرى أن الحمل على اللفظ هنا في (ليس زيدٌ بجبَانٍ ولا بَخيلا، وما زيد بأخيك ولا صاحبَك) أجود وأولى من الحمل على الموضع ؛ لأنك تريد أن تشرك بين محلى الفائدة (الخبرين)، فكان يقتضي مراعاة اللفظ إلى جانب مراعاة المعنى.

فالجر أجود لتشاكل اللفظين واتفاق المعنيين، وإذا حملته على المعنى كان مردودا على الأول في معناه، وليس مشاكلا له في لفظه، وإذا حصل اللفظ والمعنى كان أجود من حصول المعنى وحده، فإذا تساوى اللفظان مع تساوي المعنيين، كان أفصح من تخالف اللفظين، والعرب تختار مطابقة الألفاظ وتحرص عليها، والحمل على اللفظ أقوى(١).

وقد حَمَلَهم قُربُ الجِوارِ على أنْ جرُّوا(هذا جُحْرُ ضبٍ خربٍ) ونحوه، فكيف ما يصِحُّ معناه(٢)، يضاف إلى ذلك أن الجر في خبر (ليس) في (ليس زيدٌ بجبَانٍ ولا بَخيلا) ظاهر، والنصب مقدّر، والحمل على الجر الظاهر أولى من الحمل على النصب المقدر(٣)، فالعطف على ما عملت فيه الباء، أولى من العطف على موضع الباء، لأنه أقرب إلى المعطوف، والعطف على ما قَرُبَ أولى من العطف على ما بَعُدَ، واحتج لقوة العطف على ما عملت فيه بأنه أقرب إلى المعطوف(٤).

فالوجه هنا التأثر بالعامل القريب إذا كان لا ينقض معنى، نظيره ما علّل به في إعمال الثاني من نحو قولك: ضربتُ وضربني زيدٌ، وضربني وضربتُ زيداً، تَحمل الاسمَ على الفعل الذي يَليه، بقوله: " وإنّما كان الذي يليه أوْلَى لقُربِ جِواره وأنه لا ينقُضُ معنىً، وأنّ المخاطَبَ قد عَرَفَ أنَّ الأوّلَ قد وقع بزَيْدٍ، كما كان خَشَّنْتُ بصدرِه وصدرِ زيدٍ، وجهَ الكلاِم، حيث كان الجرُّ في الأول وكانتِ الباءُ أقربَ إلى الاسم من الفعل ولا تَنقض معنّى، سَوَّوْا بيْنهما في الجرّ كما يَسْتَوِيان في النصب"(٥).

(١) انظر: النكت ١/ ٢٩٨ ، وشرح المفصل ٦٥/٦.
(٢) انظر: الكتاب ٦٧/١ ، والنكت ١/ ٢٩٨.
(٣) انظر: شرح الكافية للرضي ٢١/١ . دار الكتب العلمية.
(٤) انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٩٩/١.
(٥) الكتاب ٧٤/١.

ومثله أيضا في الحمل على اللفظ (هذا ضاربُ زيدٍ وعمروٍ وعمراً) فيجوز فيه الوجهان: الجر عطفا على اللفظ ، والنصب عطفا على الموضع، لكن الجر أقوى، كما قال سيبويه: "والجرُّ في هذا أَقوى، يعنى (هذا ضاربُ زيدٍ وعمروٍ وعمراً) بالنصب، وقد فَعل لأنّه اسمٌ وإن كان قد جرى مجرى الفعل بعينه"(١).

ثم تراه في موضع آخر يرجح الحمل على الموضع، كما في قوله:" وتقول: ما زيد كعمرو ولا شبيهاً به، وما عمرو كخالدٍ ولا مُفْلِحاً، النصبُ في هذا جيّدٌ، لأنَّك إنما تريد ما هو مثلَ فلانٍ ولا مُفْلِحاً. هذا وجه الكلام. فإن أردت أن تقول ولا بمنزلة من يشبهه جررت، وذلك قولك ما أنت كزيد ولا شبيهٍ به، فإنما أردت ولا كشبيهٍ به"(٢).

وإنما رجح الحمل على الموضع هنا ؛ لاختلاف المعنى بين الجر والنصب ؛ لأنك إذا جررت (الشبيه) فقد أثبتَّ شبيها، وإذا نصبت لم تثبت ها هنا شبيها بزيد، فلما كان المعنى مختلفا كان الحمل على المعنى أولى من الحمل على اللفظ ،لأن الحمل على اللفظ إنما كان أجود مع تساوى المعنيين، كما في (ليس زيد بجبان ولا بخيل)، أما هنا فالمعنيان مختلفان، لذا كان الحمل على المعنى أجود(٣).

٢- الوجه لَمْحُ الفعلية.

ذكر سيبويه في (هذا باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أُخذت من الفعل) وذلك قولك: (أَتَمِيمِيًّا مرّة وقَيْسِيًّا أُخْرَى)، وكذا قول بعض العرب (يا بني أسد، أَعْوَرَ وذا نابٍ)، فيجوز فيه النصب على الحال بإضمار فعل، تُرِيدُ: أتتحول وتتلون تميمياً مرة وقيسياً أخرى، وأَتَستقبلون أَعْوَرَ وذا ناب.، وأغناه عَن ذكر الْفِعْل مَا شَاهد من الْحَال. ويجوز فيه الرفع بإضمار اسم تقديره: (أنت) ، كما نقل عن الخليل قوله:" وزعم الخليل رحمه الله أنَّ رجلاً لو قال: أتميميٌّ، يريد: " أنتَ " ويُضمِرها لأَصاب(٤)".

ثم يرجّح سيبويه النصب بقوله:" وإنما كان النصبُ ها هنا الوجهَ ؛ لأنَّه موضع يكون الاسم فيه عاقباً للّفظِ بالفعل، فاختير فيه كما يختار فيما مضى من المصادر التي في

(١) الكتاب ١/١٧٤.
(٢) الكتاب ١/٦٩.
(٣) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ١/٣٤٧.
(٤) الكتاب ١/٣٤٣.

غير الأسماءِ. والرفُع جيّدٌ ؛ لأنَّه المحدَّثُ عنه والمستفهَمُ. ولو قال: أَعوَرُ وذو نابٍ، كان مصيبا"(١).

فاستجود النصب هنا بإضمار فعل، وعلل لذلك أنها عاقبت الفعل، فكأنها صارت بدلا من التلفظ بها، وقاسه على المصادر التي تكون بدلا من أفعالها، كما في (أتربا وجندلا) بدلا من (تربت وجندلت) لو تُكلّم بهما(٢).

وقد ذكر النحاة في كتبهم أن من مواضع حذف عامل الحال وجوبا ما ذكر بدلا من اللفظ بالفعل لتوبيخ نحو: أقائمًا وقد قعد الناس؟، ولمن لا يثبت على حال: "أتميميا مرة وقيسيا أخرى"، فـ"قائمًا": حال منصوبة بفعل محذوف وجوبًا "أي: أتوجد"، و"تميميا، وقيسيا": حالان منصوبان بفعل محذوف وجوبًا أي: "أتتحول، وقد دلت دلالة الحال المشاهدة على الفعل المحذوف، ومن ذلك ما أقيم من الأحوال المشاهدة مقام الأفعال الناصبة، فهذا ونحوه لم يرفض ناصبه لثقله، بل لأن ما ناب عنه جار عندهم مجراه ومؤد تأديته(٣).

ويعضد سيبويه اختياره بما ساقه من شواهد قبل أن يصرّح بهذا الاختيار، من نحو قول الشاعر:

أَفي السَّلْمِ أَعْيَاراً جَفَاءً وغِلْظَةً... وفى الحَرْبِ أَشباهَ الإِماءِ العَوارِكِ(٤)

أي: تَنقَّلُون، وتَلوَّنُونَ مّرةً كذا ومرّةً كذا. وقال:

أَفي الوَلائِمِ أَولادًا لواحِدةٍ..... وفى العِيادةِ أَولادًا لعَلّاتِ(٥)

---

(١) الكتاب ٣٤٧/١.

(٢) انظر : شرح السيرافي ٢٣٢/٢، وشرح المفصل ٦٩/٢.

(٣) انظر : الخصائص ٢٦٥/١، وشرح المفصل ١٢٢/١ ،وشرح الأشمونى ٢/ ٤٣ ، والتصريح ١/ ٦١٥.

(٤) من الطويل، قالته هند بنت عتبة لفلّ قريش حين رجعوا من بدر ،وقد أورده سيبويه على نصب(أعيارا) على الحال بإضمار فعل،كأنه قال: أتثبتون في السلم.انظر: الكتاب ٣٤٤/١، وسيرة ابن هشام : ٦٥٦.

(٥) من البسيط ، لا أدري قائله ، أورده سيبويه على نصب (أولادا) بإضمار فعل، كأنه قال: أتثبتون مؤتلفين في الولائم. انظر : الكتاب ٣٤٤/١ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٢٥٣.

ثَمّة أمر آخر يرجّح النصب، أن في النصب ملائمة ومناسبة من حيث المعنى ؛ لأنه لا يريد أن يسترشده بأمر يجهله القوم وإن كان بلفظ الاستفهام، لكنه يريد أن يشتمه بذلك، فصار بدلاً من اللفظ بقولك: أَتَتَمّم مرّةً وتَتَقَيَّسُ أخرى، وأَتَمضون وقد استَقبلكم هذا، وتَنَقَّلُون وتَلَوَّنُون، فصار هذا كهذا، كما كان تُرْباً وجَنْدَلاً بدلاً من اللفظ بـ(بتَرِبتَ وجَنْدَلْتَ) لو تُكُلِّمَ بِهما(١).

بل لو أَخبرتَ في هذا الباب على هذا الحدّ نصبت أيضاً، كما نصب الاسمَ الذي أُخذ من الفعل في حال الخبر، وذلك قولك: تمَيميًّا قد عَلِمَ اللهُ مرةً وقيسيًا أُخرى(٢).

٣- الوجه في (لَدُنْ غُدْوَةً).

من قواعد سيبويه في الكتاب (من كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضعٍ على غير حاله في سائر الكلام) (٣)، وقوله:(فقد يشذّ الشيء من كلامهم عن نظائره، ويستخفّون الشيء في موضعٍ ولا يستخفّونه في غيره)(٤).

جاء ذلك عَقِبَ حديثه المتناثر عن (لدن غدوة)، مشيرا إلى أن لـ(لدن) مع (غدوة) شأنًا ليس لها مع غيرها ؛ لأنها تَنْصِب (غدوة) ولا عَمَلَ لها في غيرها إلا الجر، على أنه ظرف ملازم للإضافة، فالجر القياس "كما تَجُرُّ سائر الظروف، وهو الغالب في الاستعمال(٥)، ولا تكون "غدوة" بعد "لدن" إلا منونة وإن كانت معرفة (٦)، ولا تُنصب "غدوة" إلا مع وجود النون في "لدن" على لغة التمام دون حذفها، وأما إذا حذفت نونها فلا، والنقل موافق لهذا التقييد، فلم يسمع عنهم (من لد غدوة)، وإنما تكلموا به مع النون(٧).

---

(١) انظر : شرح السيرافي ٢/٢٣٢، وشرح المفصل ٢/٦٩.
(٢) انظر : الكتاب ١/٣٤٥.
(٣) الكتاب ١/٥١.
(٤) الكتاب ١/٢١٠.
(٥) انظر : التصريح ١/٧١٤.
(٦) انظر : الكتاب ١/٥١.
(٧) انظر : المقاصد الشافية ٤/١٢٣.

وقد صرح بذلك سيبويه في أكثر من موضع من كتابه، كقوله:" كما أن لدن في غُدْوَةً حالٌ ليست في غيرها تُنْصَبُ بها، كأَنّه أَلحقَ التنوينَ في لغة من قال: لَدُ. وذلك قولك: " من " لَدُنْ غُدْوَةٌ"(١).

وقوله:" كما لا تدخل الفتحة في لدن إلا مع غدوةٍ حين تقول: لدن غدوةً إلى العشي"(٢).

حتى صار اختصاص (لدن) بنصب(غدوة) دون غيرها لغزا ألغز به بعضهم، كقول سعد الدين التفتازاني:

وما لفظةٌ بفعلٍ ولا حرفِ... ولا هي مشتقٌّ وليستْ بمصدرِ

وتنصب اسمًا واحدًا ليس غيره... لَهُ حالةٌ مَعه تبينُ لمخبرِ(٣).

فلم يأت النصب بـ(لدن) إلا مع (غدوة)، فالنصب بعده نادر، وقد حمله بعضهم على أنه لغة، كما قال الجوهري: "وقد حمل حذف النون بعضهم – يعنى في (لدن) – إلى أن قال: (لدن غدوة)، فنصَبَ (غدوة) بالتنوين"(٤).

فاقتضى هذا أن بعض العرب هم الذين ينصبون (غدوة) مع (لدن) وحدها، فالنصب بها نادر.

فإن قيل قد ورد النصب بعد (لدن) أيضا فيما أنشده سيبويه:

مِن لدُ شَوْلاً فإلى إتلائها(٥)

فالجواب –كما ذكر سيبويه وغيره– أن (شولا) ليس منصوبا بـ(لد)، بل بإضمار فعل هو (كان) ونحوها، والتقدير (من لد أن كانت شولا)، لأن (شولا) هنا جمع (شائلة)،

---

(١) الكتاب ١/٢١٠.
(٢) الكتاب ٣/٤٩٩.
(٣) الألغاز النحوية المسمى (الطراز في الألغاز) . ص: ٥١.
(٤) الصحاح ٦/٢١٩٥.
(٥) هذا الكلام يجري بين العرب مجرى المثل، وهو من شواهد سيبويه الخمسين التي لا يعرف لها قائل ، وهو من الرجز المشطر،"شولا" قيل هو مصدر شالت الناقة بذنبها: أي رفعته للضراب، وقيل: هو اسم جمع لشائلة –على غير قياس– والشائلة الناقة التي خف لبنها وارتفع ضرعها "إتلائها" بكسر الهمزة وسكون التاء مصدر أتلت الناقة: إذا تبعها ولدها. الكتاب لسيبويه ١/ ٢٦٤ ، وأوضح المسالك ١/ ٢٥٦.

فليس زمانا ولا مكانا، فلا يجوز أن يقال: (من لدن زيد إلى دخوله الدار) ، والبيت على هذا المعنى، فلمّا لم يصح جره على هذا التقدير أضمر ما يصح معه الكلام، فصار المعنى (من لدكونها شولا إلى إتلائها)، بخلاف (لدن غدوة) فإنه لا مانع من الجر، فلما نصبت دل على أن ذلك من جهة (لدن) لا من جهة الإضمار(١).

ورُدّ تقدير سيبويه (من لد أن كانت شولا) بأن فيه حذف الموصول وصلته وبقاء معمولها من غير ضرورة، وأجيب بأنه تقدير معنى، لا تقدير إعراب، والحامل له على هذا التقدير أن (لدن) لا يضاف عنده إلى الجمل(٢).

غاية الأمر أن النصب بعد (لدن) استُبِدَّت به (غدوة) دون غيرها من الأسماء، وكأنَّ اللغة تجنح إلى هذا التخصيص في بعض مفرداتها.

وهي في اختصاصها بنصب "غدوة" كاختصاص "لات" بنصب الحين(٣)، وشبِّهت بها "أحسن" في التعجب بإجرائها مجرى الفعل في عمله(٤)، ومثلها فيما يكون له حال لا يكون في غيره (لولاك، ولولاي)، فلها حال في الإضمار، كما كان لـ"لدن"حال مع غدوة ليست مع غيرها(٥)، وشبِّهت بها عسى في (عسى الغوير أبؤساً)(٦) في أنَّ لها حالاً ليست في غيرها من الأسماء(٧)، كما شُبِّهت الفتحة معها بالضمة في (مُن) للقَسَم في (مُن ربي لأفعلن) لا تدخل الضمة إلا ههنا(٨)، وكذلك اختصت"لا"مع "الأب"بحالٍ لا يكون مع غيرها، كما اختُص"لدن"مع"غدوة"(٩).

---

(١) انظر : الكتاب ٢٦٥/١. المقاصد الشافية ١٢٢/٤-١٢٣.
(٢) انظر : تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد : ٢١٩.
(٣) انظر : الكتاب ٥٨/١-٥٩.
(٤) الكتاب ٩٦/١.
(٥) انظر : الكتاب ٣٥٧/٢.
(٦) مثل من أمثال العرب ، والغُوَيْر: تصغير غَارٍ، والأبؤس: جمع بُؤْس، وهو الشدة. وأورده سيبويه على أنهم جعلوا عَسَى بمنزلة كان .انظر : الكتاب ٥١/١ ، ومجمع الأمثال ١٧/٢.
(٧) انظر : الكتاب ٥١/١.
(٨) انظر : الكتاب ٤٩٩/٣.
(٩) انظر : الكتاب ٢٨١/٢.

ويجمع ذلك كله قول سيبويه السابق (من كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضعٍ على غير حاله في سائر الكلام)(١).

أما عن سبب النصب، فإنما نصبتْ(لدن) (غدوة)، وهي ليست بفعل ولا جارية عليه تشبيها لنونها بنون (عشرين) في الزيادة والحذف، حيث كان بعض العرب يقول: (لد) من غير نون، من جهة جواز حذفها، فصارت "لدن غدوة" في اللفظ، كـ: (عشرون درهما، وراقودٌ خلًّا)، فانتصب (غدوة) انتصاب الاسم بعد المقادير، فيكون (غدوة) على هذا منصوبا على التمييز لاستبهام (لدن) كما استبهم (العشرون) فَفُسِّر(٢).

و(عشرون) التي حُملت عليها (لدن) إنما عملت النصب في (التمييز) وما جرى مجراها، وليست بفعل ولا جارية عليه، وإنما هي اسم جامد؛ لأنها في الجمع بمنزلة(ضاربين)، فلمَّا كان(ضاربون زيداً) قد تدخل فيه النون فتنصب ما بعده،كقولك: (ضاربون زيداً) وتنزع النون فتجر ما بعده،كقولك:(ضاربو زيد) وكانت العشرة فيها النون إذا كان ما بعدها جنساً، كقولك: (عشرون درهماً)، وتنزع النون منها إذا كان ما بعدها مالكاً وما جرى مجراه للإضافة، كقولك:(عشرو زيدٍ) وكان (ضارباً) مقتضياً للمضروب، كما كان(عشرون) مقتضياً للنوع، أشبه العشرون الضاربين، فنصب ما بعده مع النون وخفض ما بعده مع نزعها(٣).

أو نصبت (لدن) تشبيها لنونها بالتنوين في اسم الفاعل، فإن نونها تثبت تارة وتحذف أخرى كما في اسم الفاعل(ضاربٌ زيدا، وقاتلٌ بكرا)، فعملت عمله، بل قيل: النون في "لدن" زائدة، وبه يتضح تشبيه (لدن) بـ"ضارب" منونًا حتى نصبت بعدها (غدوة)، فيكون (غدوة) نُصبت على التشبيه بالمفعول به، كما في نحو: "ضارب زيدًا"(٤).

ولم يصرِّح سيبويه بحمل العمل في(لدن) على (عشرين)، بل ذكره الأعلم في نكته على الكتاب:"وإنَّما نصبت العرب غدوة على ضرب من التأويل والتشبيه، وذلك أنَّهم

---

(١) الكتاب ٥١/١.

(٢) انظر : النكت٢٧٥/١-٢٧٦، وشرح الكافية الشافية٩٥٢/٢،٩٥٣، وارتشاف الضرب١٤٥٦/٣، والمقاصد الشافية ١٢٣/٤ والمساعد٥٣٤/١.

(٣) انظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٣٠/٤، والتصريح ٦١٧/١.

(٤) انظر: كتاب الشعر: ٩ ، والأمالي الشجرية ٥٨٣/٢ ، وشرح المفصل ١٠٢/٤ ، والتصريح ٧١٣/١.

يقولون "لدُ" فيحذفون النون، و"لدن" فيثبتون النون، فشبَّهوا هذه النون بالنون الزائدة في عشرين وضاربين، فنصبوا بها كالنصب بعد العشرين والضاربين"(١).

فقد عملت (لدن) النصب ؛ لأنها شُبّهت بالعشرين، والعشرون شُبّه في عمله بالضاربين، والضاربون هو العامل في بابه، فكذلك ما تفرّع عليه بالتشبيه، فإذا سمعت النصب عن تمام الاسم عن تمام الاسم فمعناه أن الاسم هو الناصب، إلا أنهم عبّروا بتلك العبارة إشارة إلى أنه لولا التمام لانجر بالإضافة، كما أن (الضاربين زيدا) لولا تمامه بالنون لانجر فقلت: ضاربو زيد. فافهم ذلك من اصطلاحهم(٢).

ويجوز جر"غدوة" على الأصل،وهو الوجه والقياس(٣)، كما ذكر سيبويه أن الوجه في (غدوة) بعد (لدن) الجر، وعضده بأنه القياس في قوله: "والجرُّ في غُدْوَةٍ هو الوجهُ والقياس. وتكونُ النون في نفس الحرف بمنزلة نونِ (مِنْ وعَنْ)؛ فقد يشذ الشيء من كلامهم عن نظائره، ويستخفون الشيء في موضع و لا يستخفونه في غيره"(٤).

وإنما كان القياسَ في (لدن) لأنه ظرف ملازم للإضافة للمفرد والجملة، فالجر القياس كما تجر سائر الظروف، و هو الغالب في الاستعمال(٥).

ويجوز عند الكوفيين الرفع على إضمار"كان" التامة،شبهه بعضهم بالفاعل فرفع، فقال"لدن غدوةٌ" كما تقول في اسم الفاعل "ضاربٌ زيدٌ"(٦).

وبهذا يكون في "غدوة"بعد "لدن" الجر– وهو الأصل والقياس – والنصب، والرفع.

فليس النصب لازماً للاسم بعد (غدوة)، ربما جاء لنقف من خلاله على اسم له وظيفة الفعل فيما بعده، لكن الوظيفة فيه مقيَّدة بحالٍ واحدٍ لا يكون مع غيره، كما في (لات، وعسى، ولولاك، ولولاي)، وبرغم تفسير النحويين له بتفسيرات مختلفة ليجدوا

---

(١) النكت ١/٢٧٥-٢٧٦.
(٢) انظر : المقاصد الشافية ٤/١٢٤.
(٣) انظر : شرح المفصل ٤/١٠٢.
(٤) الكتاب ١/٢١٠.
(٥) انظر :التصريح ١/٧١٤.
(٦) انظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك٢/ ٨١٦ ، والتصريح ١/٧١٤.

له وجهاً نحوياً، لكن لا يمنع أن اللغة تتسامح في بعض تراكيبها، كما يؤكِّد هذا اختلاف وجهات النظر في تفسير الحالة الواحدة، واحتمالها أكثر من وجه(١).

٤- الوجه رفع النعت (خَرِب) في (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ).

قال سيبويه:"وممّا جرى نعتاً على غير وجه الكلام(هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، فالوجهُ الرفعُ، وهو كلامُ أكثرِ العربِ وأفصحِهم. وهو القياسُ، لأنّ الخَرِبَ نعتُ الجُحْرِ، والجحرُ رفعٌ، ولكنّ بعض العرب يجُرُّه،وليس بنعتٍ للضبّ، ولكنّه نعتٌ للذي أُضيف إلى الضبّ، فجرّوه لأنه نكرةٌ كالضبّ، ولأنَّه في موضعٍ يقع فيه نعتُ الضبّ، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحدٍ، ألا ترى أنّك تقول: هذا حَبُّ رُمّانٍ. فإذا كان لك قلت: هذا حَبُّ رُمّانى، فأَضفتَ الرمّانَ إليك، وليس لك الرمّانُ، إنَّما لك الحَبُّ"(٢).

نلاحظ في نص سيبويه أمورا منها:

١-اقتران الوجه بالقياس، مشيرا إلى أنه الأصل الذي يجب أن يتبع في الإعراب، وقد ذكر سيبويه إلى أن الوجه الرفع في (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ)، وهو القياس ؛ لأن (خَرِبًا) نعت للجُحْر المرفوع وليس للضبّ ؛ لأن الضبّ لا يُوصَف بأنه خَرِبٌ، ولكنه جُرّ لمجاورته للمجرور (ضبّ)، من باب إعطاء الشيء حكم الشيء إذا جاوره(٣)، وقد حَمَلَهم قُربُ الجِوارِ على أنْ جرُّوا (هذا جُحْرُ ضبٍ خربٍ)، ونحوَه.

وهو مخالف للأصل،إذ الأصل في التابع أيا كان نوعه: نعتا،أو توكيدا، أو ردًّا، أو تبيينًا أن يتبع متبوعه في الإعراب لفظا وتقديرا، غير أنه إذا جاور التابع المرفوع أو المنصوب مجرورا متعلقا بالمتبوع المرفوع أو المنصوب قد يجرّ؛ مراعاةً لهذا المجرور إذا أُمِنَ اللبس، ولم يُشْكَل المعنى(٤)، ويسمى ذلك (الجر بالجوار)، وقد ارتبط كلام النحويين على الخفض بالجوار بقول العرب:" هذا جُحْر ضَبٍّ خَرِب، حتى صار عَلَمًا أو كالعَلَمِ عليه(٥).

---

(١) انظر : عشرون رجلا في كتاب سيبويه . د.فاطمة حسن عبد الرحيم .كلية إعداد المعلِّمات جدَّة.

(٢) الكتاب ٤٣٦/١.

(٣) انظر : الجمل في النحو المنسوب للخليل : ١٩٦، ومغنى اللبيب ١/ ٨٩٤-٨٩٥.

(٤) انظر : شرح الكافية للرضي ٣٢٨/٢.

(٥) انظر : المساعد ٤٠٣/٢.

ومن أثر المجاورة أيضًا قول امرئ القيس:

كأن أبانًا في عرانين وَبْلِه... كبيرُ أناسٍ في بجادٍ مزمّلِ(١).

فقوله: (مزمّل) صفة للاسم المرفوع الواقع خبرًا لكأنّ، وهو قوله: (كبير)، فحقّه الرفع، وقد خُفض لمجاورته لـ(بجاد) المجرور بـ(في) (٢).

٢–قوله:" وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس... ولكن بعض العرب يجرّه " يفيد أن الجرّ على الجوار في النعت لغة لبعض العرب(٣)، لا ترقى إلى فصاحة لغة إتباع النعت لمنعوته مطلقا، كما قال ابن خالويه نقلا عن أبي عبيد:" الخفض على الجوار لغة لا تستعمل في القرآن، وإنما تكون لضرورة شاعر أو حرف يجرى كالمثل"(٤).

٣– يفهم من كلام سيبويه أن الذي سهّل لهم الجر – توهما– في (هذا جحرُ ضبٍ خربٍ) أشياء ثلاثة:

أ– أن (خربا) نكرة مثل (ضبّ)، لكن لا يعنى هذا أن سيبويه يقصر القول بجواز الجر على الجوار إذا كان المضاف والمضاف إليه نكرتين، بدليل استشهاد سيبويه بقول العجاج:

كَأَنَّ نَسْج العَنْكَبُوتِ المُرْمَلِ(٥).

والمضاف نكرة والمضاف إليه معرفة.

---

(١) البيت من الطويل، لامرىء القيس فى: ديوانه / ٢٥، وخزانة الأدب ٩٨/٥، ٩٩، وشرح أبيات المغنى ١١١/٧، ١١٢. وأبان: جبل، والعرانين: الأوائل، والوبل القطر العظيم، والبجاد كساء مخطط من أكسية الأعراب من وبر الإبل، وصوف الغنم، والمزمّل : الملتف.

(٢) انظر : شرح القصائد السبع الطوال/ ١٠٧ ، وتذكرة النحاة / ٣٤٦.

(٣) قيل إنها لبحارث بن كعب ؛ لأنهم يؤثرون الإتباع . انظر : اللهجات في كتاب سيبويه . ص : ١٦٧.

(٤) انظر : إعراب القراءات السبع وعللها ١٤٣/١ .

(٥) رجز للعجاج في ديوانة برواية الأصمعى / ١٥٨، والكتاب ٤٣٧/١ ، والمرمل : المنسوج. والشاهد (المرمل) نعت لـ (نسج) لا (العنكبوت)، لأن العنكبوت لا تنسج، فكان حقه النصب لكنه خفض للمجاورة.

والقول بأن الجر بالمجاورة لا يكون إلا في النكرة قال به بعضهم، وردّه أبو حيان(١)، والسيوطى(٢) بما استشهد به سيبويه.

لكن قد يقال إن النكرة –على ما فيه– أسهل منه في المعرفة؛ وذلك أن النكرة أشد حاجة إلى الصفة. فبقدر قوة حاجتها إليها تتشبث بالأقرب إليها. فيجوز (هذا حجر ضب خرب)؛ لقوة حاجة النكرة إلى الصفة. فأما المعرفة فتقلّ حاجتها إلى الصفة، فبقدر ذلك لا يسوغ التشبث بما يقرب منها لاستغنائها في غالب الأمر عنها. ألا ترى أنه قد كان يجب ألا توصف المعرف، لكنه لما كثرت المعرفة تداخلت فيما بعد، فجاز وصفها، وليس كذلك النكرة لأنها في أول وضعها محتاجة –لإبهامها– إلى وصفها(٣).

ب–أنه في موقع يقع فيه نعت (الضب).

ج– أنه صار هو و(الضبّ) كاسم واحد، ويدلل سيبويه على أن الاسمين معا بمنزلة اسم واحد بأنك تقول:"هذا حبّ رمّانٍ، فإذا كان لك قلت: هذا حَبّ رمانيّ، فأضفت الرمّان إليك،وليس لك الرمّان إنما لك الحبّ. ومثله (هذه ثلاثة أثوابِك) فكذلك هنا تقول: هذا جُحْرُ ضَبَّى، وليس لك الضبُّ، إنَّما لك جُحْرُ ضبَّ، فلم يَمنعك ذلك من أَنْ قلتَ (جحرُ ضبّى)، والجحرُ والضبُّ بمنزلة اسم مفرَدٍ"(٤).

فهذا موضع يكون فيه الجر على غير ما هو له دون رابط، متى أُمِنَ اللبس واتضح المعنى، حيث يُجرّ ما حقّه الرفع أو النصب لمجاورته المجرور، فيتوهم أنه مجرور، يحملهم على ذلك قرب الجوار وأمن اللبس، فيجعل ما هو نعت للأول معنى نعتا للثاني لفظا، وذلك للاتصال بين المضاف والمضاف إليه، ولهذا الاتصال الحاصل بينهما جاز كذلك أن يضاف لفظا المضاف إليه إلى ما ينبغي أن يضاف إليه المضاف. كقولهم: هذا جحر ضبيّ، وهذا حبّ رمانيّ، والذي لك الجحر لا الضبّ والرمّان(٥).

---

(١) انظر ارتشاف الضرب ١٩١٣/٤.
(٢) انظر: همع الهوامع ٥٣٦/٢.
(٣) انظر: المحتسب ٢٨٩/٢.
(٤) الكتاب ٤٣٦/١.
(٥) انظر : شرح الكافية للرضي ٣١٨/١ ، والتوهم في كتاب سيبويه . ص : ٨٥.

فسيبويه لا يكتفي بوصف الظاهرة، بل يحاول لها تفسيرا وتعليلا، كأنه يري القول بقياس الحمل على الجوار، وهذا ما نسبه إليه أبو حيان، وابن عقيل، والسيوطي(١).

٤- اقتصر في كلامه على الجر بالجوار على النعت المسبوق بمضاف ومضاف إليه، وأنه لم يشترط في المتضايفين وجوب التطابق عدّة، أو تذكيرا، وتأنيثا، بخلاف الخليل الذي اشترط ذلك، فكان لا يجيز مثل هذا حتى يكون المتجاوران مستويين في التعريف والتنكير، والتأنيث والتذكير، والإفراد والتثنية والجمع، كقولهم: هذا جحر ضب خرب، وجحرا ضبين خربين، وجحرة ضباب خربة(٢).

أما سيبويه فيجيز الحمل على الجوار وإن اختلف المتجاوران، إذا لم يشكل المعنى، كقولك: هذان جحرا ضب خربين، وهذا جحر ضبيّن خرب، واحتج بقول العجاج السابق:

كَأَنَّ نَسْج العَنْكَبُوتِ المُرْمَلِ(٣).

فَحَمَل (المُرْمَلِ) وهو مذكر على العنكبوت وهي مؤنثة، والمُرْمَلِ من وصف الغزل في الحقيقة(٤).

غاية القول أن الخليل يجيز الحمل على الجوار في بعض صوره، بينما يثبته سيبويه في جميع صوره، بل نُسب إليه –كما سبق– القول بأنه مقيس في النعت مطلقا(٥).

وقد أنكر السيرافي(٦)، وابن جني(٧) ما أثبته سيبويه وغيره من النحاة من (الخفض بالجوار)، فخرّجا ما روى من ذلك على وجه آخر غير الخفض بالجوار.

أما السيرافي فذهب إلى أن قول العرب: "هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ "، تقديره (خَرِب الجُحْر منه)، كما يقال: حسن الوجه منه، ثم حذف الضمير للعلم به، ثم أضمر(الجُحْر)، فصار(خَرِب)، ولم يبرز الضمير كما لم يبرز في: مررت برجل قائم

(١) انظر : ارتشاف الضرب ١٩١٣/٤، ١٩١٤، والمساعد ٤٠٣/٢ ، والهمع ٥٣٦/٢.
(٢) نص على ذلك الرضي ، انظر : شرح الكافية٣١٨/١.
(٣) سبق تخريجه.
(٤) انظر : النكت ٣١/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٤١/١ ، وخزانة الأدب ٨٧/٥.
(٥) انظر : ارتشاف الضرب ١٩١٣/٤، ١٩١٤.
(٦) نسبة هذا الرأي للسيرافي من قبل أنه قوّاه وأيّده، وليس بابن بجدته،انظر : شرح الكتاب٨٣٢/٢.
(٧) انظر : الخصائص ١٩١/١-١٩٣ ، وهمع الهوامع ٥٣٦/٢.

أبوه لا قاعدين، فـ(لا قاعدين) جار على رجل، ولم يبرز الضمير، لأنه لو برز لقال: لا قاعدهما(١).

وأما ابن جني فقد خرق إجماع النحاة، فأنكر الخفض على الجوار(٢)، واختار أن يكون على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وذكر بأن في القرآن نيّفاً على ألف موضع، على حذف المضاف لا غير، وتقديره عنده (هذا جحر ضَبٍّ خَرِب جحرُه) حذف الجحر الذي هو المضاف، وهو فاعل مرفوع، وأقيم المضاف إليه مقامه، وهو الضمير العائد على الضب مقام الجحر، فارتفع بخرب عنده. والضمير إذا كان فاعلاً باسم الفاعل، أو بالصفة المشبهة باسم الفاعل، استكنّ فيهما على مذهبهم، وحذفُ المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه مطرد، واستكنانُ الضمير في الصفة مطرد. وعليه فـ(خَرِب) نعت للضب لا للجُحْر، وجرُّه على الإتباع، لا المجاورة(٣).

وقد رُدّ مذهبهما وخُطّئ ؛ لِمَا يلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له، وذلك لا يجوز عند البصريين وإن أمن اللبس(٤) – وهما بصريا النزعة– لأن(خَرِب) على تقدير السيرافي وابن جني صفة لـ(الضبّ) أجريت على (الجُحْر)، فهي إذن جارية على غير من هي له، فكان يلزم على مذهب البصريين إبراز الضمير لا استتاره، فيقال: (خَرِب هو) لكن لم يبرز، ولأن معمول هذه الصفة لا يتصرف فيه بالحذف لضعف عملها(٥).

وقياس السيرافي قول العرب (جُحْر ضَبٍّ خَرِب) في عدم إبراز الضمير على نحو قولهم:(مررت برجل قائم أبواه، لا قاعدين) فإن(قاعدين) عطف على (قائم) الذي هو صفة لـ (رجل) جارية على غير من هي له، ولم يبرز، فكما جاز هنا عدم الإبراز فليجز

---

(١) انظر : شرح الكتاب ٨٣٢/٢ ، وارتشاف الضرب ١٩١٤/٤ ، وهمع الهوامع ٥٣٦/٢.

(٢) خَرَقَ ابن جني الإجماع في مسألتين ، هذه إحداهما ، والثانية : أجاز أن يكون الضمير المتصل بالفاعل عائدًا إلى المفعول به ، فقال: "أجمعوا على أن ليس بجائز(ضرب غلامُه زيدًا)؛ لتقدم المضمر على مظهره لفظًا ومعنى... وأما أنا فأجيز...خلافًا على الجماعة". انظر : الخصائص ٢٩٥/١-٢٩٦.

(٣) انظر : الخصائص ١٩١/١-١٩٣ ، وهمع الهوامع ٥٣٦/٢.

(٤) انظر : الكتاب ٢/ ٥٢، ٥٣، والمقتضب ٣/ ٢٦٢، ٢٦٣، والإنصاف ١/ ٥٠: ٥٥. والتبيين ٢٥٩.

(٥) انظر : همع الهوامع ٢/ ٥٣٦، وخزانة الأدب ٨٥/٥-٩٠.

في (خَرِب) – قياس مع الفارق؛ لأن ذلك إنما يجوز في الوصف الثاني دون الأول ؛ لاشتماله على ضمير الموصوف استلزاما، فكأنه جار على من هو له، وذلك أن الضمير في (قاعدين) عائد على الأبوين المشتمل على ضمير الرجل، لأن الضمير في (أبواه) للرجل، وضمير (قاعدين) عائد على الأبوين المشتمل على ضمير الرجل، وحينئذ فـ(قاعدين) مستلزم لضمير الرجل.فمحلّ إبراز الضمير في الصفة إذا جرت على غير من هي له إذا لم تكن محتوية على ضمير الموصوف استلزاما، وإلا لم يجب الإبراز. و(خَرِب) ليس وصفا ثانيا؛ ومن ثم لا يصح قياس (خرب) على(قاعدين)(١).

ولقائل أن يقول لابن جني: إن الحذف للمضاف لا يجوز إلا في المواضع التي يسبق إلى فهم المخاطب المقصود من اللفظ فيها، كقوله تعالى: "وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا"(٢)، أما في المواضع التي يُحتاج في معرفة المحذوف منها تأمّل كثير وفكر طويل، فلا يجوز حذفه لما فيه من اللَّبْس على السامعين. وهذا من المواضع البعيدة(٣).

والعجب لابن جني، أنكر الخفض على الجوار في كتابه الخصائص(٤)، بينما خرّج عليه بعض الآيات القرآنية في كتابه المحتسب(٥)، كما في توجيه قول تعال: " إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ"(٦) على قراءة جر"الْمَتِينُ"، على أن يكون وصفا للقوة فذكّره على معنى الحَبْل، أو أن يكون أراد الرفع وصفا للرزق، إلا أنه جاء على لفظ القوة لجوارها إياه، على قولهم:" هذا جُحْر ضَبٍّ(٧).

ولو أن السيرافي وابن جني قصرا مثل هذه الأساليب الواردة عن العرب على السماع، وعدم جواز القياس فيها، كما فعل الفراء، لكان أيسر من هذا الغموض وأقرب(٨).

---

(١) انظر : حاشية الدسوقي ٣٠٤/٢.
(٢) سورة يوسف من الآية ٨٢.
(٣) انظر : الرد على النحاة . ص : ٧٧.
(٤) انظر : الخصائص ١٩١/١-١٩٣.
(٥) انظر ٢٨٩/٢.
(٦) سورة الذاريات . الآية : ٥٨.
(٧) انظر : المحتسب ٢٨٩/٢.
(٨) انظر : معاني القرآن ٧٤/٢-٧٥، وهمع الهوامع ٥٣٦/٢.

وقد تقدم أن سيبويه ذكر في كتابه أن الوجه في (خَرِب) الرفع، وهو قول أكثر العرب وأفصحهم، لأن الخرب نعت للجُحْر وهو مرفوع، وعلى هذا يكون الأمر واضحا وظاهرا أن الرفع أجود وأفصح من الجر ؛ لأن الرفع لغة أكثر العرب، وأما الجر وإن كان واردا فهو دون الأفصح، فيكون مقصورا على السماع، وبهذا نخرج من دائرة التأويل والحذف والإضمار، ولا يمكن إنكاره– كما فعل السيرافي وابن جني ؛ لكثرة الشواهد الواردة عليه،ولا عدّه من الضرورة، كما فعل أبو عبيد، وابن خالويه، والقزاز القيرواني(١).

ومراد سيبويه وغيره من إثباته أَن يناسبوا بَين المتجاورين فِي اللَّفْظ وَإِن كَانَ الْمَعْنى على خلاف ذَلِك، وعَلى هَذَا الْوَجْه فَفِي (خَرِب) ضمة مقدّرَة منع من ظُهُورهَا اشْتِغَال الآخر بحركة الْمُجَاورَة وَلَيْسَ ذلك بمُخرِج له عن أنه تابع لمنعوته في الإعراب، كَمَا أَن نقُول: الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر مرفوعان، وَلَا يَمْنَع من ذَلِك قِرَاءَة الْحسن البصري (الْحَمدِ لله) بِكَسْر الدَّال إتباعا لكسرة اللَّام(٢)، وَلَا يمْنَع من ذَلِك أَيْضا قَوْلهم من الْحِكَايَة: (مَنْ زيدا؟) بِالنّصب، أَو (مَنْ زيد؟) بالخفض، إذا سَأَلت من قَالَ: رَأَيْت زيدا، أَو مَرَرْت بزيد، وَأَرَدْت أَن ترْبط كلامك بِكَلَامِهِ بحكاية الإعراب(٣).

٥– الوجه رفع (مختوم) في (مررت برجلٍ، معه كيسٌ مختومٌ عليه).

ذكر سيبويه في باب إجراء الصفة فيه على الاسم في بعض المواضع أحسن، وقد يَستوى فيه إجراء الصفة على الاسم، وأن تجعله خبرا فتنصبه) جواز الوجهين في (مختوم)من قولك: (مررت برجل معه كيس مختوم عليه)على أنه صفة لـ(كيس)، وجواز نصبه على أنه حال من (رجل)، ثم اختار الرفع، فقال:" وتقول: مررت برجل معه كيسٌ مختوم عليه، الرفع الوجهُ ؛ لأنه صفة الكيس. والنصب جائز على قوله: فيها رجلٌ قائما، وهذا رجلٌ ذاهبا"(٤).

إذا قلت: (مررت برجل معه كيس مختوم عليه)، فقولك:(معه كيس) جملة من الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر في موضع الصفة لـ(رجل)، و(مختوم) صفة أخرى، وأصله:

(١) انظر : إعراب القراءات السبع وعللها ١٤٣/١، والحجة في القراءات السبع / ١٢٩ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة / ٢٣٦، ٢٣٧ .
(٢) انظر : المحتسب ٣٧/١.
(٣) انظر : شرح قطر الندى وبل الصدى . ص: ٢٨٧.
(٤) الكتاب ٥٢/٢.

(مررت برجل معه كيس مختوم علي كيس)، لكن لمّا تقدّم ذكر (الكيس) أوجب أن يكنى عنه إذا عاد ذكره، فهاتان صفتان لـ(رجل)، فإن لم تحمل (مختوما) على (كيس) وحملته على الهاء التي في معه وهو الاسم المضمر الذي عناه سيبويه في قوله في أول الباب (وإن حملتَه على الإضمار الذي معه نصبتَ) وصار بمنزلة قولك: (مررت برجل مع أبيه كيس مختوما عليه) لم يكن سبيل إلى النعت ؛لأنه لا تنعت معرفة بنكرة، فَنُصِبَ على الحال، وهذا معنى قوله: (تجعله خبرا) يعنى حالا فتنصبه، وإذا نصبته على الحال،فهو من الجملة التي هي صفة،فيصير للأول صفة واحدة.

ثم ذكر أن الوجه الرفع على أنه صفة ؛ لأن كونه حالا ليس له قوة الوصف في هذا. فهذا الوصفُ فيه أحسنُ وأقوى ؛ لأن المتكلم لا يريد الوجه الذي تصبح به الحال (أنه كيس في حال ختمه)(١).

ثم ساق نظائر لما تقدّم مما تجوز فيه الحال والصفة، والصفة أحسن، من نحو قوله:(هذا رجلٌ عاقلٌ لبيب)، فيجوز في (لبيب) الوجهين: الرفع على الوصف، والنصب على الحال، والوصف أحسن ؛ لأنه لم يرد أن الأول وقع وهو في هذه الحال، أي:(يعقل في حال لبّه)، ولكنه أراد أنهما ثابتان، ولم يكن واحد منهما قبل صاحبه.

وذلك قوله:" ومثله في أن الوصف أحسن: هذا رجلٌ عاقلٌ لبيب، لم يجعل الآخرَ حالا وقع فيه الأول، ولكنه أثنى عليه وجعلهما شَرْعًا سواء، وسوّى بينهما في الإجراء على الاسم. والنصبُ فيه جائز على ما ذكرت لك"(٢).

وكذلك ذكر سيبويه أن الرفع الوجه في باب (وهذا شيء ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو) وذلك قولك: (هذا عربيّ محضا، وهذا عربيّ قلبا). فقال:" والرفع فيه وجه الكلام، وزعم يونس ذلك. وذلك قولك: هذا عربيّ محضٌ، وهذا عربيّ قلبٌ، كما قلت هذا عربيٌّ قُحٌّ، ولا يكون القحُّ إلا صفة"(٣).

وإنما صار الرفع هو الوجه ؛ لأنه كثر في كلامهم أن يجروا (مَحْضًا وقَلْبًا) مجرى المصدر الذي يجرى صفة على ما قبله، كما في (عدل)، من قولك: (هذا رجل عدل) في معنى (عادل)، وكذلك (مَحْض وقَلْب) في معنى (خالص).

---

(١) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٣٨١/٢.
(٢) الكتاب ٥١/٢، وانظر : شرحه للسيرافي ٣٨١/٢.
(٣) الكتاب ١٢٠/٢.

فإذا نصبت (مَحْضًا وقَلْبًا) على الحال، كان بمنزلة (دِنْيًا) في معنى (دانيا)، وما أشبهه من المصادر، وإذا رفعتهما على الوصف كان بمنزلة قولك:(هذا عربي قحّ)،ولا يكون (القحّ) إلا صفة ؛لأنه ليس بمصدر،وليس له فعل يتصرف(١).

٦- الوجه في الاشتغال مراعاة المعطوف.

إن عُطِفَت الجملة التي تقدّم فيها الاسم على الفعل على جملة أخرى، صدرها فعل، فالاختيار النصب، والرفع جائز، يستوي في ذلك المعطوف بحرف حقيقي كالواو، أو تشبيهي كـ (حتى، لكن، بل) – عند من يرى العطف بها–(٢) نحو قولك:(ما لقيت زيدا ولكن عمرا مررت به، وما رأيت زيدا بل خالدا لقيت أباه، لقيتُ القومَ كلَّهم حتَّى عبدَ الله لقيتُه)(٣).

قال سيبويه:" ومما يُختار فيه النصب لنصب الأوّل قوله: (ما لقيتُ زيداً ولكن عمرا مررتُ به، وما رأيتُ زيدا بل خالدا لقيتُ أباه)، تُجرِيه على قولك: لقيت زيداً وعمرا لم أَلْقَهُ، يَكون الآخِرُ في أنه يُدْخِلُه في الفعل بمنزلة هذا حيث لم يُدخِله، لأن بل ولكن لا تَعملانِ شيئاً وتشركانِ الآخرَ مع الأوّل، لأنّهما كالواو وثُمَّ والفاء، فأَجرهما مُجراهنّ فيما كان النصبُ فيه الوجهَ وفيما جاز فيه الرفعُ"(٤).

وقال:" ومما يُختَار فيه النصبُ لنصبِ الأوّل ويكون الحرفُ الذي بين الأول والآخر بمنزلة الواو والفاءِ وثُمَّ قولك: لقيتُ القومَ كلَّهم حتَّى عبدَ الله لقيتُه، وضربتُ القوم حتّى زيداً ضربت أباه، وأتيت القوم أجمعين حتى زيدا مررت به، ومررت بالقوم حتى زيداً مررتُ به. فحتّى تَجْرِى مَجْرِى الواو وثُمّ، وليست بمنزلة (أمّا) ؛ لأنّها إنَّما تكون على الكلام الذي قبلها ولا تُبْتَدَأُ"(٥).

---

(١) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٩٥٢/٢، وشرح عيون كتاب سيبويه: ١٤٢.
(٢) عدُّ هذه الأحرف من حروف العطف مُختلَفٌ فيه. انظر تحرير ذلك في : التصريح ١٦٥/٢ ، ١٧٦.
(٣) انظر : المقاصد الشافية ٩٦/٣ ، والاشتغال عند النحويين . ص : ٦٦.
(٤) الكتاب ٩٠/١.
(٥) الكتاب ٩٦/١.

وقال:" فإن قلت: ضربني زيدٌ وعمراً مررت به، فالوجهُ النصبُ لأنّ زيدا ليس مبنياً عليه الفعل مبتدأ"(١).

فأنت ترى سيبويه في ما سبق من نصوص يرجّح نصب المشغول عنه بفعل محذوف يفسره العامل الذي بعده ؛ لكونه معطوفا على جملة مصدرة بفعل، لم يفصل بين العاطف والمعطوف بفاصل كـ(أمّا) –التي تقطع ما بعدها عما قبلها– سواء أكان المشغول عاملا بنفسه، أو بحرف جر، أم عاملا فيما هو بسببه(٢).

ثم يعلّل رجحان النصب بقوله:" وإنَّما اختيرَ النصبُ ههنا ؛ لأنّ الاسم الأوّلَ مبنيٌّ على الفعل، فكان بناءُ الآخِرِ على الفعل أحسنَ عندهم إذ كان يُبْنَى على الفعل وليس قبله اسمٌ مبنيٌّ على الفعل، لِيجرىَ الآخِرُ على ما جَرَى عليه الذي يليه قبله، إذ كان لا ينقض المعنى لو بنيتهَ على الفعل. وهذا أولى أن يُحمَلَ عليه ما قَرُبَ جِوارهُ منه"(٣).

ووجه رجحان النصب –كما يفهم من كلامه– طلب المشاكلة بين الجملتين ؛ لأنه إذا انتصب السابق أو ارتفع بالفعل صارت الجملة فعلية، فشاكلت الجملة الأولى، وهي فعلية،فحصل عطف جملة فعلية على جملة فعلية، ولو ارتفع الاسم على الابتداء لكان من عطف جملة اسمية على جملة فعلية، فانتفت المشاكلة، وهي مختارة في كلام العرب، حيث إن العرب تختار مطابقة الألفاظ ما لم تفسد عليهم المعاني،فإذا جئت بجملة صدّرتها بفعل، ثم جئت بجملة أخرى، فعطفتها على الجملة الأولى، وفيها فعل كان الاختيار أن تصدر الفعل في الجملة الثانية لتكون مطابقة للجملة الأولى في اللفظ وتصدير الفعل، بخلاف الرفع، فتشاكل الجملتين المعطوفة إحداهما على الأخرى، والتناسب بينهما أحسن من تخالفهما، فكان النصب مختارا(٤).

قال ابن السراج مؤكدا ذلك: "إذا عطفت جملةً على جملةٍ، فكانت الجملة الأولى فيها الاسم مبني على الفعل، كان الأحسنُ في الجملة الثانية أن تشاكلَ الأولى، وذلك نحو: "ضربتُ زيدًا وعمرًا كلمتهُ" والتقدير: ضربتُ زيدًا وكلمتُ عمرًا، فأضمرت فعلًا يفسرهُ "كلمتهُ" وكذلك إن اتصلَ الفعل بشيءٍ من سبب الأول تقول: "لقيتُ زيدًا

(١) الكتاب ٩٢/١.
(٢) انظر : التصريح ١/ ٤٥٤ ، والاشتغال عند النحويين . ص : ٦٦.
(٣) الكتاب ٨٨/١.
(٤) انظر : المقاصد الشافية ٩٥/٣، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٦٤٤/٢.

وعمرًا ضربتُ أَبَاهُ" كأنك قلت: "لقيتُ زيدًا وأهنتُ عمرًا وضربتُ أبَاهُ" فتضمر ما يليق بما ظهر"(١).

ويجوز الرفع، وإن كان مرجوحا، ولولا أن هذه الجمل قد تجانست – في المعنى– من حيث إن كل واحدة من الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر أخبار لَمَا جاز أن تقول: (قام زيد وعمرو كلمته)، فترفع بالابتداء، وتعطف جملة من المبتدأ والخبر على جملة من الفعل والفاعل ؛ لأن العطف مبني على أن يكون الثاني من جنس الأول، وكفى دليلا على ذلك أنهم لا يعطفون للمستقبل، فلا يقال: (خرجت أمس وأخرج اليوم).

ويدلك على تشاكل الجملتين أن الجملة من المبتدأ والخبر قد تنوب عن الجملة من الفعل والفاعل في نحو قوله تعالى: (سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُون) (٢)،،فـ(أنتم) مبتدأ و(صامتون) خبره ، وقد وقعت موقع الجملة الفعلية التي هي قولك: (صمتّم)، فلأجل ذا جاز أن تقول: (قام زيد وعمرو كلمته) فترفع بالابتداء، غير أن النصب هو المختار ؛ طلبا للمشاكلة اللفظية(٣).

وقد ذهب إلى ترجيح النصب طلبا للمشاكلة كثير من النحويين(٤)، يعززه مجيء السماع بالنصب، كقوله عزَّ وجلَّ: " يُدْخِلُ مَن يَشَاء فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً"(٥). وقوله تعالى: "وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ"(٦) بعد: "خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ"(٧)، وقوله عزَّ وجلَّ: " وَعَاداً وَثَمُودا وَأَصْحَابَ الرَّسِّ وَقُرُوناً بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيراً* وَكُلاًّ ضَرَبْنَا لهُ الْأَمْثَالَ "(٨).

---

(١) الأصول في النحو ٢/٢٥٣.
(٢) سورة الأعراف من الآية١٩٣.
(٣) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ١/٢٣٧-٢٣٨.
(٤) انظر على سبيل المثال : الإيضاح للفارسي ٣١ فما بعدها ، والواضح في العربية للزبيدي ١٨٢-١٨٣ ، والمقتصد ٢/٢٣٦ ، والمفصل ٧٦ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٢٠ ، والبسيط ٦٤٤/٢ ، وارتشاف الضرب ١١٠٢ ، وأوضح المسالك ١٤٨/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ٦١٥/٢ ، والمقاصد الشافية ٩٥/٣، وشرح ابن عقيل ١٣٨/٢ ، وشرح الأشمونى ٤٣٣/١، والتصريح ٤٥٠/١.
(٥) سورة الإنسان الآية ٣١.
(٦) سورة النحل من الآية: ٥.
(٧) سورة النحل من الآية: ٤.
(٨) سورة الفرقان: ٣٨ ، ٣٩.

وهذا في القرآن كثير(١).

ومنه في الشعر قول الرَّبِيعُ بن عديّ الفَزَاريّ:

أَصْبَحْتُ لاَ أَحْمِلُ السِّلاَحَ وَلاَ... أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا

وَالذِّئْبُ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ... وَحْدِي وَأَخْشَى الرِّيَاحَ وَالْمَطَرَا(٢)

التقدير: (وأخشى الذئب)، فأضمر فعلا ينصب (الذئب) ، ولم يرفعه ليكون مشاكلا لما قبله من الفعل؛ لأنه معطوف على قوله (لا أحمل السلاح).ونحو ذا أكثر من أن يحصى.

فبان أن سبب ترجيح النصب طلب المشاكلة، ألا ترى أنك لو قلت: (زيد منطلق وعمرو كلّمتُهُ) كان الاختيار الرفع في المعطوف(عمرو) ؛ لأجل أنه كما أضمر هناك لأجل المشاكلة، كذلك يجب أن يمنع الإضمار هنا ؛ لأجل المشاكلة، فقد تُجُنِّبَ الإضمار من حيث أُوْثِرَ ثَمّ، وهذا أولى ؛ لأن الرفع وترك الإضمار هو الأصل لتحقيق المشاكلة أوجب من العدول عنه لها(٣).

٧- الوجه في إعراب المستثنى المتصل التام غير الموجب.

سبق القول أن في المستثني المتصل التام غير الموجب وجهين من الإعراب، مردّهما إلى لغتين عن العرب.

أحدهما- الإتباع لما قبله، بدلا، كما يقول البصريون، أو عطف نسق كما يقول الكوفيون.

ثانيهما- النصب على الاستثناء، مراعاةً لأصل الباب(٤).

وقد اختار سيبويه اللغة الأولى، وعبّر عنها بأنها وجه الكلام، في قوله:"باب ما يكون المستثنى فيه بدلا مما نفى عنه ما أُدخل فيه، وذلك قولك: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، وما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٍ، وما رأيتُ أحدا إلا زيدا، جعلت المستثنى بدلا من الأول، فكأنك

(١) انظر : الكتاب ٨٩/١ ، والرد على النحاة ص: ١٠٧ ، والمقاصد الشافية ٩٦/٣.
(٢) من المنسرح ، أورده سيبويه ٨٩/١ على أنّ النّصب أجود من الرّفع؛ حيث وقع الاسم المشغول عنه بعد عاطف تقدّمه جملة فعليّة (لا أملك) ، ولم يفصل بين العاطف والاسم.
(٣) انظر : المقتصد ٢٣٧/١-٢٣٨.
(٤) انظر : شرح المفصل ٨٢/٢ ،وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢/ ٦٧٠.

قلت: ما مررتُ إلا بزيدٍ، وما أتاني إلا زيدٌ، وما لقيتُ إلا زيدا. كما أنك إذا قلت: مررت برجلٍ زيدٍ، فكأنك قلت: مررتُ بزيدٍ. فهذا وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلا من الذي قبله، لأنك تُدخله فيما أخرجتَ منه الأول"(١).

ولم يكن سيبويه وحده الذي اختار هذه اللغة، فقد اختارها كثير من النحاة(٢)، بل حكى النحاس إجماعهم على ذلك(٣).

وإنما اختيرت تلك اللغة (لغة الإتباع على البدلية) لأمرين:

١- المناسبة في الإعراب.

وذلك أن البدل والاستثناء في المعنى واحد، وهذا الذي عناه سيبويه بقوله:" فهذا وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلا من الذي قبله؛ لأنك تُدخله فيما أخرجتَ منه الأول"(٤).

وفي البدل فضلُ موافقة ما قبل (إلا) لما بعدها في اللفظ، وإذا كان المعنى واحدا، فكون اللفظ موافقا أولى(٥).

قال أبو جعفر النحاس: " وإنّما صار الرفع أجود ؛ لأن اللفظ أولى من المعنى، وهو يشتمل على المعنى"(٦).

وإذا كانت المناسبة روعيت فيما هو أبعد من ذلك كما في:" هذا جحرُ ضبّ خربٍ "، فمراعاتها هنا أولى ؛ لأن اختلاف اللفظ هنا يشعر باختلاف المعنى، فإذا اتفقا كان موافقة اللفظ أولى(٧).

---

(١) الكتاب ٣١١/٢.
(٢) انظر على سبيل المثال : علل النحو . ص: ٣٩٥ ، المفصل ٩٨، وشرح المفصل ٨٢/٢ ، وشرح التسهيل ٢٨٢/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٩١/٢ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٦٧٠ ، وأوضح المسالك ٢/ ٢٢٥ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢١٢، والتصريح ١/ ٥٤٣.
(٣) انظر : إعراب القرآن ٢٢٤/١.
(٤) الكتاب ٣١١/٢.
(٥) انظر : علل النحو . ص : ٣٩٥.
(٦) إعراب القرآن ٢٢٤/١.
(٧) انظر : الكتاب ٦٧/١ ، وشرح السيرافي ٥١/٣.

ولهذا رجّح ابن مالك لغة النصب على الإتباع إذا ضعف التشاكل، كما في المتراخي، نحو:" ما ثبت أحد في الحرب ثباتا نفع الناس إلا زيدا" ؛ لأنه ضعف التشاكل بالبدل ؛ لطول الفصل بين البدل والمبدل منه، لأن سبب ترجيح الإتباع طلب التشاكل، وقد ضعف داعيه بالتباعد(١).

٢- أن البدل يجري في تعلُق العامل به كمجراه لو ولِي العامل، والنصب في الاستثناء على التشبيه بالمفعول، فَكَانَ مَا يجْرِي على الأَصْل أقوى من الْمُشبّه، فلما كان البدل أقوى في حكم العامل، كان الرفع أولى من النصب على ما بيّنَّا.

أكد ذلك ابن الوراق بقوله:" فَلِمَ صَار الْبَدَل فِي النَّفْي أَجود من النصب على الِاسْتِثْنَاء؟

فَفِي ذَلِك جوابان:

أَحدهمَا: أَن الْبَدَل مُطَابق للفظ مَا قبله، وَمَعْنَاهُ وَمعنى الِاسْتِثْنَاء سَوَاء، فَلَمَّا كَانَ الْمَعْنى وَاحِدًا، كَانَت مُطَابقَة اللَّفْظ أولى من اخْتِلَاف يُوجب تَغْيِير حكم، فَلذَلِك كَانَ الْبَدَل أَجود.

وَالْوَجْه الثَّانِي: أَن الْبَدَل يجْرِي فِي تعلق الْعَامِل بِهِ كمجراه فِي سَائِر الْكَلَام، وَيعْمل فِيهِ من غير تَشْبِيه، فَغَيره والمنصوب على الِاسْتِثْنَاء يشبه بالمفعول بِهِ، فَكَانَ مَا يجْرِي على الأَصْل أقوى من الْمُشبه"(٢).

٨- ترجيح وجوب النصب في المستثنى المنقطع.

في المستثنى المنقطع وجهان من الإعراب، مردّهما إلى لغتين عن العرب:

الأولى: وجوب النصب على الاستثناء، وهي لغة الحجازيين.

الثانية: جواز الوجهين: النصب، والإتباع على البدلية، وهي لغة تميم(٣).

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٢/٢٨٢.

(٢) علل النحو . ص : ٣٩٥.

(٣) انظر: الكتاب ٢/٣١٩-٣٢٣، الأصول في النحو ١/ ٢٩٠، وشرح المفصل ٢/٨٠ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/٦٧٠، وشرح قطر الندى ص: ٢٤٦ ، وابن عقيل ٢/ ٢١٥ ، والتصريح ١/ ٥٤٦.

وقد رجّح سيبويه لغة الحجازيين بدليل أنه عنون الباب بقوله:" هذا بابٌ يختار فيه النصب؛ لأن الآخِر ليس من النوع الأول وهو لغة أهل الحجاز"(١)، وكذا فعل كثير من النحويين(٢).

وقد استند سيبويه في ترجيحها إلى السماع والقياس.

أما السماع، فبتلك اللغة نزل قوله تعالى:" مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ الَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ(٣)"، وقوله تعالى: " وَإِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلا صَرِيخَ لَهُمْ وَلا هُمْ يُنْقَذُونَ * إِلاَّ رَحْمَةً مِنَّا (٤)"، وقوله تعالى: "وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى، إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى(٥)"، وقوله تعالى: "ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ* إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَات(٦)".

ثم قال النابغة:

وَقَفَتُ فيها أُصَيْلَالًا أُسَائِلُهَا... أَعَيَتْ جَوَابًا، وما بالرَّبْعِ مِن أَحَدِ

إلا الأَوَارِيَّ لأيًا ما أُبَيِّنُهَا... والنُّؤْيُ كالحوض بالمظلومة الجَلدِ(٧)

وغير ذلك من الشواهد كثير(٨).

وأما القياس، فلموافقتها لأصل الباب، في أن الاستثناء منصوب ؛ كما أنه لا يصح فيه الإبدال حقيقة من جهة أن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، ولهذا سمى منقطعا

---

(١) الكتاب ٣١٩/٢.

(٢) انظر على سبيل المثال: المقتضب ٤١٤/٤ ، وشرح المفصل ٨٠/٢ ، والجنى الداني في حروف المعاني: ٥١٥، وشرح شذور الذهب . ص : ٣٤٤.

(٣) سورة النساء من الآية ١٥٧.

(٤) سورة يس ٤٣-٤٤.

(٥) سورة الليل:١٩-٢٠.

(٦) سورة التين: ٥-٦.

(٧) من البسيط ، للنابغة في ديوانه ص١٤، والكتاب ٣٢١/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ٦٦/٢. بنصب (الأواري) على لغة الحجازيين ، وبنو تميم ترويه بالرفع. والأواري: جمع آرية أو آري، وهو محبس الخيل، وقوله "لأيا ما أبينها" يريد ما أعرفها وأتبينها إلا بعد لأي، أي بطء ، والنؤي -بالضم- حفيرة تحفر حول الخيمة لتمنع تسرب المطر إليها، والمظلومة: أراد بها الفلاة التي حفر فيها الحوض لغير إقامة، والجلد: الصلبة.

(٨) انظر : الكتاب ٣٢١/٢-٣٢٣.

لانقطاعه منه إذ كان من غير نوعه، ومن جهة أن بدل الغلط غير موجود في الفصيح من كلام العرب(١).

ويبدو أن اختيار النصب في المستثنى المنقطع أو إيجابه على لغتي أهل الحجاز وتميم إنما هو عائد إلى التساهل في الإبدال وعدمه، وذلك أن الحجازيين كما يبدو متشددون في الإبدال من المنقطع، من جهة أن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، فيمنعون الإتباع، وأما التميميون فقد يتسامحون فيه، ولذا كان النصب عندهم راجحا على الأصل، فإذا أرادوا التجوز أتبعوا، فإذا تعذّر الإبدال –كأن لم يصح إغناؤه عن المستثنى منه تعين نصبه عند الجميع، في كل استثناء منقطع لا يجوز فيه تفريغ ما قبل "إلا" للاسم الواقع بعدها، نحو: "ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضرّ"– وجب النصب، وامتنع الإتباع عند الجميع(٢).

٩– الوجه النصب في الاسم المشغول عنه الواقع قبل فعل طلبي.

الاسم المشغول عنه الواقع قبل فعل طلبي يجوز فيه وجهان:

١– النصب على المفعولية لفعل محذوف يفسّره المذكور، وهو الراجح.

٢– الرفع على الابتداء والخبر، وهو مرجوح(٣).

وإنما رُجّح النصب على الرفع ؛ لكون العامل طلبيا ؛ والأصل في الطلب أن يكون بالفعل، فكان حمل الكلام عليه أولى(٤).

وفي هذا يقول سيبويه:"والأمرُ والنهيُ يُختار فيهما النصبُ في الاسم الذي يُبْنَى عليه الفعلُ ويُبْنَى على الفعل، كما اختير ذلك في باب الاستفهام؛ لأن الأمر والنهى إنما هما للفعل، كما أنّ حروف الاستفهام بالفعل أولى، وكان الأصل فيها أن يبتدأ بالفعل قبل الاسم، فهكذا الأمرُ والنَّهى، لأنهما لا يقعان إلاَّ بالفعل، مظهراً أو مضمرا"(٥).

---

(١) انظر: الكتاب ٣١٩/٢ ، والمقتضب ٤١٤/٤،وشرح المفصل ٨٠/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٨٥/٢.

(٢) انظر : معاني النحو ٢١٩/٢.

(٣) انظر : المقاصد الشافية٩١/٣ ، والبسيط ٦٣٣/٢، وابن عقيل ٢/ ١٣٨، والأشمونى ١/ ٤٣٠.

(٤) انظر : المقاصد الشافية٩٢/٣، التصريح ٤٤٩/١.

(٥) الكتاب ١٣٧/١.

ومراده أن الأمر والنهي لا يكونان إلا بالأفعال ؛ لأنك إنما تأمر بإيقاع فعل وتنهى عن إيقاع فعل، وذلك أنك حين تأمره فأنت تطلب منه إيقاع ما ليس بموجود، وإذا نهيته فأنت تمنعه من الإتيان به، فأما الذوات فإنها موجودة ثابتة لا يصح الأمر بها ولا النهي عنها.

وربما أمرت باسم هو في المعنى واقع موقع الفعل، كقولك: (عندك زيدا) و(دونك زيدا) في معني: (خذ زيدا)، وكقولك: (حذارِ زيدا) في معني: احذر زيدا".

وإذا كان الأمر كذلك ثم أتيت باسم قد وقع الفعل الذي بعده على ضميره جاز فيه الأمران: الرفع والنصب، ولكن النصب عند سيبويه أرجح، فتقول: زيدا اضربه، وعمرا لا تهنه، على نحو ما ذُكر في الاستفهام، وكان النصب في الأمر والنهي أقوى منه في الاستفهام ؛ من قِبل أن الأمر والنهي لا يكونان إلا بالأفعال، وقد يكون الاستفهام بغير فعل، نحو قولك: أزيد أخوك؟ وأعبد الله عندك؟(١).

وهو ما عبّر عنه بالحدّ والوجه في قوله:" وإنَّما كان الوجهُ في الأمر والنَّهى النصبَ ؛ لأنّ حدَّ الكلام تقديمُ الفعل، وهو فيه أوجبُ، إذ كان ذلك يكون في ألف الاستفهام، لأنّهما لا يكونان إلا بفعل"(٢).

ليدل على تقارب تلك المصطلحات (الحدّ، والوجه) مع مصطلح الأصل، كما أشرت سابقا.

ولمّا كان الأصل في الطلب أن يكون بالفعل، رُجِّحَ النصب على الرفع ؛ ليكون الكلام على تقدير فعل على ما هو الأصل في الطلب، ولم يجب النصب ؛ لأن الطلب بغير الفعل غير مُنْكَرٍ، ولِمَا في الرفع من الإخبار بالجملة الطلبية، وهذا قليل، فلو رُفع الاسم لكان مبتدأ، ولكان خبره الجملة الطلبية، والأصل في الجملة التي تقع خبرا أن تكون محتملة للتصديق والتكذيب، والجملة الطلبية ليست كذلك، فرُجّح النصب لذلك ولم يجب ؛ لأنه لا يمتنع وقوع الجملة الطلبية خبرا، بل يجوز وقوع الجملة الطلبية خبرا –لكنه أقل من وقوع المحتملة للصدق والكذب–(٣) لأن المبتدأ لمّا

---

(١) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٤٩١/١ ، وشرح الرماني ٣٧٤/١ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٨٠ ، وشرح المفصل ٢/ ٣٧.

(٢) الكتاب ١٤٤/١.

(٣) انظر : شرح الكافية للرضي ١/ ٢٣٨ ، وشرح قطر الندي ١٩٣، والتصريح ٤٦٠/١.

كان يطلب ما فيه الفائدة مما يصلح فيه صدق أو كذب، وكان الأمر فيه فائدة صلح أن يقع موقع الخبر لهذه المقاربة الشديدة، وكذلك النهي. سبيلهما في ذلك سبيل الاستفهام في نحو قولك: (زيد كم مرة رأيته)(١).

وإلى جواز الرفع يشير سيبويه بقوله: " وقد يكون في الأمر والنهى أن يُبْنَى الفعل على الاسم، وذلك قولك: عبدُ الله اضربْه، ابتدأْتَ عبدَ الله فرفعته بالابتداء، ونبَّهتَ المخاطَبَ له لتُعرِّفَه باسمه، ثم بنيتَ الفعلَ عليه كما فعلت ذلك في الخبر"(٢).

فالنصب راجح، والرفع مرجوح، وقد تبع سيبويه في ذلك أكثر النحويين(٣).

إلا أنه يشكل على رجحان نصب الاسم السابق قبل الطلب قوله تعالى: "وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا"(٤)، وقوله تعالى: " الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ "(٥). برفع كل من "السارق، والزانية"، في القراءة السبعية، مع وقوعه قبل فعل طلبي(٦).

ولمّا كانت قراءة العامّة الرفع مخالفة للمختار من قواعدهم من ترجيح النصب للاسم الواقع قبل فعل طلبي، والقرآن لا يجوز على غير المختار، بحث له النحاة عن وجه يخرج به عن الحد المذكور ؛ لئلا يلزم منه غير المختار(٧).

فَرَأَىَ سيبويه أنها ليست من باب الاشتغال حتى يُعترض بها على رجحان النصب ؛ لكون الآية مكونة من جملتين: اسمية " والسارق والسارقة "، الزانية والزاني"، حذف

---

(١) انظر : شرح الرماني ٣٧٥/١ ، ومنع أبو بكر بن الأنباري ومن وافقه من الكوفيين الإخبار بالجملة الطلبية ، والصواب خلافه ؛ لورود السماع بذلك . انظر : شرح التسهيل ٣٠٩/١.

(٢) الكتاب ١٣٨/١.

(٣) انظر على سبيل المثال : كشف المشكل /٤٧١ ، البديع في علم العربية ١٤٧/١ ،أمالي ابن الحاجب ٣٣/٣ ، المقرب /١٣١ ،شرح التسهيل ١٤١/٢ ،شرح الكافية الشافية ٦١٩/٢ ، شرح الألفية لابن الناظم /٢٣٩ ،النكت الحسان /٦٣ ،شرح ابن عقيل ٢/ ١٣٨ ، المساعد ١/ ٤١٥ ،شرح الألفية لابن جابر الأندلسي ٢/ ١٦٢ ، التصريح ١/ ٤٦٠.

(٤) سورة المائدة من الآية ٣٨.

(٥) سورة النور من الآية ٢.

(٦) وَقَرَأَ عِيسَى بْنُ عُمَرَ وَابْنُ أَبِي عَبْلَةَ: وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَةَ بِالنَّصْبِ عَلَى الِاشْتِغَالِ. ووصفها سيبويه بالقوة. ولكن أَبَتِ العامَّةُ إلاّ القراءةَ بالرفع. انظر : الكتاب ١٤٤/١ ، والبحر المحيط ٢٤٦/٤.

(٧) انظر شرح الكافية للرضي ٤٧٣/١.

خبرها، وفعلية: " فاقطعوا أيديهما، فاجلدوا كل واحد منهما"، وهذه الجملة الفعلية تفسير وبيان لذلك الحكم، والفاء رابطة بين الجملتين، فتقديره عند سيبويه: في الفرائض الزانية والزاني، و" فيما فرض الله عليكم السارق والسارقة، أو "مما يتلى عليكم حكم السارق..." فخبره –وهو الجار والمجرور– محذوف، والفعل الطلبي بعده مستأنف لبيان الحكم؛ فالكلام جملتان، فالرفع في الآيات دليل على الابتداء وإضمار الخبر، ثم استؤنف الحكم (فاقطعوا، وفاجلدوا)، فصارت جملة الطلب مستأنفة(١).

فالذي أخرج الآيتين من باب الاشتغال أن الفعل الطلبي من جملة ثانية مستقلة، وكما هو معروف في ضابط الاشتغال ––أن الفعل المشتغل بضمير الاسم المتقدم أو متعلقه لو فرّغ من ذلك المعمول وسلّط على الاسم المتقدم لنصبه، ولا يتأتى ذلك إذا كان الفعل من جملة غير جملة الاسم المتقدم(٢).

والذي حمل سيبويه على هذا التقدير وجود الفاء في قوله: " فاقطعوا، فاجلدوا " فلا يصح عنده أن يجعل خبرا، لِأَنَّ الْفَاءَ –عنده– لا تزاد إِلَّا فِي خَبَرِ مُبْتَدَأٍ مَوْصُولٍ –غير أل–بِجملة فعلية أو ظَرْفٍ أَوْ مَجْرُورٍ، وأن تكون هذه الصلة سببا في الخبر، وَالْمَوْصُولُ هُنَا "أَلْ"، وَصِلَتُهَا اسْم فَاعِلٍ أَوِ اسْم مَفْعُولٍ، فخالف الشروط، وَمَا كَانَ هَكَذَا لَا تَدْخُلُ الْفَاءُ فِي خَبَرِهِ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ(٣).

فَسِيبَوَيْهِ إِنَّمَا اخْتَارَ هَذَا التَّخْرِيجَ ؛ لِأَنَّهُ أَقَلُّ كُلْفَةً مِنَ النَّصْبِ مَعَ وُجُودِ الْفَاءِ، وَلَيْسَتِ الْفَاءُ الدَّاخِلَةَ فِي خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ،لِأَنَّ سِيبَوَيْهِ لَا يُجِيزُ ذَلِكَ فِي أَلِ الْمَوْصُولَةِ(٤).

وخالف المبردُ سيبويه في ذلك، فهو وإن وافق سيبويه في أن الآيتين ليستا من باب الاشتغال، لكنه خالفه في التخريج، فرأى أن الخبر جملة "فاجلدوا، وفاقطعوا"، والفاء زائدة(٥).

---

(١) انظر : الكتاب ١٤٢/١ ، ١٤٣، وشرح السيرافي ٤٩٨/١-٤٩٩ ، وشرح الرماني ٣٧٨/١-٣٧٩.

(٢) انظر : شرح الكافية للرضي ٤٤٦/١-٤٤٧، والتصريح ٤٤٥/١.

(٣) انظر : الكتاب ١٣٨/١ ، ١٣٩ ، والمقتضب ١٩٥/٣، والمقتصد ٣١٢/١ ، والبحر المحيط في التفسير ٤/ ٢٤٦ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي٥٧٣/١.

(٤) انظر : البحر المحيط في التفسير ٤/ ٢٤٩ ، والبسيط ٥٧٣/١.

(٥) انظر : الكامل ١٩٦/٢ ، والمقتضب ١٩٥/٣، ٢٢٥ .

وهو مسبوق في هذا بالفراء، وإليه ذهب الزجاج، وابن مضاء، وابن مالك، والرضيّ، وغيرهم(١).

وهذا المذهب مبنيٌّ على أن من مواضع زيادة الخبر أن يكون المبتدأ بأل الموصولة مما يقصد به الاستقبال والعموم، فَأَجْرَوْا (أَلْ) وَصِلَتَهَا مُجْرَى الْمَوْصُولِ الْمَذْكُورِ، لِأَنَّ الْمَعْنَى فِيهِ عَلَى الْعُمُومِ ؛ إِذْ مَعْنَاهُ: الَّذِي سَرَقَ وَالَّتِي سَرَقَتْ، فلو قصد به مضيٌّ أو عهْدٌ فارق (أل) شبه "مَن" و "ما"، لم يؤت بالفاء(٢).

وبهذا تخرج الآيتان من باب الاشتغال أيضا ؛ لأن الفاء لمعنى الشرط، ولا يعمل الجواب في الشرط، فكذلك ما أشبههما، وما لا يعمل لا يفسر عاملا، وبناء على هذا المذهب، فلا حاجة إلى تقدير خبر محذوف(٣).

ووجه الخلاف بينهما أن سيبويه يشترط في المبتدأ الموصول الذي تقع الفاء في خبره أن يكون غير الألف واللام ولذلك لم يجعل الخبر (فاجلدوا) ولا (فاقطعوا).

أما المبرد فلم يشترط ذلك فجعل الخبر (اجلدوا) و (اقطعوا) ودخلت الفاء في الخبر لما في المبتدأ من معنى الشرط ؛ لأن الزاني في معنى (الذي يزني) والسارق في معنى (الذي يسرق)، فكأنه قيل: الذي زنى فاجلدوه، والذي سرق فاقطعوا يده(٤).

وقد رَدّ ابن أبي الربيع مذهب المبرد ومن قال بقوله ؛ لأن الذي حسّن النصب في مثل قولك: زيدا اضربه، موجود في قولك: السارق اقطع يده، والقاتل اقتله، فإن استدل في تفرقته بالسماع، واستدل بقوله تعالى "وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا" فقد مضى الكلام في تأويل هذه الآية وما أشبهها، وهو أن السارق مبتدأ والخبر محذوف تقديره: ومما يقص عليكم حكم السارق، وكذلك قدّر في قوله تعالى: " الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي

---

(١) انظر على الترتيب : معاني القرآن للفراء ١/ ٣٠٦ ، ٢/ ١٠٥ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٧٢ ، والرد على النحاة . ص : ١٠٤ ،١٠٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٢٩/١، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٣/ ١١٣٠ ، وشرح الكافية للرضي ٤٧٣/١ ، وألفاظ الشمول والعموم للمرزوقي . ص : ٥١.

(٢) انظر : الكامل في اللغة والأدب ٢/ ١٩٦ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ١٧٢، والرد على النحاة. ص: ١٠٤ ،١٠٥ ، وألفاظ الشمول والعموم للمرزوقي . ص :٥١ ، والبحر المحيط ٢٦٤/٤ .

(٣) انظر : التصريح ٤٤٦/١ .

(٤) انظر : الكامل في اللغة والأدب ٢/ ١٩٦.

فَاجْلِـدُواْ كُـلَّ وَاحِـدٍ مِّنْهُمَـا مِائَـةَ جَلْـدَةٍ "، ولا يـرد القيـاس الـصحيح بـسماع يقبـل التأويل(١).

والنفس أميل إلى ترجيح رأي المبرد ورفاقه –رغم الردود التي وجهت إليه– لأمرين:

١–أنه يخلو من التقدير الذي في مذهب سيبويه، وعدم التقدير أولى من التقدير(٢).

٢–أنـه – فيمـا يبـدو لـي– لا وجـه لاسـتثناء "أل" الموصـولة ممـا اسـتقر لأخواتهـا الموصولات من جواز زيادة الفاء في أخبارهن ؛ لأن شبه جملتها –كما في الآيتين– بالجملـة الـشرطية قـويٌّ، والـشيء إذا أشـبه الـشيء وقَـوِيَ شـبهُه بـه أخـذ شـيئا مـن حكمه(٣).

ف "أل" الموصولة بما يقصد به الاستقبال والعموم تشبه اسم الشرط عمومه، ومدخولها اسم فاعل، وهو في هذه الحالة قويّ الشبه بالفعل بدليل إعماله دون قيد أو شرط، وكون الخبر أمرا يشعر بالجزاء،فحُقَّ لها زيادة الفاء في الخبر(٤).

١٠– اختيار النصب في الاسم المشغول عنه الواقع بعد الاستفهام.

الاسم المشغول عنه الواقع بعد أداة يغلب فيها أن يليها الفعل، كهمزة الاستفهام – يجوز فيه وجهان من الإعراب:

١– الرفع على الابتداء.

٢– النصب بإضمار فعل يفسره المذكور، وهو المختار(٥)، كما في قول سيبويه في هذا باب ما ينصب في الألف: " تقول: أَعبدَ الله ضربتَه، وأزيداً مررتَ به، و أعمرا قتلتَ أخاه، وأعمراً اشتريتَ له ثوبا؟ ففي كلّ هذا قد أضمرتَ بين الألف والاسم فعلا هذا تفسيرُه، كما فعلتَ ذلك فيما نصبتَه في هذه الأحرف في غير الاستفهام...فإذا أوقعتَ عليه الفعلَ أو على شيء من سببه نصبتهَ، وتفسيرُه ههنا هو التفسيرُ الذي فُسَّرَ في الابتداء أنّك تُضمِر فِعلاً هذا تفسيرهُ. إلاَّ أنّ النصب هو الذي يُختار ههنا، وهو حدُّ الكلام"(٦).

---

(١) انظر : البسيط ٢/ ٦٣٤ ، وانظر أيضا : شرح التسهيل لناظر الجيش ٣/ ١١٣٠.
(٢) انظر : شرح الكافية للرضي ٤٧٣/١.
(٣) انظر : مغني اللبيب . ص : ٨٨٤.
(٤) انظر : شرح الكافية للرضي ٤٧٣/١ ، والبسيط ٥٧٥/١.
(٥) انظر : شرح الكافية الشافية ٢/ ٦١٩، والمقاصد الشافية٩٢/٣، والتصريح ٤٤٨/١.
(٦) الكتاب ١٠١/١-١٠٢.

الذي يشتمل عليه هذا الباب أن الاسم المشغول عنه إذا وَلِيَ حرف الاستفهام وجاء بعده فعل واقع على ضميره، فالاختيار نصب الاسم بإضمار فعل يكون الفعل الظاهر تفسيره، كقولك: " أزيدا ضربته، و" أعمرا مررت به"، و أزيدا ضربت أخاه"؟، ويكون التقدير فيه: أضربت زيدا ضربته، وألقيت زيدا مررت به، و ألابست زيدا ضربت أخاه؟، والنصب هو الاختيار، ويجوز الرفع على أن تجعله مبتدأ وما بعده خبرا(١).

وإنما صار الاختيار النصب، من قِبَل أن الاستفهام في الحقيقة إنما هو عن الفعل، لا عن الاسم ؛ لأن الشك فيه، ألا ترى أنك إذا قلت: " أزيدا ضربته؟ "، فإنما تشك في الضرب الواقع به، وليس تشكّ في ذات زيد، فلما كان حرف الاستفهام إنما دخل للفعل لا للاسم، كان أولى في الاختيار أن يلي حرف الاستفهام الفعل الذي دخل من أجله ؛ وإنما جاز دخوله على الاسم، ورفع الاسم بعده على الابتداء والخبر ؛ لأن الابتداء والخبر قبل دخول الاستفهام يوجب فائدة، وإذا استفهمت فإنما تستفهم عن تلك الفائدة(٢).

من هنا كان الاختيار النصب ؛ لِأَن الِاسْتِفْهَام وَقع على الْفِعْل فَصَارَ حرف الِاسْتِفْهَام يطْلب الْفِعْل، فَيجب أَن يضمر الْفِعْل وَيكون الْموضع الَّذِي يَقْتَضِي الْفِعْل أولى بالإضمار، فَإِذا وَجب إِضْمَار الْفِعْل قبل الِاسْم وَجب النصب، وَالرَّفْع جَائِز على المبتدإ وَالْخَبَر؛ لِأَن الِاسْتِفْهَام قد يَقع بعده الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر، كَقَوْلِك: أَزِيد قَائِم؟ فَكَمَا جَازَ الِابْتِدَاء بعد حرف الِاسْتِفْهَام، وَإِن كَانَ خبر المبتدإ اسْما، فَكَذَلِك يجوز الرّفْع فِي الِاسْم، وَإِن كَانَ خبر المبتدإ فعلا، إِذْ الْفِعْل المشتغل بالضمير لَا تسلط لَهُ على المبتدإ، فَجرى مجْرى الِاسْم، فَلهَذَا جَازَ(٣).

وذلك ما ذكره سيبويه في "باب ما يخْتَارُ فيه النصبُ وليس قبلَه منصوبٌ بُنىَ على الفعل، وهو بابُ الاستفهام– ذلك أنّ من الحُروفِ حُروفاً لا يُذْكَرُ بعدها إلاّ الفعلُ ولا يكون الذي يَليها غيره، مظهراً أو مضمراً...وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل، إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدءوا بعدها الأسماء، والأصلُ غيرُ ذلك"(٤).

وأشار سيبويه أيضا إلى هذا الأصل أيضا في أدوات الاستفهام – غير الألف– أنه لا يليها الاسم البتة ؛ لأنها أضعف من ألف الاستفهام، وليس لها تصرف ألف

(١) انظر : علل النحو . ص : ٣١٢ ، والمقاصد الشافية ٩٢/٣.
(٢) انظر : شرح الكتاب للرماني ٣١٣/١.
(٣) انظر : علل النحو . ص : ٣١٢ .
(٤) الكتاب ٩٨/١.

الاستفهام،ولأن الهمزة أم الباب، وهم يتوسعون في أمهات الأبواب ما لم يتوسعوا في غيرها(١).

حيث قال: " وإن قلت: أَيُّهم زيداً ضَرَبَ؟ قَبُح، كما يقبح في متى ونحوها، وصار أَن يَلِيَهَا الفعلَ هو الأصلُ، لأنّها من حروف الاستفهام"(٢).

يعنى أن الاختيار أن تقول: " أَيُّهم ضَرَبَ زيداً " و " متى ضرب زيد عمرا"؟، وذلك أنك إذا قلت: "أيهم" فقد جئت باسم الاستفهام وحصل، فالواجب أن تأتي بالفعل بعده، وصار تقدم "أيّ" كتقدم الألف في اختيار الفعل بعده(٣).

وكذلك "مَنْ، وما" حكمهما كحكم "أيّ" ؛ لأنهم يجريان مع "أيّ"، ولا يفارقانها في الاستفهام والجزاء، فيقول: " وكذلك مَنْ وما، لأنَّهما يَجريان معها ولا يُفارِقانها. تقول: مَنْ أَمَةَ الله ضَرَبَها، وما أَمَةَ الله أَتاها، نَصْبٌ في كلَّ ذا، لأنّه أَنْ يَلِي هذه الحروفَ الفعلُ أولى، كما أنه لو اضطُرَّ شاعرٌ في متى وأخواتها نصبَ. فقال: متى زيداً رأيته؟"(٤).

فسيبويه في هذا النص يرى قبح الفصل بين أداة الاستفهام والفعل، وإن كان الفاصل معمولا لذلك الفعل، وجعل ذلك خاصا بضرورة الشعر في الاشتغال بدليل قوله:" لو اضطُرَّ شاعرٌ في متى وأخواتها نصبَ. فقال: متى زيداً رأيته؟"(٥).

كل هذا يدل على غلبة اختصاص أدوات الاستفهام بالأفعال، وعليه فيترجح نصب الاسم المشغول عنه الواقع بعد همزة الاستفهام، وإلى هذا ذهب كثير من النحويين(٦).

وخالف ابن الطراوة سيبويه في ذلك، فذهب إلى التفرقة بين الاستفهام عن الاسم والاستفهام عن الفعل، فإن كان الاستفهام عن الفعل فيوافق سيبويه وغيره من النحاة فيما ذهبوا إليه من ترجيح النصب على الرفع، أما إذا كان الاستفهام عن الاسم فإنه

---

(١) انظر : التصريح ٤٤٨/١.
(٢) الكتاب ١٢٦/١.
(٣) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٤٦٦/١.
(٤) الكتاب ١٢٧/١.
(٥) انظر : شرح السيرافي ٤٦٧/١.
(٦) انظر على سبيل المثال : شرح الكتاب للسيرافي ٤١١/١ ، والرماني ٣١٣/١ ، وعلل النحو. ص: ٣١٢ ، والرد على النحاة . ص: ٩٧ ، والمقاصد الشافية ٩٢/٣ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٦١٥، وأوضح المسالك ١٤٥/٢، وشرح الأشمونى ١/ ٤٣٢ ، والتصريح ٤٤٨/١

يرى رفع الاسم المشغول عنه، نحو: أمحمد زرته أم بكر؟ لأن المسئول عنه اسم وليس فعلا ؛ إذ الفعل قد استقر عندك وجوده، وإنما تستفهم عمن وقع به الفعل(١). وعليه فيحكم بشذوذ النصب في قول جرير الذي أورده سيبويه شاهدا على ترجيح النصب:

أَثَعْلَبَةَ الفَوارِسَ أم رِيَاحاً... عدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ والخِشَابَا(٢).

لأن المسئول عنه اسم لا فعل، وعلى مذهبه هذا لا يجوز أن تقدر فعلا بعد همزة الاستفهام في قول الشاعر:

فإنّكَ لا تُبالي بعد حَوْلٍ... أَظَبْيٌ كان أُمّك أم حِمارُ(٣).

لأن الشاعر لم يسأل عن الفعل، وإنما سأل عن الاسم، كأنه قال:

.....أأمك كان ظبي أم حمار(٤).

ولعل وجه مخالفة ابن الطراوة سيبويه وغيره من النحويين راجع إلى أنه لا يعدّ المنصوب في أمثلة الاشتغال معمولا لفعل محذوف يفسره المذكور، بل هو منصوب بالقصد إليه (٥)، وقد رَأَيَ أنك إذا كنت سائلا عن الاسم نحو: أزيد أكرمته أم عمرو؟ فإنه يجب فيه الرفع، حيث إنه لا يتأتى القصد إلى المتقدم وأنت تردد السؤال بين اثنين.

أما إذا كنت سائلا عن الفعل في نحو: أزيد أكرمته أم أهنته؟ فإنه يجوز أن يكون الاسم منصوبا بالقصد إليه ؛ لأنه لا يتصور وروده هنا(٦).

---

(١) انظر : أبو الحسين ابن الطراوة وأثره في النحو : ٩٨ ، وابن الطراوة النحوي : ٢٤٩، وأوضح المسالك ١٤٥/٢، والتصريح ٤٤٨/١.

(٢) من الوافر ، لجرير في ديوانه : ٨١٤ ، والكتاب ١٠٢/١ ، وتقدير البيت: أجهلت ثعلبة الفوارس عدلت بهم طهية، لأنه كان عنده أن جعل بني طهية كثعلبة في الشرف والسؤدد والعزة. انظر: شرح أبيات سيبويه ١/ ١٩١.

(٣) من الوافر لخداش بن زهير في الكتاب ٤٨/١، وأورده سيبويه على جعل النكرة (أظبي)اسم كان والمعرفة (أمك) خبرها. انظر : شرح أبياته لابن السيرافي ١٥٧/١، وتخليص الشواهد . ص : ٢٢٦.

(٤) انظر : الاشتغال عند النحويين . ص : ٧٥.

(٥) نقل عنه هذه الرأي تلميذه السهيلي . انظر : نتائج الفكر . ص: ٥٧.

(٦) انظر : أبو الحسين ابن الطراوة وأثره في النحو . ص: ٩٨.

ولم يكن ابن الطراوة أوّل من تنبه للتفريق بين الاستفهام بالاسم والاستفهام بالفعل، فهو مسبوق في هذا بالأخفش والمازني، فقد نقل الزجاجي في مجالسه عن المازني أن الأخفش سُئِل عن قوله: "أزيدا ضربته أم عمرا؟ ألست إنما تختار في الاسم إذا كان المستفهم عنه الفعل؟ قال: بلى، قال: فأنت إذا قلت:أزيد ضربته أم عمرو؟ فالفعل قد استقر عندك أنه قد كان، وإنما تستفهم عن غيره عمن وقع به الضرب، فالاختيار الرفع. قال: والقياس عندي هو".

وعقّب عليه المازني قائلا: "وهو القياس عندي، ولكن النحويين اجتمعوا على نصب هذا، لما كان معه الحرف الذي هو في الأصل بالفعل أولى"(١).

فالأخفش والمازني في هذا النص يقرران أن الاستفهام إذا كان عن الاسم فالمختار الرفع، وهو القياس عندهما، إلا أن المستفهم عنه لما اقترن بألف الاستفهام التي هي في الأصل أن يليها الفعل رجح النحويون النصب على الرفع.

والذي يظهر رجحان ما ذهب إليه سيبويه وغيره من النحويين، من جواز الوجهين في المشغول عنه الواقع بعد همزة الاستفهام، مع ترجيح النصب ؛ لغلبة إيلائها الفعل، سواء أكان الاستفهام عن الاسم أم عن الفعل، من غير تفرقة بينهما ؛ لأن السؤال عن الاسم إنما يوجب دخول الهمزة عليه فحسب، لا رفعه مبتدأ، بدليل أنك لو قلت: أزيدا ضربت أم عمرا؟ من غير أن تصل بالفعل ضمير الاسم السابق،فإن الاستفهام ههنا إنما هو عن الاسم، مع أنه واجب النصب إجماعا، فدل ذلك على أن الاستفهام عن الاسم لا يقتضي رفعه(٢).

١١- الوجه الرفع في المصادر المحلاة بـ(أل).

المصادر المعرفة بـ(أل) من نحو (الحمدُ لله، والعَجَبُ لك، والوَيلُ لك، والتُّرابُ لك، والخَيْبةُ لك) يجوز فيها وجهان من الإعراب:

١- النصب بإضمار فعل إما من لفظه، تقديره: (حمدت حمدا)، على أن أصل الكلام عنده: (حمدا لله)، يجعله بدلا من اللفظ بالفعل، ثم أدخل الألف واللام على هذه، أو من غير لفظه تقديره: (اقرءوا الحمد لله، أو: الزموا الحمد لله).

---

(١) انظر : مجالس العلماء : ٦١ ، ٢٤٨.

(٢) انظر : حاشية الصبان ١١٣/٢ ، وواضح السالك لتحقيق منهج السالك ٢٢١/١، والاشتغال عند النحويين . ص : ٧٨.

٢- الرفع على الابتداء وما بعده الخبر(١).

وقد اختار سيبويه هذا الوجه، فقال: "وإنّما استحبّوا الرفعَ فيه ؛ لأنَّه صار معرفةً وهو خَبَرٌ، فقَوِيَ في الابتداء، بمنزلة عبد الله والرجل الذي تَعلم، لأنَّ الابتداءَ إنَّما هو خَبَرٌ"(٢).

ووجه ترجيح سيبويه الرفع مردّه إلى الصناعة اللفظية، ذلك أن الأصل في التكوين الوظيفي للجملة الاسمية أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة(٣)، كما وضّحه بقوله:" وأَحسنْه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعرف؛ وهو أصل الكلام.ولو قلت: رجلٌ ذاهبٌ لم يَحسن حتَّى تعرفه بشيء فتقولَ: راكبٌ من بني فلان سائرٌ. وتَبيعُ الدارَ فتقولُ: حدٌّ منها كذا وحدٌّ منها كذا، فأصلُ الابتداء للمعرفةِ. فلما أدخلتَ فيه الألف واللام وكان خبراً حَسُنَ الابتداءُ، وضَعُفَ الابتداءُ بالنكرة إلاَّ أن يكون فيه معنى المنصوب"(٤).

فإذا اجتمع اسمان أحدهما نكرة والآخر معرفة، فأحسنه أن يبتدأ بالأعرف، وهو وجه الكلام، ومعنى يبتدأ بالأعرف أن يجعله هو المبتدأ المخبر عنه وإن أُخّرَ في اللفظ، وهذا ما عليه جمهور النحاة (٥).

وإنما كان الأصل في المبتدأ التعريف، كما قال سيبويه: " فأصلُ الابتداء للمعرفةِ"(٦) ؛ لوجهين:

أحدهما: أن الغرض بالكلام حصول الفائدة، والمبتدأ مخبَر عنه والإخبار عن غير معين لا يفيد.

والثاني: أن القصد من الكلام إعلام السامع ما يحتمل أن يجهله، والأمور العامة الكلية قَلّ أن يجهلها واحد، وإنما تجهل الأمور الجزئية.

---

(١) انظر : معاني القرآن للأخفش١/ ٩، وشرح السيرافي٢/٢٠٤، والبحر المحيط ٣٤/١.
(٢) الكتاب ٣٢٨/١.
(٣) انظر:الجمل في النحو للخليل ١٤٦،وشرح عيون الإعراب /٨٦ ،وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥٤/١.
(٤) الكتاب ٣٢٨/١.
(٥) انظر : شرح السيرافي ٢١٩/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٨٨/١.
(٦) الكتاب ٣٢٩/١.

فلو قلت: (رجل منطلق) لم يُفِد ؛ لأنه لا يُحتمل جهله ؛ لأن كل عاقل يعلم أن الدنيا لا تخلو من رجل منطلق، ففائدة الإفادة من المتكلم إلى المخاطب في الخبر، ولو جعل الاسم نكرة والخبر معرفة(١)، والاسم لا يستفيده المخاطب لم يصر المخاطب بمنزلة المتكلم في معرفة ما أفاده إياه(٢).

فالذي حسّن الابتداءَ دخولُ الألف واللام فيه، وإذ نكّر ضعف الابتداء بالنكرة إلا أن يكون في المنكور المبتدأ به معنى المنصوب، كما في قولهم: "سلام عليك، وويل لزيد، وخيبةٌ لزيد ؛ لأن هذه أشياء يُدعَى بها، ويجوز فيها النصب، فإذا رُفع وذُهب به مُذهب الدعاء جرى مجرى المنصوب في حسنه وإن كان الابتداء بنكرة(٣).

ويفهم أيضا أنه إذا كان نكرة جاز فيه النصب –وهو أكثر– والرفع، فإذا اقتُرن بالألف واللام حسُن فيه الابتداء ؛ لأن الأصل في المبتدأ التعريف، إلا أنهم سوغوه في النكرة أيضا لأنهم قد يحتاجون إلى الحكم على النكرة كما يحتاجون إليه في المعرفة.

وتشارك النكرة المعرفة في هذا الموقع، إذا تخصصت بوصف أو إضافة، أو دلّت على العموم ؛ لأنه يتحصل لها قدر من التعيين فتقرب من المعرفة، ويسوغ لها أن تقع في هذه المواقع(٤)، كما أشار إليه سيبويه بقوله:" ولو قلت: رجلٌ ذاهبٌ لم يَحسن حتَّى تعرفه بشيء فتقولَ: راكبٌ من بني فلان سائرٌ. وتَبيعُ الدارَ فتقولُ: حدٌّ منها كذا وحدٌّ منها كذا، فأصلُ الابتداء للمعرفةِ"(٥).

لأن مدار الكلام حصول الفائدة، والنكرة إذا تخصصت تحصل بها الفائدة، كما قال ابن السراج: "فأما النكرات فهي المستحقة للصفات لتقرب من المعارف، وتقع بها حينئذٍ الفائدة"(٦).

---

(١) انظر : شرح التسهيل لناظر الجيش ٢/ ٩٧٢.
(٢) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٢١٩/٢.
(٣) انظر : المصدر السابق.
(٤) انظر : الأصول في النحو ٥٩/١ ، وأمالي ابن الحاجب ١١٤/٤ ، والمقتصد ٣٠٦/١ ، ونتائج الفكر /٣١٥ ، واللباب في علل البناء والإعراب ١٣٠/١–١٣١، والتعريف في اللغة العربية . ص : ١٧٣.
(٥) الكتاب ٣٢٩/١.
(٦) الأصول في النحو ٢٣/٢.

١٢- الوجه الجزم في المعطوف على فعل الشرط، والرفع في المعطوف على الجواب.

إذا وقع الفعل بين جملتي الشرط والجواب، وكان ذلك الفعل إثر واو أو فاء(١)- فجائز فيه وجهان:

أحدهما- الجزم على التشريك في العامل، نحو قولك: إن تأتني فتنزلْ عندي أكرمك، أو: وتنزلْ عندي.

والوجه الآخر: النصب بإضمار (أن)، على تقدير المصدر معطوفا عليه كقولك: إن تأتني فتنزل عندي أكرمك، والتقدير:إن يكن منك إتيان فنزول أكرمك، أو مع نزول(٢).

وذلك قوله: "وسألت الخليل عن قوله: (إن تأتني فتحدثَني أحدثْك، وإن تأتني وتحدثَني أحدِّثْك)، فقال: هذا يجوز، والجزم الوجه. ووجه نصبه على أنه حمل الآخر على الاسم، كأنه أراد إن يكن إتيانٌ فحديث أحدِّثك، فلمَّا قبح أن يرد الفعل على الاسم نوى (أن)، لأن الفعل معها اسمٌ"(٣).

وقد اختار سيبويه الجزم، وعبر عنه بأنه الوجه، وذلك لأنه متى نصب لم يخرج عن معنى المجزوم، فاختاروا جزم الفعل المعطوف على الشرط ؛ لأن عامله عامل المجزوم الذي قبله، فيجتمع فيه تطابق اللفظين، وظهور العامل فيهما.

قال سيبويه:" وإنما كان الجزم الوجه ؛ لأنه إذا نصب كان المعنى معنى الجزم فيما أراد من الحديث، فلما كان ذلك كان أن يحمل على الذي عمل فيما يليه أولى؛ وكرهوا أن يتخطَّوا به من بابه إلى آخر إذا كان يريد شيئاً واحداً"(٤).

---

(١) وإنما اختص هذان الحرفان بهذا الحكم لما في الفاء من معنى السببية ، ولما في الواو من معنى المعية ، وكل واحد من هذين المعنيين يقتضي الاتصال بما قبل ، بخلاف غيرهما من الحروف ، فإنها ليست كذلك . انظر : الكتاب ٨٩/٣ ، و شرح السيرافي ٢٩٤/٣ ، والمقاصد الشافية ١٥٦/٦.

(٢) انظر : شرح السيرافي ٢٩١/٣-٢٩٢، والمقاصد الشافية ١٥٧/٦-١٥٨.

(٣) الكتاب ٨٨/٣.

(٤) الكتاب ٨٨/٣.

أما إذا عُطف على الجواب، فلك في المعطوف: الجزم، عطفا على الجواب، والرفع على الاستئناف، والنصب بإضمار (أن)(١).

والجزم والرفع جيدان مختاران، والنصب دونهما (٢)، وإن كان الرفعُ وجه الكلام إذا كان الجواب جملة اسمية، ثم عطفتَ عليها فعلا، كقولك: (إن تأتني فهو خير لك، وأكرمُك) ؛ لأن (أكرمك) لمّا عطفته على ما بعد الفاء صار كأنه واقع بعد الفاء فارتفع ؛ لأن ما بعد الفاءِ قد صار بمنزلتِه في غير الجزاءِ، فجرى الفعل هنا كما كان يجري في غير الجزاء(٣)، أو لضعف الجزم في المعطوف عليه ؛ لعدم ظهور أثره، فيجوز الجزم عطفا على موضع الفاء، وهو أيضا جيّد قويّ، والرفع، وهو أقوى منه(٤).

وهـذا مـا أشـار إليـه سـيبويه وعلّـل لـه فـي قولـه:" وتقـول: (إن تـأتني فهـو خيـر لـك وأكرمـك)، (وإن تـأتني فأنـا آتيـك وأحـسن إليـك)... والرفـع ههنـا وجـه الكـلام، وهـو الجيِّد؛ لأنَّ الكلام الذي بعد الفاء جرى مجراه في غير الجزاء، فجرى الفعل هنا كما كان يجري في غير الجزاء"(٥).

أما وجه النصب فقد ضعفه سيبويه، وأنه لا يجوز إلا في ضرورة شعر، ولولا أنه حكى ما بَلَغَه أنّ بعضهم قرأ (يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ فَيَغْفِرَ) –بالنصب –لَمَا أجازه(٦).

وسبب ضعفه أن جواب الشرط خبر موجب، وسبيله أن يعطف عليه، أو يستأنف، بخلاف المعطوف على فعل الشرط السابق ذكره، فإن النصب فيه أمثل منه في هذه المسألة ؛ لأن العطف هناك على فعل الشرط، وفعل الشرط غير واجب، فكان قريبا من الاستفهام والأمر والنهي، ونحوهما(٧).

---

(١) انظر : المقاصد الشافية ١٥٢/٦.
(٢) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٢٩٢/٣-٢٩٣.
(٣) انظر الكتاب ٩٠/٣ ، ٩٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٣٥٥.
(٤) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٢٩٤/٣ ، ٢٩٥.
(٥) الكتاب ٩٠/٣.
(٦) انظر : الكتاب ٩٠/٣. وقراءة النّصب مروية عَن ابْن عَبَّاس ،انظر: إتحاف فضلاء البشر ٢١٤/١.
(٧) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٢٩٣/٣، والمقاصد الشافية ١٥٨/٦.

قال سيبويه مشيرا إلى ذلك: "واعلم أنَّ النصب بالفاء والواو في قوله: إن تأتني آتك وأعطيك ضعيف...وليس بحدّ الكلام ولا وجهه (١).

سابعا – الأسس التي بنى عليها اختياراته وترجيحاته.

ناهيك بالسماع الذي عضّد به سيبويه اختياراته من نثر أو نظم ، كما نري في اختياره للغة وجوب النصب في المستثنى المنقطع، معضدا ذلك بما جاء عليها من سماع(٢)، كما سبق ذكره(٣).

فقد كانت هناك بعض الأسس صاحبت اختياراته وترجيحاته، واعتمد عليها، منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

أولا–كثرة الاستعمال.

للكثرة في كتاب سيبويه مفهومان، الأول يرتبط بألفاظ مفردة تكررت على ألسن العرب، فصارت كثيرة، والثاني يرتبط بتراكيب وصيغ صارت معلومة في ذهن المخاطب والمتكلم.

فالمفهوم الأول يؤدي إلى ترجيح حالة إعرابية أو إلى تغيير ما كثُر عن حال نظائره، والثاني يؤدي إلى حذف أحد عناصر التركيب الذي كثُر(٤).

وعليه، فقد كان لكثرة الاستعمال أثر في ترجيح كثير من الأوجه الإعرابية، ولِمَ لا ؟ وقد اعتمدت كثرة الاستعمال في كثير من أبواب العربية لتعليل ظواهرها اللغوية، صرفاً، ونحواً ودلالة، وليس أدلّ علي ذلك من قول السيوطي: " كثرة الاستعمال اعتُمدت في كثير من أبواب العربية "(٥).

وسواء أكانت هذه الكثرة وصفا للظاهرة أو سببا ، فلا يمنع أن سيبويه عزّز بها اختياراته وترجيحاته، كما أشار إلي ذلك في قوله:" وإنما فعلوا ذلك به حيث غيّروه ؛ لكثرته في كلامهم، فغيّروا إعرابه كما غيّروه"(٦).

ومن الأمثلة الدالة على الترجيح للكثرة ما يلي:

١– رفع الاسم المتقدّم مع عدم اشتغال الفعل بضميره.

---

(١) انظر : الكتاب ٣/٩٢.
(٢) انظر : الكتاب ٢/٣١٩.
(٣) انظر الحديث فيما سبق عن ترجيح وجوب النصب في المستثنى المنقطع .
(٤) انظر : العلاقة بين الكثرة والحذف في كتاب سيبويه . المقدمة .
(٥) الأشباه والنظائر ١/٣٣١.
(٦) الكتاب ٣/٤٩٨.

ذهب سيبويه في باب الاشتغال إلى اختيار نصب الاسم المتقدم إذا لم يشغل الفعل بضميره، وأن رفعه دون إعمال الفعل في ضميره ضعيف، وعزز ذلك الاختيار بالكثرة، فقال عن رفع الاسم المتقدم إذا لم يشغل الفعل بضميره:" ولا يحسُنُ في الكلام أن يَجْعَلَ الفعلَ مبنيًّا على الاسم ولا يَذْكُرَ علامةَ إضمارِ الأوّل، حتى يَخرج من لفظِ الإعمال في الأوّل ومن حالِ بناء الاسم عليه ويَشْغَلَه بغير الأوّل، حتى يمتنِعَ من أن يكونَ يَعْمَلُ فيه، ولكنّه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيفٌ في الكلام...والوجهُ الأكثرُ الأعرفُ النصبُ، وإنَّما شبّهوه بقولهم:الذي رأيتُ فلانٌ، حيث لم يَذكروا الهاء"(١).

وأورد سيبويه ثلاثة أبيات مستأنسا بها، مستشهدا على رفع الاسم المتقدم ولم يعمل الفعل في ضميره، ومن ذلك قول أبي النجم:

قد أَصبحَتْ أمُّ الخِيارِ تَدَّعى... علّى ذَنْباً كلُّه لم أَصْنَعِ(٢)

فرفع الشاعر(كلّ) ولم يعمل الفعل في ضميره، مع أنه ليس مضطرا إلى هذا ؛ إذ إن رفع (كلّ) أو نصبها لا يكسر البيت، فهو من الرجز (مستفعلن مستفعلن متفعلن... متفعلن مستفعلن مستفعلن)، فلو رفع الشاعر لام (كلّ) أو نصبها، فستبقي محرّكة ؛ إذ يقابلها المتحرك الأول في الوتد المجموع من (مستفعلن)(٣).

نظير ذلك التركيب قراءة ابن عامر (وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنى)(٤)، برفع«كلّ» على الابتداء، وجعل الفعل بعده خبرا عنه، وعدّاه إلى الضمير بعده. يريد: وكلٌ وعده الله الحسنى، ثم خَزَل الهاء تخفيفا ؛ لأنها كناية عن مفعول، وهو فضلة في الكلام(٥).

من أجل ذلك ذهب سيبويه إلى جواز رفع الاسم المتقدم ولو لم يشغل الفعل بضميره، وأجاز ذلك في النثر–لكنه ليس هو الاختيار–لأن الشاعر لم يكن مضطرا فيقصر ذلك على الشعر، كما قال السيرافي:" والدليل على جوازه في الكلام أن الشاعر لو

---

(١) الكتاب ١/٨٥–٨٧.

(٢) من الرجز. وأمُّ الخيار: زوجته. الديوان ١٣٢، الكتاب ١/٨٥، وشرح أبياته لابن السيرافي ١/١٣.

(٣) انظر : أهمية الدرس العروضي في الدرس النحوي والصرفي واللغوي . ص : ١٩٦.

(٤) سورة الحديد من الآية ١٠.

(٥) انظر القراءة وتوجيهها في : الحجة للقراء السبعة ١/٢٦٦–٢٦٧ ، وإتحاف فضلاء البشر ١/٤٧٩.

قال (كلَّه لم أصنع) لاستقام البيت، ولم ينكسر، فلم تدعه الضرورة من جهة الشعر إلى رفعه، فعُلِم بذلك جوازه في غير الشعر"(١).

ولعل الشاعر آثر رفع (كلّ) على نصبها ؛ مراعاة للمعنى ؛ فلدى الموازنة بين رفع (كلّ) ونصبها يتبين أن رواية الرفع أرجح من رواية النصب من حيث دقّة المعنى، إذ هي تفيد عموم السلب ؛ ليكون المعنى أن جميع ما ادّعته عليّ لم أفعله ؛ أما رواية النصب فإنها تفيد سلب العموم، أي: أني لم أصنع ذلك كله، بل بعضه(٢).

وما من شك في أن المعنى الأول أقوى في هذا المقام ؛ لأنه أراد التبرؤ من الذنب كله، لذا أسقط البيانيون رواية النصب، ولم يعدوها شيئا، كما يقول ابن هشام:" وَقد صرح الشلوبين وَابْن مَالك فِي بَيت أبي النَّجْم بِأَنَّهُ لَا فرق فِي الْمَعْنى بَين رفع (كل) ونصبه، وردّ الشلوبين على ابْن أبي الْعَافِيَة ؛ إِذْ زعم أَن بَينهمَا فرقا، وَالْحق مَا قَالَه البيانيون"(٣).

لعل هذا ما دعا الفراء إلى مخالفة سيبويه، فأوجب رفع الاسم المتقدم مع (كلّ) ولو لم يعمل الفعل في ضميره، نحو (كلهم ضربت)، وجعله على معنى النفي، كأنك قلت: ما منهم أحد إلا ضربت، ومنع رفع (زيد) على تقدير كون الضمير محذوفا(٤).

ويستدل سيبويه أيضا بقول امرئ القيس:

فأَقْبَلْتُ زَحْفاً علَى الرُّكْبَتَيْنِ... فثَوْبٌ لبست وثَوْبٌ أَجُرْ(٥).

على رفع الاسم المتقدم (وثَوْبٌ أَجُر) ؛ إذ رفع الاسم المتقدم مع عدم إعمال الفعل في ضميره، ولا ضرورة لذلك ؛ فهو من المتقارب (فعولن فعولن فعولن... فعولن فعول

(١) شرح الكتاب ٣٨٢/١.
(٢) انظر : حاشية الدسوقي ٢١٣/١، والقيمة المعنوية لتغيير الحركة في آخر الكلمة . ص : ٢٧٤.
(٣) مغني اللبيب /٢٦٥ ، وانظر : الخزانة ٣٦١/١، وحاشية الشمني ٢٥/٢ ، وحاشية الأمير ١٧٠/١.
(٤) انظر : معاني القرآن ١٣٩/١-١٤٠.
(٥) من المتقارب ، في ديوانه ١١٤، والكتاب ٨٦/١.

فعولن فعو)، فلو رفع الشاعر الباء في (ثوب) أو نصبها لم ينكسر البيت ؛ لأن التفعيلة (فعولن) ستبقي كاملة دون تغيير(١).

وكذا يستدل بقول النَّمِرُ بن تَوْلَبٍ:

فَيْومٌ عَلينا ويوم لنا... ويومٌ نُسَاءُ ويومٌ نُسَرّْ(٢).

فالشاهد في قوله: (ويوم نساء ويوم نسرّ)؛ إذ رُفع الاسم المتقدم ولم يشغل الفعل بضميره، وتقديره مع الضمير: ويوم نساء فيه ويوم نسر فيه، ولو رفع الشاعر الميم أو نصبها لم ينكسر البيت ؛ لأنه كسابقه من بحر المتقارب، ولو نصب لم يختل وزن البيت ولم ينكسر(٣).

ثم ختم ذلك كله بقوله:" فهذا ضعيفٌ، والوجهُ الأكثرُ الأعرفُ النصبُ"(٤).

ولعل مراد سيبويه بالأكثر الأكثرُ استعمالا وتداولا، وبالأعرف المعلومُ والمتعارفُ عليه من قواعدهم المقررة: رتبة العامل قبل رتبة المعمول(٥)، فوقوع الفعل في الصدارة موجب لإعماله، فإذا ابتعد الفعل في رتبته عن التقدم في الجملة، صار إعماله في المتقدم جائزا، نحو: زيدا أكرمت، إذ يجوز في الاسم المتقدم النصب على إعمال الفعل فيه على الأصل، ويجوز أيضا رفعه بالابتداء من غير تسليط الفعل عليه، وإن كان النصب أولى ؛ لعدم وجود رابط في جملة الخبر، حتى إن سيبويه جعل جواز رفعه على الابتداء مع عدم وجود رابط في جملة الخبر في الشعر، وإن ورد في النثر فضعيف، وشبهه بحذف العائد من جملة الصلة لطول الكلام(٦).

٢- نصب المصادر في الأمر.

ذكر سيبويه في باب ما يَنتصب على إضمار الفِعل المتروكِ إظهارُه من المَصادر في غير الدُّعاء من نحو (حَمْداً وشُكْراً لا كُفْراً وعَجَبا، وأَفْعَلُ ذلك وكَرامةً)، وأنه يجوز فيها الرفع على الابتداء ، والنصب بإضمار فعل، ومثّل لذلك بقول الشاعر:

---

(١) انظر : أهمية الدرس العروضي. ص: ١٩٧.
(٢) من المتقارب ، في الديوان ص ٣٤٧، والكتاب ٨٦/١.
(٣) انظر : أهمية الدرس العروضي . ص: ١٩٧.
(٤) الكتاب ٨٦/١.
(٥) انظر : الإنصاف ١/ ٥٨، وشرح الأشمونى١ / ١٩٠، وحاشية الصبان ٢٩٧/١.
(٦) انظر : الكتاب ٨٥/١-٨٧ ، ودور الرتبة في الدرس النحوي . ص : ٢١.

يَشْكو إليَّ جَمَلِي طُولَ السُّرَى... صَبرٌ جَميل فكِلانا مُبْتَلَى(١).

ثم يرجّح النصب بقوله:" والنصبُ أكثر وأجود؛ لأنه يأمره. ومَثَلُ الرفع " فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ "(٢)، كأنه يقول: الأمرُ صبرٌ جميلٌ"(٣).

فهذا مما يجوز فيه الرفع والنصب، ولو نصب لكان أظهر في مقتضى هذا الكلام ؛ لأن (الجَمَل) كان شاكيا لطول السُّرَى، فأمره صاحبه بالصبر، كأنه قال:(اصبر صبرا جميلا)، فلم يُرِدْ هذا المعنى، ولكنه عدل إلى الإخبار بما ينبغي أن يكون عليه،فقال: (صبر جميل)، أي (أمرنا صبر جميل)، وفيه معنى المنصوب ؛ لأنه إذا قال: (ينبغي أن يكون عليه الصبر الجميل) فقد استدعى إلى ذلك بما يقوم مقام الأمر.

فأما قوله تعالى: (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ) (٤) فالوجه فيه الرفع ؛ لأنه لم يأمرهم بذلك، إذ كانت الحال لا تقتضي الأمر في هذا الموضع، ولا دَعَوْهُ إلى هذا فما أجابهم، وإنما أخبر بما ينبغي أن يكون عليه، فقال:(صبر جميل)، أي (أمري صبر جميل)، فلا يحسن في هذا الموضع إلا الرفع لما بيّنا(٥).

وقد رجح سيبويه النصب في البيت، وعلل له بقوله: (والنصبُ أكثر وأجود؛ لأنه يأمره)، فاستند في ترجيحه إلى كثرة النصب في ذلك ؛ لأنه محمول على معنى الأمر ؛ لأنه يأمره بالصبر، كما في قول قطري بن الفجاءة:

فَصبْراً في مجالِ الْمَوتِ صَبْراً... فَما نَيْلُ الخُلودِ بِمُسْتَطاعِ(٦).

والأصل في الأمر والنهي أن يكون بالفعل، لأنك إنما تأمر بإيقاع فعل وتنهى عن إيقاع فعل، وذلك أنك حين تأمره فأنت تطلب منه إيقاع ما ليس بموجود، وإذا نهيته فأنت تمنعه من الإتيان به.

---

(١) من الرجز للملبد بن حرملة، في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٠٨/١.وانظر : الكتاب ٣٢١/١.

(٢) سورة يوسف من الآية ٨٣.

(٣) الكتاب ٣٢١/١.

(٤) سورة يوسف من الآية ٨٣.

(٥) انظر : شرح كتاب سيبويه للرماني ٦٥١/٢-٦٥٢.

(٦) من الوافر ، في شرح ديوان الحماسة ص: ٢٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٦٢، والأشمونى ١/ ٤٧٤.

ولذلك لمّا ذكر سيبويه وجه الرفع في قول الشاعر:

فقالت: حَنانٌ ما أَتى بك ههنا... أَذَو نَسَبٍ أَمْ أنتَ بالحيِّ عارِفُ(١).

عقّب عليه بقوله:"لم تُرِدْ حِنَّ، ولكنها قالت: أمرنُا حَنانٌ، أو ما يصيبنا حنانٌ، وفى هذا المعنى كلّه معنى النصب"(٢).

أي: أنه رفع (حنانًا) ؛ لأنه ليس على معنى الأمر، أي: تحنّن حنانًا، ولا على معنى إجابة الداعي إلى أن تتحنّن ، فتقول: أتحنّنُ حنانًا، ولكن على الابتداء، للإخبار بتقدير: أمرنا حنان، وهو أبلغ في المعنى من النصب ؛ لأنه على الواقع الكائن(٣).

٣- ومثل ذلك أيضا ما ذكره في باب ما يُضْمَرُ فيه الفعلُ المستعمَل إظهارُه بعد حرفٍ. وذلك قولك:"الناسُ مَجزيُّونَ بأَعمالهم إنْ خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌ"، و" المرء مقتولٌ بما قَتَلَ به إنْ خِنْجَراً فخنجرٌ وإن سيفاً فسيفٌ " من اختياره الرفع في الاسم الثاني (فخير، فشر، فخنجر، فسيف) معللا وواصفا ذلك بالكثرة في قوله:" والرفعُ أكثرُ وأحسن في الآخِر؛ لأنَّك إذا أدخلتَ الفاء في جواب الجزاء استأنفتَ ما بعدها وحَسُنَ أن تقع بعدها الأسماءُ"(٤).

فرفع الجواب بعد الفاء الذي وصفه سيبويه بالكثرة والحُسن، إنما صار الاختيار فيه على ما وصف ؛لأن الفاء جواب الشرط، وإنما أتي بها ليكون ما بعدها مبتدأ وخبر، وهذا سرّ مجيئها ؛ لأن الجواب إذا كان فعلا صالحا للجواب لم تحتج إليها، فإن كان اسما فلابد من مجيء الفاء، فالاختيار أن يكون المضمر بعدها مبتدأ، فإذا قلت: إن خيرا فخير، فتقديره: إن كان عملهم خيرا فالذي يُجزَى به خيرٌ(٥).

٤- ومثل ذلك أيضا قوله في ما يَنتصب على إضمار الفعل المستعمَل إظهارُه: "وأما قولهم: راشداً مهدياّ، فإنهم أضمروا اذْهَبْ راشدا مهديّا. وإن شئتَ رفعتَ كما رفعت مصاحَبٌ مُعانٌ، ولكنه كَثُرَ النصبُ في كلامهم، لأنَّ راشدا مهديّا بمنزلة ما صار بدلاً من اللفظ بالفعل، كأَنه لَفَظَ بـ(رشدت وهديت)" (٦).

---

(١) من الطويل ، لم ينسبه النحاة إلى أحد ، انظره في : الكتاب ٣٢٠/١، والمقتضب ٣/ ٢٢٥.
(٢) الكتاب ٣٢٠/١.
(٣) انظر : شرح كتاب سيبويه للرماني ٦٥١/٢-٦٥٢.
(٤) الكتاب ٢٥٨/١.
(٥) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ١٥٦-١٥٧، وشرح المفصل ٩٧/٢.
(٦) الكتاب ٢٧١/١.

فالنصب هنا كثير، ويضعف فيه الرفع ؛ لأنه يطلب الفعل من أجل أنه صار بدلا منه في الاستعمال(١).

٥- وكذا تعقيبه على بيت ذي الرمة:

إذا ابْنُ أبي مُوسَى بِلالٌ بَلَغْتِهِ... فقامَ بَفأسٍ بينَ وِصْلَيْكِ جازرِ(٢).

بقوله:" وأنشدوا هذا البيتَ على وجهينِ: على النصب والرفع... فالنصب عربيٌ كثيرٌ"(٣).

حيث يجوز في (ابن أبي موسي) الرفع والنصب، والنصب أجود مع (إذا) الشرطية ؛ لأن (إذا) فيها معنى المجازاة تطلب الفعل كما يطلبه حروف الجزم، فهي أولى بالفعل، فإذا كانت بالفعل أولى كان إضمار الفعل الذي ينصبه أجود(٤) ، حتى رفعُه لا يكون إلا على تقدير الفعل (إذا بلغ ابن أبي موسى)، كما قال المبرد:" وَلَكِن رَفعه يجوز على مَا لَا ينْقض الْمَعْنى، وَهُوَ أَن يضمر (بلغ)، فَيكون إِذا بُلِغَ ابنُ أبي مُوسَى"(٥).

٦- ويتحدث عن إضمار اسم (لكن)، ويستدل بقول الشاعر:

فلو كنتَ ضبِّياً عرفتَ قرابتِي... ولكِنَّ زَنجيّ عظيمُ المشافرِ(٦)

على رفع (زنجيّ) على الخبر، وحذف اسم لكن ضرورة، والتقدير: (ولكنك زنجيّ)، ثم يرجّح نصب (زنجيّا) على إضمار الخبر وهو أقيس. والتقدير: ولكن زنجيا عظيم، بقوله: "والنصب أكثر في كلام العرب، كأنه قال: ولكن زنجيا عظيمَ المشافر لا يعرف قرابتي. ولكنه أضمر هذا كما يُضمر ما بني على الابتداء"(٧).

ونلاحظ أن سيبويه فضّل رواية النصب حتى لا يدخل البيت في باب الضرورة ، لأنه لَا يجوز حذف أَسمَاء هَذِه الْحُرُوف غير ضمير الشَّأْن إِلَّا فِي الشّعْر على قلَّة وَضعف، كَمَا فِي هَذَا الْبَيْت، وَالتَّقْدِير: وَلَكِنَّك زنجي(٨).

---

(١) انظر : شرح كتاب سيبويه للرماني ٥٧٣/٢.
(٢) سبق تخريجه .
(٣) الكتاب ٨٢/١.
(٤) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٣٧٥/١ ، وشرح عيون كتاب سيبويه:٦٨.
(٥) المقتضب ٧٧/٢.
(٦) هذا بيت من الطويل، للفرزدق، انظر: الديوان ٤٨١/٢ ، والكتاب ١٣٦/٢.
(٧) الكتاب ١٣٦/٢
(٨) انظر : خزانة الأدب ٤٤٤/١٠-٤٤٥.

ثانيا– الرّد إلى الأصل.

المراد بالأصل ما ينبغي أن يكون عليه التركيب وضعا، وقد غلب في الاستعمال، ولا يمكن العدول عنه أو رفضه لمانع أو عارض، وقد يَرِدُ الأصل بمعنى القاعدة ،كما يرد بمعنى القياس(١)، فيكون المراد بالردّ إلى الأصل الرجوع ما ينبغي أن يكون عليه الشيء.

وقد استند إليه سيبويه في ترجيح نصب تابع المنادي المضاف إذا كان مفردا علما، على رفعه، نحو قولك: (يا أخانا زيدا)، فقد نقل لنا سيبويه وجهين جائزين في هذا التابع، مردّهما إلى لغتين عن العرب(٢):

الأولى: –نصب تابع المنادي المضاف – وهي لغة أكثر العرب – على أنه عطف بيان ؛ "لِأَن الْبَيَان يجْرِي مجْرى النَّعْت، فكأنك قلت: (يَا أخانا الظريف أقبل)، لَا يكون فِي (الظريف) إِلَّا النصب وَلَا فِي (زيد) إِذا كَانَ تبيينا(٣).

الثانية – بناؤه على الضم – وهي لغة أهل المدينة– على أنه بدل، فيعاملونه معاملة المنادي المستقل، وقد بنوا حكمهم هذا على أساس "أن البدل على نية تكرار العامل" ولمّا كان العامل هنا –في رأي بعضهم– هو حرف: "يا" (٤)، كان مقدرا وملحوظا قبل البدل أيضا، فكأنها تقول: "يا زيد، فالبدل بمنزلة منادى جديد يخضع لحكم النداء، كما قلنا.

وقد رجّح سيبويه لغة أكثر العرب (النصب)، فيقول:(ويا أخانا زيدا) أكثرُ في كلام العرب؛ لأنهم يردونه إلى الأصل، حيث أزالوه عن الموضع الذي يكون فيه منادى، كما ردّوا (ما زيدٌ إلا منطلقٌ) إلى أصله، وكما ردّوا (أتقولُ) حين جعلوه خبرا إلى أصله"(٥).

---

(١) انظر : عدة السالك ٣٦/١ ، وظاهرة رفض الأصل في الدراسات النحوية . ص: ٦ ، ١٢.
(٢) انظر : الكتاب ١٨٤/٢–١٨٥.
(٣) انظر : المقتضب ٢١٢/٤ ، و الأصول في النحو ١/ ٣٤٣.
(٤) نسب ابن يعيش والرضي هذا المذهب للمبرد ، انظر : شرح المفصل ١٢٧/١ وشرح الكافية ٣٤٦/١.
(٥) الكتاب ١٨٥/٢.

واستند سيبويه في ترجيحه إلى الرجوع إلى الأصل، حيث خرج عن كونه منادى مستقل، فوجب فيه النصب ؛ لأنه تابع لمنصوب لفظا ومحلا.

ومن هذا النص الحرفي يتبين أن النصب هو الأصل، وأنه الأكثر في المسموع، وهذا هو الأهم، وإذا كان كذلك، فَلِمَ نعدل عنه إلى غيره مما ليس له قوته، ولا كثرته، ولا وضوحه، وإن قال به قوم؟(١).

إن اعتبار التابع على لغة الضم منادى بحرف ملحوظ مقدّر، أو بالحرف المذكور في صدر الجملة – عند من يرى هذا– سيخرج التابع من نطاق التبعية ويدخله في نطاق آخر، هو نطاق: "المنادى"، ثم كيف نقول في أمثال تلك الكلمة إنها مبنية على الضم لتبعيتها المنادى، مع أن التبعية إما أن تكون لمراعاة اللفظ أو المحل؟ وكلاهما مُنتفٍ هنا، أما اللفظ فلأن لفظ المتبوع (المنادى) منصوب، وأما الموضع فلأنه لا موضع له، لا ضم ولا غيره، فالمنادى هنا منصوب مباشرة، ليس له محل، فكيف نعتبرها تَبَعًا له؟(٢).

ولم يكتف سيبويه بتعليله بالرد إلى الأصل، بل أكد ذلك بتنظيره بما رُدّ فيه إلى الأصل، بقوله: "كما ردوا (ما زيدٌ إلا منطلقٌ) إلى أصله"، يعنى إهمال (ما) وعدم إعمالها، حيث عادت (ما) إلى أصلها من الإهمال وعدم الإعمال ؛ لأن سبب الإعمال شبهه بـ(ليس) في حصول النفي بها، فإذا زال النفي زال أصل الشبه، فرجعت (ما) إلى أصلها من عدم العمل(٣)، وهذا معنى تعليله عند حديثه عن هذا في قوله:" وتقول: ما زيدٌ إلاّ منطلقٌ، تَستَوي فيه اللغتان. ومثله قوله عزّ وجل: " مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ

---

(١) زعم يونس أن أبا عمرو كان يقوله . انظر :الكتاب ١٨٥/٢.

(٢) انظر : النحو الوافي ٤٢/٤.

(٣) ذهب يونس – وتبعه الشلوبين– إلى أنه يجوز إعمال " ما " عمل ليس مع انتقاض نفي خبرها بالا، مستدلا بقول الشاعر:

وَمَا الدَّهْرُ إلاَّ مَنْجَنُوْنا بِأَهْلِهِ ... وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إلاَّ مُعَذَّبا

وجمهور البصريين لا يقبلون دلالة هذا الشاهد، على أنه شاذ لا يقاس عليه ، أو يؤولونه، على أن " منجنونا " مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: وما الدهر إلا يشبه منجنونا . انظر : اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٧٦ ، والجنى الداني ٣٢٥، والمقاصد الشافية ٢٢١/٢، والتصريح ١/ ٢٦٣.

مِثْلُنَا" (١)، لمّا تَقْوَ (ما) حيثُ نقضْتَ معنى (ليس)، كما لم تَقْوَ حين قدّمتَ الخبرَ"(٢).

وكذا يُنظّر سيبويه الرد هنا في تابع المنادي المضاف إلى الأصل بردّ (أتقولُ) حين جعلوه خبرا وليس استفهاما إلى أصله، من عدم إعماله عمل (ظنّ) ؛ لأن الأصل ألا تجرى "قال" مجرى "ظن" في نصب مفعولين، وإنما الأصل أن يحكى ما بعدها على أنه كلام من مبتدأ وخبر في موضع نصب مفعول، تقول: "قلت: زيد منطلق"، لأن بابه أن يقع محكيا، والأصل في الحكاية تأدية المعنى بالصيغة التي ذكرها المتكلم ؛ لأن الحاجة إليه أشد في أن يبين الصيغة التي أتي بها المتكلم على إفهام معنى تلك الصيغة، فيتمكن المؤدَّى إليه ذلك أتم التمكين، وتزيل الرَّيب عن قلبه في المفهوم بأوكد ما يكون، فبهذا كان الأصل في الحكاية اللفظ والمعنى، ولا يدخل في باب الظن إلا مع الاستفهام ؛ لأن الإنسان لا يسأل عن قوله إذ ذاك ظاهر، وإنما يسأل عن ما يجُنّه لخفائه، فإذا فقدت شرط الاستفهام وأصبحت خبرا رُدّت إلى أصلها(٣).

ثالثا– المناسبة.

كان للمناسبة وما شابهها من الألفاظ من (المشاكلة، والمطابقة، والقرب، والجوار) مما يعنى الموائمة والموافقة – أثرٌ في انتخاب سيبويه وجها إعرابيا على الآخر، لاسيما مع اتحاد المعنى، كما نراه مثلا في إعراب المستثنى المتصل التام غير الموجب الذي يجوز فيه وجهان من الإعراب، مردّهما إلى لغتين عن العرب.

أحدهما– الإتباع لما قبله، بدلا، كما يقول البصريون، أو عطف نسق كما يقول الكوفيون(٤).

ثانيهما– النصب على الاستثناء، مراعاةً لأصل الباب(٥).

فيختار سيبويه اللغة الأولى (لغة الإتباع على البدلية)، ويعبّر عنها بأنها وجه الكلام ؛ لما يتحقق فيها من موائمة وموافقة في الإعراب لما قبله،مع اتحادهما في المعنى،

(١) سورة يس من الآية ١٥.
(٢) الكتاب ٥٩/١.
(٣) انظر : شرح كتاب سيبويه للرماني ٣٥٠/١"، وشرح المفصل٧٩/٧.
(٤) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٦٦/١، والتصريح على التوضيح ١/ ٥٤٢.
(٥) انظر : شرح المفصل ٨٢/٢.

وذلك أن البدل والاستثناء في المعنى واحد، وهذا الذي عناه سيبويه بقوله:" فهذا وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلا من الذي قبله؛ لأنك تُدخله فيما أخرجتَ منه الأول"(١).

وفي البدل فضلُ موافقة ما قبل (إلا) لما بعدها في اللفظ، وإذا كان المعنى واحدا، فكون اللفظ موافقا أولى.

وإذا كانت المناسبة روعيت فيما هو أبعد من ذلك كما في:" هذا جحرُ ضبّ خربٍ "، فمراعاتها هنا أولى ؛ لأن اختلاف اللفظ هنا يشعر باختلاف المعنى، فإذا اتفقا كان موافقة اللفظ أولى(٢).

– وكذا يستند إليها أيضا في باب الاشتغال، فإن عطفت الجملة التي تقدّم فيها الاسم على الفعل، على جملة أخرى، صدرها فعل، كان الاختيار النصب، والرفع جائز، نحو قولك: (ضربت زيداً، وعمراً أكرمته)، وقوله تعالى:"أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءهَا وَمَرْعَاهَا، وَالْجِبَالَ أَرْسَاهَا"(٣)، وقال تعالى: "يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً"(٤)، وهو في القرآن كثير(٥).

ثم يعلّل رجحان النصب بقوله:" وإنَّما اختيرَ النصبُ ههنا ؛ لأنّ الاسم الأوّلَ مبنيٌّ على الفعل، فكان بناءُ الآخِرِ على الفعل أحسنَ عندهم، إذ كان يُبْنَى على الفعل وليس قبله اسمٌ مبنيٌّ على الفعل، ليجرىَ الآخِرُ على ما جَرَى عليه الذي يليه قبله، إذ كان لا ينقض المعنى لو بنيتهَ على الفعل. وهذا أولى أن يُحمَلَ عليه ما قَرُبَ جِوارهُ منه"(٦).

وإنما رجح النصب هنا؛ لتحقيق المشاكلة بين الجملتين، وطلب التناسب بين المتعاطفين ؛ لأن المتكلم به عاطف جملة فعلية على جملة فعلية.والرافع عاطف جملة اسمية على حملة فعلية، وتشاكل الجملتين المعطوف إحداهما على

---

(١) الكتاب ٣١١/٢.
(٢) انظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥١/٣ ، وعلل النحو ص: ٣٩٥.
(٣) سورة النازعات: ٣١– ٣٢.
(٤) سورة الإنسان الآية ٣١.
(٥) انظر : الكتاب ١/ ٨٩، والرد على النحاة : ص ١٠٧.
(٦) الكتاب ١/ ٨٨.

الأخرى(١)، حيث إن العرب تختار مطابقة الألفاظ ما لم تفسد عليهم المعاني، فإذا جئت بجملة صدرتها بفعل، ثم جئت بجملة أخرى، فعطفتها على الجملة الأولى، وفيها فعل كان الاختيار أن تصدر الفعل في الجملة الثانية لتكون مطابقة للجملة الأولى في اللفظ وتصدير الفعل، بخلاف الرفع، فتشاكل الجملتين المعطوفة إحداهما على الأخرى والتناسب بينهما أحسن من تخالفهما.فكان النصب مختارا(٢).

ولم يعارض طلبَ المناسبة أن الأصل عدم التقدير ؛ لضعفه بكثرة الحذف في العربية، وقلّة تخالف المتعاطفين جدا، فاندفع ما قيل إن في الرفع تخلصا من تقدير العامل، ووجه اندفاعه أن اعتبار التخلص من التخالف أقوى من اعتبار التخلص من التقدير ؛ لأن التقدير خَطْبُه سهلٌ، والتخالف قليل قبيح، لكن محل ذلك ما لم يقتضي الحال تخالفهما، كقصد إفادة التجدد في الفعلية والثبوت في الاسمية(٣)، كقوله تعالى: "سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ"(٤).

– كذا كان للقرب والجوار أثر في ترجيح سيبويه لبعض الأوجه الإعرابية في الحمل على اللفظ والموضع، من نحو: (ليس زيد بجبان ولا بخيل) حيث جاز الجر في (بخيل) عطفا على لفظ (بجبان)، والنصب بالعطف على الموضع.

ثم يرجّح هنا الحمل على اللفظ، فيصرّح بأن الجرّ أجود ؛ لأن معناهما واحد، ولفظ الخبر مطابق للفظ الأول، وإذا تطابق اللفظان مع تساوى المعنيين، كان أفصح من تخالف اللفظين، والعرب تختار مطابقة الألفاظ وتحرص عليها، وتختار حمل الشيء على ما يجاوره، حتى قالوا:" جحرُ ضبٍّ خربٍ"، فجروا (خربا) وهو نعت "للجحر" لمجاورة الضب، فكذلك إذا قلت: ليس زيد بجبان ولا بخيل" فأقرب الأسماء من (بخيل) هو اسم مجرور، والحمل عليه أولى من النصب على المعنى ؛ إذ كان معنى النصب والجر واحدا، قال: "هذا باب ما يُجَرى على الموضع لا على الاسم الذي قبله، وذلك قولك: ليس زيدٌ بجبَانٍ ولا بَخيلا، وما زيد بأخيك ولا صاحبَك. والوجهُ فيه الجرُّ، لأنَّك تريد أن تُشْرِكَ بين الخبرَيْنِ، وليس ينقض إجْرَاؤُهُ عليك المعنى. وأن يكونَ آخِرهُ على أوّله أولى، ليكون حالُهما في الباء سواءً كحالهما في غير الباء، مع

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٢٠.
(٢) انظر: المقاصد الشافية ٣/٩٥ ، والاشتغال عند النحويين : ص: ٦٣.
(٣) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/١١٤.
(٤) سورة الأعراف من الآية ١٩٥.

قُربه منه. وقد حَمَلَهم قُربُ الجِوارِ على أنْ جرُّوا: هذا جُحْرُ ضبٍ خربٍ، ونحوَه، فكيف ما يصِحُّ معناه"(١).

– كما كان للقرب والجوار والمطابقة أثر في ترجيح الجزم في الفعل المعطوف على فعل الشرط، حيث يجوز فيه الجزم عطفا على الشرط، والنصب بأن مضمرة بعد الفاء أو الواو، فيقول: "وسألت الخليل عن قوله: (إن تأتني فتحدثَني أحدثْك، وإن تأتني وتحدثَني أحدِّثْك)، فقال: هذا يجوز، والجزم الوجه"(٢).

اختار سيبويه جزم الفعل المعطوف، وعبر عنه بأنه الوجه، وذلك لأنه متى نُصِبَ لم يخرج عن معنى المجزوم، فاختار فيه الجزم ؛ لأن عامله عامل المجزوم الذي قبله، فيجتمع فيه تطابق اللفظين، وظهور العامل فيهما.

قال سيبويه:" وإنما كان الجزم الوجه ؛ لأنه إذا نصب كان المعنى معنى الجزم فيما أراد من الحديث، فلما كان ذلك كان أن يحمل على الذي عمل فيما يليه أولى؛ وكرهوا أن يتخطَّوا به من بابه إلى آخر إذا كان يريد شيئاً واحداً"(٣).

رابعا– إجراء الشيء مجرى نظيره.

النظير هو الشبيه بما له مثل معناه، وإن كان من غير جنسه(٤)، والتناظر أو التشابه سمة من سمات العرب، فالعرب تؤثر من التجانس والتشابه، وحمل الفرع على الأصل، ما إذا تأملته، عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن، وأنه منها على أقوى بال(٥).

وقد استند سيبويه إلى الحمل على الشبيه أو النظير في ترجيح ما يراه راجحا من أوجه الإعراب.

من ذلك مثلا قوله:" (رأيت متاعك بعضه أحسن من بعض)، فيكون بمنزلة قولك: (رأيتُ بعضَ متاعِك الجيَّد)، فوصلتَه إلى مفعولين ؛ لأنَّك أَبدلت، فصرتَ كأنّك قلت: (رأيتُ بعضَ متاعك). والرفعُ في هذا أَعْرَفُ، لأنّهم شبَّهوه بقولك: (رأيتُ زيداً أبوه

(١) انظر: الكتاب ٦٧/١ ، وشرحه للسيرافي ٣٤٥/١.
(٢) الكتاب ٨٨/٣.
(٣) الكتاب ٨٨/٣.
(٤) انظر : منازل الحروف للرماني. صـ:٧٢.
(٣) الخصائص ١١٢/١.

أَفضلُ منه)، لأنّه اسمٌ هو للأوّل ومن سببه، كما أن هذا له ومن سببه، والآخِرُ هو المبتدأ الأول، كما أن الآخِر ههنا هو المبتدأُ الأوّل، وإن نصبتَ فهو عربيّ جيدّ"(١).

وبيان ذلك: أنك إذا قلت: (رأيت متاعك بعضه أحسن من بعض) جاز في (أحسن) أربعة أوجه من الإعراب التي ذكرها في (فوق) من قولك: (رأيتُ متاعَك بعضُه فوقَ بعضٍ)، فيصلح أن يكون في موضع الحال، فيكون من رؤية العين، و (بعضه) بدل من (متاعك)، ويصلح أن يكون في موضع المفعول، فيكون من رؤية القلب، فتنصبُ "أَحسنَ" على أنه مفعول ثانٍ و(بعضه) منصوب بأنه بدلٌ من متاعِكَ.

ويجوز الرفع على أنه خبر (بعضه) المبتدأ، فتكون الجملة في موضع الحال إن كان من رؤية العين، وفي موضع المفعول الثاني إن كان من رؤية القلب(٢).

ورجّح سيبويه الرفع على الابتداء والخبر؛ لأنه الأعرف والأكثر، وعلل لذلك بتشبيهه بـ(رأيت زيدا أبوه أفضل منه) في أن الثاني فيه هو الأول، كما أن الآخِر هنا هو المبتدأُ الأوّل، فجاء على شرط الابتداء، كما أنه اختير الرفع ؛ لأنك إذا رفعت فلست تنوي اطّراح المتاع، وإبدال غيره منه ، ولا ينوى في شيء من الكلام إذا كان مرفوعا تغيير في ترتيب وضعه، وإذا كان منصوبا فقد أبدل الثاني من الأول، واعتمد بالحديث على الثاني(٣).

– وكذلك تنظيره في اختيار وجه النصب في الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل، مثل (أتميميًّا مرّةً وقيسيًّا مرّةً)، فأجراها في انتصابَ الفعل مجرى الأسماء التي أُخذت من الفعل، وذلك قولك: (أَقائماً وقد قَعَدَ الناسُ، وأقاعِداً وقد سار الرَّكْبُ)، وهذه محمولة على المصادر الَّتِي تكون منصوبة بعامل محذوف دلّ عليه دليل الحال والمشاهدة، وَذَلِكَ أَنه رَآهُ في حَال قيام، فوبّخه بذلك، فالتقدير: أتثبت أو أتقوم قَائِما وَقد قعد النَّاس، وَلَيْسَ يخبر عَن قيام مُنْقَضٍ، وَلَا عَن قيام تستأنفه، وَكَذَلِكَ لَو قَالَ: أقياما وَقد قعد النَّاس، وأجلوسا وَالنَّاس يَسِيرُونَ؟ لا يريد أن يُخبرِ أنه يَجلس ولا أنَّه قد جلس وانقضى جلوسُه، ولكنه يُخبرِ أنَّه في تلك الحال في جُلوسٍ وفى قيامٍ(٤).

(١) الكتاب ١/١٥٥.
(٢) انظر : شرح كتاب سيبويه للرماني ١/٣٩٥ .
(٣) انظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/١٧.
(٤) انظر : الكتاب ١/٣٣٨ –٣٤٠، والمقتضب ٣/٢٦٤.

وَمن ذَلِك قَول الشَّاعِر:

أَطَرَباً وأنتَ قِنَّسْرِيُّ... والدَّهْرُ بالإنْسَانِ دَوَّارِيٌّ (١).

إِنَّمَا رأى نَفسه في حَال طرب مَعَ سنّه، فوبّخها بذلك، فَلذَلِك اسْتَغْنَيْت عَن ذكر الْفِعْل، ولم يُرِد أن يُخبِر عما مضى ولا عما يُستقبَل.

والحال أيضا في تلك الْأَسْمَاء الَّتِي لم تُؤْخَذ من الْأَفْعَال تجرى هَذَا المجرى، وَذَلِكَ أَن ترى الرجل في حَال تلوّن وتنقّل، فَتَقول: أتميميا مرّة، وقيسيا أُخْرَى، تُرِيدُ: أتتحول وتتلون، وأغناه عَن ذكر الْفِعْل مَا شَاهد من الْحَال(٢).

وتلك ترجمة سيبويه له بقوله: " هذا باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أُخذت من الفعل، وذلك قولك: أَتَمِيميًّا مرّة وقَيْسِيًّا أُخْرَى"(٣).

ثم ذكر وجه اختيار النصب بقوله:" وإنما كان النصبُ ها هنا الوجهَ ؛ لأنَّه موضع يكون الاسم فيه عاقباً للّفظِ بالفعل، فاختير فيه كما يختار فيما مضى من المصادر التي في غير الأسماءِ. والرفُع جيّدٌ لأنَّه المحدَّثُ عنه والمستفهَمُ"(٤).

فقولهم (أتميميا...) منصوب على الحال، وإن كان اسما جامدا غير مشتق، من حيث كان منسوبا، والنسب يخرجه من حيز الجمود إلى حكم المشتقات حتى يصير وصفا، والعامل فيه فعل محذوف تقديره: أتتحول أو تتنقل، وقد دل عليه دليل الحال، حاله حال الأسماء المأخوذة من أفعالها (أقائما وقد قعد الناس)، إلا أن الاسم المنصوب لم يكن مأخوذا من فعل فاحتيج إلى تقدير فعل من غير لفظه، وقياسه لو قدّر من لفظه (أتتمم تميميا وتتقيس قيسيا أخرى)(٥)، وهذه وتلك محمولة في نصبها بأفعال محذوفة من لفظها أو من غير لفظها على المصادر المنصوبة على الحال بعامل محذوف دل عليه دليل الحال والمشاهدة.

(١) سبق تخريجه.
(٢) انظر : المقتضب ٢٦٤/٤.
(٣) الكتاب ٣٤٣/١.
(٤) الكتاب ٣٤٧/١.
(٥) انظر: شرح المفصل ٦٩/٢.

خامسا– كراهية الفصل بالوصف بين الصفة المشبهة ومعمولها.

قال سيبويه: " وإن وصفته، فقلت: (مررت برجل حسنٌ ظريفٌ أبوه)، فالرفع فيه الوجه والحدّ، والجر فيه قبيح؛ لأنه يفصل بوصف بينه وبين العامل. ألا ترى أنك لو قلت: (مررتُ بضاربٍ ظريفٍ زيدا، وهذا ضاربٌ عاقلٌ أباه) كان قبيحا، لأنه وصفه فجعل حاله كحال الأسماء، لأنك إنما تبتدئ بالاسم ثم تصفه"(١).

مراد سيبويه أنك إذا قلت: (مررت برجل حَسَنٌ ظريفٌ أبوه)، لم يحسن جرّ (حسَن)، و(ظريف) إذا أردت أن ترفع (الأب) بـ(حسن) و(ظريف) نعت لـ(حسَن) ؛ واختار الرفع ؛ لأن باب الإجراء والصفة والعمل فيه بُعْدٌ، إنما هو للأسماء الجارية على الأفعال التي تذكّر وتؤنث ؛ ولكراهة الفصل بين الصفة المشبهة ومعمولها بالوصف، لأنه إذا وُصفت الصفة المشبهة لم يصحّ أن تعمل ؛ لأنها إنما تعمل الصفة المشبهة حملا على اسم الفاعل، وقد اشتُرط في اسم الفاعل ألا يكون موصوفا، فإن وصفت اسم الفاعل لم يصح عمله ؛ لأن الوصف يقوي فيه جانب الاسم، فخرج من الأفعال وقوي في الاسمية، والعمل لا يكون إلا بملاحظة معنى الفعل مع شبه اللفظ، وهكذا الصفة المشبهة، فصار الباب فيه الرفع، فيكون (أبوه) مبتدأ، و(حسن ظريف) خبره مقدم، ولو جعلت (أبوه) مرفوعا بـ (ظريف) كان جائزا حسنا ؛ لزوال علة الكراهة، لعدم وجود الفصل بين الصفة المشبهة ومعمولها بالوصف(٢).

سادسا– الدلالة الاجتماعية للحركة الإعرابية.

مما لا شك فيه أن للحركات الإعرابية دلائل تختلف باختلاف الحركة ذاتها(٣)، وسيبويه لا يقف عند ما يحدثه العامل من حركة إعرابية، لكنه يتسع في تحليل التراكيب إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب وحال المتكلم وموضع الكلام، قد كان لهذا أثر في انتخاب وجه من وجوه الإعراب على وجه.

من ذلك مثلا قولهم: (له عِلْمٌ عِلْمُ الفُقَهاءِ، وله رَأَىٌ رأىُ الأُصَلاءِ)، فيجوز في المصدر الثاني النصب بفعل محذوف على التشبيه، كما في (له صوتٌ صوتَ حمارٍ)،

---

(١) الكتاب ٢/٢٩.
(٢) انظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/٣٥٩ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/١٠٠٠.
(٣) انظر : الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها. ص :١٤٣.

ويجوز الرفع، على أنه بدل من الأول، أو بإضمار (هو) وما أشبهه، كأنه قال: (علمٌ هو علمُ الفقهاء)(١).

واختار سيبويه الرفع، وترجم له الباب بقوله: (هذا باب يختار فيه الرفع)، وعلل لاختياره بقوله:" وإنَّما كان الرفعُ في هذا الوجهَ ؛ لأنَّ هذه خِصالٌ تَذكرها في الرجل، كالحِلم والعلم والفضل، ولم ترد أن تُخبِر بأنك مررت برجل في حال تعلُّمٍ ولا تفهُّمٍ، ولكنّك أردت أن تَذكر الرجل بفضلٍ فيه، وأَنْ تَجعل ذلك خَصلةً قد استَكملها، كقولك: له حَسَبٌ حَسَبُ الصالحينَ؛ لأَنَّ هذه الأشياءَ وما يُشْبِهها صارت تَحليةً عند الناس وعلاماتٍ. وعلى هذا الوجهِ رُفع الصوتُ.وإن شئت نصبتَ، فقلت: له عِلْمٌ علمَ الفقهاءِ، كأَنَّك مررت به في حال تعلُّمٍ وتفقُّهٍ، وكأَنّه لم يَستكمل أن يقال: له عالِمٌ"(٢).

فقد اختار سيبويه الرفع لِمَا في علامته الضمة من دلالة الثبوت، بخلاف النصب الذي فيه دلالة الحدوث، فاختار الرفع ؛ لأنه شيء قد ثبت فيه، فصار بمنزلة اليد والرجل، ألا ترى أنك لو قلت: له رأسٌ رأسُ البقر ورِجلٌ رِجلُ الفيل، ويدٌ يدُ الحمار، لم يكن إلا الرفع، أما النصب فيدلّ على الحال الذي هو فيه، كأنه أمر حادث له وعارض، ولذا فسّره سيبويه بقوله: " وإن شئت نصبتَ فقلت: له عِلْمٌ علمَ الفقهاءِ، كأَنَّك مررت به في حال تعلُّمٍ وتفقُّهٍ، وكأَنّه لم يَستكمل أن يقال: له عالِمٌ".

ألا ترى أنك نصبت في (له صوتٌ صوتَ حمار) ؛ لأنه شيء لم يثبت، وإنما شيء يعالجه في هذا الوقت، فتصويته إنما كان في وقت مرورك به، فوجب من أجل ذلك إضمار فعل ينصب(٣).

وعلى هذا النحو ميّز سيبويه في دلالة الحركة بين رفع (خير) ونصبها في قولك: (مَن ذا خيرٌ منك؟) إذ أوغل إلى ما وراء الفرق النحوي بينهما في أن (خير) في الرفع خبر لمبتدأ محذوف في جملة الصلة، على تقدير: (من ذا الذي هو خير منك)، وأن (خيرا) في النصب حال من الاسم الموصول.

---

(١) انظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/٢٤٩.
(٢) الكتاب ١/٣٦١-٣٦٢.
(٣) انظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/٢٤٩.

ثم وضح الفرق بينهما، فقال:"أما قولهم: (مَن ذا خيرٌ منك) فهو على قوله: (من الذي هو خيرٌ منك)، لأنك لم ترد أن تشير أو تومِئ إلى إنسان قد استبان لك فضلُه على المسئول فيُعلِمَكه، ولكنك أردت (مَن ذا الذي هو أفضل منك)،فإن أومأتَ إلى إنسان قد استبان لك فضلُه عليه، فأردتَ أن يُعلِمَكَه نصبتَ خيراً منك، كما قلت: (مَن ذا قائما؟) كأنك قلت: إنما أريد أن أسألك عن هذا الذي قد صار في حالٍ قد فَضَلَك بها. ونصبُه كنصب (ما شأنُك قائماً)(١).

سابعا – موافقة القياس.

كان من أسس الترجيح عند سيبويه موافقة الوجه المختار للقياس، والمراد بالقياس هنا القاعدة النحوية، أو ما عليه أصل الباب.

كما نرى في (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) فيعبر بأنه ممّا جرى نعتاً على غير وجه الكلام، وأن الوجه الرفعُ، ثم يعضّد ذلك بوصفه بالقياس ؛ لأنّ الخَرِبَ نعتُ الجُحْرِ والجحرُ رفعٌ، ولكنّ بعض العرب يجُرُّه. وليس بنعتٍ للضبّ، ولكنّه نعتٌ للذي أُضيف إلى الضبّ"(٢).

وكذا في (لدن غدوة) في قوله:" كما أن لدن في غُدْوَةً حالٌ ليست في غيرها تُنْصَبُ بها.....والجرُّ في غُدْوَةٍ هو الوجهُ والقياس"(٣).

مشيرا إلى أن لـ(لدن) مع (غدوة) شأنا ليس لها مع غيرها ؛ لأنها تنصب (غدوة) ولا عمل لها في غيرها إلا الجر،على أنه ظرف ملازم للإضافة للمفرد والجملة، فالجر القياس كما تجر سائر الظروف، وهو الغالب في الاستعمال(٤).

ثامنا – قلّة الإضمار.

لمّا كان التقدير خلاف الأصل، اقتضى ذلك تقليل المُقدَّر ما أمكن ؛ لتقلّ مخالفة الأصل، وقد راعي النحويون ذلك، وَلذَلِك كَانَ تَقْدِير الْأَخْفَش: (بُعْدك مني فرسخان) فِي (أَنْت مني فرسخان) أولى من تَقْدِير الْفَارِسِي (أَنْت مني ذُو مَسَافَة فرسخين) ؛لِأَنَّهُ

(١) انظر :الكتاب٢/٦١ ، والوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه . ص :٣١٩.
(٢) الكتاب١/٤٣٦.
(٣) الكتاب١/٢١٠
(٤) انظر : التصريح على التوضيح ١/ ٧١٤.

قدر مُضَافا لَا يحْتَاج مَعَه إِلَى تَقْدِير شَيْء آخر يتَعَلَّق بِهِ الظّرْف،والفارسي قدر شَيْئَيْنِ يحْتَاج مَعَهُمَا إِلَى تَقْدِير ثَالِث(١).

وَضُعّف قَول بَعضهم فِي: "وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ "(٢) إِن التَّقْدِير (حُبّ عبَادَة الْعجل) (٣)، وَالْأولي تَقْدِير (الْحُبّ) فَقَط(٤).

وَضُعّف قَول الْفَارِسِي وَمن وَافقه فِي: " وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ "(٥) إِن الأَصْل: (واللائي لم يحضن فعدتهن ثَلَاثَة أشهر)، وَالْأولَى أَن يكون الأَصْل: (واللائي لم يحضن كَذَلِك) تقليلا للمحذوف(٦).

ولا غرو أن يسبقهم سيبويه إلى مراعاة ذلك والتنبه له، فيستند إلى قلّة الإضمار في ترجيح أحد الوجوه الإعرابية، كما في تقديره لقولهم: (الناس مجزيّون بأعمالهم إن خيرا فخير، و " المرء مقتولٌ بما قَتَلَ به إنْ خِنْجَراً فخنجرٌ وإن سيفاً فسيفٌ). في باب ما يضمر منه الفعل المستعمل إظهاره، فهذا الباب يجوز فيه أربعة أوجه، أجودها نصب الأول ورفع الثاني على تقدير فعل: (إن كان عمله خيرا فالذي يُجزى به خير، أو فجزاؤه خير)، ويعلّل ذلك بقوله: (وإذا أضمرتَ فأن تُضْمِرَ الناصبَ أحسَنُ، لأنك إذا أضمرتَ الرافع أضمرتَ لهُ أيضاً خبراً، أو شيئاً يكون في موضع خبره. فكلَّما كَثُرَ الإضمارُ كان أضعفَ)(٧).

إنما كان نصب الأول ورفع الثاني هو المختار ؛ لأن (إنّ) من حيث هي شرط تقتضي الفعل؛ لأن الشرط باسم لا يصح، فلم يكن بدّ من تقدير فعل إما (كان) أو نحوها، فإذا نصبْنا كنّيا قد أضمرنا (كان) والفعل لا بد له من فاعل، وهما كالشيء الواحد، وإذا رفعْنا أضمرنا (كان) وخبرا لها أو شيئا في موضع الخبر، والخبر بمنزلة المفعول، والمفعول منفصل من الفعل أجنبي منه، فهما شيئان، وكلما كثر الإضمار كان أضعف، واختير رفع الثاني لدخول الفاء في الجواب وما بعدها حقّه الاستئناف، والفاء إنما أتي

(١) انظر هذا النقل عن الاخفش والفارسي في : مغني اللبيب ٨٠٢ ، والأشباه والنظائر ١٦٧/١.
(٢) سورة البقرة من الآية ٩٣.
(٣) انظر : البحر المحيط ١/ ٤٩٥.
(٤) انظر : مغني اللبيب ٨٠٢ ، والبحر المحيط ٢٠٠/١٠، والأشباه والنظائر ١٦٧/١.
(٥) سورة الطلاق من الآية ٤.
(٦) انظر : مغني اللبيب ٨٠٢ ، والأشباه والنظائر ١٦٧/١.
(٧) الكتاب ٢٥٨/١.

بها في الجواب إذا كان مبتدأ وخبرا، فأما إذا كان فعلا لم يحتج معه إلى الفاء، نحو قولك: (إن أكرمتني أكرمتك)، و(إن تكرمني أكرمك) ،ولو قلت: (إن أكرمتني لك درهم)، و(إن أتيتني زيد مقيم عندي) لم يجز حتى تأتي بالفاء(١).

تاسعا – الصناعة اللفظية.

استند سيبويه إلى الصناعة اللفظية التي تقتضي أن الأصل في التكوين الوظيفي للجملة الاسمية أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة، وبناء على ذلك اختار في المصادر المعرّفة، نحو (الحمد لله والعجب لك والوَيلُ لك، والتُّرابُ لك، والخَيْبةُ لك) أن تكون المصادرُ مبتدأة مبنياً عليها ما بعدها وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات"، والذي رشّح ذلك أنها معرّفة بالألف واللام، فإذا نكّرت كان الابتداء فيها ضعيفا، فقال: " وإنّما استحبّوا الرفعَ فيه لأنَّه صار معرفةً وهو خَبَرٌ فقَوىَ في الابتداء، بمنزلة عبد الله والرجل الذي تَعلم، لأنَّ الابتداءَ إنَّما هو خَبَرٌ، وأَحسنْه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يُبتدأ بالأعرف؛ وهو أصل الكلام.ولو قلت: رجلٌ ذاهبٌ لم يَحسن حتَّى تعرفه بشيء فتقولَ: راكبٌ من بنى فلان سائرٌ. وتَبيعُ الدارَ فتقولُ: حدٌّ منها كذا وحدٌّ منها كذا، فأصلُ الابتداء للمعرفةِ. فلما أدخلتَ فيه الألف واللام وكان خبراً حَسُنَ الابتداءُ، وضَعُفَ الابتداءُ بالنكرة إلاَّ أن يكون فيه معنى المنصوب"(٢).

وإنما اقتضت الصناعة اللفظية أن يكون المبتدأ معرفة ؛ لأنه المسند إليه، فحقّه أن يكون معلوما، وأنه المحكوم عليه، فالأولى أن يكون معروفا عند المخاطب؛ ليستفيد الحكم على معروف، إلا أنهم سوغوه في النكرة أيضا ؛ لأنهم قد يحتاجون إلى الحكم على النكرة كما يحتاجون إليه في المعرفة(٣).

ويلزم من كون المبتدأ معرفة في الأصل كون الخبر نكرة في الأصل ؛ لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل والفاعل يلزمه التنكير، فرجح تنكير الخبر على تعريفه(٤).

(١) انظر : شرح المفصل ٢/٩٧.
(٢) الكتاب ١/٣٢٨.
(٣) انظر : المقتصد ١/٣٠٦ ، ونتائج الفكر /٣١٥ ، و أمالي ابن الحاجب ٤/١١٤.
(٤) انظر المغني في النحو ٢/٢٧٨ ، والتذييل والتكميل ٣/٣٢٢ .

فضلا أن الغرض في الإخبار إفادة المخاطب ما ليس عنده، وتنزيله منزلتك في عِلْم ذلك الخبر، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه، ألا ترى أنك لو قلت: (رجل قائم) أو (رجل عالم)، لم يكن في هذا الكلام فائدة(١).

حتى في باب (كان) نبّه سيبويه على ذلك الأصل، فقال:" واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة، فالذي تشغل به (كان) المعرفة،لأنه حد الكلام،لأنهما شيء واحد، وليس بمنزلة قولك: ضرب رجل زيدا ؛ لأنهما شيئان مختلفان، وهما في (كان) بمنزلتهما في الابتداء إذا قلت: (عبد الله منطلق) تبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر، وذلك قولك: كان زيدٌ حليماً، وكان حليماً زيدٌ، لا عليك أقدمت أم أخَّرتَ، إلا أنه على ما وصفتُ لك في قولك: ضربَ زيداً عبدُ الله. فإذا قلت: كان زيدٌ فقد ابتدأتَ بما هو معروف عنده مثلَه عندك فإنَّما ينتظر الخبر. فإذا قلت: حليما فقد أعلمتَه مثلَ ما علمتَ. فإذا قلتَ كان حليماً فإنَّما ينتِظُر أن تعرفه صاحب الصفة، فهو مبدوء به في الفعل وإنْ كان مؤخَّراً في اللفظ. فإن قلتَ: كان حليم أو رجلٌ فقد بدأْتَ بنكرةٍ، ولا يستقيم أن تُخبِرَ المخاطَبَ عن المنكور، وليس هذا بالذي يَنْزِلُ به المخاطَبُ منزلتَك في المعرفة، فكرهوا أن يَقْرَبوا بابَ لبْسٍ"(٢).

ولكنه استثنى من هذا الأصل – تعريف المبتدأ– صورتين:

الأولى: إذا كان المُقدَّم نكرة وهو اسم استفهام، نحو (كم جريبا أرضُك)، جعل سيبويه المبتدأ (كم) وهي نكرة و(أرضك) خبره وهو معرفة(٣).

وإنما حكم سيبويه على (كم) بالابتداء مع أن ما بعدها معرفة ؛ لأن أكثر ما يقع بعد أسماء الاستفهام النكرة والجمل والظروف، فيتعين إذْ ذاك أن يكون اسم الاستفهام مبتدأ نحو: مَنْ قائم ؟ ومَنْ قام ؟ ومَنْ عندك ؟ فحكم على (كم) بالابتداء وعلى المعرفة بالخبر حملا للأقل على الأكثر(٤).

---

(١) شرح المفصل ٨٥/٥.
(٢) الكتاب ٤٧/١
(٣) انظر : التعليقة ٣٠٢/١ ، والارتشاف ١١٠٣/٣
(٤) شرح التسهيل ٢٩٦/١

والثانية: إذا كان المُقدَّم اسما نكرة وهو اسم تفضيل نحو: (خير منك زيد) وتوجيهه ما تقدم في (كم)، وغير سيبويه يجعل المعرفة في الصورتين المبتدأ جريا على القاعدة (١).

– وكذلك يستند إلى الصناعة اللفظية في الاسم الواقع بعد (أمّا)، فإن كان مصدرا نكرة، نحو (أما علما فعالم) فيوجب نصبه مفعولا له عند أهل الحجاز، وبنو تميم يجيزون رفعه على الابتداء، والنصب على الحال، وهو أرجح عندهم، وإن كان مصدرا معرفة فأهل الحجاز يجيزون فيه الوجهين الرفع والنصب، وبنو تميم يوجبون رفعه على الابتداء(٢).

أما إن كان الواقع بعد (إما) اسما، ليس مصدرا، نحو (أما العبيد فذو عبد)، فسيبويه والجمهور – خلافا ليونس(٣) – يوجبون رفعه على المبتدأ، ولا يجيزون نصبه على أنه مفعول له ؛ لأنه اسم وليس بمصدر حتى يقدّر له فعل من لفظه فينصبه،والأسماء لا تجري مجرى المصادر، ولذا صدّر سيبويه الباب بقوله: "باب ما يختار فيه الرفعُ ويكون فيه الوجهَ في جميع اللغات، وزعم يونسُ أنه قول أبِي عَمرو. وذلك قولكَ: أَمّا العَبِيدُ فذو عَبيدٍ، وأمّا العبدُ فذو عبدٍ، وأَمّا عبدانِ فذو عبدينِ"(٤).

وعلل سيبويه لاختيار الرفع باستناده إلى الصناعة اللفظية التي تقتضي التفرقة بين الاسم والمصدر، وأن المفعول له لابد أن يكون مصدرا ؛ لأن المصدر يشعر بالعلّية، أما الذوات فلا تكون في الغالب عللا للأفعال(٥).

فقال:" وإنَّما اختير الرفعُ ؛ لأنّ ما ذكرت في هذا الباب أسماءٌ والأسماءُ لا تجرى مجرى المصادر. ألا تَرى أنَّك تقولُ: هو الرجلُ عِلْماً وفِقْهاً، ولا تقول: هو الرجلُ خَيْلاً وإبلاً. فلمّا قبح ذلك جعلوا ما بعده خبراً له، كأَنّهم قالوا: أَمّا العبيدُ فأنت فيهم أو أنت منهم ذو عَبيدٍ، أي: لك من العبيد نَصيبٌ، كأَنَّك أردتَ أن تقول: أَمّا مِن العبيد،

(١) انظر : التذييل والتكميل ٣/٣٣٥ ، والمساعد ١/٢٢٠ ، وشفاء العليل ١/٢٨٢.
(٢) انظر : الكتاب ١/٣٨٤-٣٨٦ ، وشرح التسهيل ٢/٣٢٩.
(٣) انظر إجازة يونس النصب في هذا التركيب في : الكتاب ١/٣٨٩ ، والتصريح ١/٥٠٩.
(٤) الكتاب ١/٣٨٧-٣٨٩ ، وانظر : أوضح المسالك ٢/١٩٧ ، والتصريح ١/٥٠٩.
(٥) انظر : تحقيق أوضح المسالك ليوسف الشيخ محمد البقاعي ٢/١٩٧.

أو أَمّـا فـي العبيـد فأنـت ذو عَبيـدٍ. إلاَّ أنـك أَخَّـرتَ (فـي، ومِـن) وأضـمرتَ فيهمـا أَسماءَهم"(١).

وأنكـر مـا أجـازه يـونس مـن النـصب وقبّحـه، فقـال: "وزعـم يـونس أنّ قومًـا مـن العـرب يقولون: أمّا العبيدَ فذو عبيدٍ، وأمّا العبدَ فذو عبدٍ، يُجرونه مجرى المصدر سواءً. وهو قليلٌ خبيث"(٢).

وأوّله الزّجّاج ليصير إلى معنى المصدر بتقدير: التّملّك، كأنّه قيل: أمّا تملّك العبيد، أي: مهما تذكره من أجل تملّك العبيد(٣).

عاشرا– مراعاة المعنى.

راعى سيبويه المعنى في تعليلاته، وأرجع إليه كثيرا من الظواهر النحوية، وعلى رأسها ظاهرة الإعراب وتعدد وجوهه، كما نرى في انتخابه الحمل على الموضع في قوله: "ما زيد كعمرو ولا شبيهاً به، وما عمرو كخالدٍ ولا مُفْلِحاً، النصبُ في هذا جيّدٌ، لأنَّك إنما تريد ما هو مثلَ فلانٍ ولا مُفْلِحاً. هذا وجه الكلام. فإن أردت أن تقول ولا بمنزلة من يشبهه جررت، وذلك قولك ما أنت كزيد ولا شبيهٍ به، فإنما أردت ولا كشبيهٍ به"(٤).

اختار سيبويه النصب بحمله على الموضع في نحو(ما زيد كعمرو ولا شبيهًا به، وما عمرو كخالدٍ ولا مُفْلِحاً)، فرأى أن النصب جيد، لأنك إذا قلت: (ما زيد كعمرو ولا شبيها به)، فمعناه: (ما زيد كعمرو، وما زيد شبيها بعمرو). وإذا قلت:(ما عمرو كخالد ولا مفلحا)، فمعناه: ولا عمرو مفلحا. فـ(شبيها، ومفلحا) عطف على موضع الكاف وموضعها نصب لأنها خبر ما، وإذا قلت: (ما زيد كعمرو ولا شبيه به) بالجر، فكأنك قلت: " ولا كشبيه بعمرو" فأثبت له شبيها(٥).

فهذا يجوز فيه النصب والجر على وجهين مختلفين، فإذا نصب لم يثبت شبيها، وإذا جرَّ فقد أثبت لعمرو شبيها، كأنه قال: (ما زيد كشبيه عمرو).

---

(١) الكتاب ٣٨٨/١.
(٢) الكتاب ٣٨٩/١.
(٣) انظر تأويل الزجاج في : النكت في كتاب سيبويه ٤١٢/١ ، والارتشاف ٣٤٥/٢.
(٤) الكتاب ٣٨٨/١.
(٥) انظر : شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ٣٤٧/١.

فالفصل بين الجر والنصب أنك إذا جررت (الشبيه) فقد أثبت شبيها، وإذا نصبت لم تثبت ها هنا شبيها بزيد(١).

فإن لم يكن هناك فرق من حيث المعنى رجّح ما هو أصل في بابه، كما في المعطوف على فعل الشرط من نحو قولك: (إن تأتني وتحدثني أكرمك)، فيجوز فيه النصب بإضمار (أن)، ويجوز فيه الجزم عطفا على فعل الشرط، ثم يرجّح سيبويه الجزم ؛ لأن معنى النصب معنى الجزم، إذ كان قولك: (إن يكن منك إتيان فحديث أكرمك) في معنى قولك: (إن تأتني فتحدثني أكرمك)، فكرهوا أن يتخطوا به من بابه إلى باب آخر من غير زيادة معنى(٢).

فيقول:"وسألت الخليل عن قوله: إن تأتني فتحدثني أحدثك، وإن تأتني وتحدثني أحدِّثك، فقال: هذا يجوز، والجزم الوجه...وإنما كان الجزم الوجه ؛ لأنه إذا نصب كان المعنى معنى الجزم فيما أراد من الحديث، فلما كان ذلك كان أن يحمل على الذي عمل فيما يليه أولى؛ وكرهوا أن يتخطَّوا به من بابه إلى آخر إذا كان يريد شيئاً واحداً(٣).

تلك كانت أهم الأسس التي اعتمد عليها سيبويه في اختياراته الإعرابية وترجيحاته، والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

(١) انظر : شرح كتاب سيبويه للرماني ٢٥٩/١-٢٦٠.
(٢) انظر : المقاصد الشافية ١٥٨/٦.
(٣) انظر : الكتاب ٨٨/٣.

خاتمة البحث

بعد رسوّ القلم على ساحة الأمل، بعد رحلةٍ من البحث والمفاتشة، والتنقيب والمناقشة، أقدّم لقارئي الكريم هذه الخاتمة، مُلخّصًا فيها مَهامّ البحث، مُفصِحًا عن مُهمّ نتائجه.

فهذا البحث – تعدد وجوه الإعراب في كتاب سيبويه –كان الغرض منه الوقوف على التراكيب التي تعدد ضبطها في كتاب سيبويه، وتحليل سيبويه لها، وما تضمنه هذا التحليل من رُؤَى وأفكار أراد سيبويه أن يعرضها، وقد تألّف من فصلين، كان الحديث في الفصل الأول عن التفسير النحوي لما تعدد ضبطه في كتاب سيبويه، وإليك باقة من نتائجه العامة:

– وزّع سيبويه أبواب كتابه الداخلية في أقسام محددة وفق نظرية العامل وأثره التي هي الحركات الإعرابية، فلا مبالغة أن نصف التوجيه النحوي عنده بأنه مُثَقّلٌ بتفصيل القول فيما يتعدد ضبطه، ويكاد الضبط الموحّد يكون قصرا على الأبواب الموجهة لأصول القواعد الكلية، وهو يقتصد في شرحها والاستدلال عليها ليفرغ جهده في استقصاء القواعد الجزئية وما تحتمل من تعدد، كما نرى في باب (الاستثناء، أو (ما) النافية المشبهة بـ(ليس)، أو (لا) المشبهة بـ(إنّ)، أو الاشتغال، أو الأحرف التي ينصب بعدها المضارع، أو التوابع)، فلا تجد في هذه المواضع قاعدة إلا وهي تحتمل التعدد، تختلف أسبابه وتتباين درجات قبوله.

– التعدد في كتاب سيبويه متعدد المناحي، متشعب التفسير، فثَمّ تعدد في التخريج والتفسير، أو توجيه إعراب ما يتوخّد ضبطه، وثَمّ تعدد في ضبط التركيب الواحد على أنحاء مختلفة، وهو ما اقتصرت عليه هذه الدراسة.

– تعدد الضبط الإعرابي في كتاب سيبويه يمكن حصر أسبابه في المقتضيات الثلاثة الآتية.

أولا: مقتضي التطور اللغوي (تعدد اللهجات، وما يتصل بها).

ثانيا: مقتضي اختلاف المعاني ومقاصد الكلام.

ثالثا: مقتضى الاتساع في الكلام، أو ما يسمى بـ(التعدد الشكلي).

– بعض نماذج هذا التعدد متداخلة، اختلف تصنيفها عند غيره عنه، فما عده سيبويه من بعض وجوه التعدد لاختلاف اللهجات عدّه غيره من النحويين الأوائل من التعدد الشكلي، أو التعدد المُفضي إلى تعدد المعنى، كما نرى –مثلا– في ضبط المستثنى

في الاستثناء التام المنفي، فقد عدّه سيبويه من التعدد اللهجي، بينما جعله الفراء والمبرد وتبعهما ابن يعيش تعددا شكليا من باب "الأصل كذا، وقد يجوز..."، أما ابن السراج فالتمس له فارقا دلاليا سياقيا، فصّل به بين وجه الإتباع ووجه النصب.

– اعتمد سيبويه في هذا النوع من التعدد ونحوه على استعمال العرب فيما استعملته على وجه لم يجاوزه ولم يجز غيره قياسا، وما استعملته على وجهين أو أكثر جاز من ذلك ما استعملوه، فلما لم تستعمل العرب مثلا (السقيُ لك، والرعيُ لك – بالرفع–) لم يجزه، كما قال:" وليس كلُّ حرف يُصْنَعُ به ذاك، كما أنّه ليس كلُّ حرفٍ يَدخل فيه الألفُ واللام من هذا الباب. لو قلت: السَّقْيُ لك والرَّعْيُ لك، لم يجز"(١).

– هذا الاختلاف اللهجي يترتب عليه في بعض المواضع فارق في المعنى، كما في إعراب الأعداد المضافة إلى الضمير، كما في نحو(مررت بهم ثلاثتهم، أربعتهم... إلى العشرة)، فيجوز فيها النصب دائما، على إعرابه حالا في لغة أهل الحجاز، ويجوز فيها الإتباع في لغة بني تميم، على إعرابه تابعا للاسم الأول، يجرى مجراه في الحركات رفعا ونصبا وجرا، على أنه توكيد معنوي مثلَ (كُلّهم) أو (جميعهم).

والفرق بين النصب على الحال – على لغة الحجازيين– أن فيه تقييدا للفعل، فلا يقع الفعل إلا بهم خاصة، وإذا أتبعت – على لغة بني تميم– جاز أن يكون الفعل خاصا بهم، وجاز أن يكون شارك غيرهم.

– لا يمنع من التعدد اللهجي الترجيح بين اللغتين بحسب الأغراض والدواعي، كما رجح سيبويه النصب على الرفع في المصادر النائبة عن أفعالها في الأمر مثلا، وكما رجح لغة الرفع على النصب في المصادر المعرفة بأل نحو (الحمدُ لله، والعَجَبُ لك، والوَيلُ لك، والتُّرابُ لك، والخَيْبةُ لك) لأنه جاء على أصل المبتدأ والخبر، إذ الأصل فيه أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة، لأنه أتمّ في الفائدة ؛ إذ كان ما لا يعرف ولا يعلم في جملة لا تقع فائدة بالإخبار عنه، وما يعلم في جملة قد تقع به فائدة، إلا أنها ليست على أتم وجوه الفائدة وضعف الحاجة إلى مثل هذا وقوتها فى المعرفة.

– لغة النصب في بعض المشتقات من نحو (مصاحَبٌ مُعانٌ، ومبرورٌ مأجورٌ) أرجح في الاستعمال من لغة الرفع، وإن كانت اللغتان يشتركان في التقدير والإضمار، كما أنهما يشتركان في أن القصد من العبارة على اللغتين هو الدعاء، ولا يخفى وضوح معنى

(١) الكتاب ٣٢٩/١ ، وانظر : شرحه للسيرافي ٢١٩/٢.

الدعاء على لغة الحجازيين (النصب)، وغموضه على لغة بني تميم (الرفع)، فربما لا يفهم معنى الدعاء من قولك: (أنت مبرور مأجور)، كما يفهم بوضوح من قولك: (اذهب مأجورا مبرورا)، أو: (رجعت مأجورا مبرورا)، فجنوح الثانية إلى الرفع مراعٍ للفظ، وجنوح الأولى إلى النصب مراعٍ للمعنى؛ لاعتمادهم في وضوح المعنى على القرينة الحالية، ولا يخفى أن الرفع عربيٌّ جيّدٌ، لكن النصب فيه إظهار للمعنى والقصد، دون الرفع الذي فيه مراعاة للفظ، "كأنه أمر قد وقع، بمنزلة (الحمد لله) وما أشبهه.

– خالف المبردُ سيبويه فيما ذهب إليه من توجيه لغة النصب في (عائذا، وقائما، ومصاحبا، ومعانا) على الحال، فذهب إلى أنها مصادر جاءت على لفظ فاعل، فهي منتصبة انتصاب المصدر، كقولهم: فُلِج فالجًا، وعوفي عافية، وبنى مخالفته على أن الفعل لا يعمل في اسم الفاعل إذا كان حالا من لفظ الفعل ؛ لعدم الفائدة، إذ قد عُلم أنه لا يقوم إلا قائما، ولا يقعد إلا قاعدا، لأن الفعل قد دلّ عليه، وإذا ورد شيء من ذلك فتأولّه بالمصدر، فيكون تقدير: (عائذا، وقائما، وقاعدا) إذا جعلت العامل (أعوذ، وتقوم، وتقعد) بتقدير (عياذ، وقيام، وقعود).

وما قدّره سيبويه لا يمتنع ؛ لأن الحال قد يرد مؤكدا كما يرد المصدر مؤكدا، وإن كان الفعل قد دل علي ما دل عليه اسم الفاعل، قال تعالى:" وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً (١)"، فذكر (رسولا) وإن كان الفعل قد دل عليه على سبيل التأكيد.

– ترتب على اختلاف الإعراب في التابع العلم للمنادي المضاف بين الرفع والنصب في (يا أخانا زيدا وزيدُ) أمران:

– أحدهما من جهة الصناعة اللفظية، أن نصبه على أنه عطف بيان فيه إشارة أنه في التقدير من جملة واحدة، فالنداء هنا في الجملة واحد ، أما رفعه على كونه بدلا، فهو في تقدير جملة أخرى ؛ لأنه على نية تكرار العامل ؛ ففي الجملة نداءان، ولهذا كان النصب أكثر في كلام العرب ؛ لأن ذكره للبيان أغلب من ذكره على تقدير نداءين.

– والثاني من جهة المعنى ، فإنه وإن كان هناك تشابها بين البيان والبدل حتى دعا الرضي إلى توحيدهما، غير أن هذه المشابهة غالبة وليست كاملة، ولا يصح في أكثر حالاتهما أن يحل أحدهما محل الآخر من غير أن يتأثر الكلام بهذا التعبير، فلعطف

(١) سورة النساء من الآية ٧٩.

البيان غرض معنوي: إيضاح الذات نفسها، أو تخصيصها، أما بدل الكل فله غرض آخر يختلف عن هذا تمامًا، هو الدلالة على ذات المتبوع بلفظ آخر يساويه في المعنى، بحيث يقع اللفظان على ذات واحدة، وفرد معين واحد في حقيقته، ولا يضر أن يختلفا في المفهوم بعض الاختلاف اليسير ما دامت حقيقة الذات المقصودة واحدة، ولا شأن لبدل الكل بالإيضاح والتخصيص، فحيث اقتضى المقام إيضاح حقيقة الذات أو تخصيصها، فاللفظ عطف بيان ليس غير، وحيث اقتضى المقام الدلالة على ذات المتبوع نفسها بلفظ آخر يساويه تمامًا في المدلول فاللفظ بدل كل من كل.

– مما يتصل بأثر اللهجات في تعدد وجوه الإعراب أثر القراءات أيضا ؛ لأن اللهجات العربية كانت سببا في نشأة القراءات القرآنية، وقد كانت القراءات مظهرا من مظاهر تعدد الضبط الإعرابي، حيث كان الاختلاف في إعراب الكلمة أحد وجوه الخلاف بين القراء، كما يقول ابن قتيبة (١).

– برغم اعتبار سيبويه الرفع أجود في قوله تعالى (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) (٢)، لكنه يحتكم إلى سنيّة القراءة، وعدم مخالفتها ؛ لأن القراءة عنده لا تُخالَف ؛ لأنّ القراءة السُّنَّةُ"(٣).

وهذا التأكيد من جانب سيبويه على عدم مخالفة القراءة يعكس طبيعة المعضلات التي كان يواجهها النحاة القدماء، والتي لم يتنبه لها المعاصرون في نقدهم لمنهج القدماء فيما يتعلق بالقراءات القرآنية.

– وقع في كتاب سيبويه تعدد في رواية الشعر، مما له أثر في تعدد الوجه الإعرابي،حيث يروي البيت على وجهين أو أكثر، ولكل وجهٍ توجيهه، وكل واحدة من هذه الروايات قد تثبت قاعدة، أو تنفيها، وقد تؤيد رأيا، أو تعارض آخر، ولا ينبغي أن يذهب إنسان له علم وتحصيل إلى أن سيبويه غلِط في الإنشاد، وإن وقع شيء مما استشهد به– في الدواوين–على خلاف ما ذكر، فإنما ذلك سمع إنشاده ممن يستشهد بقوله على وجه، لأنشد ما سمع، لأن الذي رواه قوله حجة، فصار بمنزلة شعر يروى على وجهين، والإنصاف أن الراوية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردُّها، وإن ثبتت عندك رواية أخرى.

---

(١) انظر : تأويل مشكل القرآن. ص : ٣١–٣٢.
(٢) سورة القمر : ٤٩.
(٣) انظر : الكتاب ١٤٨/١.

– تعدد وجوه الإعراب بأثر المعنى وسياقات القول وملابسات الخطاب – ظاهرة ذات أمثلة كثيرة في كلام العرب، في أشعارهم، وقراءات الذكر الحكيم.

ألا ترى أن المصدر التشبيهي من نحو: (مررت به فإذا له صوت صوت حمار، وبكاء بكاء الثكلى) يجوز فيه النصب والرفع، والمعنى مختلف، فالنصب معناه أنه يقوم بالعمل، أي: أنك مررت به وهو يصوّت، أو وهو يبكي، بخلاف الرفع فإنه ليس معناه كذلك ، فإذا قلت:(له بكاء بكاء الثكلى) بالرفع كان المعنى أنك وصفت بكاءه بذلك، وهو أمر قد علمته قبل أن تخبر عنه بهذا الخبر، وليس المعنى أن يبكى في أثناء مرورك به، وإنما أردت التشبيه، لا أنه يقوم به في أثناء مرورك، فكأنك قلت:صوته صوت حمار، وبكاؤه بكاء الثكلى، أي: أردت أن تخبر عن صوته وبكائه.

– أكد سيبويه أن سبب وجوب الرفع في قوله تعالى: "وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ"(١) و" وَيلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ"(٢)، ليس ؛ لأن فيه معنى الدعاء، كما في كتب بعض المتأخرين(٣) ، فإنّه لا ينبغي أن تقول إنّه دعاءٌ ههنا، لأنّ الكلام بذلك قبيح، واللفظ به قبيحٌ، وَلكنه إِخْبَار بِأَن هَذَا قد ثَبت لَهُم، فكأَنَّه واللهُ أعلمُ قيل لهم: وَيلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ، ووَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلمُكَذَّبِينَ، أي: هؤلاءِ ممن وجب هذا القولُ لهم، لأنَّ هذا الكلامَ إنّما يقال لصاحب الشر والهلكلة، فقيل: هؤلاء ممن دخل في الشرّ والهلكة ووجَبَ لهم هذا.

– للقطع في التابع أثره في الدلالة والتركيب، فالقطع يستعمل لأداء معنى لا يتم إلا بالإتباع، فهو يلفت نظر السامع إلى النعت المقطوع ويثير انتباهه، وليس كذلك الإتباع، وذلك لأن الأصل في النعت أن يتبع المنعوت، فإذا خالفت بينهما نبّهت الذهن وحرّكته إلى شيء غير معتاد، فهو تعبير يراد به لفت النظر، وإثارة الانتباه إلى الصفة المقطوعة، كما أنه يدل على أن اتصاف الموصوف بهذه الصفة بلغ حدًا يثير الانتباه، وكأنه أصبح دالا على التخصيص والتحديد لتمييز المخصوص عن غيره.

–الذي يحدد قطع النعت هو دلالة السياق والمقام، فالقطع للتعظيم لا يجوز على كل حال، كما أن كل صفة ليست قابلة لأن تقطع عما قبلها للدلالة على التعظيم، ولا للدلالة على المدح، بل لابد أن يشتهر الممدوح بها ويُعرف.

---

(١) سورة المرسلات :آية ١٥ ، ١٩، ٢٤ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٤٠، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٩.

(٢) سورة المطففين : الآية ١.

(٣) انظر على سبيل المثال : مغني اللبيب . ص : ٦١٢ ، والأشمونى ١٩٣/١، والهمع ٣٨٢/١.

– لم يعوّل سيبويه على المعنى وأثره في تعدد وجوه الإعراب فحسب، بل عوّل على أمور أخرى من سياقات المشافهة التي يكون فيها الأداء الصوتي (التنغيم) دليلا وملامح المستمع موجِّها وموجِبا، فإن أراد المتكلم رفع التابع في نحو (يا زيد الطويل) لم يفصل بينه وبين المتبوع بسكتة أو بفصلة، وإن أراد النصب فصل بسكتة بين التابع والمتبوع، كما في النعت المقطوع، فلا يتضح القطع في المرفوع (جاء زيد العالمُ) إلا بتنغيم الكلام المنطوق أو بترقيم مخصوص في المكتوب، كأن يسبق بفصلة، ومثل هذا يقال عن تابع المنصوب (رأيت زيدا العالمَ) فالقطع إلى النصب لا يكشفه إلا التنغيم أو الترقيم، لذا رأينا بعض الكتّاب يوجب فصل النعت المقطوع بسكتة في المنصوق وفصلة في المكتوب، فإن تشبثنا بالاقتصار على دلالة الحركة الإعرابية كان من الأنسب الأخذ بالتخالف بأن يقطع نعت المنصوب إلى المرفوع والعكس.

– أظهر البحث أن النحاة المتقدمين وعلى رأسهم سيبويه لم يُعنُوا بالشكل أو القالب فحسب كما يُتّهَمُوا، لكنهم عُنُوا بما وراء ذلك من وجوه المعنى وسياقات المشافهة وغير ذلك، وإن خفي ذلك في بعض كتب المتأخرين، فقد نَحَا بعضهم بالحركة الإعرابية منحىً شكليا، أفرغ في كثير من الأحيان من المضمون، فلم نجد إلا ذكر التعدد في باب الجواز النحوي فحسب، دون إفصاح عن أسبابه أو مضامينه، فلأن جلّها كانت مؤلفات تعليمية أخذت تتبرأ من الشروحات التي تفسر المعنى أو تحيط بمجريات السياق وطرائق الأداء إلا نزرا قليلا، ليس عن جهل أو قلة اطلاع على ما قال به السابقون، بقدر ما كانت رغبة في التخفيف وسرعة التحصيل، لكن هذا ليس الغالب، فقد وجدنا منهم ممن عُنوا بما عُنى به القدامى كابن يعيش والرضي وغيرهما.

– الأصل في الكلام أن يكون محمولا على اللفظ، وهو الكثير الجاري في لغة العرب، وفيه تحصل المطابقة من حيث الإعراب، فالحمل عليه أولى ؛ لتطابق اللفظين وتساوي معنييهما؛ والعرب تختار مطابقة الألفاظ وتحرص عليها، كما أن اللفظ أقوى لظهوره في الكلام.

– قد يتعدد الضبط الإعرابي بناء على اعتبارات شكلية اقتضتها عوامل معينة، كالتعدد الذي يقتضيه العامل النحوي، على تفاوت في درجات تقبلّه، دون أن يترتب على هذا اختلاف في المعنى، أو أن ينطوي على فوارق دلالية، كما نراه في العطف على معمولي (ما) النافية، أو العطف على خبر (ليس)، أو الفعل المعطوف على فعل الشرط، أو جواب الشرط.

وهو في كتاب سيبويه مظهر من مظاهر التوسع في الكلام، وإن كان خارجا عن الأصل؛ لأنه إنما جاز أن يختلف الإعراب مع اتفاق المعنى للاتساع في الكلام، لا على أنه الأصل؛ إذ الأصل اختلاف اللفظ لاختلاف المعنى، واتفاق اللفظ لاتفاق المعنى.

أما الفصل الثاني فكان حديثا عن منهج سيبويه في التحليل النحوي لما تعدد ضبطه، وإليك باقة من نتائجه العامة:

– مصطلح (هذا تمثيل ولم يُتكلم به) ورد في كتاب سيبويه كثيرا، وهو مصطلح يمثل جانبا من جوانب التحليل النحوي للتركيب عند سيبويه، حيث يقوم على إرجاع التركيب إلى حالة سابقة، غير متكلَّمٍ بها متقارَبٍ بينها، وهو المستوى الافتراضي الذي يصوغ فيه سيبويه تركيبا غير مستعملٍ، هو الأصل، ويكون التركيب موضع الدراسة فرعا عنه لخضوعه لِمَا يطرأ عليه من تحويلات.

– كان من منهج سيبويه التحليلي في توضيح ما يحتمله التركيب من تعدد في ضبطه الإعرابي أن يعضد ويؤكد هذا التعدد بحشد بعض الشواهد والأدلة، كالاستدلال بلغة القرآن، والاستدلال بالحديث النبوي، والاستدلال بكلام العرب شعرا ونثرا.

– ارتبط التقدير بتعدد وجوه الإعراب، لكونه مظهرا من مظاهر التأويل، يهدف إلى تصحيح الحركة الإعرابية بإعادة تنظيم الجملة طبقا للقاعدة النحوية، ومما يدل على ارتباطه بظاهرة تعدد وجوه الإعراب أنها في كل مواضعها لا تخلو من تقدير يتعدد لأجله الحركة، ولم يرد التعبير بالتقدير في كتاب سيبويه صراحة، لكن وردت تعابير أخرى تدل عليه، كالإضمار والحذف والتمثيل، فهو يعالج قضايا في الجملة العربية، يحللها ويبين أصولها؛ محاولا أن يوضح ما غمض من أسرارها، إنْ من ناحية التركيب أو من ناحية المعنى.

– كان لسيبويه منهج في التقدير المرتبط بتعدد الحركة الإعرابية، برز واضحا جليا في النقاط التالية:

١– التقدير عنده يُراعي الحال والمقام.

٢– حال المتكلم وقصدُه.

٣– اعتماد التقدير على فهم المخاطب.

٤– تقليل المُقدَّر ما أمكن.

– ربط سيبويه بين مراد المتكلم والعلامة الإعرابية التي تفصح عن وظيفة الكلمة، فإذا قصد المتكلم أمرا ما وفي زمن معين دون غيره استعان بالحركة الإعرابية لتعبر عن

هذا المراد، وهذا واضح جلي في معالجة سيبويه لقول العرب (ما أنت وشأنك؟)، وما شابهها حين يكون بالرفع، فقال:" وأَمّا أنت وشأَنُك، وكلُّ امرئٍ وضيعَتُه، وأنت أعلم وربك، وأشبه ذلك، فكلُّه رَفعٌ لا يكون فيه النصبُ، لأنَّك إنّما تريد أن تُخْبِرَ بالحال التى فيها المحدَّثُ عنه فى حال حديثك، فقلتَ: أنت الآنَ كذلك، ولم ترد أن تَجعل ذلك فيما مضى ولا فيما يُستقبل"(١).

– إذا كنا لأولّ وهلة ندرك أثر العامل فيما يتطلبه الاسم من إعراب، فلا نعدم له أثرا أيضا في تعدد الضبط الإعرابي في الكلمة ؛ لتوقف ذلك التعدد على العامل الذي أحدث فيه هذا التعدد، فوجه النصب الذي أجازه سيبويه في المعطوف على معمولى (ما) مع الرفع، في نحو (ما عبد الله خارجًا ولا مَعْنٌ ذاهبٌ، أو ذاهبًا) وأنكره بعض النحويين المتقدمين – مبنيٌّ على خلافهم في العامل في المعطوف هل هو العامل في المعطوف عليه، أو عامل آخر مقدَّر؟.

– فضلا عن أن تعدد وجوه الإعراب مردّه إلى الاتساع في أساليب التعبير، فإن مما أفرزته تلك الظاهرة التوسّع في استعمال بعض الكلمات الموضوعة لمعنى وظيفي معيّن، فتخرج أحيانا عما وضعت له في أصل اللغة إلى شيء آخر توسّعا في القول ومجازا في التعبير،

وهذا الضرب واقع في كلام العرب كثيرا، ويشمل جميع مستويات اللغة، وذلك لمرونة اللغة وسعة أفقها وعلّوها وكثرة توليدها، كما في (مُطِرْنا الزَّرْعَ والضرع، مَطَرَتهُمْ ظهراً وبطنا، ومُطِرَ قومُك اللَّيلَ والنهار) فهذه الأسماء توسع فيها فاستعملت ظروفا فجاز فيها النصب على الظرفية، كما جاز الإتباع على البدلية، على جهة التأكيد، أي علم منه قبل البدل ما علم منه بعده التأكيد.

– تجنح اللغة إلى التخصيص في بعض مفرداتها، كاختصاصها "غدوة" بالنصب بعد "لدن" ويقاس علي ذلك اختصاص "لات" بنصب الحين، وإجراء"أحسن" في التعجب مجرى الفعل في عمله، ومثلها فيما يكون له حال لا يكون في غيره (لولاك، ولولاي)، فلها حال في الإضمار، كما كان لـ"لدن"حال مع غدوة ليست مع غيرها، وشبِّهت بها عسى في (عسى الغوير أبؤساً) في أنَّ لها حالاً ليست في غيرها من الأسماء، كما شُبِّهت الفتحة معها بالضمة في (مُن) للقَسَم في (مُن ربي لأفعلن) لا تدخل الضمة إلا

(١) الكتاب ١/٣٠٥ .

ههـــنا،وكذلك اختـــصت"لا"مـــع "الأب"بحـــالٍ لا يكـــون مـــع غيرهـــا، كمـــا اختُص"لدن"مع"غدوة".

ويجمع ذلك كله قول سيبويه (من كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضعٍ على غير حاله في سائر الكلام) (١)، وقوله: (فقد يشذّ الشيء من كلامهم عن نظائره، ويستخفّون الشيء في موضعٍ و لا يستخفّونه في غيره) (٢).

– لم يكن جهد سيبويه وفكره قاصرا على الإشارة إلى ما تعدّد ضبطه الإعرابي، وتحليله المعهود له، بل تخطّاه إلى انتخاب ما يراه أرجح الأوجه وأقواها، ولم تكن تلك الاختيارات مُرْسَلةً ، بل كانت معلّلةً، مبنيةً على أسسٍ وقواعد، لأن منهجه لا يكتفي بوصف الظاهرة فحسب، بل يتّجه إلى التعليل والتفسير، محاولةً منه لفهم كلام العرب وتحصيل مقاصده، وذلك قوله: " فَقِفْ على هذه الأشياء حيث وقفوا، ثم فَسِّر(٣)".

– كثرة الاستعمال في كتاب سيبويه لها مفهومان، الأول يرتبط بألفاظ مفردة تكررت على ألسن العرب، فصارت كثيرة، والثاني يرتبط بتراكيب وصيغ صارت معلومة في ذهن المخاطب والمتكلم.فالمفهوم الأول يؤدي إلى ترجيح حالة إعرابية أو إلى تغيير ما كثُر عن حال نظائره، والثاني يؤدي إلى حذف أحد عناصر التركيب الذي كثُر.

– كان لكثرة الاستعمال أثر في ترجيح كثير من الأوجه الإعرابية، ولِمَ لا ؟ وقد اعتمدت كثرة الاستعمال في كثير من أبواب العربية لتعليل ظواهرها اللغوية، صرفاً ونحواً ودلالة، وليس أدلّ علي ذلك من قول السيوطي: " كثرة الاستعمال اعتُمدت في كثير من أبواب العربية"(٤).

– استند سيبويه في ترجيح الوجه الإعرابي إلى الرّد إلى الأصل– والمراد بالأصل ما ينبغي أن يكون عليه التركيب وضعا، وقد غلب في الاستعمال، ولا يمكن العدول عنه أو رفضه لمانع أو عارض، وقد يرد الأصل بمعنى القاعدة ،كما يرد بمعنى القياس،

(١) الكتاب ٥١/١.
(٢) الكتاب ٢١٠/١.
(٣) انظر: الكتاب ٢٦٦/١.
(٤) الأشباه والنظائر ٣٣١/١.

فيكون المراد بالردّ إلى الأصل الرجوع ما ينبغي أن يكون عليه الشيء – كما في نصب تابع المنادي المضاف إذا كان مفردا علما، على رفعه، نحو قولك: (يا أخانا زيدا)، حيث خرج عن كونه منادى مستقل، فوجب فيه النصب لأنه تابع لمنصوب لفظا ومحلا.

– كان للمناسبة وما شابهها من الألفاظ من (المشاكلة، والمطابقة، والقرب، والجوار) مما يعنى الموائمة والموافقة – أثرٌ في انتخاب سيبويه وجها إعرابيا على الآخر، لاسيما مع اتحاد المعنى، وإذا تطابق اللفظان مع تساوى المعنيين، كان أفصح من تخالف اللفظين، والعرب تختار مطابقة الألفاظ وتحرص عليها.

– مما لا شك فيه أن للحركات الإعرابية دلائل تختلف باختلاف الحركة ذاتها، كما قال ابن فارس:" وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها، فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني"(١).

وسيبويه لا يقف عند ما يحدثه العامل من حركة إعرابية، لكنه يتسع في تحليل التراكيب إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب وحال المتكلم وموضع الكلام، قد كان لهذا أثر في انتخاب وجه من وجوه الإعراب على وجه.

– لمّا كان التقدير خلاف الأصل، اقتضى ذلك تقليل المُقدَّر ما أمكن ؛ لتقلّ مخالفة الأصل، وقد راعي سيبويه ذلك، وكان سببا في ترجيح أحد الوجوه الإعرابية، كما في اختياره النصب في الاسم الواقع بعد إن الشرطية في قولهم: (الناس مجزيّون بأعمالهم إن خيرا فخير، و " المرء مقتولٌ بما قَتَلَ به إنْ خِنْجَراً فخنجرٌ وإن سيفاً فسيفٌ) لقلة الإضمار بخلاف الرفع، لأنك إذا أضمرتَ الرافع أضمرتَ لهُ أيضاً خبراً، أو شيئاً يكون في موضع خبره، والمبتدأ غير الخبر، فكلَّما كَثُرَ الإضمارُ كان أضعفَ (٢).

– استند سيبويه إلى الصناعة اللفظية التي تقتضي أن الأصل في التكوين الوظيفي للجملة الاسمية أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة، وبناء على ذلك اختار في المصادر المعرّفة، نحو (الحمد لله والعجب لك والوَيلُ لك، والتُّرابُ لك، والخَيْبةُ

(١) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها . ص :١٤٣.
(٢) الكتاب ٢٥٨/١.

لك) أن تكون المصادرُ مبتدأة مبنياً عليها ما بعدها وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات.

– راعى سيبويه المعنى في تعليلاته، وأرجع إليه كثيرا من الظواهر النحوية، وعلى رأسها ظاهرة الإعراب وتعدد وجوهه، كما نرى في انتخابه الحمل على الموضع في قوله: "ما زيد كعمرو ولا شبيهاً به، وما عمرو كخالدٍ ولا مُفْلِحاً، النصبُ في هذا جيّدٌ، لأنَّك إنما تريد ما هو مثلَ فلانٍ ولا مُفْلِحاً. هذا وجه الكلام بخلاف وجه الجر الذي لا يثبت شبيها.

فإن لم يكن هناك فارق من حيث المعنى رجّح ما هو أصل في بابه، كما في المعطوف على فعل الشرط من نحو قولك: (إن تأتني وتحدثني أكرمك)، فيجوز فيه النصب بإضمار (أن)، ويجوز فيه الجزم عطفا على فعل الشرط، ثم يرجّح سيبويه الجزم ؛ لأن معنى النصب معنى الجزم، إذ كان قولك: (إن يكن منك إتيان فحديث أكرمك) في معنى قولك: (إن تأتني فتحدثني أكرمك)، فكرهوا أن يتخطوا به من بابه إلى باب آخر من غير زيادة معنى.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أوصي بدراسة مظاهر التعدد الأخرى في كتاب سيبويه، فثَمّ تعدد في التخريج والتفسير، أو توجيه إعراب ما يتوحّد ضبطه، وغير ذلك، ودراسة تحليلات سيبويه لها، واستخراج ما فيها من رُؤى وأفكار.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلِّ اللهمَّ وسلِّم وبارك على نبينا محمد وآله وصحبه.

مصادر البحث ومراجعه

أولا: الكتب المطبوعة.
– القرآن الكريم.
– ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة.الزبيدي: عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي(ت ٨٠٢هـ)، تحقيق: طارق الجنابي، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٧م.
– الإتقان في علوم القرآن.السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
– الأحاديث المختارة. ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت: ٦٤٣هـ) تحقيق: عبد الله بن دهيش. دار خضر للطباعة، بيروت – لبنان.ط: ٣، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.
– ارتشاف الضرب من لسان العرب.أبو حيان الأندلسي:أثير الدين الغرناطي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق د/رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة. ط ١/ ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
– الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو: د/ أمان الدين حتحات. دار الرفاعي للنشر– الطبعة الأولى ١٤٢٧– ٢٠٠٦.
– الاستشهاد والاحتجاج باللغة في ضوء علم اللغة الحديث. للدكتور/ محمد عيد. عالم الكتب بالقاهرة. الطبعة الثالثة. ١٩٨٨م.
– أسرار العربية. الأنباري: أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ)، الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم. الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م.
– الأشباه والنظائر في النحو: الإمام جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، دون تاريخ.
– إشكاليات القراءة وآليات التأويل.د/ نصر حامد أبو زيد. طبعة المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب. الطبعة السابعة ٢٠٠٥.
– إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي. لابن السيد البطليوسي. تحقيق د/ حمزة عبد الله النشرتي. دار المريخ – الرياض. الطبعة الأولي. ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م ٠
– الأصول في النحو. ابن السراج: أبو بكر، محمد بن السري بن سهل النحوي، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٩٦م.

– إعراب القراءات السبع وعللها: ابن خالويه، تحقيق د/ عبد الرحمن سليمان العثيمين، طبعة مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.
– إعراب القراءات الشواذ. لأبي البقاء العكبري. دراسة وتحقيق محمد السيد أحمد عزوز. عالم الكتب. الطبعة الأولى ١٤١٧-١٩٩٦.
-إعراب القرآن.النَّحَّاس: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت: ٣٣٨هـ) علق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم. دار الكتب العلمية، بيروت ط/١- ١٤٢١ هـ- ٢٠٠٠.
– إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي.أبو البقاء العكبري (ت: ٦١٦هـ). حققه د.عبد الحميد هنداوي. دار المختار للنشر والتوزيع-القاهرة.ط/١- ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩ م.
– الألغاز النحوية (الطراز في الألغاز). السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت: ٩١١هـ). المكتبة الأزهرية للتراث. عام النشر: ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٣ م.
– ألفاظ الشمول والعموم لأبي علي المرزوقي – ت د/ خليل إبراهيم العطية – ط/ دار الجيل – بيروت – الأولى – ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.
– ألفية ابن مالك. محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ) الناشر: دار التعاون.
– أمالى ابن الحاجب. ابن الحاجب. تحقيق الدكتور. فخر صالح سليمان قدارة. دار الجيل – بيروت ودار عمار – الأردن. ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.
-أمالي ابن الشجري: هبة الله علي بن حمزة ابن الشجري، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ١٩٩٠م.
– الانتصار لسيبويه على المبرد: ابن ولاد أبو العباس أحمد بن محمد التميمي النحوي (٣٣٢)، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان. مؤسسة الرسالة. ط١/١٤١٦- ١٩٩٦.
– الانتصاف من الإنصاف: الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، مطبوع بحاشية كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، طبعة المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
– الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين.الأنباري أبو البركات، تحقيق:محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية.الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ٢٠٠٣م.

– أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ابن هشام: عبد الله بن يوسف(ت ٧٦١هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ط١، ١٩٩٨م.
– الإيضاح. الفارسي: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار(ت ٣٧٧هـ) تحقيق: كاظم بحر المرجان، بيروت، عالم الكتب، ط٢، ١٩٩٦م.
–الإيضاح في شرح المفصل:ابن الحاجب، تحقيق موسي بناي العليلي، طبعة دار إحياء التراث الاسلامي، الجمهورية العراقية، دون تاريخ.
–الإيضاح في علل النحو. لأبي القاسم الزجاجي(ت ٣٣٧هـ). تحقيق الدكتور / مازن المبارك. دار النفائس ببيروت. الطبعة السادسة. ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.
– البحر المحيط في التفسير.أبو حيان: محمد بن يوسف بن علي بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ) تحقيق:صدقي محمد جميل،دار الفكر بيروت ١٤٢٠هـ.
– بحوث في اللغة والاستشراق. د/ إسماعيل أحمد عمايرة. قسم اللغة العربية الجامعة الأردنية. طبع مؤسسة الرسالة. دار البشير. ط١/ ١٤١٧–١٩٩٦.
– البديع في علم العربية لابن الأثير – تحقيق الدكتور فتحي أحمد علم الدين، والدكتور صالح حسين العايد. مطبوعات جامعة أم القرى – الأولى – ١٤٢١هـ.
– البسيط في شرح جمل الزجاجي.ابن أبي الربيع الأشبيلي(ت: ٦٨٨هـ)تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي،دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٦م.
– البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات الأنباري، تحقيق د/ طه عبد الحميد طه، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.
– تأويل مشكل القرآن. ابن قتيبة الدينوري أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت: ٢٧٦هـ) تحقيق: إبراهيم شمس الدين. دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
– التبصرة والتذكرة.الصَّيْمَرِيّ:عبد الله بن عَليّ بن إِسْحَاق (ت ٥٤١ هـ).تحقيق د/فتحي أحمد مصطفى على الدين – دار الفكر – دمشق. ط/١. ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
– التبيان في إعراب القرآن. العكبري: أبو البقاء، عبد الله بن الحسين، (ت: ٦١٦هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٧٦م.
– التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. العكبري: أبو البقاء، (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، ط١ /٢٠٠٠م.

-التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد». محمد الطاهر بن عاشور(ت: ١٣٩٣هـ) الدار التونسية للنشر – تونس. ١٩٨٤ هـ.
– تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب. الأعلم الشنتمري: (ت ٤٧٦هـ) تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، بغداد. ط١/ ١٩٩٢.
– تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي – تحقيق د/ عفيف عبد الرحمن – ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت – ط١. ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
– التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢٠-٢٠٠٠.
– التصريح بمضمون التوضيح: الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري،(ت: ٩٠٥هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية، بيروت-ط/١-١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
– التعريفات. علي بن محمد بن علي الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦هـ) المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة. لا ت لا ط.
– التعليقة على كتاب سيبويه. الفارسي: أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار(ت ٣٧٧هـ)، تحقيق عوض بن حمد القوزي.القاهرة.مطبعة الأمانة، ط١، ١٩٩٠م.
– تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد: جمال الدين ابن هشام الأنصاري. تحقيق د/ السيد تقي عبد السيد. ١٤٠٦هـ. لا ط.
– تهذيب اللغة.الأزهري: محمد بن أحمد بن الهروي، أبو منصور (ت: ٣٧٠هـ) تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
– توجيه اللمع: ابن الخباز، تحقيق د/ فايز دياب، طبعة دار السلام، الطبعة الأولى١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.
– التوسع في كتاب سيبويه.د/عادل هادي حمادي العبيدي.مكتبة الثقافة الدينية. لاط.
– توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. المرادي بدر الدين (ت: ٧٤٩هـ) تحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط ١-١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

– تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش. تحقيق د/ علي محمد فاخر، ود/ جابر محمد البراجة وآخرين. دار السلام بالقاهرة. الطبعة الأولي ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

– الجمل. للزجاجى أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق. مطبعة كلينكسيك. دمشق. ط ٢/ ١٣٧٦هـ – ١٩٥٧م.

– الجمل المنسوب للخليل بن أحمد. تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة. مؤسسة الرسالة – بيروت ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

– الجنى الداني في حروف المعاني. المرادي. تحقيق: د فخر الدين قباوة –و محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/١. ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.

– حاشية الأمير علي مغني اللبيب: الشيخ محمد الأمير، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسي البابي الحلبي، بدون.

– حاشية الدسوقي علي مغني اللبيب: الشيخ محمد عرفة الدسوقي، المشهد الحسيني، القاهرة، بدون.

– حاشية الشمني المسماة المنصف من الكلام على مغني ابن هشام. الشمني: تقي الدين أحمد بن محمد (ت٨٧٢ هـ) مطبعة محمد أفندي مصطفى القاهرة.

– حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك. الصبان: أبو العرفان محمد بن علي (ت: ١٢٠٦هـ).دار الكتب العلمية بيروت–لبنان.ط/١ ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧م.

– حاشية يس على التصريح بهامش التصريح. دار إحياء الكتب العربية – القاهرة.

– الحجة في القراءات السبع. الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت: ٣٧٠هـ). د. عبد العال سالم مكرم.دار الشروق – بيروت.الطبعة: الرابعة، ١٤٠١هـ.

– الحجة للقراء السبعة. الفارسي: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (ت٣٧٧هـ) تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، ط ١ ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

– أبو الحسين بن الطراوة: د. محمد البنا، دار الاعتصام، القاهرة ١٤٠٥هـ– ١٩٨٠م.

– الحمل على المعنى في العربية. د/ علي عبد الله حسين العنبكي . مركز البحوث والدراسات الإسلامية. العراق. الطبعة الأولى ٢٠١٢م.

– الخاطريات. ابن جني: أبو الفتح بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: على ذو الفقار شاكر. بيروت، دار الغرب الإسلامي.الطبعة الأولى ١٤٠٨–١٩٨٨.
– خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: البغدادي:عبد القادر بن عمر (ت: ١٠٩٣هـ) تحقيق / عبد السلام هارون.مكتبة الخانجي، القاهرة،ط/٤. ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.
– الخصائص.ابن جني: أبو الفتح بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار بيروت، نشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.ط/٤، من دون تاريخ.
– الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع. الشنقيطي. تحقيق: عبد العال سالم مكرم.بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٤م.
– الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. أبو العباس، شهاب الدين، المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ).تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط.الناشر: دار القلم، دمشق.
– ديوان ابن أحمر (شعر عمرو بن أحمر الباهلي): جمعه وحققه حسين عطوان. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق. لا ط لا ت.
– ديوان الأخطل. شرح راجي الأسمر. دار الكتاب العربي، بيروت ط ١ / ١٩٩٢.
– ديوان بشر بن أبي خازم – ت د/ عزة حسن –المطبعة الرسمية – دمشق – ١٩٦٠م.
–ديوان جرير. تحقيق نعمان أمين طه. دار المعارف بمصر ط ٣ لا ت.
– ديوان حسان بن ثابت الأنصاري: تحقيق سيد حنفي حسنين. دار المعارف. ١٩٧٧م.
– ديوان الحطيئة. رواية ابن السكيت وشرحه، تحقيق الأستاذ: نعمان محمد أمين. مكتبة الخانجي ـ القاهرة. ط/١. ١٩٨٧م.
– ديوان الخنساء (تماضر بنت عمرو) رواية ثعلب (أحمد بن يحيى). تحقيق أنور أبو سويلم. دار عمار، ط ١، ١٩٨٨م.
– ديوان ذي الرمة – شرح أحمد بن حاتم الباهلي، رواية أبي العباس ثعلب، تحقيق / عبد القدوس أبي صالح – مؤسسة الإيمان بيروت– الطبعة الأولى – ١٩٨٢م.
– ديوان رؤبة بن العجاج. تصحيح وليم الورد. ضمن مجموع أشعار العرب. منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت. الطبعة الثانية. ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

– ديوان زياد الأعجم (شعر زياد الأعجم) جمع وتحقيق يوسف حسن بكار. دار المسيرة. ط ١/١٩٨٣م.
– ديوان الشماخ بن ضرار. تحقيق صلاح الدين الهادي. دار المعارف بمصر ط ١٩٨٦/١.
– ديوان العجاج (عبد الله بن رؤبة). رواية عبد الملك بن قريب وشرحه. تحقيق عبد الحفيظ السلطي. مكتبة أطلس دمشق. لا ط لا ت.
– ديوان عمرو بن شأس. تحقيق يحيي الجبوري. مطبعة الآداب– النجف الأشرف ١٩٧٦م.
– ديوان الفرزدق. تحقيق الأستاذ عبد الله الصاوي. مصر. ١٣٥٤هـ – ١٩٣٦م.
– ديوان كثيِّر عزة. جمعه وشرحه: إحسان عباس، بيروت، دار الثقافة، ١٩٧١م.
– ديوان لبيد بن ربيعة العامري. تحقيق إحسان عباس، نشر وزارة الإعلام في الكويت، مطبعة حكومة الكويت،الطبعة الثانية. ١٩٨٤.
– ديوان النابغة الذبياني.تحقيق الأستاذ / محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف ١٩٧٧.
– ديوان أبى النجم العجلى. جمع وتحقيق الدكتور سجيع جبيلى دار صادر – بيروت. الطبعة الأولي. ١٩٩٨م.
– ديوان النمر بن تولب ضمن كتاب (شعراء إسلاميون) تحقيق نوري القيسي. عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية.١٩٨٤.
–ديوان هدبة بن الخشرم (شعر هدبة بن الخشرم). جمع وتحقيق يحيي الجبوري. منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي بدمشق، لا ط، ١٩٨٦م.
– ديوان الهذليين. نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب. نشر الدار القومية للطباعة والنشر. القاهرة ط ١٩٦٧/١.
– ديوان ابن هرمة (شعر إبراهيم بن هرمة القرشي). تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق لا ط لا ت.
– الرّد عَلى النّحاة. ابن مَضَاء القرطبي (ت: ٥٩٢هـ). دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا. دار الاعتصام. الطبعة الأولى، ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م.
– زاد المسير في علم التفسير: ابن الجوزي، تحقيق محمد عبد الرحمن، طبعة دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

– السبعة في القراءات. ابن مجاهد – تحقيق د/ شوقي ضيف – دار المعارف – القاهرة الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.
– سر صناعة الإعراب. ابن جني: أبو الفتح: عثمان، (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ط٣، ١٩٩٣م.
– السيرة النبوية لابن هشام. (ت: ٢١٣هـ) تحقيق: مصطفى السقا وآخرين.مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.الطبعة الثانية ١٣٧٥هـ – ١٩٥٥ م.
– شرح أبيات سيبويه. لابن السيرافي: (ت ٣٨٥هـ) تحقيق: محمد علي الريح هاشم، القاهرة دار الفكر، مكتبة الكليات الأزهرية، ط١، ١٩٧٤م.
– شرح أبيات سيبويه. النَّحَّاس: أبو جعفر (ت: ٣٣٨هـ) تحقيق د/ زهير غازي زاهد. عالم الكتب مكتبة النهضة العربية.الطبعة الأولى ١٤٠٦–١٩٨٦.
– شرح أشعار الهذليين لأبى سعيد السكرى. تحقيق الأستاذ عبد الستار أحمد فراج. مكتبة دار العروبة – القاهرة.
– شرح الأشموني على ألفية ابن مالك.الأُشْمُوني: أبو الحسن، نور الدين (ت: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.
– شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الأندلسى. تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد. المكتبة الأزهرية للتراث – مصر. الطبعة الأولي. ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .
– شرح ألفية ابن مالك. لابن الناظم: بدر الدين، محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٨٦هـ). تحقيق د / عبد الحميد محمد عبد الحميد. دار الجيل ١٩٩٨م.
–شرح التسهيل. لابن مالك: محمد بن عبد الله، (ت ٦٧٢هـ) تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوى المختون، طبعة دار هجر، ط ١ ١٤١٠هـ ١٩٩٠.
– شرح جمل الزجاجي. لابن خروف أبي الحسن الإشبيلي(ت٦٠٩هـ) – ت د / سلوى محمد عمر عرب – ط/ جامعة أم القرى – مكة المكرمة – الأولى – ١٤١٨هـ.
– شرح جمل الزجاجي. لابن عصفور الإشبيلي – تحقيق د/ صاحب أبو جناح.
– شرح ديوان امرئ القيس ومعه أخبار المراقسة وأخبارهم في الجاهلية والإسلام. حسن السندوبي. المكتبة التجارية الكبرى الطبعة الرابعة ١٩٥٩.

– شرح ديوان الحماسة. التبريزي يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ، أبو زكريا (ت: ٥٠٢هـ) الناشر: دار القلم – بيروت.
– شرح ديوان زهير بن أبي سلمي. لأبي العباس ثعلب. الدار القومية للطباعة والنشر. مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية سنة ١٣٦٣هـ – ١٩٤٤م.
– شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام. تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد. طبعة المعاهد الأزهرية.
– شرح شواهد المغني. السيوطي. منشورات دار مكتبة الحياة. بيروت لا ط لات.
– شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك.ابن عقيل (ت: ٧٦٩هـ)تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. نشر: دار التراث – القاهرة، ط/٢٠. ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.
– شرح عيون الإعراب للمجاشعى. تحقيق الدكتور عبد الفتاح سليم. دار المعارف – مصر. الطبعة الأولي. ١٤٠٨هـ –١٩٨٨م ٠
–شرح عيون كتاب سيبويه. المجريطي أبو نصر هارون (٤٠١هـ). تحقيق الدكتور عبد ربه عبد اللطيف سليم. مطبعة حسان القاهرة. ط/١. ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م ٠
– شرح قطر الندى وبل الصدى. ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، ط/١١. ١٣٨٣هـ–١٩٦٣م.
– شرح كافية ابن الحاجب. للرضي: محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ) تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس ببنغازي، ط ١٩٩٦/٢م.
– شرح الكافية الشافية. لابن مالك: (ت: ٦٧٢هـ) تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي. نشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي – مكة المكرمة – ط ١٤٠٢/١هـ–١٩٨٢م.
– شرح كتاب سيبويه. السيرافي أبو سعيد (ت ٣٦٨هـ) تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلى سيد على،دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط٢٠٠٨/١.
– شرح المفصل. لابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) بيروت، عالم الكتب. دون تاريخ.
–شعراء أمويون. تحقيق نوري حمودي القيسي، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة النهضة العربية، بغداد ، ط ١٩٨٥/١.
– شفاء العليل في إيضاح التسهيل. للسلسيلي. تحقيق الدكتور الشريف عبد الله على الحسيني البركاتي. المكتبة الفيصلية – مكة. الطبعة الأولي١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

–شواهد الشعر في كتاب سيبويه. للدكتور خالد عبد الكريم جمعة. نشر دار العروبة . الكويت. الطبعة الأولي ١٩٨٠م.
– الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: أحمد بن فارس بن زكريا (ت: ٣٩٥هـ). الناشر: محمد علي بيضون. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
– الصحاح " تاج اللغة وصحاح العربية ": إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، طبعة دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٤ه ١٩٨٤م.
–صحيح البخاري: الجامع المسند الصحيح. البخاري محمد بن إسماعيل أبو عبدالله. تحقيق: محمد زهير بن ناصر.دار طوق النجاة. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
– صحيح مسلم(المسند الصحيح المختصر) مسلم بن الحجاج (ت: ٢٦١هـ).تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي – بيروت.
– ابن الطراوة النحوي.د/ عياد الثبيتي، مطبوعات نادي الطائف الأدبي ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
– عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك. الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد. هامش أوضح المسالك. الطبعة السادسة.دون تاريخ.
–علل النحو. ابن الوراق: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، (ت ٣٨١هـ) تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش– مكتبة الرشد– الرياض، ط١/ ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.
– علم اللغة العام.د/كمال بشر. دار المعارف ١٩٨٠.
– فهارس شواهد سيبويه. د/ أحمد راتب النفاخ. بيروت ١٩٧٠.
– القاموس المحيط. للفيروزبادى مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب(ت: ٨١٧هـ). مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان. ط/٨. ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.
– الكافي في العروض والقوافي. الخطيب التبريزي. تحقيق الحساني حسن عبد الله. مكتبة الخانجي. القاهرة. ط/٣. ١٤١٥-١٩٩٤.
– الكامل في اللغة والأدب: أبو العباس المبرد(ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ط ١٤١٧/٣ هـ – ١٩٩٧ م.
– الكتاب. سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر(ت ١٨٠هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة. ط/٣. ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

– كتاب الشعر(شرح الأبيات المشكلة الإعراب). الفارسي: الحسن بن أحمد (ت٣٧٧ هـ) تحقيق د/ محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي. ط ١/١٤٠٨– ١٩٨٨هـ.
– الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. الزمخشري: محمود بن عمرو بن أحمد جار الله (ت: ٥٣٨هـ) نشر دار الكتاب العربي بيروت.ط/٣. ١٤٠٧ هـ.
– الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها. مكي القيسي. تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان. مؤسسة الرسالة – بيروت. ط/٥. ١٤٠٤١٨هـ – ١٩٩٧م.
– كشف المشكل في النحو. لعلى بن سليمان الحيدرة . تحقيق الدكتور/ هادى عطية مطر مطبعة الإرشاد . بغداد ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
– اللامات للزجاجى. تحقيق الدكتور مازن المبارك. دار الفكر – دمشق. الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ– ١٩٨٥م.
– اللباب في علل البناء والإعراب،العكبري: أبو البقاء (ت: ٦١٦هـ) تحقيق: د. عبد الإله النبهان. نشر: دار الفكر – دمشق. ط٤/ ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
– لسان العرب. لابن منظور: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الإفريقي (ت: ٧١١هـ) دار صادر – بيروت، ط/٣ – ١٤١٤ هـ.
– لغة هذيل. للدكتور عبد الجواد الطيب. مصور عن دار الكتب. تحت رقم ٨٥/٤٩٩٨.
– اللمع في العربية. ابن جني: أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ) تحقيق: فائز فارس نشر: دار الكتب الثقافية – الكويت. ١٤٠٣هـ ١٩٩٣م.
– ما يجوز للشاعر فى الضرورة. للقزاز القيروانى.تحقيق د/ رمضان عبد التواب ود/ صلاح الدين الهادى. الزهراء للإعلام العربى – القاهرة.ط/١. ١٤١٢هـ– ١٩٩٢م.
– مجالس ثعلب، أحمد بن يحيى أبو العباس، المعروف بثعلب (ت: ٢٩١هـ)،تحقيق / عبد السلام هارون، دار المعارف – مصر.ط/٥. دون تاريخ.
– مجالس العلماء. الزجاجى. أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق (ت: ٣٣٧هـ) تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي بالقاهرة. الطبعة الثانية.
– مجمع الأمثال: الميداني، النيسابوري (ت: ٥١٨هـ)تحقيق /محمد محيى الدين عبد الحميد. دار المعرفة – بيروت، لبنان.

– المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها.ابن جني(ت: ٣٩٢هـ) تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي– المجلس الأعلى للشئون الإسلامية إحياء التراث الإسلامي – القاهرة، ١٣٨٦هـ.
– المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. لابن عطية الأندلسي (ت: ٥٤٢هـ) تحقيق/عبد السلام عبد الشافي محمد. دار الكتب العلمية – بيروت. ط/١. ١٤٢٢هـ.
– المدارس النحوية. للدكتور شوقي ضيف. دار المعارف بالقاهرة. الطبعة الثالثة.
– مراتب النحويين. لأبي الطيب اللغوي (عبد الواحد بن علي ت ٣٥١هـ) تحقيق أ/ محمد أبو الفضل إبراهيم. مكتبة نهضة مصر– القاهرة. ١٣٧٥هـ – ١٩٥٥م ٠
– المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) تحقيق: فؤاد علي منصور: دار الكتب العلمية – بيروت.ط/١. ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
– المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات. لأبى على الفارسى (ت٣٧٧ هـ). تحقيق الدكتور صلاح الدين عبد الله السنكارى. مطبعة العانى – بغداد١٩٨٣م.
– المساعد على تسهيل الفوائد. ابن عقيل: (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد بركات، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٠م.
– مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني (ت: ٢٤١هـ). تحقيق شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرين. مؤسسة الرسالة. ط/١. ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.
– مسند أبي داود الطيالسي (ت: ٢٠٤هـ).تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي. دار هجر – مصر ط/١، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م.
– مسند الشهاب القضاعي المصري (ت: ٤٥٤هـ). تحقيق حمدي بن عبد المجيد. مؤسسة الرسالة – بيروت. ط/٢. ١٤٠٧ – ١٩٨٦.
– مشكل إعراب القرآن. مكي: أبو محمد، مكي بن أبي طالب القيسي، (ت ٤٣٧هـ) تحقيق: حاتم الصالح الضامن، بغداد، مطبعة سلمان الأعظمي، ط١، ١٩٧٥م.
– المُصَنَّف. أبو بكر عبد الرزاق الصنعاني (ت: ٢١١هـ). تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي. المجلس العلمي– الهند. ط/٢، ١٤٠٣هـ.
– معانى القرآن.الأخفش. المعروف بالأخفش الأوسط (ت: ٢١٥هـ). تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة. مكتبة الخانجي، القاهرة. ط/١، ١٤١١ هـ – ١٩٩٠م.

-معاني القرآن.الفراء:أبو زكريا يحيى بن زياد الديلمي (ت: ٢٠٧هـ)ج١ تحقيق أحمد نجاتى ومحمد على النجار،وج٢ تحقيق محمد على النجار، وج٣ تحقيق د/ عبد الفتاح شلبى. دار الكتب المصرية بالقاهرة ط٣/ ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.
- معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط/١. ١٤٠١هـ -١٩٨٨م.
- معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي، مطبعة التعليم العالي الموصل-١٩٨٩م، وطبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- معترك الأقران في إعجاز القرآن، ويُسمَّى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران). السيوطي. دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان. ط/١. ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- معجم البلدان. ياقوت الحموي شهاب الدين أبو عبد الله بن عبد الله الرومي (ت: ٦٢٦هـ): دار صادر، بيروت. ط/٢، ١٩٩٥ م.
- المغني في النحو. ابن فلاح: تقي الدين، أبو الخير، منصور اليمني، (ت: ٦٨٠هـ) تحقيق: عبد الرزاق السعدي، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، ١٩٩٩-٢٠٠٠م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.ابن هشام: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، (ت: ٧٦١هـ) تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، نشر: دار الفكر - دمشق، ط/٦، ١٩٨٥.
- المفصل في صنعة الإعراب. أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ) تحقيق د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- مفهوم الجملة عند سيبويه. حسن عبد الغني جواد الأسدي. منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت.ط١، ١٤٢٨ هـ.٢٠٠٧م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية.الشاطبي: (ت: ٧٩٠هـ) تحقيق د/محمد إبراهيم البنا، أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي ط ١٤٢٨/١هـ-٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية.العيني: محمود بن أحمد (ت ٨٥٥هـ)، (مطبوع على حاشية خزانة الأدب) بولاق، ١٢٩٩هـ.
- المقتصد في شرح الإيضاح. الجرجاني: عبد القاهر بن عبد الرحمن، (ت ٤٧٤هـ) تحقيق: كاظم بحر مرجان، بغداد، دار الرشيد، ط١، ١٩٨٢م.

– المقتضب. المبرد: أبو العباس، محمد بن يزيد، (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت عالم الكتب.
– المقرب. علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور – تحقيق/ أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، المكتبة الفيصلية مكة المكرمة. ط/١. ١٣٩١– ١٩٧١.
– منازل الحروف. علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت: ٣٨٤هـ)تحقيق: إبراهيم السامرائي. دار الفكر – عمان.
– الموفي في النحو الكوفي. للسيد صدر الدين الكنفراوي. علّق عليه الأستاذ / محمد بهجة العطار. مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.
– نتائج الفكر. السهيلي: أبو القاسم(ت ٥٨١هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان ط٢/ ١١٤١– ١٩٩٢م.
– النحو المصفى. للدكتور: محمد عيد. الناشر: مكتبة الشباب.
– النحو الوافي. عباس حسن، القاهرة، دار المعارف، ط٥، ١٩٧٥م.
– نزهة الألباء في طبقات الأدباء. أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ) تحقيق: إبراهيم السامرائي. نشر مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن. ط٣/١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م.
– النكت الحسان في شرح غاية الإحسان. لأبى حيان. تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلى. مؤسسة الرسالة بيروت. الطبعة الثانية. ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م ٠
–النكت في تفسير كتاب سيبويه. الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، الكويت، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ط١، ١٩٨٧م.
– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت: ٩١١هـ) تحقيق: عبد الحميد هنداوي.نشر المكتبة التوفيقية – مصر.
– واضح السالك لتحقيق منهج السالك. الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبوع بهامش شرح الأشموني. مكتبة النهضة المصرية،الطبعة الثالثة ١٩٧٠.
– الواضح في العربية للزبيدي. تحقيق الدكتور أمين السيد. دار المعارف بمصر ١٩٧٥.

ثانيًا: الرسائل العلمية.

– أثر سياق الكلام في العلاقات النحوية عند سيبويه مع دراسة مقارنة بالتراث النحوي العربي والمناهج اللغوية الحديثة. سارة عبد الله الخالدي. ماجستير في الآداب. الجامعة الأمريكية في بيروت ٢٠٠٦م.

– أساليب البيان في النحو العربي دراسة دلالية من خلال القرآن الكريم. رسالة دكتوراه. خديجة عبد الله سرور الصبان. إشراف أد / محمد إبراهيم البنا. جامعة أم القرى مكة المكرمة ١٤١٤–١٩٩٠.

– الاشتغال عند النحويين. رسالة ماجستير. د/ عبد الله حمود محمد المخلافي. إشراف أد/ أحمد مكي الأنصاري.جامعة أم القرى.١٤٠٦–١٩٨٧.

– البُنَى النحوية وأثرها في المعنى. رسالة دكتوراه. إعداد: أحمد عبد الله حمود العاني. إشراف ا د/ هدى الحديثي. كلية الآداب – بغداد ١٤٢٣هـ– ٢٠٠٣م.

– التعريف في اللغة العربية دراسة نحوية. رسالة ماجستير. جامعة أم القرى. إعداد د/ ندى بنت سالم بن جلوي التميمي. إشراف أد/ سعد حمدان الغامدي.١٤١٣–١٩٩٣.

– التقدير النحوي عند سيبويه. سعد حسن ضاروب. رسالة ماجستير الجامعة الأمريكية في بيروت.١٩٩٦.

– التمثيل النحوي في كتاب سيبويه. رسالة ماجستير. علاء عمار جواد.إشراف أد/ جواد كاظم عناد. كلية التربية جامعة القادسية العراق.

– شرح الجمل في النحو. لابن بابشاذ – ت د/ مصطفى إمام – رسالة دكتوراه – كلية اللغة العربية بالقاهرة – تحت رقم /٥٤٨.

– شرح كافية ابن الحاجب. لابن فلاح اليمني.تحقيق الدكتور / نصار بن محمد بن حسين. رسالة دكتوراه بإشراف أ د/ محسن سالم العميري. جامعة أم القرى ١٤٢١–١٤٢٢.

– شرح كتاب سيبويه. للرماني (علي بن عيسى. ت٣٨٤هـ). رسالة دكتوراه. تحقيق ودراسة د/ محمد إبراهيم يوسف شيبة.إشراف ا د/ أحمد مكي الأنصاري. جامعة أم القرى السعودية ١٤١٤–١٤١٥هـ.

– ظاهرة رفض الأصل في الدراسات النحوية، رسالة دكتوراه، د/ فاطمة عبد الرحيم، إشراف اد/ عبد الرحمن محمد إسماعيل. جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٥هـ.

– العلاقة بين الكثرة والحذف في كتاب سيبويه. رسالة ماجستير. د/ هنادي رشاد ديّة. الجامعة الأمريكية في بيروت.بيروت لبنان ١٩٩٦.
– اللهجات العربية في كتاب سيبويه. دراسة نحوية تحليلية. رسالة دكتوراه / عبد الله بن عبد الرحمن العياف، بإشراف أد/ مصطفى إبراهيم عبد الله. أم القرى ١٤٢٣هـ–٢٠٠٢م.
– اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتا وبنية. رسالة ماجستير. للباحث صالحة راشد غنيم آل غنيم. بإشراف أ د/ عبد العزيز برهام. جامعة أم القرى ١٤٠٢–١٩٨٠.
–النحو والصرف بين التميميين والحجازيين. رسالة ماجستير. للباحث/ الشريف عبد الله على الحسيني البركاتي. إشراف أ د / أحمد مكي الأنصاري. جامعة أم القرى. ١٣٩٦.
ثالثا: الدوريات العلمية.
– الاستئناف في كتاب سيبويه. درس في النحو والدلالة. حسن عبد المقصود. بحث منشور. كلية التربية عين شمس.
– أنماط من أثر المعنى في ضبط القواعد المتعددة الوجوه. د/ محمد رباع. قسم اللغة العربية – بحث منشور بمجلة جامعة النجاح الوطنية. فلسطين.
– أهمية الدرس العروضي في الدرس النحوي والصرفي واللغوي: د/ عبد العزيز بن محمد الحربي. كلية اللغة العربية. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
– التوهم في كتاب سيبويه. راشد أحمد جراري. المجلة العربية للعلوم الإنسانية. الكويت.
– دور الرتبة في الدرس النحوي: بحث من إعدادي، منشور بحولية كلية اللغة العربية بجرجا. العدد العشرون ٢٠١٦.
– عشرون رجلا في كتاب سيبويه. بحث للدكتور/ فاطمة حسن عبد الرحيم.كلية إعداد المعلِّمات جدَّة.
– الفواصل الصوتية في الكلام وأثرها على المواقع النحوية (دراسة للوقف والسكت).د/مصطفى النحاس. المجلة العربية للعلوم الإنسانية عدد (٢٤)–١٩٨٦م.
– القيمة المعنوية لتغيير الحركة في آخر الكلمة. د/ عبد القادر عبد الرحمن السعدي. الأستاذ بكلية الآداب جامعة الشارقة. مجلة الأحمدية. العدد السادس. ١٤٢١هـ.

– كتاب أقسام الأخبار. لأبي على الفارسي، تحقيق على جابر المنصوري، مجلة المورد العراقية.المجلد السابع، العدد الثالث ١٣٩٨–١٩٧٨.
– المتكلم وأثره في بناء القاعدة النحوية في كتاب سيبويه. د/ بان صالح مهدي الخفاجي. كلية التربية للبنات – مجلة كلية الآداب العدد ٩٧. بغداد.
– الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه. د/ نهاد الموسى – عمان الأردن. بحث منشور ضمن مهرجان سيبويه بشيراز ١٩٧٤م.

فهرس المحتويــات

الموضـــــــوع	الصفحة
مقدمة البحث.	٧٢٩
الفصل الأول: التفسير النحوي لِمَا تعدّد ضبطُه في كتاب سيبويه.	٧٣٣
المبحث الأول: مقتضى التطور اللغوي (تعدد اللهجات، وما يلحق بها).	٧٣٤
أثر القراءات في تعدد وجوه الإعراب.	٧٧٧
أثر اختلاف رواية الشعر في تعدد وجوه الإعراب.	٧٨٥
المبحث الثاني: مقتضى اختلاف المعاني ومقاصد الكلام.	٧٩١
المبحث الثالث: مقتضى الاتساع في الكلام، أو ما يسمى بـ(التعدد الشكلي).	٨٤١
الفصل الثاني: التحليل النحوي لِمَا تعدّد ضبطُه في كتاب سيبويه.	٨٦١
الأول– أصل التركيب.	٨٦٢
الثاني– استدلال سيبويه على ما يحتمله التركيب من وجوه إعرابية متعددة.	٨٦٦
الثالث– تعدّد وجوه الإعراب والتقدير.	٨٧٧
الرابع– تعدّد وجوه الإعراب وقضية العامل النحوي.	٨٨٨
الخامس– تعدّد وجوه الإعراب والتوسع في الاستعمال.	٨٩٠
السادس– شخصية سيبويه النحوية فيما تعدّد ضبطُه الإعرابي.	٨٩٤
السابع– الأسس التي بنى عليها ترجيحاته وتضعيفاته.	٩٣٣
خاتمة البحث.	٩٥٧
ثبت بمصادر البحث ومراجعه .	٩٦٨
فهرس المحتويات.	٩٨٥